الدكتور علي أبو المكارم

# أصول التفكير النحوي

منشورات الجامعة الليبية

كلية التربية

# المقدمة

لعل من المسلم به عند كثير من الباحثين والدارسين أن النحو العربي يتسم بقدر من الصعوبة كبير، ولقد أدرك هذه الصعاب شيوخ النحو وأعلامه، كما أحسها تلاميذه والشادون فيه. وليس من شك في أن نمط المصاعب التي تواجه أولئك غير التي يلمسها هؤلاء. بيد أن النتيجة التي ينتهي اليها أولئك وهؤلاء جميعاً هي وجود هذه المصاعب التي تجعل من النحو العربي علماً ينبغي أن تتوفر الجهود عليه، لتذليل صعابه، وتبسيط مسائله، وتيسير الاتصال به، سواء للباحثين فيه، أو الدارسين له.

ولعل أبرز مظاهر الصعوبة التي تواجه الباحثين في النحو العربي والدارسين له تتجلى في أمرين:

الأمر الأول: في مجال القواعد التفصيلية وتطبيقاتها. فإن الدارس للنحو يجد كثيراً من القواعد التي لا ترتبط بغير ما تقنن له من ظواهر دون أن تتصل بسائر الظواهر أو تتسق معها. كما يحس بتنوع في الأحكام يوشك أن يكون تعدداً يصل في كثير من الأحيان إلى درجة التضارب مع القواعد من ناحية، ومع الظواهر اللغوية من ناحية أخرى. حتى إذا انتقل الدارس إلى مجال التطبيق تضاعفت الصعاب بقدر ما في الأحكام من آراء تختلف فيما بينها، وما في النص

من احتمالات ستريها المواقف النفسية والمقدرة العقلية من غير توقف عند معطيات الموقف اللغوي ذاته وأبعاده ودلالاته . ولقد تركت هذه الصور المختلفة من الصعوبة أثرها في إلمام الدارسين بقواعد النحو العربي، بحيث أصبح من النادر أن تجد دارساً حتى في مستوى الدراسة الجامعية المتخصصة يحيط في ذهنه بالقواعد النحوية، أو يلم بتصور شامل لها يربط فيه بين جزئياتها. ويبدو أن المسئولين في العالم العربي قد سلموا بهذه الصعوبة باعتبارها أمراً واقعاً لا سبيل إلى تغييره !! ومن ثم لم تعد القواعد النحوية تجد عناية كافية من أحد من المعلمين والمربين . وحتى ممن يملك أمر توجيه المعلمين والمربين أيضاً .

والأمر الثاني من مجال الدراسة النظرية للأسس الكلية، ففي ميدان البحث في أسس النحو العربي ومناهجه يواجه الباحثون بمصاعب أشد خطراً وأعمق أثراً، ابتداء من تحديد المصادر المتنوعة المتصلة بمناهج التفكير عند النحاة وخصائص هذه المناهج، إلى أدق الجزئيات المنهجية، كاستخدام المصطلحات وتحديد مدلولاتها ومدى ما أصابها من تطور عبر الزمان والمكان جميعاً . فإذا أتيح للباحث أن يفلت من إسار هذه المصاعب ليتخذ موقفاً يعيد فيه تقويم الفكر النحوي واجهته مشكلات لا تقل صعوبة عما أفلت منه، ابتداء من الأسس التي يرتضيها حكماً في مجال نقد المنهج وانتهاء بالصور التطبيقية لهذه الأسس في مجال دراسة مشكلات المناهج التقليدية .

ولقد كانت هذه الصعوبات المتنوعة حافزاً لكثير من الباحثين: قدامى ومحدثين، يدفعهم إلى محاولة حلها أو التخفيف بقدر الإمكان من حدة آثارها. ومن ثم كانت الأهداف التي سعت إليها جهود هؤلاء النحويين تتركز في أمرين: وهما: محاولة تبسيط قواعد النحو العربي . وذلك بواسطة حذف بعض تقسيماته أو أبوابه، أو إدماج بعضها في بعض، أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات

جديدة لبعض أبوابه ومسائله، أو بإعادة استخدام المأثور من هذه المصطلحات على نحو يغاير ما هو ثابت في التراث النحوي . إلى غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله . وقد أغفلت هذه المحاولات حقيقة بديهية، هي أن القواعد التفصيلية ليست إلا نتاجاً للمأثور من المناهج التقليدية، ومن ثم فإن النظر في إصلاح هذه القواعد قبل البحث في المناهج محكوم عليه بالاضطراب سلفاً، أو هو بحث في النتائج دون المقدمات، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه هذا البحث هو زيادة الآراء وتعديد الأحكام وتنويع المواقف . وهكذا بدلاً من أن نصل بهذا الأسلوب إلى تبسيط الآراء وتيسير الأحكام وتحديد المواقف نصل إلى النقيض من ذلك كله . وهو ما يشير إلى أن دراسة المناهج النحوية التقليدية ليست ترفاً لا أثر له، أو اختباراً للقدرة العقلية لا غناء معها. بل هي نقطة البدء الموضوعية لحل المشكلات التفصيلية، وبدون الإنطلاق من نقطة البدء هذه يفقد كل عمل في مجال القواعد أسس قيامه وركائز بقائه جميعاً .

وثانيهما محاولة نقد أخطاء المناهج النحوية التقليدية، عن طريق تناول بعض هذه الأخطاء بالدرس والتحليل. إما في نطاق شخصية من الشخصيات، أو تجمع من التجمعات. أو مؤلف من المؤلفات. وكأن الدراسة الجزئية لبعض المشكلات المنهجية كفيلة بتخليص المنهج مما به من أخطاء. وهذه نظرة كمية إلى المشكلة. تتصور أن المنهج ليس سوى مجموعة من الافكار التي ينضم بعضها إلى جوار بعض، فإذا كان ثمة خطأ في بعض هذه الأفكار أمكن «إصلاح» المنهج بإزالة هذا الخطأ فيه. ومن الواضح أن هذا الموقف بأسره يفتقد الأساس العلمي للمنهج الموضوعي. الذي يبدأ من مسلمة أن الأسس المنهجية ليست أصولاً متجاورة، ولكنها عناصر مركبة، يؤثر بعضها في بعض على المستويين: الجزئي والكلي. أي أن هذه العناصر تتركب بشكل خاص فيما بينها. وهي تتفاعل في تركيبها، ثم إنها تهدف في النهاية إلى معالجة خاصة لموضوعها في مجالها .

من هنا كان الموقف العلمي لحل مشكلات النحو العربي يستدعي القيام بخطوات محددة :

**الخطوة الأولى:** بلورة المعطيات الفكرية المؤثرة في مناهج البحث النحوي، سواء في ذلك المناهج التقليدية المأثورة عن النحاة أو المتبعة في إنتاج النحويين، أو المناهج التي يقترحها أصحابها للأخذ بها في مجال الدراسات النحوية. ذلك أن المنهج ليس مجموعة من القواعد الكلية والأسس العامة فحسب . بل هو، قبل كل شيء، موقف فكري محدد تجاه الأشياء والعلاقات، ولا سبيل إلى استكناه حقيقة هذا الموقف أو استكشاف آماده إلا بربطه بالمؤثرات المختلفة فيه. وعلى رأسها المؤثرات الفكرية المتصلة به .

**والخطوة الثانية:** الربط بين المعطيات الفكرية والمؤثرات الاجتماعية، انطلاقاً من التكامل في رؤية الواقع الانساني والطبيعي، باعتبار أن التكامل هو الموقف الأكثر موضوعية في تفسير الأشياء والعلاقات. بل لعله الموقف الموضوعي الوحيد القادر على استيعاب الواقع بشقيه: الفردي والاجتماعي، وفي مجاليه: الروحي والمادي، جميعاً .

**والخطوة الثالثة:** تحديد أولويات البحث، على أن يبدأ دائماً بالأصول قبل الانتقال إلى الفروع، إذ أن الأصول هي التي تشكل صورة الفروع وتحدد لها علاقاتها وتفسر سماتها، وأية محاولة للبدء بالفروع أو لإغفال متدادها عن أصولها محاولة غير موضوعية، ومن ثم غير قادرة على استكشاف أبعاد الظواهر فضلا عن أن تستطيع إعادة تشكيلها .

وتطبيقاً لهذه المبادىء حاولنا أن نبدأ بتحليل المناهج النحوية التقليدية، بغية الوقوف على خصائصها الفكرية ودلالاتها الاجتماعية من ناحية، ورغبة في

تقويم هذه المناهج باستخلاص العناصر السلبية والإيجابية فيها، وتحديد ما لكل عنصر منها من آثار في الفكر النحوي على مستوى النظر أو التطبيق .

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارىء أحد هذه المحاولات التي نعالج فيها مشكلات منهجية، وثمة محاولتان أخريان، إحداهما دراستنا عن مناهج البحث عند النحاة العرب، وكانت موضوع بحثنا للدكتوراه، والأخرى حول تقويم الفكر النحوي، ونأمل أن تصدر في وقت قريب. ومن ثم فإن هذا الكتاب يتصل اتصالاً وثيقاً بهذين الكتابين، ويحاول – معهما – أن يجلو بعض الأصول الكلية للفكر النحوي، ومصادره، وتطوره، وآثاره. دون ارتباط بشخصية، أو تقوقع في تجمع، أو اقتصار على عصر، أو انحصار في مكان .

ويقع هذا الكتاب في تمهيد، وأبواب ثلاثة، وخاتمة:

أما التمهيد فقد تناول العلاقة بين علم أصول النحو، وأصول التفكير النحوي، وانتهى من هذه الدراسة إلى أن علم أصول النحو أحدث نشأة. أما أصول التفكير النحوي فأقدم وجوداً . ثم إن علم أصول النحو بمضمونه محدد بموضوعاته المعدودة محدودة. أما أصول التفكير النحوي فتتسم بالشمول. إذ تتناول الأسس الكلية التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية .

وقد درس الباب الأول العلاقة بين القياس والاستقراء في النحو العربي، وخلص من هذه الدراسة إلى أن المنهج الذي اتبعه النحاة المتقدمون كان منهجاً استقرائياً. ما لبث بعد بعض الوقت حتى أصبح منهجاً قياسياً. تحت تأثير اتصال الفكر العربي بالثقافة اليونانية بشكل عام، وبالفلسفة والمنطق الأرسطي بشكل بوجه خاص. وقد وقع هذا الباب في فصول ثلاثة :

الفصل الأول وكان موضوعه المفهوم الاستقرائي للقياس .
والفصل الثاني وكان موضوعه : المفهوم الشكلي للقياس .
والفصل الثالث وقد تناول : أبعاد التغير في مفهوم القياس ونتائجه .

أما الباب الثاني فقد توفر على تحليل ما بين التقعيد والتعليل، وقد استعرض في هذا المجال الصلة التاريخية بينهما، كما تناول مواقف النحاة منهما، وانتهى إلى تحديد أبعاد التغيرات التي حدثت في العلاقة بين القواعد والعلل، ونتائجها في الفكر النحوي، وأثرها في تراث النحاة. وهكذا كان هذا الباب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : واختص بدراسة: «التطور التاريخي» .
والفصل الثاني : وقد تناول بالتحليل : «مواقف النحاة» .
وأما الفصل الثالث فقد درس «أبعاد التغير في التعليل ونتائجه» .

وفي الباب الثالث والأخير تمت دراسة مواقف النحاة من النصوص اللغوية، سواء في ذلك ما كان بين هذه النصوص منتمياً إلى عصر الاستشهاد أو ما لم يكن منها منتمياً إليه، مستعرضاً في هذا الشأن المراحل المختلفة التي مر بها الالتزام بالنصوص في الفكر النحوي. ومظاهر هذا الالتزام، وأسبابه، ونتائجه .

وقد وقع هذا الباب بدوره في ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول «التطور التاريخي» لمواقف النحاة من النصوص .
وبين الفصل الثاني «أساليب التأويل النحوي» من خلال دراسة المفاهيم النظرية لهذه الأساليب .
وأوضح الفصل الثالث «الأشكال التطبيقية لأساليب التأويل» كما وردت في تراث النحاة .

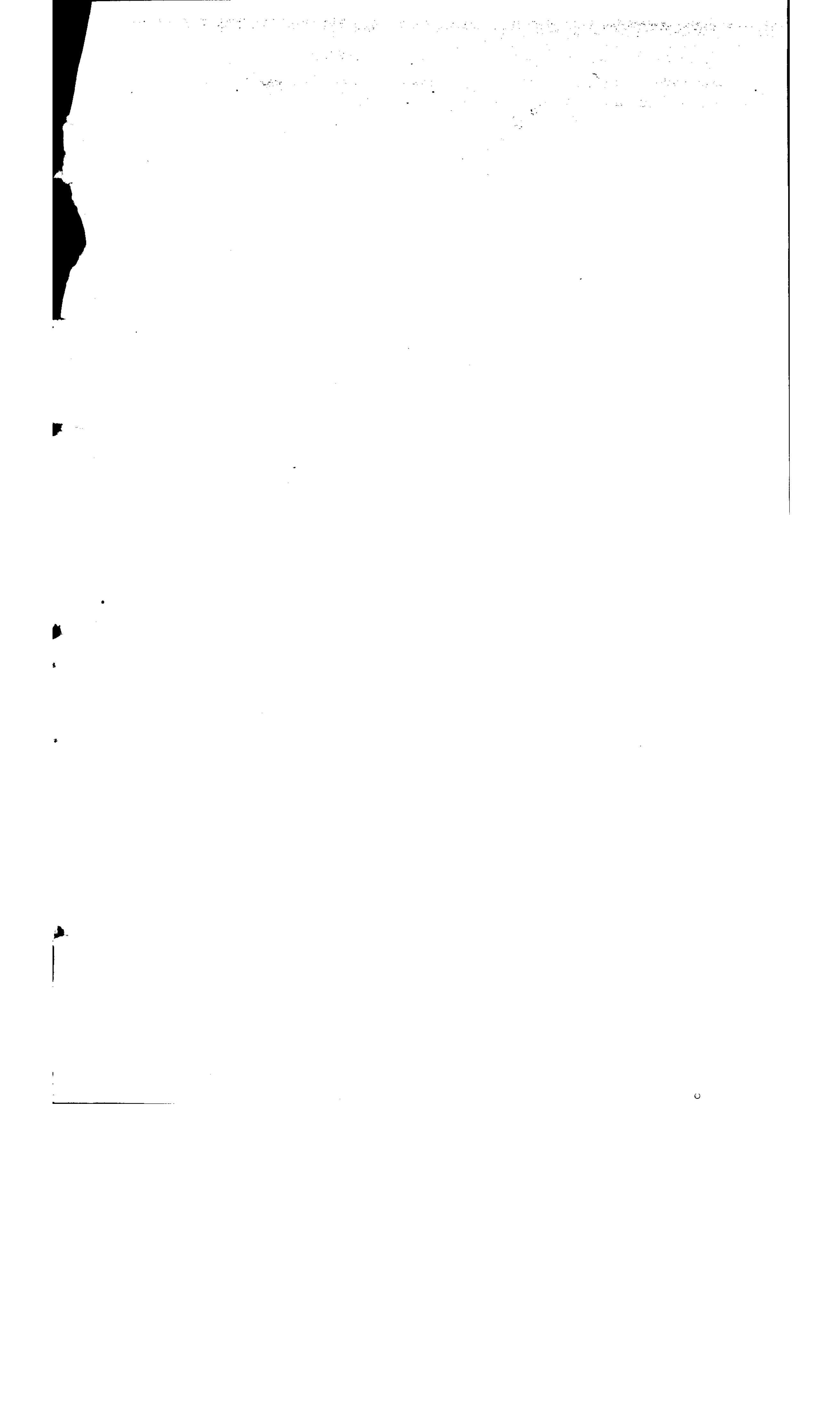
وقد ألقت الخاتمة نظرة شاملة، ليس على تفصيلات هذه الدراسة ونتائجها، إذ أن ذلك مما يصعب تحقيقه في دراسة تتضمن من الأفكار الجديدة ما لا يكاد يحصر . وإنما كانت النظرة إلى الأسس الكلية التي انبنت عليها هذه الدراسة، وهي الأسس التي كانت بمثابة المبادىء العامة للتناول الموضوعي. وقد ألمحنا إليها في بداية هذه المقدمة، ويمكن تلخيصها مرة أخرى في الارتباط العضوي بين معطيات الفكر الإنساني في علومه المختلفة وآفاقه المتعددة، والاتصال الحيوي بين عالم الفكر بكل ما يصدر عنه ودنيا الواقع بكل ما تتسم به .

وإني لأدرك مخلصاً أن هذه الدراسة ليست أكثر من محاولة، وهي بذلك في حاجة إلى نقاش جاد عساها تصبح به، ومن خلاله، لبنة في بناء فكر نحوي جديد . ومن هنا فإني أحمد سلفاً لكل من يصوب فيها خطأ أو يصحح فيها رأياً أو يقوم فيها عوجاً، شاكراً له أجمل الشكر وأعمقه، عملاً بقول رسولنا صلوات الله عليه « رحم الله امرءاً أهدى إلينا عيوبنا » .

والله من وراء القصد

بيروت في ١٩٧٢/٧/٢٨ علي أبو المكارم

# أُصُولُ التَّفْكِيرِ النَّحْوِيِّ



# تمهيد
## بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوي

# تمهيد

## بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوي

نحسب أن من الواجب أن نقدم بين يدي هذا البحث تحديداً لمضمون هذا الاصطلاح الذي اتخذناه عنواناً له ، حتى تتميز أبعاده في مقابلة اصطلاح آخر قديم ، يثير عدم تحديد مضمونه نوعاً من الخلط بينه وبينه ، وبخاصة وأن بين جزئياتهما بعض الالتقاء في بعض المسائل ؛ وفي قضاياهما شيء من وحدة النظر في بعض المراحل ؛ مما يساعد على الخلط بين هذين الاصطلاحين ، ويسلم – آخر الأمر – إلى كثير من الأحكام التي تتسم بالخطأ والتسرع . وهو ما نرجو أن نتحرز منه . وأن لا ننزلق إليه كما فعلت دراسات كثيرة سابقة ، لم تعط المصطلحات حقها من البحث في أناة وتلطف . وانساقت وراء المدلولات الشائعة الواهمة . فإذا بها تكاد تكون حقائق مسلمة وليس لها – في الواقع – أساس .

ونحن نعني بذلك الاصطلاح القديم ما يعرف في البحث النحوي باسم « علم أصول النحو » فإن هذا الاصطلاح له دلالة تختلف اختلافاً بعيداً عما نقصده باصطلاحنا « أصول التفكير النحوي » . فإن هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي

سار عليها البحث النحوي ، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء . وهذه الخطوط العامة قديمة جداً في البحث النحوي ، حتى إن من الممكن أن نردها إلى البداية البـاكرة لنشأة البحث في النحو العربي . أي إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني .

أما « علم أصول النحو » فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي ، وهي محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي . إذ أن أول من يشار إلى أنه قد قصده بالدرس هو : أبو بكر محمد بن السري بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ في كتابيه : أصول النحو الكبير والصغير[١] . ثم كان أبو علي الفارسي ٣٧٧ هـ واسطة نقلت بعض آثار أستاذه ابن السراج إلى تلميذه أبي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢ هـ[٢] الذي تناول بعض قضايا هذا العلم في بعض كتبه ، وبخاصة في كتابه : « الخصائص » ثم قصده بالدرس عقب هؤلاء عالمان آخران هما : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ابن محمد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ فخصـه برسالتيه : « الإغراب في جدل الإعراب » و « لمع الأدلة في أصول النحو » بالاضافة إلى بعض بحوث موزعة بين كتابيه : « أسرار العربية »[٣] . و « الإنصاف في مسائل

---

١ يوجد ميكروفيلم نسخة من « أصول النحو » لابن السراج في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية برقم ١١ نحو . وهو مأخوذ عن نسخة المتحف البريطاني – ملحق OR ٢٨٠٨ – كما توجد مصورة عنه في مجمع اللغة العربية . لكن أي أصليه : الكبير أم الصغير ؟ ليس في النسخة ما يقطع بواحد منهما . وكذلك لم أعثر في النسخة المغربية ، رقم ٣٢٦ ق بالمكتبة العامة بالرباط على ما يقطع بشيء في هذا المجال ) .

٢ نزهة الألبا ١٦٩ ، بغية الوعاة ٤٤ ، معجم الأدباء ٣٩٠/٧ .

٣ توجد عدد من النسخ الخطية من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية . من أوضحها نسخ تحت أرقام : ٤٠ ، ٤١ ، ٦٨ ، ٥٧٨٢ هـ والنسخة الأخيرة ضمن مجموعة من ورقة ٢٤ – ١٠٤ .

الخلاف بين البصريين والكوفيين » . وأما العالم الثاني فهو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ[٤] . وقد أصدر السيوطي أهم ما كتب في هذا العلم في كتابيه : « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » و « الأشباه والنظائر في النحو » ثم في كتابه البالغ الأهمية : « الاقتراح في علم أصول النحو » . ولا تعود أهمية هذا الكتاب الأخير إلى ما أضافه السيوطي من جديد ، وإنما تمتد هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه ، وأن يؤلف بينها ، وينسقها ، ويجعل منها علماً محدد المعالم والمبادئ ، واضح القسمات والأصول . ومن ثم كان محور عدد من الشروح والتعليقات ، من أهمها شرحا : ابن الطيب وابن علان[٥] .

بين مدلولَيْ هذين الاصطلاحين كثير من الاختلاف إذن . فإن أحدهما قديم والآخر متأخر ، وأحدهما ممتد وموسع والآخر محدود ومرحلي . وغير هذين الوجهين من الاختلاف ثمة ملاحظة بالغة الأهمية لا ينبغي إغفالها ، وهي أن « علم أصول النحو » على الرغم من أنه كان محور دراسات عديدة توفرت عليه لكشف معالمه وتحديد أبعاده . فإن دراساته — على وجه العموم — تشوبها سمة بارزة — هي ذاتية التناول . فإن النتائج التي توصل إليها الباحثون فيه لم يسلم إليها التحليل الدقيق للاتجاهات الحقيقية التي حكمت البحث النحوي ، وإنما أنتجتها الثقافة الخاصة

---

٤ النور السافر .

٥ يوجد من شرح ابن الطيب المسمى فيض نشر الانشراح نسخة ناقصة من آخره بدار الكتب تحت رقم ١١٠٩ نحو . وتوجد من شرح ابن علان المسمى داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح نسخة كاملة في مكتبة الأزهرية رقم ٩٥ نحو .

والأحكام المسبقة . وهو ما نرجو أن يتضح من خلال تحليلنا للأصول العامة للتفكير النحوي .

لهذا كلّه نظن أن من المحتم أن نتناول بالتحليل أصول التفكير النحوي لا علم أصول النحو ، مع ملاحظة حقيقتين عظيمتي الأهمية ؛ الأولى أن دراسة أصول التفكير النحوي ستتضمن بالضرورة تقنين النحاة لهـذه الأصول ، أي ستلحظ نتائج علم أصول النحو . وثانيتهما أننا سنستعين في هذا الدرس بكل الإنتاج النحوي ، دون أن تحكمنا الأحكام الشائعة في علم أصول النحو ، وفي كثير من كتب قواعده : تلك الأحكام التي تمتد عن الثقافة الذاتية للنحاة من غير سند يرتكز على أساس من التحليل العلمي الموضوعي للتراث .

# الباب الأول

## في القياس والاستقراء

# الفصل الأول

# المفهوم الاستقرائي للقياس

استخدم النحاة العرب منذ عصر مبكر لفظ « القياس »[1] . كذلك نسب إلى كثير منهم حرصهم عليه وكلفهم به وأخذهم بمنهجه في تناول الظواهر اللغوية التركيبية بالتقعيد . ولعل أقدم من ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمي النحاة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ أو ١١٨ هـ[2] . فمما يذكره النحاة ويتناقله الرواة ويسجله المؤرخون عن هذه الشخصية الفذة أنه « أول من فرع النحو وبعجه »[3] ، وأنه في تفريعه له قد اعتمد على « مد القياس والعلل »[4] . حتى إنه كان « شديد التجريد للقياس »[5] .

وهذه النصوص كلها ، وغيرها[6] ، تكشف عن حقيقتين مهمتين لا يصح إهمال واحدة منهما ، كما لا ينبغي – في الوقت نفسه – أن تطغى

---

١ انظر : أخبار النحويين البصريين ١٩ . مراتب النحويين ١٢ . خزانة الأدب ١١٥/١ . تهذيب التهذيب ١٤٨/٥ . بغية الوعاة ٢٨٢ . طبقات النحويين واللغويين ٢٥ . نزهة الألبا ٢٢ . طبقات فحول الشعراء – ط المعارف – ١٤ المعارف ٢٣٠ . تقريب التهذيب ١٢٥ . خلاصة تذهيب الكمال – ١٦٢ . طبقات النحاة واللغويين – مخطوط – ١٦٥/٢ .

٢ المصادر السابقة .

٣ مراتب النحويين ١٢ . طبقات فحول الشعراء – ط المعارف – ١٤ . أنباه الرواة ١٠٥/٢ .

٤ المصادر السابقة . وانظر : طبقات النحويين واللغويين ٢٥ .

٥ المصادر السابقة . وانظر أيضاً : نزهة الألبا ٢٣ .

٦ انظر : في النحو العربي ٢١ . في أصول النحو . القواعد النحوية ٢٠١ . مدرسة القياس في اللغة . بحث لأحمد أمين في مجلة المجمع . الجزء السابع .

إحداهما على الأخرى . وأولى هاتين الحقيقتين أنَّ لعبد الله بن أبي إسحاق دوراً بالغ الأهمية في النحو العربي ، يرجع إلى اعتماده على ما يصطلح عليه النحاة والرواة والمؤرخون « بالقياس » النحوي . وثاني هاتين الحقيقتين أن دور ابن إسحاق في القياس هو دور المسرف فيه وليس دور المبتكر له . وهاتان الحقيقتان معاً تسلمان إلى نتيجة عظيمة القيمة والخطر ، وهي أن النحو قد عرف ما يسمى بالقياس قبل ابن أبي إسحاق . وأن النحاة كانوا يأخذون به منهجاً قبل أن يسرف هو فيه .

ومرد خطورة هذه النتيجة أن النحاة والرواة والمؤرخين يستخدمون مصطلح القياس استخدامهم لكثير غيره من المصطلحات . دون أن يعنوا كثيراً بتحديد مضمونها ، وكأنما كان النحاة يكتفون بما بينهم من مفاهيم شائعة لها لا يجدون معها حاجة إلى تحديد مدلولاتها ، واكتفى الرواة بنقل الروايات دون تدخل منهم في غالب الأحيان ، فلم يلقوا الضوء على ما في رواياتهم من اصطلاحات وما يصيب هذه الاصطلاحات من تغير مرحلي أو مدرسي . ثم أقبل المؤرخون فحشدوا روايات الرواة وأخبار اللغويين والنحاة غير مدركين لما يعتور هذه وتلك من وجوه النقص . فلم يضعوا في الاعتبار إمكان التغير في مدلول الاصطلاح الواحد ، وما ينتج عن ذلك من اضطراب في فهم الأخبار وتحليل الروايات . ومن ثم فتح هذا الموقف المجال أمام الدارسين المتأخرين ثم الباحثين المعاصرين للانزلاق في خطأين مضللين : أولهما وحدة المصطلحات النحوية على الرغم من الامتداد الزمني للبحث النحوي ، ومع تعدد اتجاهاته وتجمعاته تلك التي انتشرت لفترة طويلة في المراكز الثقافية في قارات ثلاث . وثاني هذين الخطأين هو وحدة هذا المصطلح بالذات من مصطلحات النحو ، وهو القياس ، مع المصطلح

المنطقي . وهكذا إذا استخدم لفظ القياس في النحو تصوّر الدارسون من المعاصرين والأقدمين أنه لا يتغير من عصر إلى عصر ، ولا يتفاوت مضمونه من مدرسة إلى أُخرى . بل إنه لا يختلف عن القياس المنطقي بما يتطلبه من قضايا ، ويفترضه من مقدمات ، ويستلزمه من شروط .

لهذا كله فإن الخطوة الأولى التي يجب أن يتحراها البحث المنهجي للتراث النحوي هي تحديد مدلول هذا الاصطلاح الذي استخدم بكثرة هائلة في النحو والمنطق وفي غير النحو والمنطق أيضاً .

وأبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمي لاصطلاح « القياس » واستخدامه في البحث النحوي ، أن من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف ، أما أولهما فيرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة ، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها . ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة ، ويرد هذه الظواهر . كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص . وأما المدلول الثاني للقياس فهو أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة ، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به . ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافاً أربعة : المقيس ، والمقيس عليه ، والجامع بينهما ، والحكم .

والمدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه ، أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جني . وهكذا إذا جعل النحاة عبد الله بن أبي إسحاق « شديد التجريد للقياس » فإنما يدل القياس على أن منهجه في دراسة الظواهر اللغوية هو تحديد

الظواهر المطردة واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها . وهذا الفهم هو ما يؤيده ابن أبي إسحاق نفسه بقوله : « ما يطّرد وينقاس »[٧] أي ما يشيع في النصوص حتى إنه ليفرض – باطراده – مراعاته والتزامه ، فيصبح بذلك مقياساً للصحة والخطأ .

ويشهد على دلالة القياس في هذه المرحلة على هذا المعنى أمران :

**الأول** : أن هذا المدلول هو الذي يتفق مع التطور الطبيعي للعلوم ، ولعلم النحو بصفة خاصة ؛ إذ لم يكن قبل ابن أبي اسحاق ممن شارك في البحث النحوي سوى جيلين يعدان في الواقع أقرب إلى الريادة منهما إلى الإسهام الموضوعي في التناول : هما جيل التلاميذ الذين أخذوا عن أبي الأسود ، ثم أبو الأسود نفسه . وإذا شئنا الدقة فإن من الممكن أن نعدهما جيلاً واحداً ، لأن دور أبي الأسود في الدراسات النحوية محدود بإدراكه لبعض الظواهر التركيبية – وهي ظاهرة التصرف الإعرابي – من خلال ضبطه للنص القرآني[٨] . أما تلاميذه فقد أمكنهم أن يبدءوا في التعامل المباشر مع الظاهرة نفسها – وأن يحاولوا الوقوف على الضوابط التي تحكمها . ولكن يحكم دورهم كله التردد بين الوقوف عند النص القرآني ، أو التماس الظاهرة من نصوص أخرى غير القرآن ، والاضطراب في تحديد أسلوب التناول للغة بغية اكتشاف بقية ظواهرها التركيبية ، وأسلوب التقعيد للظواهر بغية وضع قوانينها الضابطة[٩] . ثم جاء ابن أبي إسحاق فأتيح له بفضل

---

٧ طبقات فحول الشعراء ١٥ .

٨ انظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ٦٨ – ٧٩ .

٩ المصدر السابق ٨٧ – ٩١ .

قدرته العقلية وشجاعته النفسية أن يتخلص من هـــذا الاضطراب والتردد ، وأن يوضح السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد ، بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوي سار عليها وطبقهـــا بحزم شديد وجرأة بالغة ، وهي أن يقف عند الظواهر الشائعة المطردة ، وأن يعتبرها هي القوانين الضرورية في التركيب ما دامت ملاحظة فيما استقرأه من نصوص . وأن يفرض من أجل ذلك موقفاً محدداً لا يتغير في مواجهة كل محاولة للخروج على هذه القوانين . وهو الرفض التام لها ، لا يستثني من ذلك أحداً وإن علا قدره اللغوي وسمت مكانته الفنية .

وهذا الموقف من ابن أبي إسحاق – وهو تحديده أسلوب البحث اللغوي ، بالوقوف عند الظواهر اللغويـــة المطردة – خطوة طبيعية متسقة مع الخطوة السابقة التي بدأها الجيل الذي تلا أبا الأسود ، إذ التطور المتوقع في البحث النحوي بعد أن أصبح عدم تحديد منهجه عقبة هو أن يحدد من خلال مدى شيوع الظواهر واطرادها ، دون إنفاق الجهد في ملاحظة الظواهر الغريبة أو النادرة .

الثاني : أن النصوص التي استخدم فيها القياس في هذه الفترة تدل على أن « النحو كله قياس »[١٠] وكثيراً ما نجد عبارات تنطق بأن « هذا قياس كلام العرب » أو « هذا قياس لغة العرب » . وينتسب القائلون بذلك إلى المدارس النحوية المختلفة . وحسبنا أن ننتقل هنا نصين لرأسي مدرستي البصرة والكوفة : سيبويه والكسائي ، يوضحان مدلول القياس عندهما بما يتفق مع هذا المعنى الذي تحدد .

---

١٠ انظر : إنباه الرواة ٢٦٧/٢ ، تاريخ بغداد ٤٠٦/١١ .

يقول سيبويه : « اعلم أن ( قلت ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلت زيد منطلق . ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً ، وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله عز وجل : ( إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشّرك ) . ولولا ذلك لقال : أن الله .

وكذلك جميع ما تصرف من فعله ، إلا ( تقول ) في الاستفهام ، شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كأظن ويظن في الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه ، فإنما جعلت كتظن ، كما أن ( ما ) كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم . ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أن ( ما ) لم تقو قوة ليس ولم تقع في جميع مواضعها ، لأنَّ أصلها عندهم أن يكون مبتـدأ مـا بعدها[11] » .

ولعل أبيات شيخ الكوفيين أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي أكثر وضوحاً في تحديد مدلول القياس عنده إذ يقول[12] :

إنما النحو قياس يتبـــع ... وبـه في كل أمر ينتفع
فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مر في المنطق مراً فاتسع

---

١٠ كتاب سيبويه ١/٦٢ .

١٢ إنباه الرواة ٢/٢٦٧ ، تاريخ بغداد ١١/٤١٢ .

فاتقاه كل من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يبصر النحوَ الفتى ... هاب أن ينطق جبناً فانقطع
فتراه ينصب الرفع وما ... كان من نصب ومن خفض رفع
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صرف الإعراب فيه وصنع
والذي يعرفه يقرؤه ... وإذا ما شك في حرف رجع
ناظراً فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف اللحن صدع
فهما فيه سواء عندكم ... ليست السنة منا كالبدع
كم وضيع رفع النحو ، وكم ... من شريف قد رأيناه وضع .

فالقياس هنا ليس القياس المنطقي ، بشروطه ومقدماته وقضاياه ، لأن ذلك القياس لا يفيد الناطق أو المتكلم في شيء ؛ إذ ليس إلا منهجاً علمياً قد يفيد الباحث أما المتكلم فلا شأن له به[١٣] . أما الذي يفيد المتكلم فهو ما يقدمه العلم بالقواعد المطردة المتبعة ، وبهذا العلم وحده يمكن أن يحال بين المتكلم وبين الخطأ اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة . وهذا العلم هو النحو ، أو هو المقاييس العامة التي ينبغي أن تتبع وأن ينتفع به .

* * *

وقد اضطر النحاة بعد أن تحدد في تصورهم مدلول القياس على هذا النحو إلى التصدي لعدد من المشكلات التي لم يكن بد من مواجهتها . وتحديد موقفهم منها . ولكننا نجد من الواجب أن نشير إلى أن هذه المواجهة للقضايا العامة الناتجة عن تحديد المنهج المتبع في هذه المرحلة لا توجد

١٣ لا يعني القياس للمتكلم كمنهج ، وإن كان قد يفيده في تنمية حصيلته اللغوية بواسطة الصوغ القياسي . وكلامنا هنا في القياس كمنهج علمي . انظر مثلاً : اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٨ وما بعدها

منفصلة أو متميزة عن بقية الإنتاج النحوي ، فالتراث النحوي يعد في الواقع ركاماً هائلاً ينبغي تحليله للوقوف على ما يتصل بقضايا المنهج العامة وما يتعلق بالتفصيلات الجزئية ، وإني لأرجو أن تكون المحاولة الآتية قد أسهمت بنصيب في استخلاص قضايا المنهج ووضعها معاً في إطار كلّي .

١ – أولى المشكلات التي واجهها النحاة بعد أن تحدد مدلول القياس على هذه الصورة التي أوضحناها هي تحديد معنى الاطراد . فماذا يعنون بالاطراد ؟ وما الأسباب التي اتبعوها لاستكشاف المطرد وغير المطرد ؟.

نلحظ – بادئ ذي بدء – أن هذه المشكلة هي أقسى المشاكل التي واجهها النحاة العرب ، ولعل هذه القسوة تعود إلى أن موقف ابن أبي إسحاق المتشدد في تحديده لنوع الظواهر اللغوية التي ينبغي التوفر على دراستها قد أسيء فهمه ، فاتهم بالتعصب على العرب . مما حمل النحاة الخالصي النسب إلى العروبة أن يتوسعوا في هذا التحديد وأن يتجوزوا فيه ، مما شوش آخر الأمر مدلوله ، وأبهم معاييره . فما موقف ابن أبي إسحاق ؟.

يرتكز موقف عبد الله بن أبي إسحاق – في الواقع ، وعلى الرغم من ندرة ما نقل عنه – على دعامتين :

الأولى : أن مهمة البحث النحوي هي تحري الظواهر العامة الشائعة في اللغة . قبل الظواهر النادرة التي تنتسب في كثير من الأحيان إلى اللهجات (١٤) .

والثانية : أن على الباحث النحوي بعد أن يقف على الظواهر العامة

---

(١٤) انظر : طبقات فحول الشعراء ( ط المعارف ) ١٥ . تاريخ النحو العربي ٩٢ – ٩٤ .

المطّردة ، أن يصوغها في قواعد ملزمة ، بحيث لا يقبل خروجاً عليها ولا نقضاً لها[١٥] .

ولكن هذا الموقف لم يرض كثيراً من العرب ، وبخاصة هؤلاء الذين كانوا يأملون أن تكون لهم حرية التعبير دون رقابة حازمة لا تتردد في تخطئتهم . ويستوي في ذلك الشعراء وأصحاب النفوذ من الولاة والقادة[١٦] . مما حمل النحاة الذين يتصلون بهم إلى الخروج على هاتين القاعدتين الواحدة إثر الأخرى ، إما بدافع من التعصب أو خشية من الإرهاب .

لقد اتفقوا مع ابن إسحاق على كون القواعد النحوية ملزمة ، ولكنهم توسعوا في التقعيد حتى إن قواعدهم تسع كل شيء ، وكان هذا التوسع نتيجة لتضافر عاملين :

**الأوّل** : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف القواعد الموضوعة من نصوص .

**والثاني** : ما أسلم إليه التأويل من تطوير لمفهوم الاطراد ، لا على أنه الشائع الذي تتضافر على تأكيده ( كل ) النصوص ، وإنما على أنه الذي يوجد ( غالباً ) في ( كثير ) من النصوص . ثم اختلفت موازين الكثرة بين النحاة ، وقد ترك كل ذلك غموضاً نرجو أن يوضحه الباب الثالث من هذه الدراسة .

٢ – وقد اضطرهم الاطراد إلى اتخاذ موقف الاستقراء للمادة اللغوية .

---

١٥ انظر : طبقات فحول الشعراء ( ط المعارف ) ١٦ – ١٧ .

١٦ انظر : خزانة الأدب ١/١١٥ – ١١٦ ، رغبة الآمل ١٩ – ٢٠ ، تاريخ النحو العربي ٩٥ .

ومن ثم كانت المشكلة الثانية تحديد أسلوب الاستقراء للنصوص اللغوية .

وفي هذا المجال وضع النحاة عدداً من الأسس تتلخص فيما يأتي :

**أولاً** : تحديد مصادر المادة اللغوية المعتمدة .

**ثانياً** : نقد مصادر المادة .

**ثالثاً** : نقد المادة اللغوية .

* * *

## أولاً – تحديد مصادر المادة اللغوية :

تتركز المصادر المعتمدة في استقراء المادة اللغوية في هذه المرحلة في مصدرين أساسيين هما : السماع والرواية .

### السماع :

سنطلق اصطلاح ( السماع ) على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه ، وأما ما يرويه عن عالم آخر ، أو عن جيل سابق من العلماء ، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية ، أو كتاب من كتب النحو ، فلا نعده سماعاً وإنما نعده رواية . والفيصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها . فإذا كانت هناك فواصل – ولو بعلماء – كانت رواية ، وأما إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عددناها من قبيل السماع .

وعلى هذا فإن السماع هو ( الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها ) .

وعلى الرغم من وجود فارق تاريخي أيضاً بين السماع والرواية ، يتجلى في أن السماع الذي مارسه علماء النحو واللغة لم يظهر إلا بعد الاهتمام بجمع

المادة اللغوية ، أي منذ عشرينات القرن الثاني الهجري تقريباً[١٧] . والرواية توغل في القدم ، حتى ان ثمة مرويات تنتسب إلى ما قبل الإسلام بأكثر من قرن[١٨] . على الرغم من وجود هذا الفارق فإننا نلحظ وجود اتصال عميق بين السماع والرواية حتى ليكاد يوحد بينهما في مراحل معينة ؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه .

والسماع طريق مهم اعتمد عليه النحاة كثيراً في جمع المادة اللغوية ثم تحليلها . وعناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين . فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن أبي عقرب[١٩] ، كما يأخذ عن الأعراب كثيراً ، معروفين كأبي المهدي والمنتجع التميمي[٢٠] ، وغير معروفين أيضاً[٢١] . وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب يأخذان عن العرب كما روى سيبويه في أكثر من موضع من كتابه[٢٢] . ومثلهما أبو الخطاب الأخفش الذي يسمع من قبائل مختلفة ، كبني سليم وغيرهم[٢٣] . وكذلك الخليل الذي يقرر سيبويه أنه رأى بعض ما سمعه مدوناً

---

١٧ حددنا هذه الفترة لأنها بداية المرحلة التي شهدت جمع المادة اللغوية قبيل انفصالها عن النص الديني المقدس ، وهو القرآن الكريم .

١٨ على رأس هذه المرويات الشعر الجاهلي . إذ هو في مجموعه ثابت تاريخياً وفنياً . على الرغم من الضجة التي رددها الدكتور طه حسين حول الشك فيه .

١٩ طبقات النحويين واللغويين ٣٠ .

٢٠ طبقات الزبيدي ٣٨ ، مجالس العلماء ٢ .

٢١ طبقات النحويين واللغويين ٢٩ .

٢٢ انظر مثلاً ١/١٣٧ .

٢٣ كتاب سيبويه ١/٦٣ .

في عشرين رطلاً[٢٤] . وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب كالخليل وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر ويونس ابن حبيب وأبي زيد الأنصاري[٢٥] ، وأبي فقعس وأبي دثار وأبي الجراح وأبي ثروان[٢٦] . كما يسمع من غير هؤلاء ممن لم يصرح باسمه[٢٧] .

والمادة اللغوية المسموعة تتأثر بعاملين لهما شأن كبير في تحليلها ، وهما : الإمكانات الصوتية وعادات النطق عند المتكلم ، ثم مدى حساسية أذن السامع في سماعها للأصوات . وقد كان عدم الدقة في تحديد دور هذين العاملين في إضافة بعض الظواهر العرضية للمادة اللغوية أثره في اضطراب التحليل النحوي للمسموع . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما قرروه من جواز عمل ( لم ) النصب[٢٨] ؛ استناداً إلى ما زعموه من وجود قراءة تنطق قوله تعالى : ( ألم نشرح لك صدرك ) بفتح الحاء منسوبة إلى أبي جعفر المنصور . ومن المرجح أن هذه ليست قراءة مستقلة ؛ إذ يبدو أن الذين سمعوا أبا جعفر لم يفطنوا إلى حقيقة نطقه فهو لم يفتح الحاء وإنما أسرف حين « بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها » .

---

٢٤ تهذيب التهذيب ١٦٤/٣ .

٢٥ انظر : كتاب سيبويه ١/ ٢٤١ ، ٣٦٨ ، ١٩٦ ، ٢٧٥ ، ١٢٥ وسيبويه لا يصرح باسم أبي زيد ، وتذكر بعض المصادر أنه يكتفي في التعبير عنه بوصفه بالثقة . انظر : أخبار النحويين البصريين ٣٧ . الاقتراح ص ٢ – ٢١ .

٢٦ طبقات الزبيدي ٦٩ و ٧٢ ، مجالس العلماء ١٠ ، إعلان التوبيخ ٣٤ ، الأمالي الشجرية ٢٢٩/١ .

٢٧ كتاب سيبويه ٥٢/٢ .

٢٨ همع الهوامع ٥٦/٢ ، مغني اللبيب ٣٧٧/١ .

كما ذكر الزمخشري[٢٩] . ومما يؤيد ذلك ما تكشف عنه الدراسات الصوتية الحديثة من أن تبيين حروف الحلق كثيراً يسلم إلى ما يشبه حركة الفتح. ويبدو أن ذلك التبيين والإشباع كان في تصور فصحاء الحاضرة – كأبي عبد الله الشجري ومن قبله أبو جعفر المنصور – أحد مظاهر الفصاحة ، لكونه مسموعاً عن بعض القبائل العربية الفصيحة ، وهي قبيلة عقيل[٣٠] . ومن ثم أجاز بعض النحاة ، كالبغداديين والكوفيين ، « تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم »[٣١] وعليه جاء قول قول كُثَيِّر :

له نَعَلٌ لا تطبي الكلب ريحهـا        وإن جعلت وسط المجالس شمت

وقول أبي النجم :

وجبلاً طـال معدّاً فاشمخر        أشم لا يسطيعه الناس الدَّهَر

وهكذا أسلمت العادات الصوتية ثم عدم حساسية السامع إلى إضافة ظواهر عارضة في النص اللغوي ، لم يفطن إلى عدم أصالتها النحـاة ، فتصوروا صحتها ، ومن ثم لم يكن بد من مراعاتها في التقعيد . ومن ثم لجأوا إلى أحد موقفين : فإما حصر الظاهرة في نطاق لهجة خاصة كما فعل اللحياني[٣٢] . وإما تأويلها بما يتفق مع اللغة العامة دون اعتبارها لهجة خاصة كما فعل جمهور النحاة[٣٣] .

---

٢٩ الكشاف ٤/٧٧٠ .

٣٠ الخصائص ٢/٩ .

٣١ الخصائص ٢/١٠ .

٣٢ همع الهوامع ٢/٥٦ .

٣٣ السابق . وانظر أيضاً : مغني اللبيب ١/٣٧٧ . حاشية الدسوقي على المغني ١/٣٨٣ ؛ حاشية الأمير على المغني ١/٢١٧ ؛ شرح شواهد المغني ٢٣١ .

والمسموع منهم ، الذين اعتمد عليهم النحاة في استقراء المادة اللغوية ينتسون إلى جماعتين :

الأولى : أعراب البادية .

والثانية : فصحاء الحضر .

فقد كان الأخذ عن أعراب البادية ممن ينتشرون في « بوادي الحجاز ونجد وتهامة »[٣٤] ، الطريق الأمثل عند النحاة واللغويين لجمع المادة اللغوية واستقراء أساليبها وتراكيبها وألفاظها . وكثيراً ما كان النحاة واللغويون يخرجون من مراكز البحث العلمي في البصرة والكوفة ميممين وجوههم شطر البادية ليسمعوا ويدونوا ، وقد اشتهر من بين هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الذي دوّن ما سمعه في عشرين رطلاً[٣٥] ، والكسائي الذي أنفذ خمس عشرة قنينةَ حبرٍ في التدوين[٣٦] ، وأبو عمرو الشيباني الذي دخل البادية ومعه دستيجتان من حبر فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب »[٣٧] . وأبو زيد الأنصاري الذي يقرر في مستهل كتابة النوادر في رواية أبي حاتم « ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب »[٣٨] ، وأبو عمرو ابن العلاء الذي يروي أن كتبه عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً له إلى قريب من السقف[٣٩] ، والأصمعي « وتاريخه مملوء بالقصص والأخبار

---

٣٤ نزهة الألبا ٨٣ . انباه الرواة ٢٥٨/٢ . تاريخ بغداد ٤٠٥/١١ . معجم الأدباء ١٦٩/١٣ .

٣٥ تهذيب التهذيب ١٦٤/٣ .

٣٦ نزهة الألبا ٨٣ .

٣٧ مصادر الشعر الجاهلي ١٩٣ .

٣٨ النوادر ١ .

٣٩ وفيات الأعيان ١٣٧/٣ ، فوات الوفيات ٣٣١/١ ، مرآة الجنان ٣٢٥/١ .

عن أعراب البادية ، وما سمع منهم من لغة وشعر »[٤٠] وسيبويه الذي يصرح بأنه سمع منهم في مواضع عديدة من كتابه[٤١] .

وكما كان الأخذ عن أعراب البادية يأتي عن طريق رحلة العلماء إليها ، كان كذلك يسلك سبيلاً آخر هو رحلة الأعراب إلى الحضر . فقد كان كثير من الأعراب يفدون على مدن العراق إما انتجاعاً للكسب أو طلباً للعلم ، وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم . ومن بين هؤلاء كما يحكي ابن النديم أبو الجاموس ثور بن يزيد الذي كان يفد البصرة على آل سليمان بن علي[٤٢] ، وأبو خيرة نهشل بن زيد وهو من بني عدي ، وأبو شبل العقيلي وقد وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة[٤٣] . وأبو مسحل أو أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الذي قدم بغداد على الحسن بن سهل ، وقد ناظره الأصمعي وأخذ عنه[٤٤] . وأبو مهدية ، وأبو ثروان العكلي وأبو ضمضم الكلابي وغيرهم كثير[٤٥] .

ولكنَّ ثمة خطأً أساسياً وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا ويدونوا ، أو رحل إليهم أعراب البادية فسمعوا منهم ودونوا ، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها . فقد اعتبروا كل ما يسمعونه ( عربية ) ، ونسوا شيئاً هاماً وخطير الأثر ، وهو

---

٤٠ ضحى الإسلام ٢/٢٥٢ .

٤١ انظر مثلا : ٢/٥٢ .

٤٢ الفهرست ٦٧ .

٤٣ الفهرست ٦٨ .

٤٤ الفهرست ٦٩ .

٤٥ انظر : الفهرست ٦٩ – ٧١ .

أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين مستويين : مستوى اللغة الفصحى ثم مستوى اللهجات . وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية فإنهم لم يقفوا كثيراً عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة ، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها . ولولا بعض النوادر التي حكتها كتب اللغة عن هذه الآثار والخصائص ، وبعض التخريجات النحوية لقليل من هذه الظواهر لظلاف (لظلت) هذه الناحية من الدراسة اللغوية غامضة كل الغموض .

وكما أخذ علماء النحو واللغة عن أعراب البادية أخذوا أيضاً عن فصحاء الحضر الذين يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

الفئة الأولى هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر ، ومنهم من كان يفد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى في العراق ، فيختطون لأنفسهم في ضواحيها مناطق يسكنون فيها . ومن ثم كانوا أقرب إلى نوع من الحياة البدوية الميسرة منهم إلى حياة المدن . ولذلك كانت لهجاتهم سليمة صحيحة لم تشبها شوائب التطور اللغوي الذي نتج عن تنوع الأجناس واختلاطها وتعدد لغاتها ومحاولتها إيجاد لغة مشتركة بينها . ومن هؤلاء بنو عقيل[٤٦] ، وبعض بطون قيس عيلان[٤٧] .

ومن هؤلاء الأعراب من كان ينقطع عن قومه فيرحل وحده إلى المدن الكبرى ليقيم فيها . ولكنه بدوره إما أن يظل محافظاً على لغته التي مرن عليها

---

٤٦ الأغاني ٣/١٣٦ ، معجم البلدان مادة : البصرة .

٤٧ ضحى الإسلام ١/٢٩٨ .

في البادية ، وهؤلاء في الغالب كانوا يشتغلون بتعليم الصبيان أو تأليف الرسائل ، أي أن نمط الحياة التي يعيشها الواحد منهم كانت تساعده على أن يستعصي إلى حد ما على التطور اللغوي ، كأبي البيداء الرياحي أسعد بن عصمة ، وأبي زياد الكلابي يزيد بن عبدالله ، وأبي سوار الغنوي ، وأبي الشمح[٤٨] . ومن هؤلاء أبو المهدي والمنتجع التميمي بطلا قصة أبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر[٤٩] . وأبو فقعس وأبو دثار وأبو الجراح وأبو ثروان الذين حكموا في المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي[٥٠] . ومن هؤلاء الأعراب من كان يتأثر ببيئته اللغوية الجديدة وبما يشيع فيها من أساليب وتراكيب تتسم عند النحاة بالخطأ . فكان العلماء يختبرون فصاحته ، في محاولة للوقوف على مدى محافظته على سلامة لغته ، فإذا تكشف لهم أنه قد تأثر بما يشيع في المدن من أخطاء في الصيغ أو الأساليب رفضوا الأخذ عنه ، والسماع منه ، كما فعل أبو عمرو بن العلاء حين ارتاب في فصاحة أبي خيرة ، إذ سأله : كيف تقول حفرت الإران ؟ قال : حفرت إراناً ، قال أبو عمرو : لان جلدك يا أبا خيرة[٥١] . يريد بذلك أنه قد فسدت لغته بما أصابه من تحضر .

---

٤٨ الفهرست ٦٦ ، ٦٧ .

٤٩ طبقات النحويين اللغويين ٣٨ – ٣٩ ، مجالس العلماء ١ – ٤ ، المعرب للجواليقي ٢١٠ ؛ أمالي القالي ٣/٣٩ ، سمط اللآلي ٢١/٣ ، ذيل الأمالي ٣٩ – ٤٠ ، ٥٩ . أمالي الزجاجي ٢٤١ – ٢٤٣ ؛ شرح نهج البلاغة ٤٢٤/٤ – ٤٢٦ ، الأشباه والنظائر ٢٤/٣ – ٢٥ .

٥٠ الأشباه والنظائر ١٥/٣ – ١٦ . مجالس العلماء ٨ – ١٠ ؛ معجم الأدباء ١٨٥/١٣ – ١٨٨ ، ١١٩/١٦ – ١٢٠ ، أمالي الزجاجي ٢٣٩ – ٢٤١ ، انباه الرواة ٢٥٦/٢ . الانصاف ٤١٢ – ٤١٣ ، اعلان التوبيخ ٣٤ ، الأمالي الشجرية ١٢٩/١ .

٥١ انظر : نزهة الألبا ٣٢ ، والخبر موجود مع شيء من الاختلاف في : مجالس العلماء ٥ – ٦ .

وأما الفئة الثانية فيمثلها من يمكن أن نطلق عليهم لقب المثقفين ، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية ، وهم قد ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة ومأثوراتها وتراثها . ومن أبرز ما ثقفوا أنفسهم به حفظ القرآن والشعر وما يتصل بهما من دراسات . ويمثل هؤلاء المثقفين الذين اعتمد عليهم النحاة واللغويون كثير من الشعراء كعمر بن أبي ربيعة وجرير والفرزدق والأخطل وكثيّر والأحوص والكميت وبشار ورؤبة والعجّاج[٥٢] .

* * *

وإذن ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه « لم يؤخذ عن حضري قط »[٥٣] فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية ، ولكن أخذهم عن أهل الحضر يختلف عن أخذهم عن العرب البداة في أمرين :

أولهما : أنهم اعتبروا كل ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد . ولم يفطنوا إلى تأثير الفوارق اللهجية تركيبياً ، ومن ثم لم يضعوا نصوصها خارج دائرة المادة اللغوية التي يستقرئونها ليضعوا قواعد النحو على هديها . أما في الحضر فكانت الفوارق بين اللهجات الشائعة على الألسن من الوضوح بحيث فطن العلماء إلى ضرورة الفصل بين مستوياتها . ولعل

---

٥٢ انظر تراجم هؤلاء الشعراء في : الأغاني . الشعر والشعراء . طبقات الشعراء . معاهد التنصيص . وانظر بعض طرائفهم في : عيون الأخبار . العقد الفريد . الكامل . ويمكن الرجوع إلى دواوينهم للتثبت من هذه الحقيقة بوضوح .

٥٣ المزهر ٢١٢/١ . الاقتراح ط ٢ – ١٩ .

نص الجاحظ الذي يقول فيه : « ومتى سمعت – حفظك الله – بنادرة من كلام الأعراب ، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها ؛ فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين ، خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير . وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام ، وملحة من ملح الحشوة والطغام ، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب ، أو تتخير لها لفظاً حسناً ، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً ، فإن ذلك يفسد الامتناع بها ، ويخرجها من صورتها »(٥٤). لعل هذا النص يوضح – بجلاء – أن ثمة مستويين ينتميان إلى اللهجات : مستوى اللهجة الشائعة على ألسن من سمّاهم الجاحظ بالبلديين والمولدين ، وهي اللغة المشتركة التي خلقتها ظروف التطور الاجتماعي في المدن الكبرى ، ولهجة من سمّاهم الجاحظ بالأعراب . وليس من شك في أن ثمة مستوى ثالثاً غير مستوى هاتين اللهجتين ؛ وهو مستوى اللغة الفصحى ، التي لم يفطن النحاة إلى تميزها بخصائص تختلف عن خصائص اللهجات على اختلافها . وقد كانت فطنتهم إلى تعدد اللهجات في المدن هو السبب الذي دفعهم إلى تحديد من يسمعون عنه من أهل الحضر بواحد من اثنين : بدوي مقيم بالحاضرة لم تتأثر لغته بإقامته . أو مثقف فصيح استطاع أن يصل إلى مستوى يتعامل فيه مع اللغة الفصحى بأصالة تشبه أصالة العرب البداة .

وأما الفارق الثاني فهو أن النحاة واللغويين قد استمروا يأخذون عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة ، على حين إنهم توقفوا بعد فترة عن الأخذ من فصحاء الحواضر ؛ ويعود ذلك إلى أنهم أحسوا فيهم نوعاً من التأثر بلهجات المدن التي يعيشون فيها . وبخاصة باللغة المشتركة بين أبنائها . تلك

---

٥٤ البيان والتبيين ١/١٤٥ – ١٤٦ .

التي اصطلح الجاحظ على تسميتها « لغة المولدين والبلديين » . ولذلك فإن العناصر التي عصمتها ثقافتها عن التأثر بهذه اللهجات كانت محور خلاف بين النحاة واللغويين ، فمنهم من يرى الأخذ منهم والسماع عنهم ، ومنهم من يرى أن التطور اللغوي لا بدَّ أن يترك أثره فيهم ، ومن ثم رفض أن يكونوا مصدراً من مصادر استقاء المادة اللغوية[٥٥] .

* * *

**الرواية :**

هي الطريق الثاني الذي اتخذه النحاة واللغويون في هذه المرحلة سبيلاً لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها ، وكانت الرواية حتى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري مقصورة على رواية الشعر وحده ، وتعني مجرد الحفظ والنقل والإنشاد له ، لا تتجاوز الشعر إلى النثر ، ولا تتعدى النقل إلى الضبط والتحقيق والنظر والتمحيص ، يقول محمد بن المنكدر التيمي المتوفى سنة ١٣٠ هـ « ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر »[٥٦] . فلما أصلت أصول علم الحديث ، وأرسيت قواعده ، وعني فيه بالإسناد ، وتصدر المحدثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم ، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ ( الرواة ) . ومن ثم تطورت الرواية وضمت إلى جوار الشعر مرويات غيره ، وتجاوزت حدود النقل والحفظ بما أضيف إليها من الضبط الوثيق والتمحيص الدقيق والتحقيق والشرح والتفسير والإسناد .

وقد تم هذا النقل في المراحل الأولى قبل التوسع في التدوين بوساطة أسلوبين آخرين : أولهما تدوين الرسائل المختلفة التي ذكر فيها علماء اللغة

---

٥٥ انظر : خزانة الأدب ١/٨ ، داعي الفلاح ٧١ وما بعدها .

٥٦ مختصر جامع بيان العلم وفضله ٢/٤٧ .

محفوظاتهم ومسموعاتهم ، ومن ثم أصبحت سنداً للأجيال التاليـــة من النحاة . وثانيهما ما ذكره النحاة المتقدمون أنفسهم في مؤلفاتهم أثناء عرضهم للظواهر اللغوية المختلفة وتقعيدهم لها .

وقد تأثرت المرويات في مرحلة ما قبل التدوين ببعض المؤثرات في السماع مما سبق ذكره ، ثم بمدى دقة الحفظ ، فلم يكن الرواة جميعاً في مستوى واحد من حيث قوة الحفظ ودقته ، وقد أدى التفاوت بينهم في هذه الناحية إلى شيء من الاختلاف في صحة المروي ، وهو اختلاف يتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت المرويات بين النصوص الدينية وغيرها .

وأما بعد التدوين فقد تأثرت المرويات – وبخاصة الشعر – بظاهرة أخرى نتجت عن التدوين ذاته ، وهي ظاهرة التصحيف[٥٧] التي وقع فيها كثير من أعلام اللغة والنحو ، كالخليل بن أحمد[٥٨] ، وأبي عمرو بن العلاء[٥٩] ، وعيسى بن عمر[٦٠] ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى[٦١] ، وأبي الحسن الأخفش[٦٢] ، والأصمعي[٦٣] ، والجرمي[٦٤] ، والمبرد[٦٥] ، والكسائي[٦٦]

---

٥٧ انظر : طبقات فحول الشعراء ( ط المعارف ) ٥ – ٦ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١ ، المزهر ٣٥٣/٢ . التنبيه على حدوث التصحيف – مصور – ٣٥ ، ٣٦ .

٥٨ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٥٧ وما بعدها . التنبيه على حدوث التصحيف ٨٢ .

٥٩ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٣ وما بعدها ، التنبيه على حدوث التصحيف ٧٧ .

٦٠ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٩ – ٨١ . التنبيه على حدوث التصحيف ٨١ .

٦١ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٨٢ – ٨٧ . التنبيه على حدوث التصحيف ٦٩ – ٧٠ .

٦٢ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٨٨ – ٨٩ . التنبيه على حدوث التصحيف ٨٦ – ٨٨ .

٦٣ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٩٣ – ١١٠ ، الخصائص ٢٨٢/٣ ، التنبيه ٧٠ – ٧٦ .

٦٤ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١١١ – ١١٣ .

٦٥ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١١٨ – ١١٩ . التنبيه على حدوث التصحيف ٩٥ .

٦٦ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٢٠ – ١٢٧ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٩٢ .

والفرّاء[٦٧] ، وقد أثر شيوع هذه الظاهرة ثم وقوع كثير من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ في تحليل بعض النصوص اللغوية نتيجة لما تصوروه من وجود بعض الظواهر في النصوص المروية التي دخلها التصحيف ، وقد عقد ابن جني باباً في كتابه الخصائص عن سقطات العلماء[٦٨] ، كذلك ألف حمزة الأصفهاني كتاباً أسماه : التنبيه على حدوث التصحيف[٦٩] ، كما كتب أبو أحمد العسكري في كتابه عن التصحيف والتحريف فصلاً لما غلط فيه النحويون نتيجة لهذه الظاهرة[٧٠] ؛ ومن الأمثلة التي ذكرها رواية النحويين بيت الشاعر[٧١] :

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ مما تطيح الطوائح

ببناء ( يبكى ) للمجهول ، مستشهدين به على جواز حذف الفعل ، وصحة الرواية ( لِيَبكِ يزيدَ ضارعٌ ) ، بالبناء للفاعل ، وهي رواية خالد والأصمعي وغيرهما[٧٢] . ومن ذلك أيضاً رواية النحاة قول الآخر :

معاوي إننا بَشَرٌ فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدَا

بنصب الحديد ، مستشهدين به على جواز العطف على محل المجرور بحرف جر زائد ؛ مع أن القصيدة كلها مخفوضة ؛ وأولها :

---

٦٧ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٢٨ – ١٣٣ ، الخصائص ٣/٢٨٣ ؛ التنبيه ٩٢ .

٦٨ الخصائص ٣/٢٨٢ – ٣٠٩ .

٦٩ توجد نسخة مصورة من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية رقم ٨٠٦ ، أدب تيمور .

٧٠ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ – ٢٠٩ .

٧١ السابق ، والبيت لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، وقال أبو عبيدة : للمهلهل ، وقال العيني : قائله نهشل ، وقال بعض العلماء : قائله هو الحارث بن نهيك النهشلي . انظر : التصريح ١/٢٧٤ .

٧٢ انظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ – ٢٠٨ .

فهبها أمّة هلكت ضياعــاً يزيد يسوسها وأبو يزيدِ

وإذا كانت المرويات قد تأثرت قبل التدوين بتفاوت الرواة في دقة الحفظ ، وبعد التدوين بما حدث من تصحيف أدى إلى إصابة النصوص اللغوية بصور شتى من التحريف ، فإن القرآن قد برىء تماماً مما أصاب هذه المرويات ؛ إذ دوّن منذ عهد النبي صلوات الله عليه ، وجمعــت المدونات في مصحف واحد على عهد أبي بكر ، وتم نشر هذا المصحف في الآفاق على عهد عثمان . وإذن لم يقــع القرآن فيما وقعت فيه المرويات المختلفة من اعتماد على الرواية الشفوية وحدهــا . ثم إن القرآن قد برىء أيضاً من التصحيف الذي أصيبت بــه المدونات من بعد ، على الرغم ممــا يزعمه بعض المستشرقين وعلى رأسهم جولد تسيهر ونولدكه[٧٣] وفرانتز روزنتال[٧٤] .

ولا يصدر هذا الحكم على القرآن عن تعصب له كما صدر حكم هؤلاء المستشرقين عن التعصب ضده ، وإنما هو نتيجة تفرضها موضوعية البحث العلمي وتدعمها أسانيده .

ذلك أن الروايات التي استند إليها المستشرقون روايات زائفة ، على الرغم من إسنادها إلى أبان بن عثمان بن عفان وعائشة وعبدالله بن عباس[٧٥] .

---

٧٣ انظر : مذاهب التفسير الإسلامي ٤٦ – ٤٧ .

٧٤ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٠ – ٦١ .

٧٥ انظر العديد من هذه الروايات وأسانيدها وتفنيدها في : القراءات واللهجات ٧٧ – ٩٠ .

وعلى الرغم من زيفها فقد استنتجوا منها نتائج خطيرة ، وهي أن « القراءات المختلفة للنص القرآني تظهر أحياناً مقترنة بتوجيه لا مواربة فيه يذكر أن النص المتلقى بالقبول يعتمد على إهمال الناسخ ، وأن القراءة المخالفة المقترحة تقصد إلى إقامة النص الأصلي الذي أفسده سهو الناسخ ، وفي المواضع التي تبدو فيها مفارقات نحوية اجترأ بعضهم على دعوى أن ما بقي من ذلك في نص الكتاب المنزل المعترف به يجب النظر إليه على أنه خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ »[٧٦] ثم يمضي روزنتال قدماً فيقطع بأن « من الأمور الثابتة أن نص القرآن الكريم في العصور الإسلامية الأولى تعرض لبعض التصحيح[٧٧] . وقد بنوا على هذا كله دعوى أخرى عريضة ، هي أن النحاة العرب ، شأنهم في ذلك شأن بني وطنهم من الفقهاء ، هم الذين حاولوا تسويغ هذه الأخطاء في النص القرآني . وهكذا يقرر جولد تسيهر أنه « في وقت متأخر فقط ، اجتهد الذكاء وحدّة الذهن في قواعد العربية بكل وسائل الفطنة لتسويغ صحة المواضع المشار إليها من جهة العربية ، ولا يختلف النحاة البصريون والكوفيون في حدة الذهن والبصر بعلاج المشاكل عن بني وطنهم من الفقهاء[٧٨] .

وهذه النتيجة التي اعتسف المستشرقون في سبيل استخلاصها لا تقوم على أساس ، ومن ثم تظل مجرد دعوى زائفة لا سبيل إلى اعتبارها في البحث العلمي ، فإن الروايات المختلفة التي استندت إليها دعاوى المستشرقين

---

٧٦ مذاهب التفسير الإسلامي ٤٦ .

٧٧ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٠ – ٦١ .

٧٨ مذاهب التفسير ٤٦ .

روايات موضوعة[٧٩] . وقد اعترف جولد تسيهر نفسه بأنها روايات غير تاريخية تماماً[٨٠] ولكنه تمحك في التعليل لقبوله هذه الروايات – مع إدراكه لحقيقتها – بدعوى أنها على كل حال تنتمي إلى عهد التفسير القديم[٨١] ، وهو تمحل واضح الدلالة ، يكشف عن أن قصد هؤلاء المستشرقين في تقرير هذه الدعوى يصدر عن غير البحث العلمي الموضوعي المنزه ، الذي يجب أن يبدأ بتحقيق الروايات وتمحيص النصوص ، ورفض الزائف منهـا .

ثم إن هذه الاختلافات التي تقع بين النصوص القرآنية لا تمتد عن وجود أخطاء في التدوين والنسخ كما زعم هؤلاء المستشرقون ، وإنما هي ناتجة عن القراءات القرآنية ، والقراءات القرآنية لم تتأثر كما توهموا بوجود صور من التصحيف حاولت قراءةٌ أو قراءاتٌ تصحيحَها ، بل تستند أساساً إلى الاختلافات والفوارق اللهجية[٨٢] . ومن ثم فإن موقف النحاة من هذه النصوص لا ينطلق من محاولة عقدية عمادها الذكاء والفطنة ، وإنما تبدأ من موقف محدد للنحاة العرب في قضية أوسع هي قضية الاستقراء . لقد أخذ النحاة – كما ذكرنا من قبل في السماع ، وكما سنذكر بعد قليل في تحليل المرويات – بكل النصوص اللغوية ، ولم يفرقوا بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات القبلية ، ومن ثم قبلوا النصوص اللهجية في مجال

---

٧٩ انظر : الاقتراح ط ١ – ١٣ – ١٥ ، الاتقان في علوم القرآن ١/ ٧٧ .

٨٠ مذاهب التفسير الإسلامي ٤٧ .

٨١ المصدر السابق .

٨٢ انظر : النشر ١/ ٢٤ ، تقريب النشر : المقدمة ٣٣ – ٣٣ ، القراءات واللهجات ٢٠ – ٣٠ ، الاتقان في علوم القرآن : ١/ ٤٧ .

التقعيد النحوي ، كما قبلها اللغويون العرب في جمعهم لمادة اللغة .

* * *

والمرويات نوعان : نثر وشعر ، وكان النثر المعتد به في هذه المرحلة إما نصوصاً دينية تتمثل في القرآن ، أو نصوصاً غير دينية تتمثل في غير القرآن والحديث مما ينسب إلى العرب من نصوص . وقد تناول العلماء حجية كل نوع من هذه الأنواع .

أما القرآن فهو أصح كلام وأبلغه[٨٣] ، ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية ، كما أنه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة وهي « كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو تقديراً ، وتواتر نقلها »[٨٤] .ولا خلاف أيضاً في الاحتجاج بالقراءات الصحيحة ، وهي « ما صح سنده ،بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ، ووافق العربية ، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا »[٨٥] .

وأما القراءات الشاذة فيبدو أن ثمة تقارباً في حكمها بين الفقهاء والقراء والنحاة جميعاً في هذه المرحلة . أما الفقهاء فيرون أنها لا تجزىء مطلقاً ، فلا يجوز القراءة بها في الصلاة أو في غير الصلاة ، فإذا قرىء بها في الصلاة بطلت إن كان عالماً . وإن كان جاهلاً لم تبطل صلاته ولكن لم تحسب له تلك القراءة . وقد حكي عن الإمام أبي عمر بن عبد البر

---

٨٣ خزانة الأدب ١/٤ ، داعي الفلاح ١١ ب .

٨٤ انظر : مقدمة تقريب النشر ٢٥ ، الاتقان ١/٧٥ ، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ٤ ، منجد المقرئين ١٥ ، الاتقان ١/٧٥ ، القراءات : ٤٦ — ٥٠ .

٨٥ النشر : ١/٩ ، المنجد : ١٦ ، انظر : تأويل مشكل القرآن ٣٢ .

إجماع المسلمين على عدم جواز القراءة بالشاذ[٨٦] ، وصرح شيخ المالكية الإمام أبو عمرو بن الحاجب بتحريم القراءة بالشاذ ، فإذ كان جاهلاً بالتحريم عُرِّف بها وأُمر بتركها ، وإن كان عالماً أُدِّب بشروطه ، وإن أصر على ذلك أُدِّب على إصراره وحُبِس إلى أن يرتدع عن ذلك[٨٧] .

والقراء يوافقون الفقهاء في منعهم القراءة بالشاذ أيضاً . ويلخص موقفهم ابنُ الجزري فيما يحكيه عن ابن الصلاح من أن المسلم ممنوع من القراءة بالشاذ « منع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة وخارج الصلاة »[٨٨] .

وأما النحاة في هذه المرحلة فإنه يبدو أنهم قد تأثروا إلى حد كبير بموقف الفقهاء والقراء ، وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوباً إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها[٨٩] ، فإنني لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة بالشاذ .

## الحديث :

أما الحديث فكان مسكوتاً عن الاستشهاد به في هذه الفترة ، فلم نر واحداً من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة

---

٨٦ انظر : النشر في القراءات العشر ١/١٤ – ١٧ .

٨٧ منجد المقرئين : ١٧ . مقدمة تقريب النشر ٢٧ – ٢٨ .

٨٨ انظر : النشر : ١/١٥ ، ١٧ . والواقع أن هذا الاتجاه هو الغالب بين القراء ، إذ ثمة خلاف يحكيه الذهبي وابن الجزري . انظر : غاية النهاية ٢/٥٤ – ٥٥ .

٨٩ الحجة في قراءات الأئمة السبعة – مخطوط – ورقة ١ ، المحتسب ( المخطوط – ورقة ٣ – ٤ المطبوع ١/٣٢ – ٣٣ ، داعي الفلاح – مخطوط – ٥١ أ ) .

إلى النبي ﷺ ، كما لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين على من
يعتمد على أحاديث النبي أو يستشهد بها .

ترى .. ما السر وراء هذا الصمت من جانب النحاة إزاء حجية
الحديث ؟ نحسب أن من الواجب للوقوف على حقيقة موقف النحاة
والمؤثرات في هذا الموقف أن نربط بين ظواهر ثلاث تتشابه نتائجها . إذ
نلحظ – أولاً – أن النحاة سرعان ما توقفوا في مجال السماع عند البادية
لا يتجاوزونها إلى الحضر ، ثم إنهم – ثانياً – توقفوا عن الاستشهاد
بالقراءات الشاذة ، وهم – ثالثاً – امتنعوا عن الاستشهاد بالأحاديث في
مجال الاحتجاج . وهذه الظواهر الثلاث تسلم – في الواقع – إلى نتيجة
واحدة ، وهي أن نحاة هذه المرحلة كانوا في غنى عن ملاحظة هذه الروافد
للمادة اللغوية ، على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القرن الرابع ،
فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر الثلاث ،
ولعل السر في هذا التطور أن النحاة في القرنين الأولين وجدوا مصدراً خصباً
للمادة اللغوية لا يكاد ينفد ، وهو السماع ؛ فاستغنوا بذلك عن الرجوع
إلى المصادر المشكوك فيها أو التي ظنوا أنها قد تأثرت – ولو إلى مدى
محدود – بما شاع في لهجات الحضر من ظواهر . فهذان في الواقع سببا
أغنيا النحاة عن الرجوع إلى هذه المصادر : أولهما الغنى عنها ، والثاني عد
الثقة فيها . وهذان السببان قد أصابهما قدر من التغير كبير في القرن الرابع
فتغير موقف النحاة من المادة اللغوية في تلك المصادر الثلاثة. فقد انق
سبل السماع ، ثم أسلم استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب
المفهوم المنطقي إلى طرد قواعد ليس بين نصوص المادة اللغوية المعتمدة
مرحلة القياس الأولى – أي في مرحلة الاستقراء ، ما يؤيدها . ومن ثم ت

النحاة على أن يجدوا ما يؤيد قواعدهم من نصوص ، فإذا لم يجدوا في المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم لجأوا إلى مصادر أُخرى علها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين نجد أكثر النحاة إسرافاً في الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني[٩٠] . وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي[٩١] .

## النثر :

المرويات النثرية – غير القرآن والحديث – قسمان :

آ – قسم مقطوع بحجيته عند النحاة ، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده[٩٢] . فكل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجيته في الدراسة اللغوية ، سواء في ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات . ومن ثم فإنه لا بد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتاجاً لهذه القرون الثلاثة ، ولا سبيل إلى هذا التثبت إلا بنسبتها إلى قائليها . وإذن فإن الرواية تختلف عن السماع ؛ إذ في السماع أُجيز السماع من مجهولين ، وقد استشهد بعض النحاة بالفعل بنصوص لغوية غير معزوة إلى أصحابها[٩٣] ، وربما كان سبب هذه التفرقة هو أنه في السماع يحللُ العالمُ اللغوي الذي يسمعُ النصَّ المسموعَ ، ويحدد قيمته ، فإمّا أن يقبله وإما أن يرفض الأخذ به ؛ وأما في الرواية فإن الرواة

---

٩٠ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن المخطوط ٤ – ٥ . المطبوع ١/٣٢ – ٣٣ .

٩١ الخزانة ١/٤ .

٩٢ الخصائص ٢/٥ وما بعدها .

٩٣ انظر مثلاً : المزهر ١/١٤٠ – ١٤٢ .

الأول لم يكونوا علماء ، بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له ، ولذلك لم يكن بد عند النحاة من معرفة صاحبه ، « مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه » كما نقل البغدادي في خزانته[٩٤] .

ولكن البغدادي إذا كان قد وفق في إدراك هذه الحقيقة فقد أخطأه التوفيق في تعميم حكمه الذي ذكر فيه أنه « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله »[٩٥] ، فإن هذا الكلام ليس على إطلاقه ؛ إذ هو مقصور على الرواية وحدها ، وأما السماع فإن العلماء الذين قاموا بهذا الدور ، كما رأينا منذ قليل - ذكروا لنا ما سمعوه دون أن يسجلوا - في بعض الأحيان - مصدره أو يحاولوا نسبته ، مكتفين بما هو مفروض فيهم من التحليل لما يسمعون والضبط لما يروون ، ويؤيد ذلك ما هو معروف عن السلوك اللغوي للخليل وأبي عمرو والكسائي وغيرهم من سماعهم أحياناً ممن لا نعرفه ، بل ممن لا يعرفونه[٩٦] ثم ما هو معلوم من احتواء كتاب سيبويه على كثير من الشواهد المروية غير المعروف أصحابها حتى عند ثقات العلماء ، كالجرمي وأبي عثمان المازني[٩٧] .

ب - والقسم الثاني هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، وأمره يختلف عن القسم السابق ؛ لأنه إما أن يكون منقولاً عن أهل البادية أو منقولاً عن أهل الحواضر . أما المنقول عن أهل

---

٩٤ الخزانة ١/٨ .

٩٥ المصدر السابق .

٩٦ انظر مثلاً : تاريخ بغداد ١١/٤١١ ، المزهر ٢/١٤٠ ، ١٤١ .

٩٧ الخزانة ١/٨ ، المزهر ٢/١٤٢ .

البادية فهو حجة ، ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية : صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية . وأما المنقول عن أهل الحضر فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي وإن كان حجة في ميادين البحث الفني . وهذه المرحلة هي التي تسمى في التراث العربي بمرحلة التوليد ، ويصطلح الباحثون على تسمية إنتاجها بكلام المولدين ، ولا يستشهدون به – كما أشرنا – إلا في في فروع البلاغة من معان وبيان وبديع ، وقد أجمل هذا الموقف بوضوح عبد القادر البغدادي بقوله « في خزانته » : « علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل »[٩٨] . وفي هذا يقول ابن قتيبة : « لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قوماً دون قوم ، بل جعل الله ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر »[٩٩] .

وينبغي أن نؤكد هنا من جديد ما سبق أن ذكرناه من أن جزءاً كبيراً من الرواية في هذه المرحلة ليس غير مسموعات جيل سلف أو أجيال سالفة من اللغويين والنحاة . وروافد الرواية بعد التدوين كانت محددة في السماع . ولذلك كان السماع الذي يتحول بعد جيل السامع غالباً إلى رواية أهم مصادر استقراء المادة اللغوية . ومن ثم فإنه حين رفض علماء القرن الرابع السماع – بعد تطور مدلول القياس – فقدوا المورد الكبير الذي كان من

---

٩٨ خزانة الأدب ١/٣ .

٩٩ العمدة ١/٩٣ . انظر أيضاً : عيون الأخبار ، مقدمة المؤلف ١/ن .

الممكن أن يفيدوا منه ، ولم تُجْدِهم كثيراً محاولاتهم خلق مصادر بديلة كالقراءات الشاذة والحديث .

## الشعر :

والمرويات الشعرية قسمان أيضاً :

آ – القسم الأول هو الشعر الذي قيل طوال المرحلة الزمنية التي تبدأ منذ عصر ما قبل الإسلام وتمتد حتى أوائل الدولة العباسية . وكثيراً ما يقسم الدارسون القدامى للأدب هذه المرحلة الزمنية إلى فترتين يفصل الإسلام بينهما ، ويقسمون الشعراء تبعاً لذلك إلى جاهليين وإسلاميين[١٠٠] ، أما الباحثون في اللغة فكانوا أكثر دقة ، إذ أنهم يقسمون شعراء هذه المرحلة ثلاثة أقسام لا قسمين فحسب : شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام ، وإسلاميين لم يتصلوا بالجاهلية ، وأما ثالث الأقسام فهم الشعراء المخضرمون الذين نشأوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام[١٠١] . هذا القسم الثالث يمكن أن يرتد – في الواقع – إلى أحد القسمين ، فيعد شعراؤه جاهليين إذا كانت كل قيمهم الفكرية وأساليبهم الفنية قد تكاملت في الجاهلية فلم يتأثروا بالإسلام تأثراً جوهرياً يمتد عن الفهم الإسلامي للحياة وعلاقاتها ، أو يعدون إسلاميين إذا كانت فترة ممارستهم نمط الحياة الجاهلية من القلة والضآلة بحيث لم تؤثر تأثيراً جذرياً في جوانب تفكيرهم ومناحي علاقاتهم ، ونماذج قيمهم ومثلهم . ومعنى هذا أننا نلتقي – نتيجة – مع دارسي

---

١٠٠ انظر مثلاً : الموشح فقد خص الشعراء الجاهليين بفصل ٢٧ – ٩٨ والإسلاميين بآخر ٩٩ – ٢٤٦ . والشعر والشعراء فإنه على الرغم من كونه لم يقسم فصلاً فإنه قد رعى في ترتيب الشعراء الاعتبار الزمني .

١٠١ انظر : الاقتراح ص ٢ – ١٤ ، الخزانة ٣/١ .

الأدب القدامى بيد أننا نختلف معهم اختلافاً أساسياً في اعتبارات هذا التقسيم وأسسه ، فإن دارسي الأدب هؤلاء شأنهم شأن اللغويين قد جعلوا الانتقالات السياسية هي الفيصل في التقسيم ، ومن الواضح أننا نرفض أن تكون التغيرات السياسية وحدها هي محاور التغييرات الأدبية والفنية ، وأن من المحتم أن نستبدل بهذا المقياس الساذج الدراسة التحليلية للانتاج الفني والأدبي واللغوي في ضوء القيم والعلاقات السائدة في المجتمع .

على أن هذه الاختلافات في التقسيمات وفي أسسها لا تغير كثيراً من موقف اللغويين إزاء شعر هذه المرحلة ، فهو عندهم شعر ناتج عن مرحلة تتسم بطابع واحد ، وتأخذ لذلك حكماً واحداً . أما الطابع الذي تتسم به فهو الأصالة اللغوية ، ونعني بالأصالة اللغوية تمثيل هذه النصوص الشعرية للغة العربية في هذه المرحلة تمثيلاً دقيقاً دون تأثر بمؤثرات خارجية ، تُضْعِف من هذا التمثيل أو تشوّه من معالمه ، ويمتد الحكم الذي يصدره العلماء على هذا الشعر عن هذا التصور لفكرة الأصالة ، فمادام ممثلاً دقيقاً للغة العربية فإن من المحتم قبوله في كل مجالات الدرس اللغوي ، على تعدد مستوياته ، وسواء في ذلك الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب والأساليب .

ولذلك فإن البغدادي قد وهم حين تصور أن في مجموعة الشعراء الإسلاميين – التي تبدأ بالفرزدق وجرير – خلافاً حول حجية شعرها[١٠٢] ، مرتكزاً في ذلك على ما فهمه مما روي من أن « أبا عمرو بن العلاء وعبد الله

---

١٠٢ خزانة الأدب ١/٣ – ٤ .

ابن أبي اسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفـرزدق والكميت وذا الرمّة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب ... »[١٠٣] « وما روي من أن أبا عمرو كان يقول : « لقد حسَّن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته » ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين »[١٠٤] . وأن الأصمعي قـد أكّد هذا المروي بقوله : « جلست إليه عشر حجج – أو ثماني حجج – فما سمعته يحتج ببيت إسلامي »[١٠٥] .

وتفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء – ولموقف عبد الله بن أبي اسحاق بخاصة – تفسير خاطئ ؛ فإن هذه المجموعة من العلماء – ما عدا ابن أبي إسحاق – قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهـم بنوع خاص ، تتحراه وتحققه وتحفظه وترويه ؛ متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة أولاً ، ثم باهتماماتهم الدينية من قراءة وتفسير وفقه .

وأما موقف ابن أبي إسحاق فلا يفهم منه ما فهمه البغدادي من عدم حجية شعر الفرزدق . وقد بنى البغدادي هذا التفسير لموقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجية النصوص . هذا الفهم الذي يلتقي فيه المتأخرون من النحاة جميعاً لا يكاد يشذ منهم أحد . إذ يتصورون أن معنى حجية النصوص ضرورة الأخذ بها كلها في مجال التقعيد اللغوي . وأنـه

---

١٠٣ المصدر السابق .

١٠٤ السابق وانظر : العمدة ١ / ٩٠ .

١٠٥ العمدة ١ / ٩٠ – ٩١ . وهو ببعض الاختلاف في الخزانة ١ / ٣ – ٤ .

يجب – لذلك – أن تغير القواعد تبعاً لتغير النصوص المحتج بها ، ولا يضعون في الاعتبار أن هذه النصوص لكي يحتج بها يجب أن تبرأ من احتمال الخطأ فيها ، والجهل من أصحابها ، والخلط بين مستوياتها . وبغير التجرد من هذه المؤثرات الثلاثة لا يمكن أن نأخذ بما في النص من ظواهر . وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفاً بكل إنتاجه اللغوي ، إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ أو الوهم . ومن ثم فإن النصوص هي أساس الاحتجاج وليس الشعراء أصحاب هذه النصوص . ثم إن النصوص كلها ليست محور الاحتجاج وإنما ما يبرأ منها من تلك الأخطاء الثلاثة التي أشرنا إليها . وهكذا فإن من الممكن أن يكون شاعرٌ حُجَّةً ، وأن نرفض الاحتجاج ببعض نصوصه / وهذا هو تفسير موقف ابن أبي إسحاق . وإذن فإن رفضه لأخطاء الفرزدق لا يعني بالضرورة عدم حجيته عنده ، وإنما يشير – على العكس من ذلك – إلى أنه حتى الشعراء الفحول المعتد بهم ، نحتاج – في الاحتجاج بكلامهم – إلى تحليل إنتاجهم اللغوي قبل اعتماده في مجال التقعيد .

وقد كانت الرواية الشفوية الوسيلة الرئيسية في نقل هذا الشعر طوال مرحلة تاريخية طويلة ، على الرغم من وجود بعض الدلائل التي تشير إلى تدوين بعض هذا الشعر في مراحل سابقة[١٠٦] . وقد كان الاعتماد على

---

١٠٦ انظر : نسب قريش ١١٠ ، ٢٠٩ ، الفائق في غريب الحديث ١/٢٧٤ ، ٢/٢٢٦ الأغاني (ط الدار) ٥/١٧ – ١٨ ، (ط الساسي) ١٣/١٥١ ، المحاسن والأضداد ١٨٩ ، ديوان الهذليين ٢/٢٥٢ – ٢٥٥ ، المؤتلف والمختلف ٦٣ ، الخزانة ٢/٢٢٥ – ٢٢٦ ، ٤/٥٩ – ٦٠ ، مصادر الشعر الجاهلي ١٠٩ – ١٢٥ .

الرواية الشفوية سبباً في بعض الاضطراب الذي أصاب المرويات ، ويعود هذا الاضطراب إلى أخطاء في الرواية وأخطاء في الرواة : أما أخطاء الرواية فتمتد – كما ذكرنا غير مرة – عن كونها مسموعات نقلت بوساطة المشافهة ، فهي تتعرض دائماً لأخطاء السماع التي سبقت الإشارة اليها[١٠٧]. وأما أخطاء الرواة فمتنوعة ، إذ منها ما يعود إلى ضعف الذاكرة ونقص في قوة الضبط ، ومنها ما يرجع إلى شهوة التعالم والرغبة في الامتياز عن الآخرين . وهذه الأخطاء – مع تنوعها – يمكن أن تنقسم إلى قسمين : أولهما أخطاء ناتجة عن القدرات الطبيعية للرواة ، والثاني أخطاء صادرة عن الظروف الاجتماعية التي تفرض عليهم أنماطاً معينة من السلوك . ولعل هذين النوعين من أخطاء الرواة ، بالإضافة إلى أخطاء عملية الرواية ذاتها ، أهم الأسباب في كثرة الاضطراب وكثرة الانتحال معاً[١٠٨] .

ب – والقسم الثاني من الشعر هو ما قيل بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، وتختلف تسمية الشعراء الذين يعيشون في هذه المرحلة ، إذ يطلق عليهم حيناً المولدين ، ويصطلح عليهم آناً المحدثون[١٠٩] ، كذلك يختلف اعتبارهم بين علماء اللغة والأدب : فئة واحدة أو مجموعات مختلفة ، فقد حاول بعض هؤلاء العلماء تقسيمهم درجات متتابعة تضم كل درجة مجموعة

---

١٠٧ هذه الدراسة في موضوع السماع .

١٠٨ من أشهر من انتحل من الرواة والنحاة : حماد بن أبي ليلى وحماد عجرد وحماد بن الزبرقان وخلف والأصمعي ورؤبة وأبيه وقطرب . انظر : المزهر ٢٤٨/٢ ، ٢٥٣ ، معجم الأدباء ٢٥٠/٧ . الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٧ ، الاقتراح ص ١٠ – ٣١ ، الخصائص ٢٨٢/٣ ، داعي الفلاح ٥٢ ب ، أمالي المرتضى ١/ ٩٠ – ٩١ ، طبقات ابن المعتز .

١٠٩ انظر : خزانة الأدب ١/ ٤ ، الاقتراح ص ٢٦ – ٢٧ .

متجانسة من هؤلاء الشعراء[١١٠] . كما حاول آخرون تقسيمهم إلى طبقات باعتبارات أخرى تختلف[١١١] . وقد رفض علماء اللغة والنحو على وجه العموم ، والمتأخرون منهم بصفة خاصة ، هذه التقسيمات المختلفة ؛ لأن هؤلاء الشعراء في نظرهم « طبقة واحدة ولا فائدة في تقسيمهم »[١١٢] .

وفي شعراء هذه الطبقة اختلاف طويل حول مدى الاحتجاج بشعرهم ، وقد حكى هذا الاختلاف السيوطي[١١٣] ، كما حكاه البغدادي ورفضه ، وانتهى إلى أنهم جميعاً « لا يجوز الاستدلال بكلامهم »[١١٤] . ولن نتناول هنا موقف النحاة في القرن الرابع وما بعده من هذه الطبقة من الشعراء ، وإنما سنقصر حديثنا على موقف النحاة في مرحلتنا هذه . ونسجل في هذا المجال ملحوظتين ، تكشفان – إلى مدى بعيد – عن هذا الموقف ، وتحددان أبعاده :

أولى هاتين الملحوظتين : عدم احتجاج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين ، التي تبدأ ببشار بن برد ؛ وليس فيما بين يدي من مصادر نحوية لعلماء هذه المرحلة أية شواهد لواحد من هؤلاء الشعراء .

والملحوظة الثانية : أن الوحيدين اللذين يبدو أنهما شذا عن هذا الموقف هما سيبويه والأخفش فقد احتجا ببعض أبيات بشّار بن برد ، رأس المحدثين من الشعراء . وموقفهما لا يحتاج إلى كبير عناء لاكتشاف

---

١١٠ انظر : العمدة ١/١١٣ .

١١١ انظر مثلاً : طبقات ابن المعتز ١٨ .

١١٢ الخزانة ١/٤ .

١١٣ الاقتراح ط ٢ – ٢٦ ، ٢٧ .

١١٤ الخزانة ١/٤ .

أنه – في الواقع – ينسجم مع موقف سائر نحاة هذه الفترة ، فقد كان سيبويه يرفض الاحتجاج بشعر بشار ، ويبدو أنه كان يأخذ عليه بعض المآخذ اللغوية ، حتى هاجمه بشار بقصيدة يقول فيها[١١٥] :

أسيبوه يا ابن الفارسية ما الذي    تحدثت في شتمي وما كنت تنبذ
أظلت تغني سادراً بمساءتي    وامك بالمصريين تعطي وتأخذ

فاضطر سيبويه إلى الاحتجاج ببعض شعره دفعاً لشرّه[١١٦] .

ويبدو أن موقفاً شبيهاً بما كان بين سيبويه وبشار وقع أيضاً بين بشار والأخفش فقد أخذ الأخفش على بشار بيتيه[١١٧] :

والآن أقصر عن سمية باطلي    وأشار بالوَجْلَى عليّ مشير
و : على الغَزَلَى مني السلام فربما    لهوت بها في ظل مخضرة زهر

إذ قاس من ( الوجل ) و ( الغزل ) على وزن ( فَعْلَى ) ، وليس هذا مما يقاس وإنما يعمل فيه بالسماع ، ولم يسمع فيهما ذلك ، كما أخذ عليه أبياتاً أخرى غير هذين البيتين[١١٨] . فلما بلغ بشاراً موقف الأخفش تهيأ لهجائه حتى استعان الأخفش ببعض صحبه فاعتذروا عنه .

---

١١٥ الموشح ٢٤٧ .

١١٦ الخزانة ٤/١ . وقد حقق الأستاذ الجليل علي النجدي قضية استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار ، وخلص منها إلى أنه لم يستشهد فعلاً بشيء من شعره وإنما ذكر بعض بيت ينسب له كما ينسب إلى غيره من قبيل الاستئناس . انظر : سيبويه إمام النحاة ١٤٧ – ١٤٨ .

١١٧ الموشح ٢٤٦ . ديوان بشار . وفي « عبث الوليد » ما يفيد أن سيبويه هو الذي أخذ على بشار استعمال ( فعلى ) وليس الأخفش . فلعل الأخير تبع الأول في مأخذه .

١١٨ الموشح ٢٤٧ .

فإذا ضممنا هاتين الملحوظتين معاً أدركنا أن النحاة قد اتخذوا من الشعر موقفاً يختلف عما اتخذوه من النثر ، ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما وضعوا لذلك من شروط وحددوا له من قيود ، وظل السماع – وهو مصدر الرواية الأساسي بعد التدوين – موجوداً ومعتداً به حتى أوائل القرن الرابع الهجري – أي حتى المرحلة الثانية من القياس ، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني .. ولعل السرّ في هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولاً ، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور في هذه المرحلة ثانياً ، أما بيئة النثر التي أجيز السماع منها دون قيود فهي بيئة بدوية لم تتأثر كثيراً ولا قليلاً بالظواهر اللغوية التي صنعتها ظروف التحضر والاندماج بين الأجناس المختلفة في المدن الكبرى . ومن ثم ظلت طوال فترة طويلة نسبياً أكثر محافظة على اللغة ، وأكثر خضوعاً للقواعد الموروثة والقوالب المتبعة . وأما بيئة الشعر فقد كانت – طوال هذه الفترة – بيئة على قدر كبير من التحضر ، وكان الشعراء الذين ينبغون بين قبائل البادية سرعان ما يشدون الرحال إلى المدن الكبرى في العراق والشام ومصر ، بغية انتجاع ولاتها ، والانتفاع بمواهبهم في التكسب بالغزل المصنوع حيناً والمديح أحياناً ، وهجاء الأعداء والمخالفين آناً ، وكثيراً ما كان هؤلاء الشعراء يستقرون في المدن ، ويفضلون حياتها الرغدة الوفيرة على العودة إلى الصحراء وما تعنيهم به من شظف وما تكلفهم إياه من جهد . ومعنى ذلك أن الشعر كان وليد البيئة الاجتماعية واللغوية الجديدة ، وقد نتج عن ذلك اختلاف كبير في طبيعة كل من الشعر والنثر : إذ تأثر الشعر بكل ظواهر الحياة الجديدة في المدن ، وعاش مختلف تجاربها ، [illegible] ونقل في مضمونه ما في فكرها وواقعها

من تنوع خصب عظيم . ومن هذه التجارب التي نقلها الحياةَ اللغويةَ الجديدةَ بما اتسمت به من خصائص باعدت – إلى حد ما – بينها وبين التقــاليد اللغوية الموروثة ، والمتمثلة إلى حد بعيد في البادية ، وفيما يصدر عن أهلها من نثر .

ولكن هذه التفرقة لا تلبث حتى تزول ؛ فإن الأحداث السياسية وما صحبها من تغير في اقتصاديات القبائل المختلفة ما لبث أن نقلت إلى البادية كثيراً من صور الحياة الجديدة في المدن . وسرعان ما انتقل كثير من قبائلها نقلة كبيرة فكرية واجتماعية ، حين انتقلوا إلى بقاع شتى من الأقاليم المفتوحة ، فاضطروا فيها إلى أن يتعاملوا ويعاملوا ، وحين عاد منهم من عاد إلى البادية نقل إليها ما اكتسبه من تأثر في فكره وحياته ، ولغته المعبرة عن فكره وحياته جميعاً . ولذلك لا يكاد القرن الرابع يبدأ حتى تكون الفوارق اللغوية بين الحضر والبــادية غير فسيحة ، ومن ثم يضطر النحاة إلى أن يعيدوا النظر في تلك التفرقة التي اصطنعوها بين الشعر والنثر .

* * *

## ثانياً : نقد مصادر المادة :

وضع العلماء أسساً دقيقة لنقد مصادر المادة اللغوية ، يهدفون بها إلى تصفية المسموع والمروي لاستخلاص أكثر النصوص اللغوية دقة،وأصدقها دلالة على خصائص اللغة العربية .

١ – وأول هذه الأسس تحديد القبائل التي يسمع منها ويروى عنها ، فليست كل القبائل العربية سواء ؛ إذ من القبائل ما يرفض جملة في الاحتجاج اللغوي ، كما أن منها ما يقبل في مجال الاحتجاج،وهؤلاء – بدورهم – يتفاوتون في « فصاحتهم » وهو التعبير الذي يعني به القدماء سلامة اللغة .

وتختلف أسباب رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل ، بيد أنها تلتقي جميعاً في عدم سلامتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى ، نتيجة للموقع الجغرافي الذي تعيش فيه ، وما كان يفرضه وجودها في هذا الموقع من احتكاك لا فكاك منه بلغات أخرى غير عربية ، ومن ثم لم يؤخذ « عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط . ولا من قضاعة ، وغسان ، وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم

نصارى يقرءون بالعبرانية . ولا من تغلب ، ولا النمر[١١٩] ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية . ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفُرس . ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفُرس . ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفُرس . ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم . ولا من بني حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »[١٢٠] .

وواضح أن هذا التحديد مناقض لما قرره العلماء من فصاحة قريش ، وهي مقيمة بالحجاز ، في مدينة كبرى فيه كانت مركز الاتصال التجاري بين أمم شتى[١٢١] ، وكانت هي نفسها تشتغل بالتجارة ، والتجارة تتطلب اختلاطاً بأجناس مختلفة ، واتصالاً بلغات هذه الأجناس . ومع ذلك كله « أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة .. ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ، ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكسة ربيعة ، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل : تِعلمون وتِعلم ، ومثل : شِعير وبِعير »[١٢١] .

---

١١٩ ذكره السيوطي في المزهر خطأ ( ليس ) ، مع أنه ذكره صحيحا في الاقتراح . انظر : المزهر ١/٢١٢ ، الاقتراح ص ١ – ١٩ .

١٢٠ المصدران السابقان عن الألفاظ والحروف للفارابي .

١٢١ انظر : الدولة الإسلامية والإمبراطورية الروم ٣ وما بعدها ، الإسلام والحضارة العربية ١/٢١١ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ٤/١٨٧ – ١٨٨ .

وقد حاول الأستاذ أحمد أمين – رحمه الله – حل هذا التناقض ، فقرر « أن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة ، وأن سلامة اللغة كانت في بني سعد خيراً مما هي في قريش ، لأنهم أهل وبر ، وأبعد عن التجارة وعن الاختلاط بالناس . وعلى العكس من ذلك قريش ، فهم أهل مدر . وكثير منهم كان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ويتاجر مع أهلها ، ويسمع لغتهم ، فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى ، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء ، وأعني بالفصاحة قوة التعبير عما في نفوسهم »[١٢٣] .

وهذا التفسير – على طرافته – لا يخلو من تناقض ، فهو يتصور أن الفصاحة تقصر على المجتمعات الأكثر تقدماً ، وأن هذه المجتمعات هي التي يقدر أبناؤها على التعبير في قوة عما يخالجهم من مشاعر . وهذا التصور بشقيه غير صحيح ، فإن الحياة البسيطة غير المعقدة وما يصحبها من بساطة المشاعر الإنسانية تجد التعبير الملائم في كلمات اللغة وتراكيبها ، مهما كانت هذه اللغة محدودة الكلمات ضيقة التصرف ؛ إذ اللغة – أساساً – ظاهرة اجتماعية ملبية لاحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه ، واحتياجات المجتمع البدوي من القلة ومشاعر الإنسان القبلي من البساطة والثبات بحيث يمكن أن تفي بهما اللغة في وضوح وقوة وصدق . أما المجتمع الأكثر تحضراً فإن نموه الحضاري وما ينتجه من مشاعر وأحاسيس متضاربة معقدة قد لا يجد – في أحيان كثيرة – الإمكانات اللغوية المواتية للتعبير عنها .

---

١٢٢ الضحى ٢٣ .

١٢٣ ضحى الإسلام ٢/٢٤٧ .

لأن معدل نموّها يكون أسرع من كافة إمكانات التطور اللغوي ، وهذه الظاهرة الإنسانية تنبت دائماً في المدن الكبرى : ولذلك يصحبها الإحساس الحاد بالقلق النفسي الذي ينتج عن المعاناة المرهقة ، لعجز الإنسان ، في الداخل والخارج معاً : عجزه في الواقع عن تحقيق تطلعاته ، ثم عجزه في التعبير عن ذاته وتصوير مشاعره .

والذي أوقع الأستاذ أحمد أمين في هذا التناقض هو أنه وضع القضية – كما فعل الباحثون من قبله ومن بعده – في غير موضعها الصحيح ؛ إذ ظن كما يظن سواه أن أساس رفض الاحتجاج بكلام بعض القبائل أساس جغرافي واجتماعي معاً ، أو هو أساس جغرافي نشأ عنه تغير في العلاقات الاجتماعية وما صاحبها من نشاط لغوي يمتد منها ويعبّر عنها . وهذا كله – وإن صح – غير دقيق ، لأنه لا يمثل الحقيقة كلها . ومن ثم فإن ما حاول الأستاذ أحمد أمين أن يدفعه عن النحاة من تناقض غير سليم ؛ إذ أن تناقض النحاة أمر واقع لا سبيل إلى رفعه ، ولم يكن بد منه ، إذ هو نتيجة حتمية لفهمهم لطبيعة اللغة ، هذا الفهم الذي تميزه سمتان هامتان :

الأولى : عدم التفرقة بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات .

والثانية : عدم ملاحظة الفوارق النوعية بين خصائص اللغة الفصحى وبين لهجة قريش .

٣ – والأساس الثاني عدالة الناقل للمادة اللغوية . وهذه العدالة أمر ضروري حتى يطمئن الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة اللغة صحيح أولاً . وأنه يمثل في دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها

ثانياً . وقد ادرك الخليل بن أحمد ضرورة التثبت من النصوص اللغوية المروية قبل أن تلاحظ بعين الاعتبار في مجال الدرس اللغوي لأن « النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت »[١٢٤]. وقد أيدت تجارب ابن فارس، من بعد، ملاحظة الخليل الذكية، إذ اكتشف أن بعض شيوخ بغداد يخلطون في دراسة اللغة والتقعيد لها ؛ ويلجأون لتأييد ما يقررون من اتجاهات وآراء إلى وسائل مدخولة ؛ ومن ثم نصح أن يقصد « آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة ؛ فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا ، والله جل ثناؤه نستهدي التوفيق ، وإليه نرغب في إرشادنا لسبل الصدق »[١٢٥] .

وهكذا أسلمت هذه الملاحظات إلى ضرورة اشتراط « أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امراة ، حراً كان أو عبداً ، كما يشترط في نقل الحديث : لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ؛ فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله »[١٢٦] .

وقد أدى اشتراط عدالة النّاقل إلى تحليل الرواة بعد تحليل القبائل[١٢٧] . ولعل قيمة كتاب أبي الطيب اللغوي الحقيقية إنما ترتد إلى محاولة تقويم النحاة واللغويين[١٢٨] ؛ وكما نتج عن تحليل القبائل من رفض النصوص المنسوبة إلى بعضها، كذلك أثمر تحليل الرواة رفض بعض

---

١٢٤ الصاحبي ٣٠ ، المزهر ١/١٣٧ – ١٣٨ .

١٢٥ الصاحبي ٣٠ .

١٢٦ لمع الأدلة ٨٥ . انظر أيضاً : داعي الفلاح – مخطوط – ١٠١ ب .

١٢٧ انظر : المزهر ١/١٢٠ .

١٢٨ انظر مثلاً صفحات ١١ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٦٦ .

النصوص التي حملوها وبعض الظواهر التي تحدثوا عنها ، لأن راويها اتصف بغير العدالة ، أولم يعرف بها ، ومن ثم رفض النحاة النصوص التي يرويها فاسق ، « لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه »[١٢٩] .

على أنه لا يفوتنا أن نسجل أن النحاة واللغويين لم يهتموا كثيراً – حتى في المراحل التالية – من الناحية العلمية بتحليل الرواة تحليلاً دقيقاً أخلاقياً وموضوعياً ، ويعلل لذلك الفرّاء بأن « الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث – لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع – وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف ... ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة ، فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك ، مع ضعف الداعية فيه »[١٣٠] .

وإذا كانت العدالة شرطاً جوهرياً في الرواة ، بحيث لا يقبل نقل الفاسق ، فما الموقف الذي اتخذه العلماء من نقل ذوي الأهواء ؟.

لقد استطاع العلماء أن يفرقوا – بأصالة تلفت النظر وتدعو إلى الإعجاب – بين الاختلاف المذهبي أو الطائفي وما ينتج عنهما من رفض لجوانب محددة في المبادئ والأفكار ، وبين الصفات الأخلاقية التي تعد – قبل كل شيء – سمات مُثْلَى للسلوك الإنساني ، يلتقي فيها الناس مهما اختلفت عقائدهم ، ويتعارفون عليها وإن تناقضت أفكارهم . فإن بين

---

١٢٩ لمع الأدلة ٨٥ .

١٣٠ الاقتراح ط ١ – ٣٢ .

المسلم وغيره أرضاً مشتركة هي الإنسانية التي تفرض عليهما التزاماً بصفات مشتركة أيضاً . كما أن بين السُّنِّي وسواه صلة وثيقة هي الإسلام الذي يدينان به ويلتقيان على مثله . ومن أبرز هذه الصفات والمثل الصدق . وإذن فإن الاختلاف في المذهب ليس سبباً لرفض نقل ذوي الأهواء ، على الرغم مما قد يبدو من أن شرط العدالة يتطلبه .

ولعل هذا الموقف يكشف أيضاً عن جانب أصيل في الفكر الإسلامي ، وهي موضوعية الأحكام دون التأثر بآراء مسبقة ، ومن ثم رأينا شيخاً فاضلاً كالعز بن عبد السلام يقرر في بعض فتاويه أنه قد « اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفّار ، لبعد التدليس فيها . كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك »[١٣١] .

وهكذا استقر في البحث النحوي – حتى المراحل التالية – أن نقل ذوي الأهواء « مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب ، كالخطابية من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء . إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق ، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر »[١٣٢] .

٣ – الأساس الثالث – ويتصل بالأساس السابق وينبني عليه – هو اتصال السند ، ومن ثم وقف جمهور العلماء من المرسل والمجهول موقفاً متردداً بين الرفض والقبول .

---

١٣١ المزهر ١ : ١٤٠ .
١٣٢ لمع الأدلة ٨٦ – ٩٧

والمرسل هو الذي انقطع سنده . والمجهول هو الـــذي لم يعـرف ناقله[١٣٣] .

ومثال المرسل أن يروي ابن دريد – وهو مولود سنة ٢١٩ هجرية ، عن أبي زيد – وقد توفي سنة ٢١٥ هـ . أو عن الأصمعي : عبد الملك بن قريب وقد توفي سنة ٢١٣ أو سنة ٢١٦ أو سنة ٢١٧ هـ على خلاف[١٣٤] .

ومثال المجهول أن يروي واحد من العلماء عن مجهول عن آخر معروف ، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري : محمد بن القاسم المولود سنة إحدى وسبعين ومائتين : حدثني رجل عن ابن الأعرابي ، وابن الأعرابي : محمد ابن زياد توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين . وقد أكثر القالي من هذا النوع بقوله : حدّثنا بعض أصحابنا .

والمرسل غير مقبول عند جمهور العلماء . ونقل السيوطي سبب رفضه بأن « العدالة شرط في قبول النقل ، وانقطاع سند النقل يوجب الجهــل بالعدالة ، فإن مَنْ لم يذكر لا يعرف عدالته »[١٣٥] .

وذهب بعض العلماء إلى قبول المرسل ، « لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لَقُبِلَ ولم يُتَّهَمْ في إسناده ، فكذلك في إرساله ؛ لأن التهمـــة

---

١٣٣ انظر : الاقتراح ط ١ – ٣٣ – ٣٤ . مع الأدلة ٩٠ . دعي غلاح ١٠٢ أ .

١٣٤ انظر : نزهة الألباء ١٧٢ . مراتب النحويين ٤٨ – ٤٩ . المزهر ١/ ١٢٥ – ١٢٩ . بغية الوعاة ٣١٣ – ٣١٤ . إنباه الرواة ٢/ ٢٠٣ . ونقل القفطي عن الفهرست أنه توفي سنة ٢١٠ . وذكره ابن مكتوم في تلخيصه ١١٧ . وابن تغري بردي في النجوم ٢/ ١٩٠ . والذي ذكره ابن النديم في الفهرست ٨٢ أنه توفي ٢١٣ أو ٢١٧ .

١٣٥ المزهر ١/ ١٢٥ . الاقتراح ص ١ – ٣٣ – ٣٤ .

لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده ، وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله »[١٣٦] .

وقد أجاب ابن الأنباري – في المرحلة التالية – على هـذه الشبهة بقوله : « هذا اعتبار فاسد ؛ لأن المسند قد صرح فيه باسم النـاقل ، وأمكن الوقوف على حقيقة حاله ، بخلاف المرسل ... فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل »[١٣٧] .

والراوي المجهول ترفض مروياته أيضاً عند جمهور العلماء ، « لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة ، وذهب بعضهم إلى قبوله ، وهو القائل بقبول المرسل »[١٣٨] . وقد احتج المجيزون بأنه « نَقْلٌ صدر ممـن لا يتهم في نقله ؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف »[١٣٩] . وقد رد ابن الأنباري كذلك هذا الاحتجـاج بقوله : « هذا ليس بصحيح ... لأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل . ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله . بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل . فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ؛ ولا من قبول المعروف قبول المجهول »[١٤٠] .

* * *

---

١٣٦ المصدر السابق .

١٣٧ لمع الأدلة ٩١ – ٩٢ .

١٣٨ المزهر ١ : ١٤١ ، الاقتراح ص ١ – ٣٤ .

١٣٩ المصدر السابق .

١٤٠ لمع الأدلة ٩١ – ٩٢ .

## ثالثاً : نقد المادة اللغوية :

تنبه النحاة إلى أن تحديد مصادر المادة اللغوية ثم نقد هذه المصادر لا يسلم بالضرورة إلى صحة المادة اللغوية كلها ، ومن ثم وضعوا أسساً محددة لنقد المادة نفسها . وتنقسم هذه الأسس – في مجموعها – إلى قسمين : أحدهما ينقد المادة نقداً خارجياً ، والآخر ينقدها نقداً داخلياً . وفي النقد الخارجي للمادة اللغوية نلحظ اهتماماً عميقاً بأساليب نقل هذه المادة ، ولذلك انصرفت معظم جهود العلماء – في هذه المرحلة وفي المراحل التالية – إلى دراسة هذه الأساليب وتقويمها . وأما في النقد الداخلي فإن جهود النحويين قد انصبت – بصورة مباشرة – على تحري الدقة . عن طريق مقابلة المرويات ومقارنة النصوص .

### النقد الخارجي للنصوص :

ويصطلح عليه في البحث النحوي بالترجيح في السند أو الإسناد . وهو اصطلاح مشترك بين النحو والحديث وأصول الفقه ، وهو في الواقع منقول عما وضعه المحدِّثون من قواعد لنقد سند الأحاديث . والأصوليون من طرائق لترجيح الأدلة ونوع العلم الذي يفيده كل منها .

وقد قسم النحاة المادة اللغوية – بحسب وسائل نقلها من رواية أو

سماع – إلى قسمين : متواتر وآحاد . وجعلوا كل قسم من هذين القسمين يفضي إلى علم خاص ، له وزنه في تحليل النصوص عند تعارضها .

فالتواتر « أن يبلغ عـــدد النَّقَـلَةِ حداً لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كَنَقَـلَةِ لغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب . فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب »[١٤١] . وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[١٤٢] .

والآحاد ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به[١٤٣] .

* * *

وقد اختلف العلماء في العلم الذي يفيده كل من المتواتر والآحاد :

فذهب كثير من العلماء إلى أن المتواتر يفيد العلم الضروري « واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والـذوق واللمس ، وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضرورياً »[١٤٤] .

وذهب آخرون إلى أنه لا يفيد إلا العلم النظري « واستدلوا على ذلك بأن بينه وبين النظر ارتباطاً . لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم . فلما اتفقوا عُلم أنه صدق »[١٤٥] .

---

١٤١ لمع الأدلة ٨٤ .

١٤٢ المزهر ١/١١٣ ، لمع الأدلة ٨٣ .

١٤٣ المزهر ١/١١٤ ولمع الأدلة ٨٤ .

١٤٤ المزهر ١/١١٤ ، لمع الأدلة ٨٣ .

١٤٥ المزهر ١/١١٤ – ١١٥ ، لمع الأدلة ٨٣ – ٨٤ .

وذهبت جماعة قليلة إلى أنه لا يفضي إلى علم ألبتة ، وقد فصل الإمام فخر الدين الرازي أدلة هذا الفريق في كتابه المحصول، كما نقله السيوطي في كتابيه : المزهر والاقتراح ، وتتلخص في ثلاثة إشكالات[١٤٦] :

**الأول** : أننا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظ تداولاً ودوراناً على ألسنة المسلمين ، اختلافاً شديداً ، لا يمكن القطع فيه بما هو الحق ، كلفظة ( الله ) : فإن بعضهم زعم أنها عبرية ، وقال قوم سريانية . والذين جعلوها عبرية[١٤٧] اختلفوا : هل هي مشتقة أو لا ؟ والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً ، ومن تأمّل أدلتهم في ذلك علم أنها متعارضة ، وأن شيئاً منها لا يفيد الظن الغالب ، فضلاً عن اليقين . وكذلك اختلفوا في لفظ الإيمان والكفر ، والصلاة والزكاة ، فإذا كان هذا الحال في الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ ، والحاجة إليها ماسة جداً ، فما ظنك بسائر الألفاظ ؟ وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذر .

**الثاني** : أن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة . فهب أنا علمنا حصول شرط التواتر في حفاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا . فكيف نعلم حصوله في سائر الأزمنة ؟ وإذا جهلنا شرط التواتر جهلنا التواتر ضرورة . لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط .

**الثالث** : أنه قد اشتهر ، بل بلغ مبلغ التواتر ، أن هذه اللغات إنما

---

١٤٦ المزهر ١/١١٥ – ١١٧ . الاقتراح ص ١ – ٢٩ – ٣١ نقلاً عن المحصول في شرح الفصول – مخطوط –

١٤٧ لفظ المزهر ( عربية ) وصححتها من الاقتراح بشرحه لابن علان انظر : المزهر ١/١١٥ . الاقتراح ص ١ – ٢٩ . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح ٤٠ .

أخذت من جمع مخصوص ، كالخليل والأصمعي وأبي عمرو وأقرانهم ، ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حد التواتر ، وإذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم .

وهناك ردود مختلفة على كل إشكال من هذه الإشكالات : ذكرها كثير من العلماء ، كالفخر الرازي في كتابه المحصول[١٤٨] ، والقرافي : أحمد بن ادريس في كتابه : شرح المحصول ، والأصبهاني في شرحه عليه أيضاً ، وبهاء الدين بن النحاس في التعليقة[١٤٩] ، ومعظم هؤلاء العلماء قد تخصصوا في الفقه وأصوله . وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن النقد الخارجي للنصوص يمتد عن القواعد التي انتهى إليها علم الحديث في ترجيح السند وعلم الأصول في موازنة الأدلة . ونرجو أن نتناول ذلك بشيء من التفصيل في بحث مقبل إن شاء الله .

* * *

وكما وقع الاختلاف بين العلماء في العلم الذي يفيده المتواتر . نشب بينهم الاختلاف في العلم الذي يفيده الآحاد :

فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن .

وزعم بعضهم أنه يفيد العلم .

---

١٤٨ توجد من « المحصول في علم الأصول » لفخر الدين الرازي قطعة من الجزء الأول به نقص في أوله ومكتوبة في القرن الرابع عشر في دار الكتب المصرية ضمن مجموعة رقم ( ٢٤٤٤٠ ب ) من ورقة ١١ – ١٦ .

١٤٩ هذا الكتاب شرح لديوان امرئ القيس . ويوجد له ميكروفيلم محفوظ بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة ، كخبر التواتر ، لوجود القرائن « إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافياً حاسراً باكياً خلف جنازة يقول : فقدت حميماً ، علمنا صدقه ضرورة »[١٥٠] .

وزعم آخرون أنه لا يفضي إلى علم ألبتة ، مستدلين على ذلك بأن الرواة له مجروحون ليسوا سالمين من القدح[١٥١] .

وهكذا يتضح أن من أساليب الترجيح بين النصوص أن يكون النقلة في أحد النصين أكثر من الآخر ، أو يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر . ومثال ذلك أن يستدل الكوفي على النصب « بكما » إذا كانت في معنى « كيما » بقول عدي بن زيد العبادي :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثَه ... عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

فيرده البصري بقوله : الرواة متفقون على أن الرواية ( كما يوماً تحدثُه ) بالرفع . ولم يروه بالنصب إلا المفضل بن سلمة الضبي ، فإنه كان يرويه بالنصب ، وإجماع نحويي البصرة والكوفة على خلافه . والمخالف له أعلم منه وأضبط[١٥٢] .

ومن ثم فإن من الضروري بالنسبة للعلماء تبيان أسانيدهم ، وقد فصل ما عليهم من بعد ابن الأنباري ، حين أوجب[١٥٣] .

---

١٥٠ لمع الأدلة ٨٤ . المزهر ١/١١٤ .

١٥١ المزهر ١/١١٧ . الاقتراح ص ١ – ٣١ .

١٥٢ انظر : الاغراب في جدل الاعراب ٦٥ – ٦٦ . الانصاف في مسائل الخلاف ٣٤٤ .

١٥٣ الاغراب في جدل الاعراب ٤٦ – ٤٧ .

أولاً : مطالبة كل من يعتمد نصاً لغوياً من اللغويين والنحاة بإثبات الإسناد .

ثانياً : مطالبة كل من يعتمد منهم نصاً لغوياً بالتثبت من حملة النص .

* * *

## النقد الداخلي للنصوص :

أدرك العلماء أن تحديد مصادر المادة اللغوية ، ثم نقدها ، ثم نقد النصوص نقداً خارجياً ، تفيد جميعاً كخطوات ضرورية في التعرف على أصالة النصوص ، ولكن الوقوف عندها فحسب لا يسلم إلى المعرفة الدقيقة بهذه الأصالة ، وتتسم النتائج التي تتوصل إليها هذه الخطوات بعدم الجزم نتيجة لعدم كفاية أساليب النقد والتمييز العلمية الموصلة إليها ، ومن ثم لم يكن بد عندهم من أن تتبع تلك الخطوات السابقة بخطوة أخيرة تكون متممة لها في أساليب التمحيص العلمية . ومكملة لقواعد النقد والتحقيق ، ومحصلة للعلم الدقيق القاطع بقيمة النصوص في مجال البحث اللغوي . ولم تكن هذه الخطوة غير دراسة النصوص اللغوية ذاتها . وتحليل المادة العلمية المستخلصة منها والمعبّرة عنها تحليلاً دقيقاً يهدف إلى التثبت من دقة تصويرها لخصائص بيئتها وعصرها ؛ ولو لم يلجأ العلماء إلى التحليل الداخلي للنصوص اللغوية لظلت الخطوات التي اتبعوها في نقدها وتمييزها والتحقق من أصالتها تنقص خطوة مهمة ، وحاسمة ، وهي مدى تمثيل هذه النصوص للمرحلة الزمنية التي تنتسب إليها . ويستشهد بها – في مجالي التقعيد والاحتجاج – عليها .

وقد قدم التراث النحوي في ميدان النقد الداخلي للنصوص اللغوية المقاييس الآتية :

**أولاً** – مدى شيوع الظواهر الصوتية التي تحملها النصوص ، فإنْ حَمَلَ النص ظواهر صوتية غير شائعة ، بل محصورة في نطاق لهجة من اللهجات ، ثم حمل النص أيضاً بعض الظواهر التركيبية الغريبة ، وغير المطردة ، فإن النحاة يتوقفون عن الأخذ بهذه الخصائص التركيبية التي يمثلها النص .

ويصور ابن جني هذا الموقف الثابت في الفكر النحوي من قبله فيقول في ( باب اختلاف اللغات وكلها حجة ) : « هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جداً ، وتكثر الأخرى جداً ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ؟ ألا تراك لا تقول : مررت بَك ، ولا المال لِك ، قياساً على قول قضاعة : المال لِه ، ومررت بَه . ولا تقول : أكرمتكش ، ولا أكرمتكس ، قياساً على لغة من قال : مررت بِكِشْ وعجبت مِنْكِسْ »[١٥٤] .

**ثانياً** – مدى شيوع الظواهر التركيبية التي تحملها النصوص . ودراسة هذا المقياس تثير قدراً كبيراً من الإعجاب بالذكاء الذي اتسم به بعض النحاة والفطنة التي ميّزت جوانب من نتائج بحوثهم . فقد ذهب ابن أبي إسحاق إلى ضرورة إهمال ملاحظة الظواهر النادرة ، ومن ثم عدم اعتبار النصوص التي تحملها ، والاكتفاء بأن تكون الظواهر المطردة هي

---

١٥٤ الخصائص ٢/١٠ .

محور البحث النحوي[١٥٥] . ولكن ما لبث النحاة – بعد ابن أبي إسحاق – أن أدركوا أن إهمال النصوص التي تحمل ظواهر نادرة خطأ منهجي ، وأنه لا بدّ من دراسة الظواهر النادرة أيضاً : بحكم كونها – مع ندرتها – لها خصائصها التي امتدت – عن طريق التطور اللغوي – عن اللغة ، أو امتدت اللغة عنها ، ومن ثم تفيد دراستها في توضيح بعض ما يحيط بالظواهر العامة المطردة من خلاف في تفسيرها .

وهذا الاختلاف بين ابن أبي إسحاق والأجيال التي تلته من العلماء ضروري ؛ لأنه يمتد عن الظروف الموضوعية التي حكمت البحث النحوي ، وحددت أبعاده : فعلى عهد ابن أبي إسحاق كان البحث في النحو لا يزال في مرحلته الباكرة ، وهذه المرحلة تتطلب قدراً كبيراً من التنظيم العملي ، وهذا التنظيم يستبعد – بالضرورة – بعض موضوعات المادة العلمية ، لا لأنها أقل أهمية من سواها ، وإنما لأن البحث فيها لا يستحق – في تلك المرحلة – عناء ما يبذل فيها من جهد ، ثم تغيرت الظروف ، واستقر – إلى مدى – نتائج العلم ، ووضحت معالم البحث فيه ، ومن ثم أمكن الرجوع إلى تلك الموضوعات التي استبعدت من قبل .

ولكن على الرغم من هذا الاختلاف في دراسة الظواهر النادرة ، فإن النحاة – في هذه المرحلة – يكادون يتفقون على موقف محدد من النصوص التي تحمل ظواهر تركيبية نادرة تتعارض مع ظواهر أخرى مطردة ، وهو ترجيح النصوص التي تحمل الظواهر المطردة بعد توثيقها .

وقد تطور هذا المقياس – في المرحلة التالية – إلى مدى التوافق بين

---

١٥٥ انظر : طبقات فحول الشعراء ( ط المعارف ) ١٥ وما بعدها .

النص والقياس »[١٥٦] – مع ملاحظة التغير الجذري في مفهوم القياس – فلو كانت إحدى الروايتين موافقة للقياس والأُخرى مخالفة له كانت الرواية الموافقة للقياس أرجح[١٥٧] . وهو تطور طبيعي ولكنه غير سليم ، أما أنه طبيعي فلأن محور هذا المقياس هو قياس ما في النص من ظواهر تركيبية إلى الظواهر التركيبية الشائعة والمطردة ؛ أي مقارنة النص بما يسلم إليه الاستقراء للظواهر اللغوية من نتائج ، وهو مفهوم القياس في هــذه المرحلة ، ثم حين تطور مضمون القياس ، أصبح من الطبيعي أن تقاس إليه النصوص . ولكن هــذا التطور في المقياس غير سليم ، شأنه في ذلك شأن التطور الذي أصاب القياس بأسره ، لأن نتائج القياس – بمفهومه الجديد المتطور – تمتد عن التصور المنطقي للغة ، ومحاولة طرد قواعدها ؛ ومن ثم فإنها ترفض الأخذ بنصوص ثابتة ، وظواهر مطردة لمجرد مخالفتها لما يسلم إليه المنطق القياسي من أحكام .

* * *

---

١٥٦ انظر : الاغراب في جدل الاعراب ٦٧ .

١٥٧ المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الاقتراح ط ٢ – ٧٨ ، داعي الفلاح ١٥٨ أ – ب .

## الفصل الثاني

# المفهوم الشكلي للقياس

# الفصل الثاني

# المفهوم الشكلي للقياس

في المرحلة التالية أخذ القياس مفهوماً مغايراً للمفهوم السابق ، ولم يعد مجرد الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها ، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغوية واستقراء مادتها . وإنما صار القياس يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض . فأخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي ، وكأنه امتد منه وتفرع عنه .

وهكذا أصبح العلماء يعرفون القياس بأنه « في وضع اللسان : بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدّرته ، ومنه المقياس : أي المقدار ، وقيس رمح : أي قدر رمح .

وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع . وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع .

وهذه الحدود كلها متقاربة ، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء :

أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، فتقول : اسم ، أسند الفعل إليه ، مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل . فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع »[1] .

في هذا النص يحاول ابن الأنباري تقديم تعريف دقيق للقيـاس ، يحدد مضمونه على هذه الصورة المنطقية بعد أن يفرغه من مفهومه الذي استقر له في المرحلة الأولى ، ويحاول ابن الأنباري – ممثلاً الاتجاهات الغالبة بين علماء هذه المرحلة جميعاً – أن يستغل في تعريفـه المدلول اللغوي ، وأن يجعل هذه العملية الشكلية التي تتم في القياس امتداداً طبيعياً وذاتياً للمدلول اللغوي ، وهي محاولة ساذجة ، لأنها تغفل التأثير العميق للمنطق والأصول معاً .

على أننا نجد من المحتم أن نسجل على هذا التعريف أموراً ثلاثة :

الأول : هو ما أشرنا إليه من محاولة الربط بين المدلولين : اللغوي والاصطلاحي للفظ القياس ، فالقياس اللغوي مصدر قايس : بمعنى قدر ، والمقايسة اللغوية تعني تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما : المقدر والمقدر عليه ، ولكن المدلول اللغوي يقف عند هذا الحد ، دون أن يشير إلى وجود شروط محددة يتم فيها وبها هـذا التقـدير . ولذلك فإن المدلول اللغوي للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بهـا إلحاق شيء بشيء ، دون شروط تحكم هذا الإلحاق لتتم بها صورته .

---

١ لمع الأدلة ٩٣ ، وانظر شرح ابن علان لهذا التعريف في داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح – مخطوط – ١١٠ أ – ١١١ ب .

**والثاني** : أن المفهوم الاصطلاحي – في تصور علماء هذه المرحلة لم يغير كثيراً من المدلول اللغوي ، إذ اعتمده ثم امتد عنه : فهو – بدوره – عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ، ولكن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً تمَّ به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية ، وهو ضرورة وجود ( جامع ) يجمع بين الركنين الأساسيين : المقيس والمقيس عليه ، وبتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس ، أي حكم الأصل إلى ما يلحق به من فروع .

ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدد – بصورة قاطعة – علاقة موضوعية بين ركني القياس : المقيس عليه ، والمقيس ؛ إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، وعدم ربطها بمقاييس تحدد أنماطها وتسجل أبعادها مكَّن الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، معتبراً ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلاً ، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعاً لذلك الأصل . وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها ، ومن ثم انفتح الباب – عن سعة – للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها .

**والثالث** : أن هذه المحاولة – كما تحددها النقطتان السابقتان – تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ، إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائياً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي . وكأن هؤلاء العلماء يقولون : إن القياس بهذا المعنى ليس أمراً جديداً على الباحث النحوي ، إذ هو حقيقة معروفة تكشف عنها دلالات الألفاظ .

وهذه المحاولة – بما تسعى إليه من إضفاء صفة الأصالة . وبما فعلته

من الربط بين المدلولين : اللغوي والاصطلاحي – قد وقعت في خطأين بارزين :

**أولهما** : أن تَلَمُّسَ الصلة بين هذين المعنيين قد أبعدت النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية ؛ إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه في البحث النحوي ، ذلك الذي استوحاه العلماء من الدلالة اللغوية ، لعرف به من قديم ، ولترك آثاره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معاً ، وذلك غير صحيح ، فقد رأينا النحاة في المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى ، ووجدنا البحث النحوي يبرأ ، أو يكاد ، من هذا المفهوم الشكلي ، الذي لا يعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقق شروط المنطق الأرسطي وقضاياه .

**والثاني** : أن اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي ومنطلقاً له قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي ؛ فتجاوزوها دون بحث موضوعي لها ، ومن ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس ، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور . بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي.ومن ثم ظلت أسباب هذا التطور ، ومصادره ، بعض النقاط الغامضة في البحث النحوي . ولا نكاد نجد مشاركة جادة في الكشف عن هذه الأسباب والمصادر فيما بين أيدينا من تراث النحاة .

وعلى الرغم من هذين الخطأين ، فإن هذه المحاولة – بسعيها إلى إضفاء صفة الأصالة على هذا المضمون الجديد للقياس – تكشف عن وجود تيار مضاد له ؛ إذ من المؤكد أنه لو لم يكن هذا التيار موجوداً لما احتاج العلماء

الداعون إلى هذا المدلول والآخذون به إلى الاحتجاج لعملهم ، والاستدلال لمنهجهم ، ثم إلى التعسف في لصقه بالقديم وإضافته إليه . وهذا ما يؤكده – عن غير قصد – ابن الأنباري في كتابه : لمع الأدلة في أصول النحو ، في فصله الذي عقده لحل الشبه الواردة على القياس ، إذ ذكر عليه اعتراضات ثلاثة ، وجهها إليه بعض منكري القياس من النحاة الذين لم يصرح بأسمائهم(٢) :

أحدها: أنه لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه . فإنه ليس حَمْلُ الاسمِ المبنيِّ لشبه الحرف على الحرف في البناءِ بأولى من حمل الحرف لشبه الاسمِ على الاسمِ في الإعراب ، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

والوجه الثاني من الاعتراضات: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلاويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة . فإن ما لم يسم فاعله – وإن أشبه الفاعل من وجه – فقد خالفه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس ، فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

والوجه الثالث من الاعتراضات: أنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام ، لأن الفرع قد يأخذ شبهاً من

---

٢ انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٠ – ١٠١ .

أصلين مختلفين ، إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم ، وذلك لا يجوز . فإن ( أَنْ ) الخفيفة المصدرية تشبه ( أَنَّ ) المشددة من وجه ، وتشبه ( مَا ) المصدرية من وجه ، و ( أَنَّ ) المشددة معملةٌ و ( ما ) المصدرية غير معملة ، فلو حملنا ( أَنْ ) على ( أَنَّ ) المشددة في العمل . وعلى ( ما ) المصدرية في ترك العمل ، لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد معملاً وغير معمل في حال واحدة ، وذلك محال .

هذا النقد الموجه ضد القياس منهجاً للبحث اللغوي على وجه العموم ، والنحوي بصورة خاصة ، والذي يشكك في كل ما يصدر عنه من نتائج ، ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التغير الجذري في مضمون القياس يهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟؟ إن من المحقق عندنا أن هذا التغير في مضمون القياس لم يتم في سهولة ويسر ، بل من المؤكد أنه قد حدث صراع عظيم بين أنصار الاستقراء وأنصار هذا القياس الشكلي ، وليس تصورنا لهذا الصراع قائماً على غير أساس موضوعي ، فنحن نلحظ بالاعتبار حقائق ثلاثاً ، تشير إلى حتمية هذا الصراع :

أولى هذه الحقائق ترتكز على ما يصحب كل تغير كيفي من صراع بين أطراف هذا التغير ، وهذه حقيقة مطردة في الطبيعة والمجتمع والفكر جميعاً . والتغيرات الكيفية تختلف في هذا عن التغيرات الكمية ؛ فإن أية إضافة كمية قد لا تغير من حقيقة العلاقات المحددة وإن زادت من حدتها . على حين إن التغير الكيفي وإن ارتكز في طبيعته - غالباً - على تزايد الإضافات الكمية فإنه يشكل انفجاراً في القوى والعلاقات الناتجة عنها .

والتغير الذي أصاب مدلول القياس في هذه المرحلة تغير كيفي ؛

إذ هو تغير جذري ، لا اتصال له بالمرحلة السابقة إلا في الاعتبار الزمني . ولا يمكن أن يحدث هذا التغير الجذري دون صراع بين القوى التي تساند كل طرف من أطرافه .

والحقيقة الثانية لا تقوم على أساس التصور العلمي للحقائق التاريخية وتحليلها فحسب ، وإنما تستند إلى بعض ما ذكرته النصوص المروية نفسها ، وحسبنا أن نشير إلى النص السابق الذي نقلناه عن ابن الانباري ، والذي يؤكد بصورة لا تقبل الشك وجود طائفة من المنكرين للقياس في مرحلة من المراحل التاريخية التي لم يحددها .

وقد يقال : إن نص ابن الأنباري ليس قاطعاً ، بل إنه ليس مرجحاً لأنه قد صدره بقوله : « اعلم أن لمنكر القياس أن يقول »[٣] . وليس في هذا ما يدلل على وجود هذا المنكر ، إذ يحتمل أن يكون من قبيل الفرض العقلي ؟ وهذا الاعتراض – على أهميته – يغفل بقية النص . ومن المسلم به علمياً أننا إذا أردنا تفسير نص من النصوص وجب علينا أن نلحظ ما ينطق به النص كله ، لأنه قد يفسر بعضه بعضاً . وفي كلام ابن الأنباري – عقب ذلك – ما يؤيد وجود هؤلاء المنكرين للقياس ، واعتراضهم عليه ، وحسبنا أيضاً أن نشير إلى ما في نصه الذي ذكرناه من قبل ، فهو يصدر الوجه الثالث من الاعتراضات الموجهة إلى القياس بقوله : « إنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام »[٤] . ألا يقطع ذلك بأن من النحاة من قال هذا الكلام ؟!.

---

٣ لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٠ .

٤ لمع الأدلة في أصول النحو ١٠١ .

وثالث هذه الحقائق هو ما استنتجناه من قبل من محاولــة هؤلاء العلماء – الآخذين بالقياس الشكلي – ربط المضمون الجديد بالمدلول اللغوي للفظ ( القياس ) . وكأنهم يستدلون على سلامة خصائص منهجهم الجديد بأنه ممتد عن التراث الموروث ، إذ تتضمنه اللغة ، وتكشف عنه بعض ألفاظها . ولا سبيل إلى تصور الدوافع التي حملتهم على استكراه المعاني وإغفال الحقائق الموضوعية – على هذا النحو – إلا إذا كانت القوى المضادة لهذا التغير قد اتهمته بعدم الأصالة ، ووصفت الآخذين به بالجهل بالتراث .

وهذه الحقيقة السابقة قد تلقي الضوء على طبيعة القوىْ التي اعترضت على هذا التغيير ، ووقفت في إصرار عنيد ضده ، وهي القوى المحافظة ، التي ورثت النحو مادة ومنهجاً معاً ، والتي اعتقدت أن ما يضاف اليه من جديد يجب أن يظل في إطار من الأساليب الموروثة والحقائق المعروفة . وقد زادها تمسكاً بما ورثت – دون شك – أن وجدت بعض من اتصلوا بالثقافات المترجمة يحاولون أن يغيروا من المنهج الذي طال الأخذ بـه حتى استقر ، ويريدون تطبيق منهج جديد يعتمد على الإفادة الكلية من المنطق الأرسطي الشكلي : في تصور اللغة ، وتحديد منهج دراستها .

ومن ثم لم يكن بدّ من أن يستند هؤلاء المحافظون – في هجومهم على هذا المنهج الجديد – إلى دعامتين : الأولى اتهامه بعدم الأصالة ، والثانية كشف ما به من تناقض . وقـد قابلهم أصحاب المنهج الجديد بما تفرضه المعارك الفكرية عادة من محاولة لإثبات الأصالة حتى لو دعت إلى التمحك . ومحاولة لإثبات السلامة بكشف ما في المنهج الموروث من أخطاء .

وليس بين أيدينا من الحقائق التاريخية المباشرة ما يحدد الفترة التي نشب فيها هذا الصراع ، وشهدت عملية التحول في منهج النحو من الاستقراء الخاطئ إلى القياس الأكثر إمعاناً في الخطأ[٥] . على أن الظروف الموضوعية تحمل على الاعتقاد بأن هذا الاختلاف حول القياس بمفهوميه : القديم والجديد ، أو حول الاستقراء والقياس ، إنما كان في القرن الثالث الهجري وفي النصف الأخير منه بصفة خاصة ، وامتد حتى أوائل القرن الرابع ، أو أوائل عشريناته على وجه التحديد[٦] . ومن ثم يمكن أن نعد هذه المرحلة مرحلة التحول ، على أن نلحظ أنه قد ظل للقديم الغلبة في بدايتها ، بحكم استقراره الطويل أولاً ، ثم بما أحاط بالجديد من غموض ثانياً . وأن الجديد ما لبث حتى انتزع النصر في أواخرها ، بعد أن استطاع علماؤه أن يمزقوا رداء القداسة عن القديم ، فكشفوا ما به من عيوب وأخطاء . وبعد أن تحوّل بعض أعلامه – في اعتبار الدارسين – إلى جزء من التراث ، فاكتسبوا بعض ما له من قداسة .

وهكذا انتهت مرحلة الانتقال التي شهدت هذا الصراع الحاد بين اتجاهين ومنهجين باستقرار المنهج الجديد في البحث النحوي ، وهو المنهج القياسي ، الذي لا يتصل بالقديم إلا بلفظ القياس وحده . وأما ما سوى اللفظ الفارغ من كل مدلول فجديد .

ما معالم هذا المنهج ؟

إن قسمات هذا المنهج تتضح – بصورة تكاد تجسدها : كشفاً لمعالمها

---

٥ انظر : تقويم المناهج النحوية . وأيضاً : مناهج البحث عند النحاة العرب .

٦ انظر : الباب التالي « بين التقعيد والتعليل » .

وتحديداً لأبعادها – من دراسة أركان القياس الأربعة : المقيس ، والمقيس عليه ، والجامع ، والحكم . ( وهي ما سنحاوله بإيجاز في الصفحات التالية ) .

* * *

المقيس :

المقيس عند النحاة أنواع شتى ، ولكنها على تنوعها تندرج جميعاً تحت قسمين رئيسيين ، لأنها إما نصوص تحمل على نصوص ، أو أحكام تحمل على أحكام . ومن ثم يمكن أن نقسم القياس – بحسب نوع المقيس – إلى قياس النصوص ، وقياس الظواهر .

. قياس النصوص :

قياس النصوص – في جملته – ضرورة تحتمها ظروف التطور الاجتماعي التي تتطلب مرونة في استخدام المادة اللغوية لملاحقة هذا التطور والتعبير عنه ، ومن صور هذه المرونة إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة . ثم تنويع أشكال الاشتقاق والأبنية مما لم تتنوع مشتقاته ولم تتعدد مبانيه . ولذلك فإن من الممكن أن نلحظ وجود بذور هذا النوع من الاشتقاق في المرحلة السابقة ، مرحلة الاستقراء ، وقد يظن أن وجود هذه البذور ينقض ما سبق أن قررناه من أحكام خاصة بما أصاب مدلول القياس من تطور ، ولكن ذلك غير صحيح لأسباب كثيرة ، أهمها – أولاً – أن هذا النوع من القياس يعد – في جوهره – الأسلوب الطبيعي الذي تلجأ إليه اللغة لزيادة حصيلتها تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة والنامية ، ومن ثم فإن الأخذ بهذا الأسلوب لا يتضمن – بالضرورة – الأخذ بالقياس منهجاً في البحث اللغوي بأسره ، وإنما

هو مجرد وسيلة مباشرة لزيادة الثروة اللغوية وتنميتها ، ثم إن الأخذ بهذا النوع – ثانياً – لا يعني الخروج على منهج الاستقراء ، ولا يتضمن رفضاً لما توصل إليه من نتائج ، بل على العكس من ذلك ، ليس فيه خروج على قواعد هذا المنهج ، إذ يدعو إلى الإفادة من نتائجه بالبناء عليها .

وقياس النصوص أمران :

**أولهما** : الصيغ والمفردات غير المنقولة . فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة ، وتعامل معاملة ما تلحق به ، وبذلك تصبح جزءاً من النشاط اللغوي ، وقد فطن النحاة من قديم إلى ضرورة اتباع هذا الأسلوب لتنمية الحصيلة اللغوية ، حتى تستطيع الوفاء باحتياجات المجتمع المتغيرة ، وكفاية أنماط النشاط المتزايد ، المتنوعة ، لأبنائه . فالخليل وسيبويه يريان أن « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم »[٧] ، وأبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب[٨] ، والمازني يقول تعقيباً على موقف الخليل وسيبويه « وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك إذا سمعت : قام زيد ، أجزت أنت : ظَرُف خالد وحَمُق بشر ، وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب ، أنت ولا غيرك ، اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس »[٩] . ويأخذ ابن جني النص المنسوب إلى الخليل وسيبويه فيجعله عنوان باب مستقل في كتابه الخصائص[١٠] ، ويُصَدِّر

---

٧ المنصف ١/١٨٠ . وقد نسب النص إلى غيرهما في : المزهر ١/١١٧ ، ١١٩ . والاقتراح ط ١ – ٤٣ .

٨ المصدر السابق ( المنصف ١/١٨٠ ) .

٩ المصدر نفسه .

١٠ الخصائص ١/٣٥٧ .

الباب بكلمات المازني ، ثم ينسب إلى أستاذه أبي علي الفارسي إقراره والاعتداد بـه والاعتماد عليه ، يقول : هـــذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه ، والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقو مجد ، وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[١١] ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت : قام زيد أجزت : ظَرُفَ بشر ، وكَرُمَ خالد . قال أبو علي : ( إذا قلت : طاب الخُشْكَنَانُ ، فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب ) »[١٢] .

ويؤكد ابن الأنباري هذا كله بقوله : « أجمعنا على أنه إذا قال العربي : كَتَب زيد ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل مسمى تصح منه الكتابة ، سواء كان عربياً أو عجمياً . نحو : زيد ، وعمرو ، وبشير ، وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر »[١٣] . ثم يعلل لـه فيقول : « والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة ، والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعـــدم النقل ، وذلك منـاف لحكمة الوضع »[١٤] .

---

١١ السابق .

١٢ الخصائص ٣٥٧/١

١٣ لمع الأدلة ٩٨ .

١٤ لمع الأدلة ٩٩ .

**ثانيهما : الاشتقاقات غير المسموعة ، فإنها تلحق بالاشتقاقات** المسموعة ، وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة ، ربما لم تسمع كلها أو بعضها .

وقد اختلفت مواقف النحاة في هذا النوع من القياس ، بحيث يمكن أن نجد فيها اتجاهين :

الأول متطور يقبل هذا النوع من التصرف معللاً له بأنه يثري اللغة ، وعلى رأس هذا الاتجاه الأخفش – أبو الحسن علي بن سليمان – فإنه يجيز أن تبنى « على أي مثال سألته ، إذا قلت له : ابن لي من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب »[15] .

والثاني يرى ضرورة الاقتصار على المنقول بالفعل من الاشتقاقات ، وأنه ليس لنا أن نبني على ما نشاء ، بل نتوقف عند البناء على المحفوظ المنقول الذي أقرته اللغة واطرد في أساليبها وتراكيبها . فهو اتجاه محافظ اذن ، يتحرى الدقة في استخدام المادة اللغوية المحفوظة والإفادة منها ، ولذلك لا عجب أن يجعل المازني على رأس هذا الاتجاه الخليل بن أحمد وسيبويه ، وأن ينسب إليهما أنهما يريان أن « ما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى »[16] ؟!

ولكن العجب حقاً أن أبا علي الفارسي ثم ابن جني يرجحان المذهب

---

١٥ التصريف للمازني – ١/١٨٠ .

١٦ السابق .

المنسوب إلى الخليل وسيبويه على الاتجاه المنسوب إلى الأخفش ، إذ يقرران أن : « القول في هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه .. والقياس ألاَّ يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب ، لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام العرب »[١٧] . ويعلل ابن جني لما قرراه بقوله : « وليس لأحد أن يقول هلا جاء من الأمثلة ما لم يجيء ؟ ، لأن هذا كان يكون باباً غير مُدْرَك ، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجيء فلا يذكره إلا أن يكون امتناعهم منه لعلة ؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجيء عنهم . ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجيء لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي . وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً ، لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق في العدم »[١٨] .

والواقع أن هذا التعليل من ابن جني صادق إلى أبعد غايات الصدق ، ويصور منهجاً دقيقاً في دراسة اللغة ، حين يعتمد وصف الموجود بالفعل ويقصده بالتحليل ، دون أن يتجاوزه إلى ما لا غناء فيه ، بل إلى ما يفسد اللغة وبحوثها من افتراض ما لا وجود له ؛ ولكن ابن جني ذكر هذا المنهج في غير موضعه أولاً ، ثم لم يراعه في بحوثه ثانياً ؛ أما أنه ذكره في غير موضعه فلأنه أراد به أن يكون اعتراضاً على محاولة أبي الحسن الأخفش ومن تبعه توسيع دائرة الإفادة من المواد المحفوظة ، عن طريق تنويع اشتقاقاتها بما يتلاءم مع ما يقصد بها من مدلولات : مادية أو معنوية . وهو ما يقصده الأقدمون باصطلاح « البناءعلى ما نشاء » . وهو أمر جوهري لحياة اللغة ، وسبيل لا بد منه لتطويرها . ولا نجد

---

١٧ المنصف ١/١٨٠ – ١٨١ .

١٨ المنصف ١/١٨١ .

– في الواقع – تعارضاً بين ضرورة التوقف عند الموجود في اللغة ، وبين تنمية ألفاظها بتنويع الاشتقاقات من موادها ، ما دام ذلك مرتبطاً بالحاجات الاجتماعية الملحة . فنص ابن جني يصلح اعتراضاً على التمارين غير العملية ، تلك التي شاعت قبيل مولده بصورة شغلت النحاة والصرفيين عن تقديم إضافة حقيقية إلى اللغة والبحث اللغوي ، مكتفين بهذا النوع من النشاط الذهني الذي يستنفد الجهود . – وهو في الحقيقة صدى للظروف الاجتماعية التي سادت تلك المرحلة – أكثر مما يصلح اعتراضاً على الاشتقاق اللغوي .

وأما أن ابن جني لم يراع في بحوثه ما اقترح الأخذ به من منهج ، فلأن المنهج الذي يطرد في هذه البحوث هو المنهج القياسي الشكلي ، دون أن نلحظ وجود منهج آخر ينازعه ، أو حتى يترك ظلالاً من التأثير فيه ولعل أبرز ما يوضح طبيعة المنهج الذي اتبعه ابن جني في دراسة اللغة ، أصواتاً وصيغاً وتراكيب ، كتبه الثلاثة : الخصائص ، والمنصف ، وسر الصناعة ، وهذه الكتب نفسها تنطق بشكلية التناول ؛ دون مراعاة للنصوص ، وحسبنا أن نشير إلى أن في الخصائص والمنصف صوراً عديدة من الاشتقاقات التي تدخل تحت باب الفرض . إذ لم تُسْمَعْ ولم تُنْقَلْ وإنما بنيت قياساً على الأوزان المسموعة ، وأن نعرف أن ابن جني هو صاحب التقسيم المشهور للكلام إلى أربعة أقسام[١٩] :

مطرد في القياس والاستعمال .

وشاذ في القياس والاستعمال .

١٩ الخصائص ١/٩٧ – ٩٩ .

ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال .

ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس .

وأي مراعاة للموجود بالفعل مع هذين القسمين الأخيرين ؟!

* * *

وقد رجح المجمع اللغوي الأخذ بالاتجاه الأول ، في محاولته تنمية اللغة لملاحقة احتياجات مجتمعنا النامي ، فأصدر عدداً من القرارات التي أجاز فيها بعض صور هذا النوع من القياس[٢٠] . ولكننا نلحظ أن المجمع لا يجعل لقراراته صفة العموم ، إذ لا يطرد قراراته التي يصدرها وإنما يربطها بشكل مستمر بجزئيات الأحكام التي تتناولها ، دون تصد حاسم لمواجهة الأصول التي تنبني عليها هذه الأحكام .

* * *

**قياس الظواهر أو الأحكام :**

قياس الظواهر يعرف في النحو بقياس الأحكام ، وتقاس فيه الأحكام على الأحكام . فهو قياس على القواعد لا على النصوص . وأنواع هذا القياس كثيرة . ومرد هذا التنوع إلى تحديد كل من المقيس والمقيس عليه على النحو الآتي :

أ قياس المعروف المُطَّرِد على المعروف المُطَّرِد .

ب – قياس المجهول على المعروف .

---

٢٠ مجلة مجمع اللغة العربية ٢٣/٢ ؛ ٧٥/٦ – ٧٦ ؛ ١٧٢ .

ج - قياس المعروف على المشكوك في ثبوته .
د - قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه .

### أ ) قياس المعروف على المعروف :

كل من المقيس والمقيس عليه - في هذا النوع من القياس - معروف وثابت ، ومن ثم فإن الهدف من هذا القياس ليس ( الحكم ) ، إذ أن هذا الحكم قد ثبت للمقيس والمقيس عليه على السواء . وإنما الهدف الذي يسعى النحاة إلى تحقيقه يمتد على جبهة عريضة ، تبدأ من محاولة طرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعض ، وتنتهي بإجازة الأحكام وتأصيل القواعد .

ولذلك فإن هذا النوع من القياس شائع في الكتب النحوية ، وأمثلته أكثر من أن تحصى ، ومن ذلك :

قياس الأسماء على الأفعال في العمل .
وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب .
وقياس الأسماء على غيرها - من الحروف غالباً ، والأفعال في رأى - في البناء .
وقياس جزم الأفعال على جرّ الأسماء .
وقياس تنوين المقابلة على تنوين العوض .
وقياس رفع النائب عن الفاعل على رفع الفاعل .

### ب) قياس المجهول على المعروف :

وفي هذا النوع من القياس يكون المقيس عليه ثابتاً ومطرداً ، والمقيس لا يطرد ، بل ينحصر – غالباً – في نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ، ويعطى حكمه ، وفي أحوال كثيرة يجعل النحاة المقيس في هذا النوع متأخراً في درجة الحكم ، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم أو التأخير أو الحذف . وهذا النوع من القياس في النحو كثير ، ولكنه يشيع في ( العمل ) بصورة خاصة ، فإن النحاة يجعلون بعض الصيغ التي لا يطرد عملها في اللغة الفصحى ، وأُثِرَ عَمَلُها في بعض اللهجات ، عاملة في اللغة الفصحى ، ويقيسونها على صيغ أُخرى مطردة العمل .

وسأضرب لذلك مثلاً واحداً ، يكشف عن أبعاد هذا النوع من القياس . فمن الثابت أنّ ( ليس ) إحدى الصيغ التي تدخل على الجملة الإسمية ، فتغير من دلالتها كما تؤثر في علاقات صيغها . ومن المطرد أن ( إنَّ ) كذلك تدخل على الجملة الإسمية فتغير من دلالتها تغييراً مضاداً لتغيير ليس ، وتغير علاقات صيغها تغييراً مضاداً أيضاً . وقد لحظ النحاة في بعض اللهجات القبلية أن ( لا ) تعمل وظيفياً عمل ( ليس ) ، وفي لهجات أُخرى تعمل عمل ( إن ) . وأرادوا أن يقننوا لهذه الظواهر اللهجية المتناقضة ، وأن يدرجوها ضمن أساليب اللغة الفصحى ، فلم يجدوا أمامهم غير أن يقيسوا ( لا ) مرة على ( ليس ) ، ومرة على ( إنّ ) ، ثم وجدوا أن إلحاق ( لا ) بإحدى هاتين الصيغتين لا يطرد أيضاً ، فحكموا

بانحطاطها عما ألحقت به وقيست عليه[٢١] .

### ج) قياس المعروف على المشكوك فيه :

يبدو لأول وهلة أن هذا النوع من القياس غريب ؛ إذ الأصل أن يكون المقيس عليه أقوى في الحكم وأصل من المقيس ، حتى يعد أصلاً له ، ولكن على الرغم من ذلك وجدنا فريقاً من النحاة يجيزون هذا النوع من القياس ، مستندين إلى أن « الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه »[٢٢] . ومن ذلك – عندهم – قياس عمل ( إلا ) النصب في المستثنى ، على عمل ( يا ) في النداء . « مع أن إعمال ( يا ) في النداء مختلف فيه ، فمن النحاة من قال : العامل (يا) ، ومنهم من قال : فعلٌ مقدرٌ بعد ( يا ) »[٢٣] .

وقد رفض فريق آخر من النحويين هذا النوع من القياس ، ولكنهم لم يبنوا رفضهم له على مخالفة القياس جملة للواقع اللغوي ، ولا عن تجافيه عن المنهج السليم في البحث النحوي . وإنما لأنه « لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل »[٢٤] . ولأن هؤلاء النحاة الرافضين هذا النوع من القياس انطلقوا من نقطة بدء منطقية وليست لغوية ؛ سهل

---

٢١ شرح التصريح على التوضيح ١/٢٣٥ ؛ حاشية الشيخ يس – بهامشه ؛ مغني اللبيب ٢٣٧ – ٢٤٠ . حاشية الدسوقي على المغني ١/٣٣٧ ، حاشية الأمير على المغني ١/١٩٤ ؛ تحفة الغريب – مخطوط – غير مرقم ، رسالة في لا التبرئة – ٣ أ

٢٢ لمع الأدلة ١٢٥ ؛ انظر أيضاً : داعي الفلاح ١٢٦ أ

٢٣ المصدران السابقان .

٢٤ المصدران السابقان .

على ابن الأنباري أن يخطئهم من حيث يبدءون ، إذ يجعل من الممكن أن يكون الفرع – في الوقت نفسه – أصلاً ما دامت قد اختلفت جهتا الفرعية والأصالة ، يقول : « المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر . فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك ( لات ) فرع على ( لا ) و ( لا ) فرع على ( ليس ) ، فلا أصل للات وفرع لليس . ولا تناقض في ذلك ، وإنما يتم التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من جهتين مختلفتين فلا تناقض في ذلك »[٢٥] .

### د) قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه :

كل من المقيس والمقيس عليه في هذا القياس ليس مُطَّرِداً ، بل ليس ثابتاً ، إذ يتعارض مع الكثير الثابت ، ومع ذلك لا يجد النحاة حرجاً في أن يلحقوا المقيس بالمقيس عليه فيه ، وأن يعطوه تبعاً لذلك حُكْمَه . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النسب إلى قَتُوبة ، ورَكُوبة ، وحَلُوبة ، فإنه يقال فيها : قَتَبِيّ ، ورَكَبِيّ ، وحَلَبِيّ ، قياساً على شَنُوءَة ، إذ يقال فيها : شَنَئِيّ . ومعنى ذلك أن فَعُولَة – في هذه المواضع – نسبت على فَعَلِيّ ، وهذا نوع من القياس لا يطرد ، فإن حَرُورَة ، وصَرُورَة ، وقَوُولَة ، لا يقال فيها : حَرَرِيّ وصَرَرِيّ وقَوَلِيّ ، فكان واجباً ألا يكون النسب إلى فَعُولَة على فَعَلِي أصلاً في القياس . ولكنه عد أصلاً – وهو غير ثابت – لما تصوره النحاة من جامع بين ( فَعُولَة ) و ( فَعِيلَة ) يسمح لهم بإلحاق

---

٢٥ المصدران السابقان .

الأولى بالثانية[٢٦] ، وذلك في كلمة واحدة هي : شَنُوءَة ، فالمقيس عليه وهو شنوءة غير ثابت بل قائم على تصور شبه بينه وبين حَنِيفَة ، أي ( فَعِيلَة )[٢٧] . والمقيس مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه ، ومع ذلك أجاز النحاة القياس في هذا الموضوع ، مع إدراكهم لشذوذ القياس فيه ، وخروجه على الأصل منه .

وإذا كان المثال السابق صرفياً فإن صاحبه من أكبر النحاة واللغويين العرب ، ومنهجه يمثل في عمومه منهج القياس الشكلي الذي اتبعه النحاة في هذه المرحلة . ومع ذلك فإن في النحو أمثلة عديدة لهذا النوع من القياس ومن ذلك قياس عمل ( لات ) عمل ( إن ) على ( لا ) العاملة عملها[٢٨] ، فإن المقيس عليه – وهو (لا) العاملة عمل (إن) – ليس مقطوعاً به ، بل مشكوك فيه ، والمقيس أيضاً كذلك . ومع ذلك أباح النحاة إلحاق لات بلا ، دون أن يدركوا أنه يتناقض مع ما اعتبروه أصلاً للقياس ، من أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه .

* * *

٢٦ الخصائص ١/١١٥ .

٢٧ الخصائص ١/١١٥ – ١١٦ .

٢٨ انظر : مغني اللبيب ٣٥٤ . حاشية الأمير على المغني ١/٢٠٣ . حاشية الدسوقي على المغني ١/٣٥٧ .

١

## المقيس عليه :

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية ، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين ، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص .

ثم إن المقيس عليه أحد أمور ثلاثة : لأنه إما أن يكون كثيراً مطرداً ، أو قليلاً لا يطرد ، أو شاذاً .

### أ – الكثير :

الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً مطرداً ؛ سواء كان نصاً أو قاعدة . فإذا كان نصاً ورد من النصوص ما يتفق معه ؛ وإذا كان قاعدة لم يكن في القواعد ما يناقضها . وهذا هو تفسير ما نقله السيوطي عن ابن جني في الاطراد والشذوذ ، حيث يقول : « جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطّرِداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره ، شاذاً »[٢٩] .

---

٢٩ المزهر ٢٢٧/١ ؛ الخصائص ٩٧/١ .

ولكن السيوطي تبع ابنْ جني في خطأين :

أولهما : تقسيمه المقيس عليه إلى قسمين فحسب : المطرد والشاذ ، وإغفاله وجود قسم ثالث هو ( القليل ) . ولعل ابن جني لم يرتكب من الخطأ القدر الذي وقع فيه السيوطي ، إذ أشار – في غير موضع من خصائصه – إلى وجود هذا القسم الثالث ، وإن لم يذكره في الأقسام[٣٠] . على حين إن السيوطي لم يشر في المزهر إلى وجود هذا القسم ، مع أنه نقل الكثير عن ابن جني فيه[٣١] ، وحين فطن في الاقتراح إلى بعض ما أشار إليه ابن جني جعله من قبيل الشاذ[٣٢] .

والخطأ الثاني : هو عدم تحديد ( الكَمّ ) الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة وإذا وصلت إليه عدت قليلة ، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة . وعدم تحديد ( كَمّ ) الاطراد والقلة والشذوذ أوقع ابن جني ، والبحث النحوي بأسره ، في أخطاء كثيرة ، وقد حاول ابن هشام أن يستدرك هذا النقص في المنهج النحوي ؛ ولكنه أسرف في التقسيم والتجريد ، دون أن يضع – في وضوح وحسم – حدوداً لأقسامه ؛ إذ يقول : « اعلم أنهم يستعملون ( غالباً ) و ( كثيراً ) و ( نادراً ) و ( قليلاً ) و ( مطرداً ) . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل »[٣٣] . وهذا

---

٣٠ انظر : الخصائص ١/٩٧ ، ٣٨٥ و ٢/٢١ .

٣١ المزهر ١/٢٢٦ – ٢٣٠ .

٣٢ الاقتراح ط ٢٢ – ٢٣ .

٣٣ المزهر ١/٢٣٤ .

تحديد نظري أولاً ، وغير دقيق ثانياً ؛ أما أنه نظري فلأنه لم يذكر ( كمّاً ) واضحاً للقلة والكثرة وما دونهما وما فوقهما ، وأما أنه غير دقيق فلأنه يرى أن الغالب – مثلاً – يتخلف ، وأن الكثير دونه ، فإلى أي مدى يفترق الغالب عن الكثير ؟ ثم إنه يرى أن القليل دون الكثير ، فما الحدود الفاصلة هنا ؟ وأن النادر أقل منه ، فكيف نصل إلى تحديد هذه القلة عن القلة ؟!

ومن الواضح أننا لم نأخذ بتقسيمات ابن هشام ، إذ عددنا الأقسام ثلاثة فحسب ، وجعلنا المطرد والغالب والكثير قسماً واحداً ، والقليل قسماً آخر ، والشاذ ثالث الثلاثة . ومحور التفرقة بين المطرد والقليل – عندنا – هو أن يرد من النصوص ما يتفق مع النص ، أو يرد من النصوص ما يختلف معه[٣٤] . وفيصل التفرقة بين القليل والشاذ هو مخالفة النص أو موافقته للمروي من النصوص والمحفوظ من الأحكام والقواعد جميعاً[٣٥] .

ب – القليل :

ولكن الكثرة ليست شرطاً في المقيس عليه ؛ إذ يجيز النحاة القياس على القليل[٣٦] . وقد عقد ابن جني باباً في خصائصه أثبت فيه أن من الممكن القياس على القليل ، كما في النسب إلى : رَكُوبَة وحَلُوبَة ؛ فيقال : رَكَبِيّ وحَلَبِيّ ؛ قياساً على شَنَئِيّ « وذلك أنهم أجروا ( فَعُولَة )

---

٣٤ انظر : الخصائص ١/١١٦ ؛ وراجع : مناهج البحث عند النحاة العرب ؛ للوقوف على رأينا مفصلاً .

٣٥ انظر : الخصائص ١/٩٧ .

٣٦ داعي الفلاح – مخطوط – ١٠٥ ب .

مجرى ( فَعِيلَة ) ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعلية ثُلَاثِي ، ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه ... ومنها أن في كل واحدة من فَعِيلَة وفَعُولَة تاء التأنيث ، ومنها اصطحاب ( فَعُول ) و ( فَعِيل ) على الموضع الواحد ، نحو : أَثِيم وأَثُوم ، ورَحِيم ورَحُوم ، ومَشِيّ ومَشُوّ ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ ، فلما استمرت حال فَعِيلَة وفَعُولَة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا : حَنَفِيّ ، قياساً ، قالوا : شَنَئِيّ – أيضا – قياساً »[٣٧] .

وواضح أن المقيس عليه هنا كلمة واحدة ، ولكنا اعتبرنا القياس فيها قياساً على القليل وليس قياساً على الشاذ ، وذلك لأنه لم يرد ما يناقضها – وقد فطن إلى ذلك الأخفش وابن جني جميعاً ؛ إذ قال الأخفش – أبو الحسن سعيد بن مسعدة : « إنما جاء هذا في حرف واحد ، وهو جميع ما جاء »[٣٨] .يعني أن هذا القياس قد ورد مع أن المقيس عليه كلمة واحدة – وهي كلمة شنوءة – لأن هذه الكلمة هي كل ما ورد من نصوص . فلم يرد ما يخالفها . وقد عقب ابن جني على كلمة أبي الحسن الأخفش بقوله : « وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره أن الذي جاء في ( فَعُولة ) هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه فإذن قاس الإنسان على جميع ما جاء ؛ وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ، فلا غرو ولا ملام »[٣٩] .

٣٧ الخصائص ١/١١٥ .
٣٨ الخصائص ١/١١٦ .
٣٩ المصدر السابق .

وعلى هذا فإن القياس على القليل يتضمن أن يكون المقيس عليه :

**أولاً** : لفظاً فرداً لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به . يقول السيوطي في تقرير موقف العلماء منه : « فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه ، إجماعاً »[٤٠] .

**ثانياً** : أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه ، قال السيوطي نقلاً عن ابن جني « والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته »[٤١] . ويعلل ابن جني لهذا القبول – بعد أن يذكر نماذج لما تفرد به ابن أحمر – بقوله : « والقول في هذه الكلم المُقَدَّمِ ذكرُها وُجُوبُ قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر فإما أن يكون شيئاً أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ... وإما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر ؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به »[٤٢] .

وأما إذا كان في النصوص المروية أو المسموعة ما يخالف النص ، أو النصوص القليلة التي يراد القياس عليها ، فثمة خلاف بين العلماء في إجازة هذا النوع من القياس ؛ فثم من يقبله معللاً لمخالفته للكثير من النصوص ، ويقف قريباً من هذا الرأي ابن جني[٤٣] . ومن العلماء من يرفضه بدعوى « مخالفته للكثير »[٤٤] .

---

٤٠ الاقتراح ط ١ – ٢٢ .

٤١ الاقتراح ط ٢ – ٢٣ .

٤٢ الخصائص ٢/٢١ – ٢٢ .

٤٣ انظر : الخصائص ١/٣٨٥ ، ٢/٢١ .

٤٤ انظر : التنبيهات على أخطاء الرواة ؛ أصول النحو لابن السراج .

### ج - الشاذّ :

الشاذ هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية ، ففارق « ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره »[٤٥] . ويختلف موقف العلماء من إباحة القياس على الشاذ وفقـا للضرورة أو الاختيار .

**ففي الاختيار** : لا يجيز النحاة القياس على الشاذ ، ويوجبون « اتباع السمع الوارد به فيه نفسه . لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليـه غيره ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما »[٤٦] يقول ابن السراج معللاً هذا الموقف : « ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطـل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان سُمِعَ ممن تُرْضَى عربيتُه فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غَلَّطه »[٤٧] – وموقف النحاة من الشاذ سماعاً ورواية موقف سليم ؛ إذ لو فتح باب القياس على المنقول الشاذ لاتسعت دائرة الشذوذ في اللغة ، فتضطرب قواعدها ، وتختلط أصولها .

---

٤٥. في تعريف الشاذ آراء كثيرة . ولكنا رجحنا الأخذ بهذا التعريف إذ يمكن أن تلتقي فيه كافة الاعتبارات النحوية ، وفي الوقت نفسه يستند إلى أساس عملي . انظر مثلاً : الخصائص ٩٧/١ . شروح الشافية ٢٠/١ ، شرح شواهد الشافية ٣ . الكناش للخوانكي ٧٥ - ٧٦ ، المسائل العسكريات لوحة ١٣٤ – ١٣٨ ؛ المصباح : ٤١٧ – ٤١٨ ، دراسات في العربية ٤٠ – ٤٥ ، وراجع رأينا مفصلاً في : مناهج البحث عند النحاة العرب .

٤٦ الخصائص ١١٧/١ .

٤٧ دراسات في العربية ٤٢ .

ولكن النحاة يلحقون بالمنقول الشاذ نوعاً آخر يصفونه بالشذوذ وإن اطرد سماعه أو روايته ، وهو الشاذ في القياس دون النقل ، فلا يجيزون القياس على المنقول الذي لم يرد ما يخالفه إذا تعارض مع القياس . يقول ابن جني : « واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره »[٤٨] . وهذا موقف شاذ من النحاة ، ولكنه ليس عجيباً إذا فسرناه في ضوء هذا القياس الشكلي ، الذي يمكن أن تلحق فيه الظواهر بعضها ببعض دون اتصال موضوعي بينها ، بل لمجرد اعتبار ذهني فيها . وما ينتج عن هذا الإلحاق من طرد قواعده ، وإن تجافت عن المنقول ، وتناقضت وإياه مسموعاً ومروياً .

ويصل النحاة من هذا إلى أن القياس على الشاذ – مطلقاً – ممنوع في الاختيار . فهل يباح – في الضرورة – القياس عليه ؟ إن تحديد موقف النحاة من هذا السؤال يتطلب أولاً تحديد معنى الضرورة .

ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٤٩] . وهو ما يفهم أيضاً من كلام الخليل بن أحمد ، إذ قال : « الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم ، من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن

---

٤٨ الخصائص ١/٩٩ .

٤٩ فيض نشر الانشراح ٩٣ – ٩٤ . داعي الفلاح ٤٠ أ .

تصريف اللفظ ، وتعقيده ، وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته »[٥٠] .

وذهب سيبويه ، وتبعه ابن مالك ، إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، مستدلاً بأن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له[٥١] .

وبناء على هذا الخلاف يكون وصل ( أل ) بالمضارع من قبيل الضرورة الشعرية عند الجمهور ، على حين لا يكون من قبيل الضرورة عند سيبويه وابن مالك ، بل يكون عندهما من قبيل القليل الجائز في الاختيار ، وبه صرح ابن مالك في شرح التسهيل ، في تعليقه على قول أبي الخَرق الطَّهوي[٥٢] :

أتاني كلام الثعلبي ابن ديسقٍ ففي أي هذا – ويله – يتترع
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
فهلا تمناها إذا الحرب لاقح وذو النبوان قبره يتصدع
ويأتك حيا دارم وهما معاً ويأتك ألف من طهية أقرع
فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع
ونحن أخذنا الفارس الخير منكم فظل واعيا ذو الفقار يكرع
ونحن أخذنا – قد علمتم – أسيركم يساراً فنخذى من يسار ونتقع

---

٥٠ زهر الآداب ٦٥١/٣ .

٥١ داعي الفلاح ٤٢ أ ، وانظر : الضرائر ٦ ، كتاب سيبويه ٣٣٣/١ . ٣٤٤ .

٥٢ شرح التسهيل – مخطوط – ص ٧٢ ، ونقلع صاحب الضرائر ٣٠١ .

إذ يقول : « وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالشعر ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع ، وما من يرى للخل والمتقصع . وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار »[٥٣] .

ويرفض موقفَ ابنِ مالك أبو حيان الأندلسي ، معللاً هذا الموقف صراحة بسوء الفهم ، فإن ابن مالك « لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ... فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب . وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا يوجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره »[٥٤] .

كذلك يرفض موقفَ ابن مالك الشاطبيُّ أيضاً ، ويحمل على ابن مالك في مواضع من كتابيه : أصول العربية ، وشرح الألفية[٥٥] . ويعدد ما في هذا الموقف من أخطاء أهمها[٥٦] :

---

٥٣ شرح التسهيل – مخطوط – : ٧٢ . وانظر أيضاً : تسهيل الفوائد ( قسم غير مرقم ) .

٥٤ التذييل والتكميل في شرح التسهيل مخطوط ، وانظر أيضاً : ارتشاف الضرب ورقة ٣٨٢ وما بعدها ، الأشباه والنظائر ١/٢٤٤ – مطبوع خطأ ٢٢٢ .

٥٥ الضرائر ٦ .

٥٦ شرح الألفية ( غير مرقم ) .

« أولاً : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع ، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

ثانياً : أن الضرورة – عند النحاة – ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل ... وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

ثالثاً : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟ » .

والضرائر سماعية ، ولا يسوغ للمولد من الشعراء إحداث شيء منها ؛ ولهذا خطأ الزمخشري في المفصل وابن هشام في المغني[٥٧] أبا نواس في قوله[٥٨] :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

« لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرتين ، وهذا الضرب من الصفات

---

٥٧ انظر : المفصل ط كريستيانة . مغني اللبيب ٢/ ٣٨٠ .
٥٨ ديوان أبي نواس : ٢١٠ .

لا يستعمل إلا معرّفاً ، وإنما يجوز التنكير في ( فُعْلَى ) التي لا أفعل لها نحو : حُبْلَى . وعلى هذا الاعتبار فإن هذا البيت ليس من قبيل الضرورة الشعرية ، وإنما هو من قبيل الخطأ ، لأن الضرائر – كما تقرر – تتوقف على المنقول »[٥٩] .

وإذا كان لا يجوز عند النحاة استحداث الضرائر ، فهل يجوز القياس عليها ؟.. يروي ابن جني أنه سأل أُستاذه أبا علي الفارسي عن « هذا ، فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا »[٦٠] . ويعقب ابن جني على كلام أُستاذه فيقول : « وإذا كان كذلك . فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك »[٦١] .

ولعل الحسن والقبح في الضرائر إنما يعود إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد أو بعدها عنه . ولذلك فإن النحاة يرون أن الضرائر قسمان . حسنة وقبيحة[٦٢] .

فالضرائر الحسنة ما لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس ، كصرف

---

٥٩ الضرائر ١٠ . وانظر رأي الفارسي مفصلاً في الضرائر في : المسائل العسكريات – مصور – ١٣٤ .

٦٠ الخصائص ٣٢٣/١ .

٦١ الخصائص ٣٢٤/١ .

٦٢ الاقتراح : المسألة السابقة من مسائل المقدمة ، ط ٢ – ١١ ، انظر أيضاً الضرائر ٢٠ – ٢١ ؛ داعي الفلاح – مخطوط – ٣٩ ب – ٤٠ أ ؛ فيض نشر الانشراح مخطوط ٩٤ – ٩٥ .

ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور ، وتسكين عين فَعْلَة في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الاتباع ، نحو :

علّ صروف الدهر أو دولاتهـــا يدلننـــا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زَفْراتهـا

والقبيحة أو المستقبحة ما تستقبح وتستهجن ، وتستوحش منها النفس وإن كانت جائزة[٦٣] ، لبعدها بالكلمة عن الأصل بعداً بيّناً ، وذلك كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بما يدخل عليها من تغيير بالزيادة أو بالنقص ، كقول الشاعر :

أصابهم ( الحما ) وهم عـــواف وكن عليهم تعساً لهنّـــه

أراد : الحمام ، وقول الآخر :

أُريـد صلاحها وتريد قتـــلي و ( شتا ) بين قتلي والصلاح

أي : شتان . وقوله :

وإني حوثما يثني الهوى بصري وحوثما سلكوا أرنو ( فأنظور )

يريد : فأنظر . وقول الحطيئة :

فيها الرماح وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج (سلّام)

أراد سليمان عليه السلام . فغير الصيغة إلى صيغة أُخرى موهمة .

والنحاة يرون أن الضرائر ( رخصة ) ، أي يجوز للشاعر أن يستخدمها

---

٦٣ المصادر السابقة ، وانظر المزيد من الأمثلة في كتاب سيبويه ٩/١ – ١٣ ، ارتشاف الضرب – مخطوط – ٣٨١ – ٣٩١ ، المسائل العسكريات – مصور – ١٣٤ – ١٣٥ .

ويجوز له ألا يلجأ إليها[٦٤] . ولكن النحاة – بوجه عام – يفضلون عدم استعمال الضرائر ؛ وقد بنوا على موقفهم هذا أصلين مهمين :

أولهما : أن ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها . وقد فرّع ابن النحاس في التعليقة فروعاً كثيرة على هذه القاعدة[٦٥] .

والثاني : أن ما جاز للضرورة يقدر بقدرها ، ومن ثم لا يجيز النحاة التوسع فيها[٦٦] .

ولكن ابن الطيب ينقل في شرحه للاقتراح أن للأندلسيين موقفاً مغايراً ، إذ يرون أن استخدام الضرورة « فيه تفصيل ، حاصله أن صرف الممنوع قد يكون واجباً ، كصرف عنيزة في قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخـدر خدر عنيزةٍ    فقالت: لك الويلات إنك مرجلي

وحَسَناً كصرف نعمان من قول الآخر :

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لنا إنَّ ذكره .

وقبيحاً كصرف أفعل التفضيل ...

وجائزاً مستوى الطرفين في غير هذه المواضع »[٦٧] .

وواضح من تعريف الضرورة أولاً ، ثم من الأمثلة الواردة لها ثانياً ؛

---

٦٤ الاقتراح ض ٢ – ١١ . داعي الفلاح – مخطوط – ٣٩ ب وانظر التعليقة لابن النحاس مصور رقم ١٤٣ .

٦٥ الضرائر ١٩ . الأشباه والنظائر ١/٢٤٥ – ٢٤٦ .

٦٦ الضرائر ١٨ . الأشباه والنظائر ١/٢٤٥ .

٦٧ فيض نشر الانشراح – مخطوط – ٩٥ .

أنها تتوقف على الشعر ؛ إذ هو الذي يباح فيه القياس على الضرورات المحفوظة . فهل معنى ذلك رفض القول بمبدأ الضرورة في النثر ، فلا يجوز فيه ما جاز في الشعر من القياس على الشاذ ؟.

إن موقف النحاة يختلف عن موقف اللغويين ، كما أن موقف متأخري النحاة يختلف عن موقف المتقدمين منهم .

ذلك أن بين اللغويين من مارس الحياة الأدبية وهؤلاء يرون أن من المحتم تقسيم النثر إلى قسمين : نثر عادي لا حاجة فيه إلى التحسين اللفظي ، ونثر فني يتطلب كثيراً من العناية بالألفاظ ورصفها وتنسيقها ، وألحقوا النثر الفني بالشعر في جواز استخدام الضرورات فيه ؛ إذ هو – كالشعر – عمل فني يتطلب قدراً من العناية بالتحسين في الصورة اللفظية ، ومن ثم يجوز له ما جاز في الشعر من ضرورات .

وفي كتاب الحريري « درة الغواص في أوهام الخواص » كثير من هذه الضرورات التي انتقلت من الشعر إلى النثر ، ومما نقله عن الأساليب الشائعة فنياً قولهم[٦٨] : « قد حَدُثَ أمر – فيضمون الدال من حدث ، مقايسة على ضمها في قولهم : أخذه ما حَدُثَ وما قَدُمَ – فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون في المقايسة المعقولة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة ( حَدَثَ ) على وزن ( فَعَل ) بفتح العين ، كما أنشدني بعض أدباء خراسان لأبي الفتح البستي :

جزعت من أمر فظيع قد حَدَث    أبو تميم هو شيخ لا حدث

٦٨ درة الغواص في أوهام الخواص ٤٥ – ٤٦ .

## قد حبس الأصلع في بيت الحدث

وإنما ضُمّت الدال من حَدَث حين قرن بقَدُم لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة . فإذا أفردت لفظة حدث زال السبب الذي أوجب ضم دالها في الازدواج ، فوجب أن ترد إلى أصل حركتها ، وأولية صيغتها » .

وقد تتبع الحريري في غير موضع من كتابه ورود هذا النوع من الضرائر ، وانتهى إلى أن « ذلك مطرد من الازدواج ، فإن العرب قد نطقت بعدة ألفاظ غيّرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أُصولها عند الانفراد .

فقالوا : الغَدَايَا والعَشَايَا ، إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا ( الغدايا ) ردوها إلى أَصلها ، فقالوا : الغَدَوَات .

وقالوا : هَنَأَني الشيءُ ومَرَأَني ، فإن أفردوا ( مرأني ) قالوا : أمرّأني .

وقالوا : فعلت به ما سَاءَهُ ونَاءَهُ ، فإن أفردوا قالوا : أنَاءَه .

وقالوا أيضاً : هو رِجْسٌ نِجْسٌ – بكسر النون – فإن أفردوا لفظة ( نجس ) ردوها إلى أصلها فقالوا : نَجِس ، كما قال سبحانه وتعالى : ( إنما المشركون نجس »[٦٩] .

---

٦٩ درة الغواص في أوهام الخواص ٤٦ .

كذلك أورد الحريري بعضاً مما ورد في الازدواج في كلام النبي ﷺ[٧٠] .

أما النحاة المتقدمون فإنهم يفرّقون بين الشعر والنثر ، ويجعلون الضرورة من خصائص الشعر وحده ؛ ومن ثم لا يجيزون الخروج على القواعد في النثر ، سواء كان فنياً أو عادياً .

والمتأخرون منهم ، وبخاصة شرّاح الاقتراح ، كابن علان وابن الطيب ، اتخذوا – على العكس من موقف المتقدمين – موقفاً آخر . إذ ألحقوا النثر الفني بالشعر ، وجعلوا الضرورة رخصة في الازدواج[٧١] ملتزمين في ذلك ما قرره السيوطي من أنه : « يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج[٧٢] .

وبين المتأخرين والمتقدمين رأي وسط ، هو مذهب ابن خالويه الذي جعل هذا النوع من التصرف الشاذ مقصوراً على لفظتي ( حدث ) و ( قدم ) وحدهما دون أن يبيحه في غيرهما[٧٣] .

* * *

٧٠ درة الغواص ٤٦ – ٤٧ .

٧١ فيض نشر الانشراح ٩٣ – ٩٤ ؛ داعي الفلاح ٤٠ أ .

٧٢ الاقتراح ظ ٢ – ١١ .

٧٣ المزهر ٢/٩٣ .

## الجامع :

لا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد . أي بشرط أن تتوفر فيهما مجموعة من الصفات تُكوِّنُ ما يمكن أن يعد جامعاً بين طرفي القياس : المقيس والمقيس عليه .

والجامع بين الطرفين أحد ثلاثة : العلة ، والشبه ، والطرد . واستخدام هذه الاصطلاحات غير دقيق في البحث النحوي ؛ إذ يطلق عليها جميعها حيناً لفظ : العلة ، وآناً اصطلاح : الشبه . وذلك النوع من التوسع في استخدام الاصطلاح يعود إلى ما بينها كلها من بعض التشابه ، ولكنه يغفل وجود فوارق دقيقة بينها . ومن ثم نفضل – مراعاة لهذه الفوارق – استخدام هذه الاصطلاحات الدقيقة في شرح الجامع وتحديد صوره .

### ١ – العلّة :

العلّة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً ، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه .

والعلة أنواع ثلاثة : العلة التعليمية ، والعلة القياسية ، والعلة الجدلية النظرية .

« فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب . عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل . . . فمن هذا النوع من العلل قولنا : إن زيداً قائم ، إن قيل : بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنّ ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر : لأنا كذلك علمناه ونعلمه ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .

فأما العلة القياسية فأن يقال – لمن قال : نصبت زيداً بإنّ ، في قوله : إن زيداً قائم – : ولم وجب أن تنصب ( إنَّ ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب ( إنَّ ) بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ؟... ولأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب زيداً

عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ، لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان ... وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر »[٧٤] .

وقياس ( العلة ) معمول به بالإجماع[٧٥] ، وإن وقع خلاف بين العلماء في شروط العلة[٧٦] . وقد استدل العلماء على صحة العلة بشيئين : التأثير ، وشهادة الأصول[٧٧] .

والواقع أن العلة قديمة في البحث النحوي ، ولكنها تطورت بعد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي ، فتغيرت حدودها وأبعادها ومناهجها ، ونرجو أن يتضح ذلك في الباب الذي سنعقده للمنهج النحوي بين التقعيد والتعليل .

* * *

٣ - الشبه :

الشبه معمول به - جامعاً بين المقيس والمقيس عليه - عند أكثر العلماء[٧٨] . ومعنى كون الشبه جامعاً بين طرفي القياس الأساسيين وجود وجه شبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ويرى بعض العلماء أن اصطلاح ( العلة ) يتضمن الشبه أيضاً ؛

---

٧٤ الايضاح في علل النحو ٦٤ - ٦٥ .
٧٥ لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٥ .
٧٦ لمع الأدلة في أصول النحو ١١٢ - ١١٣ .
٧٧ لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٦ .
٧٨ لمع الأدلة ١٠٥ .

لأنه التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علّة في الحكم . وهذا غير صحيح ؛ إذ أن للعلة شروطـاً لا تتوفر في الشبه ، ومن ثم فإن العلة - بمعناها الاصطلاحي - نوع من الشبه ، وليس العكس .

وحرصنا على تحقيق هذه التفرقة بين العلة والشبه مرده إلى ما لحظناه من خلط بين الاصطلاحين ، مع أن بينهما فرقاً في درجة « الشبه » الموجودة بين الطرفين ، وقد أوضح العلماء هذا الفرق في أنه إن كان الشبه ناتجاً عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علّة . وإن لم يكن كذلك كان شبهاً .

ومثال قياس الشبه ما ذكره البصريون من أن إعراب المضارع لمشابهته الاسم المعرب لفظاً ومعنى واستعمالاً :

أما في اللفظ : فلموازنته له في الحركات والسكنات ، كضَارِب ويَضْرِب ، ومُدَحْرِج ويُدَحْرِج .

وأما في المعنى : فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص . كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص ، فيختص بالحال أو الاستقبال .

وأما في الاستعمال : فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء ، عليهما ، نحو : جاءني رجل ضَارِبٌ أو يَضْرِب ، وإن زيداً

لضَارِبٌ أو لَيَضْرِب[٧٩] .

فالشبه الذي بين المضارع والاسم المعرب في اللفظ هو : جريانه على الاسم المعرب في الحركات والسكنات ، والشبه بينهما في المعنى هو الاختصاص بعد الشياع ، والشبه بينهما في الاستعمال هو دخول لام الابتداء ، ووقوعه وصفاً لنكرة – « وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل – الذي هو الاسم – إنما هي إزالة اللبس ... وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه »[٨٠] .

* * *

٣ – الطرد :

وهو معتد به عند كثير من العلماء[٨١] .

ومعنى كون الطرد جامعاً بين الطرفين : الفرع والأصل ، أو المقيس والمقيس عليه ، أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة ، أو حسب تعبير ابن الأنباري – الذي أخذه من بَعْدُ السيوطي[٨٢] – هو « وجود الحكم مع فقدان الاخالة في العلة »[٨٣] .

---

٧٩ انظر : الانصاف ٣١٧ – ٣١٨ ، الاظهار ٣١ ، المحصول في شرح المفصل ١٤٦ – ١٤٩ .

٨٠ لمع الأدلة ١٠٩ .

٨١ لمع الأدلة ١٠٥ ، الاقتراح ط ٢ – ٦٢ – ٦٣ .

٨٢ الاقتراح – ط ١ – ٦٠ .

٨٣ لمع الأدلة ١١٠ .

وكون الطرد – وحده – جامعاً مذهب قوم من العلماء رأوا أن اطراد وجود الحكم في الطرفين دليل كاف على الجمع بينهما ، مستدلين على صحة ما رأوه بأمور :(٨٤) .

**أولها** : أن الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود في الطرد .

**ثانيها** : أن عجز المعترض عليها دليل على صحتها .

**ثالثها** : أن الطرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه .

ورفض كثير من العلماء حجية الطرد ، ومنعوا أن يكون – وحده – جامعاً بين طرفي القياس ، واستدلوا على ذلك بأمرين(٨٥) :

**أولهما** : أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ؛ إذ في النحو كثير من الأحكام التي اطردت دون أن يكون لاطرادها جامع من علة أو شبه ، ومن ذلك مثلاً بناء ( ليس ) باعتبارها فعلاً ، وإعراب ما لا ينصرف وهو اسم . ألا ترى أنك لو عللت بناء ليس بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير منصرف ، بل نعلم يقيناً أن ( ليس ) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء ؛ وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب .

---

٨٤ انظر : لمع الأدلة ١١١ ، الاقتراح ط ٢ – ٦٣ .
٨٥ انظر : لمع الأدلة ١١٠ ، الاقتراح ط ٢ – ٦٢ .

**وثانيهما : أن الاعتداد بالطرد – وحده – يسلم إلى القول بالدور ؛ إذ لو قيل : ما الدليل على صحة ما ادعيته ؟ لأجاب : أنـا أدعي أن هذه – أي دعواي – علة في محل آخر ، فإذا قيل له : وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ فيقول : دعواي أنها علة في مسألتنا ، فدعواه دليل على صحة دعواه .**

**وإذا قيل له : وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعاً ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة ، فإذا قيل له : فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه ، فيقول : كونها علة ، فإذا قيل له : فما الدليل على كونها علة ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه ، فيصير الكلام دوراً »[٨٦] .**

وقد رد ابن الأنباري أدلة المحتجين بالطرد جامعا :

فخطأ دليلهم الأول بأنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ، ثم ادعوا بأنه هنا هو العلة نفسها ، وليس من ضرورة أن يكون الدليل على صحة العلة هو العلة نفسها .

وخطأ دليلهم الثاني بأن العكس صحيح أيضاً ، وهو أن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة بها دليل على فسادها .

وخطأ دليلهم الثالث بأنه فاسد ولا دليل فيه ، إذ تمسك بالطرد في اثبات الطرد[٨٧] .

---

٨٦ لمع الأدلة ١١٠ – ١١١ .

٨٧ لمع الأدلة ١١١ – ١١٢ .

## الحكم :

إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه ، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن – بالضرورة – انتفاء ضد هذا الحكم ، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم – عند النحاة – أول الأمر إلى مجموعتين : أحكام واجبة ، وأخرى ممنوعة .

ولكن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه ، لأن صور الإلحاق تتعدد – كما رأينا من قبل في الجامع – ومن ثم تتعدد بتعددها الأحكام الناتجة عن القياس .

وهكذا لم يعد الحكم ينقسم إلى واجب وممتنع فحسب ، وإنما صار أقساماً ستة تختلف باختلاف الجامع بين الطرفين ، وهذه الأقسام هي[٨٨] :

١) واجب ، كرفع الفاعل ، وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه . وتنكير الحال والتمييز .

---

٨٨ انظر : الاقتراح ط ٢ – ١٠ – ١١ ؛ داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح – مخطوط – ٣٦أ – ٣٨أ .

٢) ممنوع ، كأضداد ما ذكر في الواجب .

٣) حسن ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض . ومثاله قول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرِم

قال أبو حيان : « ولا أعلم خلافاً في جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكر صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النحويين أنه لا يكون في الكلام الفصيح وإنما يجيء مع كان لأنها أم الباب ، والذي نص عليه الجماعة أنه لا يختص بها بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، قال : والرفع مسموع ، ونص بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم »[٨٩] .

٤) قبيح ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع . كقول الشاعر :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[٩٠]

٥) خلاف الأولى ، ومثاله تقديم المفعول في نحو : ضرب غلامه زيدٌ ، « لأن الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه »[٩١] .

٦) جائز على السواء ؛ ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر ؛ أو إثباته ، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له .

ومن الواضح أن النحاة قد تأثروا في هذه التقسيمات المختلفة للحكم

---

٨٩ داعي الفلاح ٣٧ أ .

٩٠ السابق .

٩١ المصدر نفسه ٣٧ أ – ب .

النحوي بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي ، وهو مظهر من مظاهر الخلط المنهجي في البحث النحوي ، وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل في كتابينا : « مناهج البحث عند النحاة العرب » ، و « تقويم الفكر النحوي » . فلا داعي لتناوله من جديد .

* * *

# الفصل الثالث

# أبعاد التغير في مفهوم القياس ونتائجه

# الفصل الثالث

# أبعاد التغيّر في مفهوم القياس ونتائجه

ترك هذا التغير في مفهوم القياس الذي عرضناه في الصفحات السابقة تأثيراً بالغ العمق في تحديد مصادر المادة اللغوية ، وأساليب نقدها ، فقد أضاف إليها كما حذف منها ، فتغيرت بذلك صورتها إلى أبعد حدود التغيّر وأقصاه .

أضاف إلى مصادر المادة مصادر ثلاثة جديدة ، هي : القياس ، والاستحسان ، والاستصحاب .

١ – أما القياس ، فكما رأينا في تحليل أركانه لا يحتاج إلى أكثر من وجه شبه بين طرفين ، ومن ثم فإن النحاة كانوا بواسطته يستطيعون إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة ، اعتماداً على ما يجدونه من شبه بين هذه النصوص وبين الموروث من المادة اللغوية . فإذا أعجزهم وجود شبهٍ ما راحوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضاً ، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التمحك والتكلف . وحاولوا تبرير ذلك بأنه ضرورة لإثراء اللغة ، وتنمية قدراتها في مواجهة الحاجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع .

وقد كان فتح باب القياس على هذا النحو يحمل – بالضرورة – أخطاراً شتى على اللغة ، بما ينمي فيها من الشذوذ بالقياس عليه ؛ إذ أن صور الإلحاق تتعدد ، ومع تعددها تختلف وجهات نظر الباحثين ، ومع اختلاف وجهات نظرهم تضطرب الأحكام حتى لتتناقض . وهو ما نجد له أمثلة كثيرة في القواعد النحوية ، وقد أدركه بعض النحاة فحاولوا وضع حدود ضابطة لتعارض الأقيسة ، عن طريق الترجيح بين الأقيسة . ولكن هذا الحل كان – بدوره – مصدراً جديداً للاضطراب ، وسبباً مباشراً للتناقض . وهو ما نرجو أن نشير اليه بعد قليل .

٢ – وأما الاستحسان فقد اختلف في تعريفه ، كما اختلف في قيمته وحجيته في البحث النحوي ، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنه ما يستحسنه الإنسان من غير دليل . ومن ثم رفض هؤلاء العلماء حجيته بناء على أنه مبني على التحكم ؛ لأنه مرتبط بالذوق الشخصي المجرد من كل شرط موضوعي[1] .

ولكن هذا التعريف – عند الجمهور – لا يعتد به ولا يعول عليه ، وهم يعرفون الاستحسان بأنه « ترك قياس الأصول لدليل ، أو هو تخصيص العلة »[2] . ومن ثم فإن الاستحسان – في ضوء هذا التحديد – ليس صادراً عن تحكم شخصي ، ولا يقوم على أساس من المصادرات المذهبية ، وإنما يمتد عن الإدراك العلمي الذي يعي وجود ظروف خاصة تحد من شمول حكم القياس الأصلي .

---

١ انظر : الاقتراح ط ١ – ٨١ ، لمع الأدلة ١٣٤ .
٢ الاقتراح ط ١ – ٨١ ، لمع الأدلة ١٣٣ – ١٣٤ .

٣ – وأما الاستصحاب « فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[٣] .

واستصحاب حال الأصل – بناء على هذا – في الأسماء يكون بالإعراب ، حتى يوجد فيها ما يوجب البناء .

واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء حتى يوجد فيها ما يوجب الإعراب .

مثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر : الأصل في الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم . وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقياً على أصله في البناء[٤] .

والواقع أن الاستحسان بمفهومه الذي قبله الجمهور نوع من القياس غير المستكمل للشروط ، وأن الاستصحاب نوع من مراعاة النص في مقابلة ما طرده النحاة من قاعدة ، وإن بدا على عكس ذلك نوعاً من مراعاة القاعدة ذاتها . وعلى ذلك فإن هذه المصادر تنحل إلى مصدرين فحسب : هما : القياس والنقل ، ويعد القياس هو المصدر الجديد

---

٣ الاغراب في جدل الاعراب ٤٦ .

٤ انظر المصدر السابق ص ٦٣ – ٦٤ . لمع الأدلة ١٤١ – ١٤٢ . الاقتراح ط ١ – ٧٦ .

الذي أضافه النحاة لمصادر المادة اللغوية ، وهو مصدر بالغ الأهمية في النحو العربي . ولا تعود أهمية هذا المصدر إلى سلامة أحكامه ، ودقة نتائجه ؛ وإنما تمتد هذه الأهمية عما تركه من آثار في التراث النحوي : قواعده وتعليلاته ، وما وراء قواعده وتعليلاته من أصول حكمت تفكير النحاة .

* * *

وكما أضاف النحاة بعض المصادر الجديدة للمادة اللغوية ، حذفوا بعض مصادر المادة التي اعتمدت من قبل ، ولعل ذلك يتضح من دراسة موقف العلماء من المصدرين اللذين كان اعتماد النحويين واللغويين عليهما في المرحلة السابقة ، وهما : السماع والرواية .

أما السماع فقد رفضوا اعتباره مصدراً من مصادر المادة اللغوية ، ومعنى رفضهم السماع رفضهم استمرار بقائه مصدراً من مصادر المادة . لا رفضهم المسموعات السابقة . لأن تلك المسموعات أصبحت جزءاً من المرويات[٥] .

وكان رفض النحاة السماع شاملاً البداة والحضريين جميعاً ، وقد عللوا ذلك بانتشار الأخطاء اللغوية بين القبائل البدوية كما انتشرت من قبل بين سكان الحواضر ؛ فعلة ترك الأخذ عن أهل الحضر « ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل »[٦] . وهذه

---

٥ انظر : الفصل الأول من هذا البحث .

٦ الخصائص ٢/٥ .

العلة قد انتقلت أيضاً إلى أهل الوبر ، يقول ابن جني : « وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً »[٧] .

وكان الرفض الكامل للسماع ، وعدم اعتباره مصدراً من مصادر المادة اللغوية موقف النحاة جميعاً في هذه المرحلة ، لا يشذ منهم إلّا الزمخشري في كشافه ، فقد استثنى من الرفض أئمة اللغة ورواتها ، ورأى أنهم من الفصاحة بحيث يعتد بكلامهم ويسمع منهم . يقول السيوطي : « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية ، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد بأبيات لأبي تمام الطائي حبيب بن أوس »[٨] ، وعلل له بقوله :

« وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه »[٩] . كذلك استشهد في غير موضع من كتابه بغير أبي تمام من المحدثين :

---

٧ المصدر السابق .

٨ انظر : الاقتراح ط ٢ – ٢٦ ، خزانة الأدب ١/٤ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ٨ ، ١١ ، ٣٩ . وكلها نقلت عن الكشاف ، انظر مثلاً ١/٤٠ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٩٩ .

٩ الكشاف ١/٤٣ وقد نقله السيوطي بتغيير يسير في الاقتراح ط ٢ – ٢٦ – ٢٧ .

كالبحتري[١٠] وابن الرومي[١١] ، وأبي الطيب المتنبي[١٢] ، بل استشهد بشيء من شعره أيضاً[١٣] . وقد فسّر بعض الدارسين هذا الموقف من الزمخشري بأنه قد تأثر بموقف سابق لأبي علي الفارسي حين احتج ببيت لأبي تمام أيضاً مجاملة لسيف الدولة[١٤] ، وهو قوله[١٥] :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا

وذلك غير صحيح ؛ فإن أبا علي الفارسي إنما ذكر هذا البيت في الإيضاح على سبيل التمثيل ، وليس من باب الاحتجاج[١٦] . ونحسب أن موقف الزمخشري امتداد تلقائي لاتجاهه الكلامي الذي يحترم العقل ويقدره ، ويجعله حكماً فيما يتناول من قضايا الدين واللغة والحياة جميعاً . والعقل لا يسيغ قبول مرويات بعض العلماء ورفض ما تنتجه قرائحهم ، ويرى فيه قبولاً لبعض تفكيرهم ورفضاً لجانب آخر منه ، فهو من قبيل التناقض الذي يأبى الوقوعَ فيه إنسانٌ يحكم عقله ، ولعل تأثر الزمخشري بهذا الاتجاه الكلامي هو الذي حد من تقبل النحاة لهذا الاتجاه . على الرغم من اعتمادهم – في بعض الأحيان – على أبيات لمحدثين من الشعراء[١٧] .

---

١٠ انظر : مشاهد الانصاف ١١ .

١١ انظر : مشاهد الانصاف ٢٨ .

١٢ انظر : مشاهد الانصاف ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٦ .

١٣ انظر : مشاهد الانصاف ١١ ، ١٢ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٧ .

١٤ انظر : وفيات الاعيان ٣٦٢/١ ، دراسات في العربية ٣٦ – ٣٧ .

١٥ ديوان أبي تمام ٦٧/٣ .

١٦ انظر : شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام ٦٧/٣ ، الايضاح مخطوط – ٣٤ ، شرح شواهد الايضاح لابن عبد الجبار مخطوط ، أبو علي الفارسي ٥٢٩ – ٥٣٠ .

١٧ انظر مثلاً : مغني اللبيب ٦١٢ . حاشية الأمير على المغني ١٩٤/١ .

وقد تجاوز النحاة رفض المسموع إلى رفض بعض المروي ، لمعارضته لما أسلمت إليه أقيستهم ، وهكذا « كان قوم من النحاة ... يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن »[١٨] . وذلك لأن أئمة القراء كما يذكر أبو عمرو الداني « لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لم يَرُدَّهَا قياسُ عربيةٍ ، ولا فُشُوُّ لُغَةٍ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[١٩] .

وقد رفض المفسرون هذا الموقف من النحاة ، واتهموهم بالتناقض ؛ إذ يجوزون إثبات اللغة بشعر مجهول ثم يمنعون إثباتها بالقرآن ولا يحتجون بقراءاته المروية « وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التعجب منهم ؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن على صحتها كان أولى »[٢٠] .

وكما أسلم أخذ النحاة بالقياس الشكلي ، ورغبتهم في طرد الأحكام ، إلى رفض بعض المروي ، كشف لهم عن الحاجة الملحة إلى النصوص لتأييد الأحكام التي انتهوا إليها والأقيسة التي قالوا بها ؛ ومن ثم اضطروا

١٨ الاقتراح ط ١ – ١٤ ، وقد حكى الفارسي قريباً من ذلك في المسائل العسكريات – مصور – لوحة ١٣٣ .

١٩ النشر في القراءات العشر ١/١٠ .

٢٠ تفسير الفخر الرازي ٣/١٩٣ .

إلى البحث في المرويات علّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة ، وهكذا لم يجدوا بدأً من تجاوز ما تقرر من قبل من أساليب لتنـــاول المرويات ، في محاولة لتفتيق هذه المرويات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد . وكان أبرز ما توصلوا إليه – في هذا المجال – الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، وبالحديث .

## أولاً : الاحتجاج بالقراءات الشاذة :

لا يكاد يوجد خلاف بين علماء هذه المرحلة في صحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية : متواترة أو صحيحة ، يقول ابن خالويه في مقدمة كتابه « الحجة في قراءات الأئمة السبعة » : « إني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النقل ، وإتقـــان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ . فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يُدْفَع ، وقصد من القياس وجهاً لا يُمْنَع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غيرَ مُؤْثِرٍ للاختيار على واجب الآثار »[21] .

ولكن النحاة لم يقفوا عند الاحتجاج بالقراءات غير الشاذة ، بل اضطروا إلى أن يستشهدوا بالقراءات الشاذة أيضاً ، ولعل أكبر من احتج لهذا التطور في الاستشهاد بالقراءات القرآنية ابن جني ، الذي يقول في كتابه ( المحتسب ) : « ولعله ( يريد الشاذ ) أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه . نعم . وربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغيره

---

٢١ الحجة في قراءات الائمة السبعة ( مخطوط ) ورقة ١ .

فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وماظه عليه ، وزاده إليه . كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ ، وأبي بكر محمد بن الحسن ابن مغسم ، وغيرهما ممن أوى إلى رواية استغواها ، وانحنى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها » .

« ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم ، أو تسويغاً للعدول عما آثرته الثقات عنهم . لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يرى مري أن العدول عنه إنما هو غطن منه أو تهمة له ، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى يقول : ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ ، وآخذه هو الآخذ به ، فكيف يسوغ – مع ذلك – أن نرفضه ونجتنبه ؟ ! »[٢٢] .

ويقول أيضاً :

« فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه ، ونتابع مَنْ يَتَّبِع كُلَّ جائزٍ روايةً ودرايةً ، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً ، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ، ومرضي من القول لديه »[٢٣] .

٢٢ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها – المخطوط – ٣ – ٤ . المطبوع ٣٢/١ – ٣٣ .
٢٣ المحتسب ٥ من المخطوط ، والمطبوع ٣٢/١ – ٣٣ .

ويقول ابن علان : « وقد أطبق الناس من علماء العربيــة على الاحتجاج للقواعد العربية بالقراءات الشاذة ، الخارجة عن الجادة في العربية . ولا يضر في فصاحتها مخالفتها لجادة الاستعمال إذا لم تخالف قياساً نحوياً »[٢٤] .

ولعل ابن مالك أكثر النحاة – في هذه المرحلة – استشهاداً بالشاذ من القراءات ، وإن نظرة عجلى إلى كتابه : شرح التسهيل ، لتكشف عن اعتماد كبير على شواذ القراءات في معظم ما ذكر من قواعد[٢٥] . وعلى الرغم من تتبع أبي حيان لابن مالك في مواضع كثيرة من هــذا الكتاب ، وبخاصة في استشهاده بالحديث – كما سنذكر بعد قليل – فإنه لم يأخذ عليه الاستشهاد بالقراءات الشاذة[٢٦] ، مما يكشف عــن استقرار الاحتجاج بها ، وهو ما يؤيده ما ذكره السيوطي في مواضع من كتابيه : « الاقتراح في علم أصول النحو » ، و « الاتقان في علــوم القرآن » . إذ يقول : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة »[٢٧] ، ويقول : « وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، وإن اختُلِفَ في الاحتجاج بها في الفقه »[٢٨] .

---

٢٤ داعي الفلاح ( مخطوط ) ٥١ أ .

٢٥ انظر مثلاً صفحات ٦ ، ١٠ ، ١٣ ، ٤٠ ، ٦٣ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٢ .

٢٦ انظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل – مخطوط .

٢٧ انظر : الاقتراح ط ١ – ١٤ – ١٥ .

٢٨ المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الاتفاق في علوم القرآن ٧٥/١ وما بعدها .

ومن أمثلة الاحتجاج بالقراءات الشاذة في القواعد النحوية :

١ – جعل ضمير الفصل مبتدأ ، ورفع ما بعده على الخبرية ، استناداً إلى قوله تعالى : ( وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون )[٢٩] وهي قراءة أبي زيد[٣٠] .

٢ – جواز زيادة الياء في اسم الإشارة المثنى ، استناداً إلى قوله تعالى : ( فذانيك برهانان من ربك )[٣١] .

وهي قراءة ابن كثير[٣٢] .

٣ – جواز مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله بصيغة أفعل ، استناداً إلى قوله تعالى : ( سيعلمون غداً من الكذاب الأَشَرّ )[٣٣] .

وهي قراءة أبي قلابة[٣٤] .

٤ – جواز نيابة بعض حروف الجر عن بعض ، كنيابة على بدلاً من الباء في قوله تعالى : ( حقيق بألا أقول على الله إلا الحق )[٣٥] .

وهي قراءة ابن مسعود[٣٦] .

---

٢٩ شرح التسهيل ٢٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢ .

٣٠ مختصر في شواذ القرآن ١٣٦ .

٣١ شرح التسهيل – مخطوط – ٢٩ .

٣٢ شواذ القراءة واختلاف المصاحف – مخطوط – ٢٥٧ .

٣٣ شرح التسهيل – مخطوط – ١٣٤ .

٣٤ شواذ القراءة واختلاف المصاحف – مخطوط – ١٨-٣

٣٥ شرح التسهيل ١٦٤ – ١٦٥ .

٣٦ شواذ القراءة ٣٩٨ ، المختصر في شواذ القرآن ٤٥ .

٥ – جواز كسر شين ( عشرة ) وإسكانها ، استناداً إلى قوله تعالى : ( فانفجرت منه اثنتا عَشِرَةَ عيناً ) ، وقوله : ( أحد عَشِر )[٣٧] .

والأولى قراءة يحيى وإبراهيم وعمرو بن ميمون[٣٨] ، والأعمش[٣٩] .

والثانية قراءة يزيد بن القعقاع[٤٠] ، وعلي[٤١] .

٦ – جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، استناداً إلى قراءة ( فبذلك فلتفرحوا )[٤٢] .

٧ – جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، استناداً إلى قراءة : ( واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ )[٤٣] .

وهي قراءة حمزة والنخعي وقتادة والأعمش[٤٤] .

وقد حاول الأستاذ سعيد الأفغاني أن يدعم هذا الاتجاه الذي يحتج بكل القراءات القرآنية ، بما فيها القراءات الشاذة منطلقاً من نقطة بدء تختلف إلى أبعد غايات الاختلاف عن النقطة التي بدأ منها النحاة في احتجاجهم بهذه القراءات ؛ إذ يبدأ من مسلمة عنده بأن « القياس يتضاءل عن السماع »[٤٥] لينتهي منها إلى أن « قراءات القرآن جميعها

---

٣٧ شرح التسهيل ١٣٤ .

٣٨ شواذ القراءة ٣٧ .

٣٩ المختصر في شواذ القرآن ٦ .

٤٠ المختصر في شواذ القرآن ٦٢ ، شرح التسهيل ١٣٤ .

٤١ شواذ القراءة واختلاف المصاحف ١٧١ .

٤٢ الاتفاق ٧٧/١ ، الاقتراح ط ١ – ١٥ وما بعدها .

٤٣ المصدر السابق .

٤٤ الانصاف ٢٧٢ – ٢٧٩ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٥٢/١ – ١٥٣ .

٤٥ انظر في أصول النحو ٣٦ .

حجة في العربية ، متواترها وآحادها وشاذها ، واكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المجتمع بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً »[٤٦] ، في حين إن النحاة إنما يبدءون من ضرورة البحث عن مصدر جديد للمـادة اللغوية ، يهدف إلى تأييد ما تسلم إليه الأقيسة النحوية . فهم يرتكزون على قاعدة غير التي انطلق منها الأستاذ الأفغـاني ، وهي « التـدليل على صحة القيـاس ونتائجه » وليس « أفضلية السماع على القياس » كما ذهب .

* * *

## ثانياً : الاحتجاج بالحديث :

لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس ، فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به ، لم يشذ منهم أحد . أما في هذه المرحلة ، وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية ، فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث ، يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويعضد أحكامه . في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدراً جديداً يرفد المادة اللغوية بمزيد من النصوص . وتوسط فريق ثالث ، فرأى أن من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض . وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي ، ويمكن أن نميز في هذه الاختلافات اتجاهات ثلاثة :

---

٤٦ في أصول النحو ٤٠ .

## الاتجاه الأول :

يرفض أصحاب هذا الاتجاه الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به .
ونحن نجد في هذا الاتجاه العام مدرستين للنحاة : مدرسة النحاة المتقدمين الذين وقفوا من الحديث موقفاً سلبياً ، فامتنعوا من الاحتجاج به ، دون أن يحاولوا تعليل هذا الامتناع أو تفسير مضمونه . وهل يعني رفض حجية الحديث أو عدم الحاجة إلى الأحاديث . وعلى رأس هؤلاء المتقدمين أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفرّاء ، والمبرد ، والمازني ، وعلي بن المبارك الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير[٤٧] .

والمدرسة الثانية تضم بعض النحاة المتأخرين ، وعلى رأسهم أبو الحسن ابن الصائغ المتوفى سنة ٦٨٠ هـ ، وأبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .

وهذه المدرسة لا تقف هذا الموقف السلبي الذي وقفه المتقدمون من النحاة ، بل ترفض صراحةً الاحتجاجَ بالحديث ، وتعلل لهذا الرفض ، فابن الضائع يعلل عدم حجية الحديث عنده بأن « الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ﷺ ، وإنما رويت بالمعنى »[٤٨] . يقول في شرح الجمل : « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى

---

٤٧ انظر : خزانة الأدب ١/٥ .
٤٨ شرح الجمل الكبيرة له – مخطوط – غير مرقم وانظر الخزانة ١/٥ . وفي الاقتراح ط ١ – ١٨ ابن الصانع وهو تحريف من الناسخ لم يصحح في الطبع .

في الحديث لكان الأَوْلَى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ لأنـه أفصح العرب »[٤٩] .

وقد تبعه أبو حيان في رفض الاحتجاج بالحديث ، وأخـذ على ابن مالك احتجاجه به ، ورد عليه هذا الاحتجاج في مواضع كثيرة من شرحه على شرح التسهيل ، يقول : « قد لهج هذا المصنِّفُ في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بمـا روى فيـه ، وما رأيت أحـداً من المتقدمين ولا المتـأخرين سلك هـذه الطريقة غير هـذا الرجل ، وإنمـا ترك العلمـاء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ . وذلك أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وقد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعـة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون »[٥٠] ، ويقول في موضع آخر : « إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث ... وجاء هذا الرجل – يعني ابن مالك – متأخراً في أواخر قرن سبعمائة . فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه ، وينبه الناس على ما أهملوه ، ولله در القائل : لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها »[٥١] .

ويفصل في موضع ثالث ما أجمله من أسباب رفضه حجية الحديث

---

٤٩ شرح الجمل الكبرة – مخطوط – بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ نحو .
٥٠ تمهيد القواعد ١٧١/٥ .
٥١ تمهيد القواعد ٧١/٣ .

ويرده إلى سببين نقلهما من بعد السيوطي والبغدادي وابن علان[٥٢] :

« **أحدهما** : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ ، لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روي من قوله : ( زَوَّجْتُكَهَا بما معك من القرآن ) و ( مَلَّكْتُكَهَا بما معك ) ، و ( خُذْهَا بما معك ) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيا مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً ، لاسيا في الأحاديث الطوال . وقد قال سفيان الثوري : إن قلت لكم أني أُحدّثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى . ومن نظر في الحديث أَدْنَى نَظَرٍ عَلِمَ - عِلْمَ اليقين - أنهم يروون بالمعنى .

الأمر الثاني :

أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم - قطعاً من غير شك - أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب ، وأشهرها وأجزلها . وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك

---

٥٢ انظر : الاقتراح ص ٢ - ١٧ - ١٨ ، الخزانة ١/٥ - ٦ ، داعي الفلاح ٥٨ أ وما بعدها .

مع أهل تلك اللغة على طريق الاعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير معلم » .

وقد تبع ابن الصائغ وأبا حيان جلال الدين السيوطي ، الذي اكتفى بتلخيص ما ذكراه من أدلة لرفض حجية الحديث[٥٣] ، ولكنه لم يحسن النقل عن ابن الصائغ فذكر أنه قال : « قال ابن خروف : يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[٥٤] . فجعل ابن خروف من المنكرين حجية الحديث ، الذين يأخذون على ابن مالك الاحتجاج به ، وهذا غير صحيح ، فإن ابن خروف ممن يحتجون بالحديث[٥٥] ، فكيف يأخذ على ابن مالك الاحتجاج به ؟ وسر هذا الخطأ الفادح الذي وقع فيه السيوطي أنه أسقط حرفاً من نص ابن الصائغ فأساء الفهم والحكم جميعاً ، إذ صحة النص هي « قال – أي ابن الصائغ – وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً »[٥٦] . وعلى هذا فإن ما قرره النص من حكم على هذا الاستشهاد ليس صادراً من ابن خروف وإنما يعود إلى ابن الصائغ .

* *

---

٥٣ ولاقتراح ط ٢ – ١٦ – ١٩ .

٥٤ الاقتراح ط ٢ – ١٨ .

٥٥ شرح الجمل الكبيرة – لابن الصائغ .

٥٦ السابق . وانظر أيضاً : الخزانة ١/٥ ، ٦ . وقد تبع السيوطي في خطأه ابن علان . انظر كذلك : داعي الفلاح ٦٣ أ – ب .

**الاتجاه الثاني :**

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بأحاديث النبي ﷺ في النحو ، وليس غريباً أن يكون على رأس هذا الفريق من المجيزين ابن مالك والرضي : محمد بن الحسن ، فإن اتجاه ابن مالك في التيسير واضح ، ولعله اتجه إلى الأحاديث لتشهد له في بعض ما قرر من أحكام[٥٧] ، وأما الرضي فمنهجه في القياس ثم في التعليل معروف ، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الحديث النبوي علّه يرجح ما انتهى إليه من أحكام ، لتسلم له الأقيسة والتعليلات .

وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير ، منهم ابن خروف ، وابن هشام ، والبدر الدماميني ، وناظر الجيش : محب الدين بن يوسف الحلبي والخطيب البغدادي[٥٨] . وقد حاول ابن الصائغ أن يفسّر بعض جوانب هذا الاتجاه بأن الاستشهاد بالحديث نحو من التبرك بالمروي[٥٩] . وقد كان من الممكن أن يصلح هذا التفسير لو أن الأحاديث المستشهد بها لم تكن الشواهد الوحيدة في موضوعها . أما وهي عند ابن مالك وابن هشام والرضي تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدها فيها غيرها ، فإن مثل هذا التعليل يقصر عن تفسير هذا الاتجاه بأسره ، ويعد من قبيل الهرب عن التناول الموضوعي للقضية .

---

٥٧ انظر : شرح التسهيل ١٨ ، شرح الكافية الشافية ١٣٨ .

٥٨ انظر : داعي الفلاح مخطوط ٥٦ أوما بعدها ، تعليق الفرائد – مخطوط – ٢٠٨ ، تمهيد القواعد مخطوط ١٧١/٥٠ ، الخزانة ٥/١ .

٥٩ الخزانة ٥/١ ، شرح الجمل الكبيرة له – مخطوط – القسم الأول غير مرقم .

ولعل المجيزين للحديث من النحاة يستندون أولاً إلى ما حدث من أسلافهم من اللغويين من الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وهو الاصطلاح القديم الذي يعني المعاجم . وإن نظرة واحدة إلى معاجم « التهذيب » و « الصحاح » و « المخصص » و « المجمل » و « مقاييس اللغة » و « الفائق » لتكفي للتأكد من أن « الأزهري » و « الجوهري » و « ابن سيده » و « ابن فارس » و « الزمخشري » ممن يحتجون بالحديث ، في الاستدلال على معاني الكلمات العربية ، وهو ما دفع السهيلي إلى أن يقول : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الصائغ في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي »[٦٠] .

وهذا التعميم من السهيلي وإن كان صادقاً فإنه لا ينهض حجة فيما نحن بصدده ، إذ يفسر تفسيرين مختلفين ، فكما فسره السهيلي على حجية الحديث عند الساكتين عن معارضته والاحتجاج به من النحاة المتقدمين جعله أبو حيان دليلاً على عدم حجية الحديث عندهم ، يقول : « وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره – يعني ابن مالك – على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك

---

٦٠ انظر الاستشهاد بالحديث ، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ١٩٩/٣ ، وقد أعيد نشره ضمن دراسات في العربية وتاريخها ١٦٨ .

المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم »[٦١] .

ويحتج المجيزون – ثانياً – بأن تطرق احتمال الرواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحة النقل ؛ ذلك أن الحديث قسمان :

١ – قسم مدون . « وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المُبَدِّلين – على تقدير تبديلهم – يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به »[٦٢] . ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدوّن إلا بعد عهد عمر بن عبد العزيز ؛ إذ من الحقائق التاريخية الثابتة أن الحديث كان يدوّن على عهد صحابة رسول الله ، في النصف الأول للقرن الأول من الهجرة ، ومن المؤكد أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يدوّن ما يسمع من رسول الله في صحيفة سماها (الصادقة)[٦٣] وأن همام بن منبه كان يكتب ما يسمع من أحاديث الرسول التي يرويها أبو هريرة في صحيفة سماها (الصحيحة)[٦٤] . ويعدها بعض الباحثين أقدم ما دوّن في الحديث النبوي ، لأن أبا هريرة توفي سنة ٥٨ هـ ، ومن المؤكد – عنده – أنها قد دوّنت قبل وفاته[٦٥] .

٢ – وقسم غير مدوّن ، وتطرق احتمال الرواية بالمعنى – إلى هذا القسم – لا يلغي حجية الاستشهاد به ، وذلك لأن « الأصل في المروي

---

٦١ انظر : التذييل والتكميل – مخطوط – ٩١/٧ ، تمهيد القواعد – مخطوط – ٧١/٣ ، الخزانة ٥/١ .

٦٢ تعليق الفرائد – مخطوط – ١٠٨ وما بعدها ، ونقله في الخزانة ٥/١ .

٦٣ الطبقات الكبرى ط بيروت ٣٧٣/٢ .

٦٤ توجد نسخة من هذه الصحيفة بدار الكتب المصرية رقم ١٩٨١ حديث .

٦٥ انظ : أقدم تدوين في الحديث النبوي ٢٠ .

أن يروى باللفظ الذي سمع من الرسول ﷺ ، والرواية بالمعنى – وإن جازت – فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه ؛ إذ لو جوزنا ذلك في كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول ﷺ ، وهذا أمر لا يجوز توهمه ، فضلاً عن أن يعتقد وقوعه »[٦٦] .

وإذا كان صاحب التعليل السابق – وهو ناظر الجيش – قد اكتفى بترجيح نسبة الأحاديث إلى الرسول ، دون أن يقرر ذلك صراحة ، فإن الدماميني قد حدد في وضوح قاطع ذلك في كتابه : « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » إذ قال : « اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غَلَبَةُ الظَنِّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كلِّه كافٍ ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقولَ المحتجَّ به لم يُبَدَّلْ ؛ لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقَلَةِ والمُحَدِّثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ، ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن – من هذا كله – أنها لم تبدل . ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها »[٦٧] .

وهكذا ينتهي أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الأحاديث حجـة ،

---

٦٦ تمهيد القواعد – مخطوط – ٥/١٧١ .

٦٧ تعليق الفرائد – مخطوط – ١٠٨ وما بعدها .

يستوي في ذلك أن تروى هذه الأحاديث باللفظ أو بالمعنى ، فإن المروية بالمعنى إنما رواها عَرَبٌ خُلَّص ، قبل تفشي الخطأ في اللغة .

* * *

**الاتجاه الثالث :**

وقد حاول الشاطبي أن يسلك منهجاً وسطاً بين المذهبين السابقين ، فقسم الأحاديث إلى قسمين[٦٨] :

**القسم الأول** : ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

**القسم الثاني** : عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية . وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو .

وبهذا الموقف عارض الشاطبي المانعين للاحتجاج بالحديث ، ورماهم بالتناقض لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله ﷺ ، في حين « يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا . ويتركون الأحاديث الصحيحة »[٦٩] .

كما عارض المجيزين مطلقاً دون تفرقة . كابن مالك وابن خروف،

---

٦٨ شرح الألفية – غير مرقم – ، ونقله صاحب الخزانة ٦/١ .
٦٩ تعليق الفرائد .

لأن « ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً ... والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف »[٧٠] .

وكان هذا التقسيم للأحاديث ، الذي قدمه الشاطبي ، الأساس الذي بنى عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث . فالسيد محمد الخضر حسين يأخذ بهذا التقسيم ثم يضيف إليه قسماً ثالثاً . هو – في الواقع – تفصيل لما أجمل الشاطبي ، يقول[٧١] :

« من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد [ وهي ] ستة أنواع :

أولها – ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، عليه الصلاة والسلام ، كقوله : ( حمي الوطيس ) ، وقوله : ( مات حتف أنفه ) ، وقوله : ( الظلم ظلمات يوم القيامة ) ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان ، كقوله : ( إرجعن مأزورات غير مأجورات ) ، وقوله : ( إن الله لا يمل حتى تملوا ) .

ثانيها – ما يروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها ، أو أُمِرَ بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

---

٧٠ المصدر نفسه .

٧١ انظر : الاستشهاد بالحديث ، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ١٩٧/٣ وما بعدها ، وبخاصة ٢٠٨ – ٢١٠ ، وقد أعيد نشر هذا البحث ضمن كتاب : دراسات في العربية ص ١٦٦ – ١٨٠ . وانظر بخاصة ١٧٧ – ١٧٨ .

ثالثها – ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .
ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

رابعها – الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ...

خامسها – الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أَنَس ، وعبد الملك بن جريج ، والإمام الشافعي .

سادسها – ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلي ابن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول ، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين .

والقسم الثالث الذي أضافه هو :

الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه ، وهو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبيّنة آنفاً . وقد جعله على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث

اختلفت الرواية في بعض ألفاظه . وقد رجح الأخذ بأحاديث النوع الأول ، كما رجح الأخذ بأحاديث النوع الثاني – أيضاً – إلا إذا كانت الرواية شاذة أو مطعوناً في بعض رواتها .

وهذا الموقف هو ما يميل إليه الأستاذ الأفغاني[٧٢] والأستاذ طـه الراوي[٧٣] . على الرغم مما يبدو من كلام الأستاذ الراوي من إجمال ، قد يلحقه بأصحاب الاتجاه الأول ، الذين يأخذون بالحديث جملة دون تفصيل .

* * *

٧٢ انظر عرض الأستاذ سعيد الأفغاني لقضية الاستشهاد بالحديث ورأيه ضمن كتابه : في أصول النحو ٤٤ – ٥٠ .

٧٣ انظر رأيه أيضاً في بحث : نظرة في النحو – المنشور بمجلة المجمع العلمي العربي ١٤/٣٢٥ – ٣٢٧ .

## نقد مصادر المادة :

كما كان القياس هو المصدر الجديـد الذي ابتكره النحاة للمادة اللغوية ، كما بينا في الصفحـات السابقة ، فإن صور النقـد الـتي أضافوها إلى مـا ورثوه تكاد تنحصر في تناول هـذا المصدر الجديد ، وتخليصه مما قـد يُوَجَّهُ إليه من طعن ، ومما قد يُسْلِمُ إليه من تناقض . ومن ثم اشترط النحاة لسلامة عملية القياس الشكلية أن تخلص من اعتراضات سبعة :

### الاعتراض الأول :

ما يصطلح على تسميته بفساد الإعتبار ، ومعنى فساد الاعتبار أن يكون القياس معارضاً للنص . والتعارض بين النص والقياس إنما ينبع – في جوهره – من أن الأقيسة إنما تتم بواسطة عملية الإلحاق الشكلية التي تهدف – آخر الأمر – إلى طرد الأحكام دون مراعاة للنصوص ذاتها ، مما يسلم إلى احتمال مخالفة هذه النصوص لتلك الأحكام الصادرة عن القياس . وهذا هو السبب الذي حمل ابن جني على تقسيم الأحكام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام : مُطَّرِدَة في السماع والقياس ، وشَاذَّة

في السماع والقياس ، ومطردة سماعاً شاذة قياساً ، ومطردة قياساً شاذة سماعاً[٧٤] .

وقد مثل ابن الأنباري للتعارض بين النص والقياس « بقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألاَّ يجوز ، قياساً على مد المقصور . فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب »[٧٥] .

## الاعتراض الثاني :

ويصطلح عليه « بفساد الوضع » ، « وهو أن يعلق العلة ضد المقتضى ، مثل أن يقول الكوفي : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان . فيقول له البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع ، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً – وهو ملازم المحل – كان ذلك بطريق الأولى »[٧٦] .

## الاعتراض الثالث :

ويصطلح عليه « بالقول بالموجب » ، وهو أن يسلم للمستدل ما

---

٧٤ انظر : الخصائص ١/٩٨ – ١٠١ .

٧٥ الاغراب في جدل الاعراب ٥٤ .

٧٦ الاغراب في جدل الإعراب ٥٥ – ٥٦ ، وانظر : الانصاف ٩٦ – ٩٩ .

اتخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه – في عموم الصور – كان المستدل منقطعاً ، فإن توجه في بعض الصور – مع عموم العلة – لم يعد منقطعاً .

### الاعتراض الرابع :

ويصطلح عليه « بالمنع للعلة » .

والمنع للعلة يكون في الأصل – أي في المقيس عليه – كما يكون في الفرع – أي في المقيس ...

فأما المنع في الأصل فكقول البصري : إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الإسم ، وهو عامل معنوي ، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

فيرد الكوفي هذا الأصل المقيس عليه ، ويمنع أن يكون الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ .

ومثال المنع في الفرع قول البصري أيضاً : الدليل على أن فعل الأمر مبني أن ( دَرَاكِ ، ونَزَالِ ، وتَرَاكِ ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني لما بنى ما قام مقامه .

فيرد الكوفي ذلك ، ويمنع أن يكون بناء أسماء الأفعال السابقة لقيامها مقام فعل الأمر ، وإنما لتضمنها لام الأمر »[٧٧] .

---

٧٧ انظر : الاغراب ٥٧ – ٥٨ ، الانصاف ١٥٨ .

**الاعتراض الخامس :**

« المطالبة بتصحيح العلة »(٧٨) .

**والاعتراض السادس :**

هو ما يصطلح عليه « بالنقض » . ويعني به النحاة وجود العلة وعدم وجود الحكم نحو قول بعض النحاة : إنما بنيت ( حَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ ) لاجتماع ثلاث علل ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن : ( حَاذِمَة ) و ( قَاطِمَة ) و ( رَاقِشَة ) . فيعترض عليه بأنه ينتقض بنحو : أذربيجان ؛ إذ أن فيها أكثر من ثلاث علل ومع ذلك فليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف(٧٩) .

**وأما الاعتراض السابع :**

– وهو آخر الاعتراضات – فهو « المعارضة » ، ويعني به النحويون أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة ، نحو قول الكوفيين في إعمال أحد الفعلين في التنازع : إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثاني لأن الأول سابق على الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل ، فكان إعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به . فيرده البصريون بأنه مُعَارَضٌ بكون الفعل الثاني أقرب إلى الإسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله نقص معنى ، فكان إعماله أولى(٨٠) .

* * *

٧٨ انظر : الاغراب في جدل الاعراب ٥٩ .

٧٩ انظر : الاغراب ٦٠ .

٨٠ انظر : الاغراب ٦٢ .

والواقع أن الإعتراض الأول يعالج مشكلة التعارض بين النص والقياس على حين تعالج بقية الاعتراضات مشكلات الجامع في القياس ، والشروط التي ينبغي أن تتوفّر فيه ليؤدي دوره في الربط بين طرفي القياس : الأصل والفرع ، أو المقيس عليه والمقيس . ولعل تحليل ما وضعه العلماء من أساليب للتصدي لهذه الاعتراضات يكشف عن المدى الذي وصل إليه أخذهم بالقياس – كعملية شكلية – ويوضح مواقفهم لحل ما بين مصادر المادة اللغوية من تضارب .

ففي مجال التعارض بين النص والقياس قرروا أن «الجواب – عن النصوص المعارضة للأقيسة – أن تتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهمه معارضاً ليس كذلك »[٨١] . ومن ثم فإن حل التعارض بين النصوص وبين ما يسلم إليه الأخذ بالقياس من نتائج يتم عند النحاة باتباع خطوتين متكاملتين ، الأولى الاعتراض على النصوص ذاتها ، والثانية محاولة تفسيرها بما لا يتناقض مع الأقيسة ونتائجها . وهاتان الخطوتان معاً تهدفان إلى نتيجة محددة يتوخاها النحاة ويحرصون الحرص كله على تحقيقها ، وهي التسليم الكامل للقياس ونتائجه ، وعدم تعديل هذه النتائج حتى إذا تعارضت مع النصوص ، بل إن النصوص التي تستمد منها الأحكام ، وهي – في الأصل – المقدمات الأولى للأقيسة ، يتناولها بدورها القياس لا للاعتماد عليها وإنما للتأثير فيها ، ألا يكفي للدلالة على ذلك أن الأحكام التي تنطق بها هذه النصوص لم تثبت بالنصوص

---

٨١ الاغراب في جدل الاعراب ٥٥ .

وإنما بالعلل[٨٢] .

وأما في صور الاعتراض على الجامع – وهو السبب الرئيسي في تعارض الأقيسة – فإن البحث النحوي يكشف عن سلوك لا يقل انحرافاً في أسبابه ولا خطراً في نتائجه عن الموقف الذي اتبعه النحاة في حل التعارض بين النص والقياس . فقد أوجبوا أن يكون الهدف الذي يسعى العالم إليه هو رد الاعتراضات المختلفة ، دون التفات إلى ما قد تمثله من صواب النظر ، أو توضحه من خطأ في الجامع ، أو تدل عليه من نقد للقياس ولما يصدر عنه من حكم .

وهكذا يلجأ العالم إلى « تبيين عدم الضدية » في مقابلة الاعتراض بفساد الوضع ، أو يسلم له تلك الضدية ويبين أنه لا يقتضي ما ذكره المعترض من وجه آخر[٨٣] .

وإلى « تقدير العلة على وجه لا يمكن المعترض من القول بالموجب » ، في رد الاعتراض بالموجب[٨٤] .

وإلى « الاستدلال على وجود العلة في الأصل والفرع بما يظهر فساد المنع » ، في رد الاعتراض بمنع العلة في الأصل أو في الفرع[٨٥] .

---

٨٢ انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٢١ – ١٢٢ ، الاقتراح في علم أصول النحو – ط ثانية – ٥١ .
٨٣ الاقتراح ط ٢ – ٦٨ ، الاغراب في جدل الاعراب ٥٦ ، داعي الفلاح ١٦٣ أ .
٨٤ الاقتراح ط ٢ – ٦٦ ، الاغراب في جدل الاعراب ٥٧ داعي الفلاح ١٥٩ ب .
٨٥ الاغراب في جدل الاعراب ٥٨ ، الاقتراح ط ٢ – ٦٨ ، داعي الفلاح ١٦٣ أ .

وإلى « الاستدلال على صحة العلة بأحد أمرين : التأثير وشهادة الأصول أو بهما معاً »[٨٦] .

وإلى « منع مسألة النقض إن كان يمكن منعها ، فإذا لم يستطع الباحث فعليه أن يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ »[٨٧] .

وإذا سلمت الأقيسة من تلك الاعتراضات ، ولكن تعارضت – بعد ذلك – الأحكام الناتجة عنها ، وجب أن يفاضل بين الأقيسة المتعارضة ، وأن يُرَجَّحَ منها ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس[٨٨] .

مثال موافقة أحد القياسين أو الأقيسة للنقل : الاعتراض على إعمال ( أَنْ ) مع الحذف من غير عوض ، وهو مذهب الكوفيين الذين يستدلون بقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي

بفتح ( أحضر ) ؛ وذلك لأن الرواية أحضرُ بالرفع . فهي موافقة للقياس عند البصريين .

ومثال موافقة أحد القياسين أو الأقيسة لقياس آخر ترجيح مذهب البصريين أيضاً ، في الخلاف الذي نشب بينهم وبين الكوفيين في عمل ( أنَّ ) المشددة الرفع .

---

٨٦ الاغراب في جدل الاعراب ٥٩ .

٨٧ الاقتراح ط ٢ – ٦٤ ؛ الاغراب في جدل الاعراب ٦٠ – ٦١ .

٨٨ لمع الأدلة في أصول النحو ١٣٨ وما بعدها ؛ الاقتراح ط ٢ – ٧٨ .

وتفصيل ذلك أن كلا من الفريقين يتفق على أن ( أَنَّ ) تشبه الفعل من وجوه :

**أحدها** – أنها على ثلاثة أحرف ، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

**والثاني** – أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح .

**والثالث** – أنها تلزم الاسم ، كما أن الفعل يلزم الاسم .

**والرابع** – أنها دخلتها نون الوقاية ، نحو : أنني ، كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو : أكرمني .

**والخامس** – أنها في معنى الفعل لأنها بمعنى ( أَكَّدْتُ ) .

وكل من الفريقين يذهب إلى أن هذه الوجوه من الشبه بين ( أنَّ ) والفعل كافية لالحاق أَنَّ بالفعل ، فتعمل عمله في النصب باتفاق . ولكنهم يختلفون فيما بعد ذلك ، وهو هل تعمل الرفع أو لا تعمل ؟

يذهب البصريون إلى أنها تعمل الرفع أيضاً ، فاسمها مشبه بالمفعول به عندهم ، وخبرها مشبه بالفاعل ؛ إذ هي شبيهة بالفعل ومقيسة عليه .

ويذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل النصب وحده ، ولا ترفع ؛ إذ هي فرع على الفعل في العمل ، فضعفت عن درجته فيه ، ومن ثم عملت في الاسم النصب ولم تقو على أن تعمل في الخبر الرفع فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها .

وقد رد البصريون ذلك بأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم . « فإذا ذهبتم إلى أنها تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع مع قوة مشابهتها للفعل ... ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز »[٨٩] .

* * *

٨٩ انظر : لمع الأدلة ١٣٧ وما بعدها ، الانصاف ١١٦ وما بعدها .

# الباب الثاني

# بين التقعيد والتعليل

# الفصل الأول

# التطوّر التاريخيّ

# الفصل الأول

# التطوّر التاريخيّ

هدف البحث النحوي منذ نشأته إلى التقعيد لظواهر اللغة ، مبتدئاً بالتقنين لأبرز الظواهر التي لفتت أنظار الباحثين فيه ، وهي ظاهرة « التصرف الإعرابي » ؛ ثم ما لبث أن امتدت محاولات التقنين لتشمل بقية الظواهر التركيبية التي أدركوها ، تلك التي ميّزت اللغة العربية وحددت بوضوح خصائصها[1] .

وكان التقعيد لظواهر اللغة يتوخى تحقيق الهدفين الأساسيين لنشأة الدراسات النحوية ، وهما : حفظ القرآن وصونه عن الخطأ ، ثم تيسير تعلم اللغة لمن يريد ذلك من الأعاجم الذين بسطت الدولة الإسلامية عليهم سلطانها[2] . وقد كان هذا الاتصال العميق بين اللغة والقرآن سبباً مباشراً في أن تتسم اللغة ببعض ما يتصف به القرآن من قداسة ، فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة ، يكاد يقرب من درجة القداسة ، وكذلك تأثر الدارسون للنحو بمسحة القداسة للغة وما فيها من ظواهر ، وما لها من خصائص . ومن ثم أضحت عند أولئك وهؤلاء أجمل

---

١ انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، الباب الأول .

٢ انظر : تاريخ النحو العربي ص ٥٥ – ٥٦ .

اللغات وأرفعها وأسماها ؛ إذ هي اللغة التي وسعت القرآن ، وهو محور حياة المسلمين في علاقاتهم المختلفة وصلاتهم المتعددة المتنوعة . وفي ظلال هذه النظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون في النحو ظواهرها وتراكيبها ، ووضعوا لها قواعدها وحددوا أحكامها ؛ وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد ، أرادوا به تأكيد ما في العربية من خصائص ، ودعم ما لها من امتياز ؛ فابتدءوا في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد ، ويجعلونها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف التي توخت اللغة – في نظرهم – تحقيقها ، فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها . وهكذا نشأ التعليل في النحو العربي .

كانت نشأة التعليل إذن استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معاً ، دون تأثير خارجي غير عربي ؛ فقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيّأته من استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي، وسبباً رئيسياً من أسباب استمراره وامتداده أيضاً . وهذه الفكرة هي ما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها . وما ينتج عن ذلك – ضرورة – من بعدها عن العبث واللَّغْو ، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط ؛ واتسامها – في كل جوانبها ومستوياتها – بالحكمة ، ومن ثم فإن على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة ؛ وألا يكتفي بالتقنين لهذه الظواهر فحسب ؛ ولعل نص الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويراً دقيقاً حين يقول : «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها

علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ؛ فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[٣] .

ويؤكد هذا المعنى نفسه في مرحلة تالية ابن جني فيقول : « وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقاً وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون . ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقير ، وما يطول

---

٣ الإيضاح في علل النحو ٦٦ .

شرحه ، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه ؟ ! »[٤] .

وعلى الرغم من أن نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التقعيد ، وكان التعليل – في بدايتها – يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها ، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل ، فإنه قد مر بمرحلة طويلة من التطور ، انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها ، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عساه يكون مسوغاً لها أو للظواهر التي وراءها ، وقد حملت مراحل التطور في التعليل النحوي آثاراً واضحة من الظروف التاريخية التي عاشها النحاة ، كما عكست بصورة جلية اتجاهاتهم الفكرية . فكشفت بذلك عن اتصال البحث اللغوي بالمجتمع ، وأكدت بصورة حاسمة أن العلم ليس إلا وليد الظروف الموضوعية التي يعيش فيها ويتشكل من خلالها ، مهما بدا هذا العلم مغرقاً في العزلة عن تيـــارات المجتمع وأحداثه .

ويمكن أن نلمس في هذا التطور مراحل ثلاثة ، تتميز كل مرحلة منها بخصائص محددة في التعليل النحوي ، من حيث دوافعه التي أسلمت إليه ، وأهدافه التي قصدها ، وخصائصه التي سار عليها . وسنحاول أن نحلل كل مرحلة من هذه المراحل ، علنا نستطيع تكوين صورة كلية لدور التعليل في البحث النحوي ، مما يسهم في كشف العلاقات التي حكمت صلاته بالتقعيد للظواهر اللغوية والأحكام النحوية جميعاً .

* * *

---

٤ الخصائص ١/٢٣٨ .

## المرحلة الأولى :

وهي مرحلة « نشأة التعليل النحوي » ، ويمكن أن يعد أباها الشرعي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي . وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي أو الفرهودي ، الذي يمكن أنْ يطلق عليه – دون تجوز كبير – قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة وخاتمته معاً ؛ إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد[٥] ، وما لم يسبق إليه[٦] .

والتعليل في هذه المرحلة تعليل بسيط، ويتصل اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوي ، ذلك أن مادة ( عَلَلَ ) تفيد – على تعدد اشتقاقاتها – أمرين ، أولهما : التشاغل والتلهي . فتَعَلَّلَ بالأمر واعْتَلَّ تشاغل ، وبالمرأة تلهى ، وعَلَّلَهُ بطعام وغيره تعليلاً شغله به ، والتَّعِلَّة والعِلَّة والعُلَالَة ما يُتَعَلَّلُ به[٧] . ومنه قول عبد المسيح بن عَسَلَةَ الشيباني[٨] :

وسماع مُدْجِنَـةٍ تُعَلِّلُنَـا حتى ننام تناوم العجم

أي تلهينا بصوتها . وقول معقل بن عامر الأسدي[٩] :

ذكرت تَعِلَّةَ الفتيان يومـاً وإلحـاق الملامـة بالمليم

وقول سليمان بن عبد الملك[١٠] :

---

٥ طبقات النحويين واللغويين ٤٣ .

٦ أنباه الرواة ٣٤٣/١ .

٧ القاموس المحيط ٢٠/٤ .

٨ البيان والتبيين ٢٢٩/١ .

٩ شرح ديوان الحماسة – للمرزوقي – ١٩٥/١ .

١٠ البيان والتبيين ١٧٦/٣ .

قرب وضوءك يا حصين فإنما    هذي الحياة تَعِلَّةٌ ومتـــاع

وقول دكين الراجز ، أو أبو محمد الفقعسي ، أو منظور بن حيـــة الأسدي[١١] :

وقد تَعَلَّلْتُ ذميل العنـس    بالسوط في ديمومة كالترس

إذ عرج الليل بروج الشمس

وقول أعرابية[١٢] :

فلا تحمدوني في الزيارة إنني    أزوركم إلا أجـــد مُتَعَلَّـــلا

والمعنى الثاني الذي تدل عليه هذه المادة هو السبب ، ومنه : المُعَلِّل – على وزن مُحَدِّث – : دافع جابي الخراج بالعِلَل[١٣] . أي بما ينتحل لذلك من أسباب . وفلان عليل ومعتل : مرض بسبب العلة ، وقد اعتل وهذه علته : أي سببه[١٤] .

ولدلالة المادة على هذا المعنى الأخير اتخذ اشتقاق ( العِلَّة ) سبيله إلى الفكر الإسلامي . إذ وجد المفكرون الإسلاميون أن من الطبيعي – وقد حث القرآن على النظر والعلم والمعرفة والتدبر[١٥] – أن يبحثوا عن أسباب الظواهر ، وألا يكتفوا بملاحظة أشكالها وصورها فحسب . وفي

---

١١ البيان والتبيين ٣/٣٣٤ . وانظر : الحيوان ٣/٧٤ ، ٣٦٣ .

١٢ البيان والتبيين ٣/٢٥٧ .

١٣ القاموس المحيط ٤/٢١ .

١٤ المصدر السابق .

١٥ استخدم القرآن مادة ( نظر ) ١٢٦ مرة ، ومادة ( عرف ) ٧١ مرة ، ومادة ( علم ) ٨٥٢ مرة . انظر المعجم المفهرس لألفـــاظ القرآن الكريم ٧٠٥ – ٧٠٧ ، ٤٥٨ – ٤٥٩ ، ٤٦٩ – ٤٨١ .

ذلك يقرر الجاحظ – كمفكر إسلامي – أنه « لمكان اقتران المعـــاني واختلاف العلل قال رسول الله ﷺ لبعضهم : ( أعقلها وتوكل ) . وقال لبلال : ( أنفق بلال ولا تخش من ذي العرش إقلالاً ) . فافهموا هذا التدبير ، وتعلموا هذه الحكم ، واعرفوا مداخلها ومخارجها ، ومفرقها ومجموعها ، فإن الله – عز وجل – لم يردد في كتابه ذكر الاعتبار ، والحث على التفكير ، والترغيب في النظر وفي التثبت والتعرف ، إلا وهو يريد أن تكونوا علماء من تلك الجهة ، حكماء من هذه التعبئة »[١٦] .

وقد تأثر التعليل النحوي في هذه المرحلة إلى أبعد الحدود بمدلولَيْ المادة اللغوية ؛ فهو – أولاً – بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . ثم هو – ثانياً – بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد ، أي أنه ليس عنصراً أساسياً من عناصر البحث النحوي بقدر ما هو طرائف تمد النحاة بشيء من المتعة النفسية والذهنية معاً ، ومن ثم اتسم التعليل في هذه المرحلة بسمات ثلاثة ، حددت إطاره ، ووضحت معالمه .

١ – أولى هذه السمات « **جزئية الموضوع والنظرة** » . فالتعليل في هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية ، ومسائل فرعية . والنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها ، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها . وليس فيما بين أيدينا من تعليلات هذه المرحلة محاولة لتوسيع دائرة التعليل بحيث تضم ظواهر متعددة ، تسويغاً لها أو تنسيقاً بينها ومن ثم لم تنشأ نظريات في هذه المرحلة من مراحل التعليل ؛ ذلك أن النظرية

---

١٦ الحيوان ٢/١١٥ .

تعتمد في جوهرها على النظرة الشاملة ، التي تضم القضايا المختلفة والمسائل المتعددة ، دون أن تقف أسيرة الفوارق الشكلية أو الحدود السطحية ، وهو ما لم يحدث من نحاة هذه المرحلة ، ويبدو أن السرّ في ذلك هو أنهم وجهوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ، أما التعليل فلم يقصدوا إليه ، ومن ثم لم يتوسعوا فيه . ولذلك ظل مجرد تبريرات لبعض المسائل الجزئية . وهكذا لم يتناول التعليل إلا بعض الجزئيات في النحو العربي ، ولم يسلك ما تناوله من جزئيات في إطار كلي .

٢ – ولعل ذلك كان السبب في اتصاف التعليل بالخاصية الثانية من الخصائص التي تميزه في هذه المرحلة ، وهي « **التوافق مع القواعد** » ، أي الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل إليها نحاة هذه المرحلة . فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد ، بل أكثر من ذلك ، فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساغتها ، ثم شرحاً لبواعثها من ناحية ، ولأهدافها من ناحية أخرى .

وهكذا كان التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية ، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها . وكانت هذه المبررات – في هذه المرحلة – إما أن تقتصر على ذكر المصدر الذي تنبني عليه القاعدة النحوية ، أو تتجاوز ذلك فتحاول تقديم مسوغ عقلي لما تتناوله من قواعد أو ظواهر . وأياً ما كان نوع المسوغ الذي يقدمه النحاة في تعليلهم فإنه كان يقف عند هذا الحد من التسويغ لا يتجاوزه إلى التأثير في القواعد ، بحيث نستطيع أن نقول إن الاحترام العميق للقاعدة النحوية كان طابع التعليل في هذه

المرحلة . وكانت التعليلات تهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها ، دون أن تتعارض معها بله أن تتناقض مع ما تفرضه من أحكام .

٣ – وكما كان الاحترام للقواعد النحوية طابع هذه المرحلة ، فإن « **الوقوف عند النصوص اللغوية** » – مروية أو مبنية على المروية – كان ثالث الخصائص التي يتميز بها التعليل النحوي في هذه المرحلة أيضاً . فالنحاة الذين يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية ، أياً كان مصدر هذه النصوص ، بل يجعلون التعليل في خدمتها : مجيزاً لها ، ومسوغاً لظواهرها ، ومبرراً لخصائصها . ويستوي في ذلك أن تكون هذه النصوص قد رويت عن العرب أو لم ترو عنهم ، بل افترضها النحويون على مثال ما روي عنهم . ويستوي في المروي أيضاً أن يكون منسوباً إلى اللغة الفصحى أو منتمياً إلى لهجة من اللهجات ، إذ لم يفرقوا – في مجال التركيب وفي مجالات أخرى في البحث اللغوي أيضاً[١٧] – بين اللغة واللهجات ، واعتبروا الكل وحدة واحدة ، تنتمي إلى مستوى موحد ، هو اللغة ، أو ما كان يصطلح عليه في بعض الأحيان بالعربية[١٨] .

وقد أسلم وقوف النحاة عند النصوص ثم احترامهم للقواعد إلى أن يكون تأثير تعليلاتهم – كما أشرنا منذ قليل – محصوراً في إطار التبرير الذهني الخالص أو المرتكز على أساس من الملاحظة اللغوية ، دون أن يتجاوز ذلك القدر إلى التأثير في القواعد نفسها . ومن ثم فإننا نسجل

---

١٧ انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٠٤ – ٣٠٦ ، وأيضاً بحثنا عن مفهوم اللغة عند العرب .

١٨ انظر : تاريخ النحو العربي ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٥ .

على ما أثر من تعليلات عن هذه المرحلة أنها لم تؤثر في القواعد التي وضعها النحاة . وظل الهدف الرئيسي للبحث النحوي هو التقعيد للظواهر اللغوية .

* * *

## المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتهي بالزَّجَّاج ، أي أنها تمتد حتى أوائل القرن الرابع الهجري . وبذلك تشمل قرابة قرن ونصف قرن ، وهي مدة طويلة جداً تركت آثاراً وضاحة في منهج التعليل النحوي ، وخصائصه ، فتغيرت بعض ملامحه التي عرفناها في المرحلة السابقة . وكان هذا التغير نتيجة طبيعية للظروف التي عاشها المجتمع في هذه المرحلة . وهي ظروف كان لها تأثيرها العميق في البحث النحوي ، وفي الحياة الفكرية بأسرها .

وأهم هذه الظروف ما نتج عن الثورة العباسية من انقلاب اجتماعي ، إذ تغيرت موازين العلاقات في المجتمع العباسي إلى أبعد حدود التغير وأقصاه . وإذا صح ما نرجحه من أن الدولة الأموية كانت دولة إقطاعية ، فإن الدولة العباسية بحكم القوى التي ساندتها ؛ قد تقدمت خطوة ، بحيث أصبحت دولة القوى الجديدة النامية التي كانت تتطلع إلى الحكم ، ثم استطاعت بالفعل أن تصل إليه ، وأن تفرض نفسها – بحكم التطور التاريخي – عليه . وإذا كانت الدولة الأموية قد خلقت نوعاً من التعصب للعرب وعليهم وذلك بموالاتها لهم ، ثم أكدت هذا

التعصب بالتعصب لبعض قبائلهم[١٩] ؛ لتلهي بذلك الطبقات المحكومة الذليلة عما تعيش فيه من حرمان بنزعة جنسية مزيفة ، ونعرة طائفية فارغة . فإن الدولة العباسية قد غيرت – مضطرة – من هذه السياسة ؛ إذ أن القوى الجديدة التي تحكمت فيها وحددت سياستها لم تكن خالصة العروبة ، بل كانت عربية أعجمية معاً ، ومن ثم فإن المفكرين في ظل هذا البناء السياسي الجديد لم يقعوا أسرى وهم خاطئ ، وأدركوا بذكاء وحدة القوى المستغلة ، وأيقنوا أنه لا فرق فيها بين عربي خالص النسب وأعجمي صريح العجمة . وتبينوا – بذلك – زيف تلك النزعات الطائفية أو الإقليمية أو الجنسية التي أشاعتها الدولة الأموية قاصدة من وراء ذلك إلى السيطرة على كل القوى ، والتحكم في كل المؤثرات ، والتي أريد لها أن تنتشر في عهد الدولة العباسية كذلك لتحقيق الأهداف نفسها . ولكن المثقفين كانوا على درجة من النضج والذكاء ما لبث أن أبعدتهم عن الهدف المرسوم لهم ، واتخذوا – على العكس من ذلك – موقفاً رائعاً يكشف عن أصالة الدور الذي لعبته الثقافة والفكر في عصر العباسيين في مواجهة قوى الاستغلال المسيطرة . فقد تبنوا قضايا الفكر ومشاكل الثقافة دون أن تصدهم عنها مواقف تعصب ضدها ، أو تضللهم فيها نعرات عداء لأصحابها .

ومن ثم فإنه في الوقت الذي تأثر فيه بعض النحاة والمؤرخين في العصر الأموي – وفي بداية العصر العباسي أيضاً – بنزعة التعصب للعرب أو

---

١٩ الواقع أن العصبية العنصرية والقبلية إحدى السمات البارزة للدولة الأموية والمجتمع الأموي وكتب التاريخ والأدب مليئة بصور هذا التعصب . نظر مثلاً : الأغاني ( بولاق ) ١٨/ ٧٠، و ١٥/ ١١٦ . والعقد الفريد ٥/٢٤١ ؛ تاريخ الطبري ٥/٨٥ – ٩٠ .

عليهم كعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر من ناحية ، وأبي عمرو ابن العلاء من ناحية أخرى[٢٠] - فإننا لا نجد في هذه المرحلة التاريخية التي نتحدث عنها تعصباً ضد العربية أو العروبة من النحاة غير العرب ، بل على العكس من ذلك نجد هؤلاء النحاة أكثر تعصباً للعربية ، وأكثر مشاركة في دعم ما لها من أصالة ، والكشف عما فيها من مناحي الجمال والقوة ، وعلى رأس هؤلاء : سيبويه ، والفرّاء ، والكسائي وغيرهم كثير .

وقد كان تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر في فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة ، ومن ثم استقطب التعليل جهوداً كبيرة من العلماء في هذه المرحلة ، وقد أعان على ذلك عامل آخر لا سبيل إلى الاغضاء عنه ، وهو أن التقعيد النحوي للظواهر اللغوية ، قد اكتمل أو كاد في المرحلة السابقة ، وفي بداية هذه المرحلة ؛ إذ شمل التقعيد معظم الظواهر اللغوية ، ولم يدع فيها جوانب تحتاج إلى جهد كبير في تأصيلها والتقعيد لها ، ومن ثم لم تعد الرغبة في التقعيد مسيطرة على مشاعر النحويين ، ومحتكرة معظم ما يبذلون من جهد وما يملكون من طاقة ، مما أتاح لهم أن يشغلوا بهذا الجانب الجديد من جوانب البحث النحوي ، وهو التعليل لما هو موجود في اللغة وما هو مقنن في القواعد معاً .

وقد كان هذا الفراغ النسبي من النحاة للتعليل هو السبب في انتشار التعليل في هذه المرحلة انتشاراً عميقاً في البحث النحوي واللغوي ، حتى

---

٢٠ تحليل موقف النحاة من الصراع الفكري المتأثر بالاتجاهات العنصرية في القرن الثاني الهجري يحتاج إلى دراسة مستقلة ؛ إذ أن هذه المواقف تصور مختلف الاتجاهات الفكرية في هذه المرحلة التاريخية .

إن من الممكن أن نعد هذا الانتشار السمة الأساسية للتعليل في هـــذه المرحلة ، وقد أنتج هذا الانتشار نتيجتين على درجة عظيمة من الأهمية .

**النتيجة الأولى :**

أن التعليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي ، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل ، يستوي في ذلك أن تكون هـــذه الجزئيات ناتجة عن ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة ، أو مبنية على فرض يمتد – في تصور النحاة – عن هذه الظواهر .

**والنتيجة الثانية :**

أنه قد نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها في الوقت نفسه ، ومن ثم وجدنا محاولة تفسير الحركة الإعرابية – ككل – إما تفسيراً صوتياً كما ذكر قطرب أو دلالياً كما أشـــار سيبويه[٢١] . وجدنا هذه المحاولة جنباً إلى جنب مع تفسير حركة الرفع وحدها أو حركة النصب وحدها . أي أن شمولية النظرة لم تلغ الجزئيات ، وإنما على العكس كانت امتداداً عنها وتأكيداً لها ، ومن ثم وجـــدت النظريات – وهي محاولات للتعليل كلية وشاملة – إلى جوار التعليلات الجزئية .

وسنكتفي بأن نضرب هنا مثلاً لتجاور التعليل الجزئي مع التعليل الكلي في كتاب سيبويه ، يقول في ( باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ) :

---

٢١ انظر : الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

« وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تُصرف تَصَرّف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت ( درهماً ) لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنه واحد بُيّنَ به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيداً ، لأن ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهي : أَنَّ ولكِنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ »[٢٢] .

في هذا النص يعلل سيبويه لعمل هذه الحروف عمل الأفعال ، وهذه قضية جزئية ، ولكن التعليل يرتكز على أساس الربط بين هذه الحروف وبين الأفعال ، وسيبويه يقدّم هذا الربط ليصل منه إلى قضية كلية هي أصالة العمل في الأفعال . وهذه القضية يمكن أن تعد تعليلاً كلياً ، لأنها تتناول جزئيات كثيرة ، وتشمل ظواهر متعددة ، ولكن بين هذه الجزئيات والظواهر صلة من نوع معين ، تمتد عن الربط الوظيفي بين هذه الجزئيات والظواهر جميعاً . وكان هذا الربط الوظيفي – الذي تلمس بوضوح أحد مظاهره في هذا الموضع – هو السبب الذي نشأت عنه تلك النظريتان اللتان حاولتا تفسير تعاقب الحركات في أواخر الكلمات . وهما نظرية العامل ، ثم نظرية قطرب[٢٣] .

---

٢٢ كتاب سيبويه ١/٢٧٩ – ٢٨٠ .

٢٣ الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٨٧ – ١٠٦ .

والتعليل السابق يشير إلى شيء بالغ الأهمية ، لا ينبغي أن يفوتنا ونحن نسجل سمات هذه المرحلة ، وهو أن التعليل ظل يقف عند القواعد النحوية والظواهر اللغوية ، محترماً لها ، ومكتفياً في علاقته بها بتبريرها وإساغتها : وهو ما يؤكده كذلك ما ينسب إلى الزَّجّاج – خاتمة هذه المرحلة – من تعليلات . ومن ذلك مثلاً هذا التعليل الذي نسبه إليه ابن جني عن السبب في رفع الفاعل ونصب المفعول ، يقول : « إنما فعل ذلك للفرق بينهما . ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة . فَرُفِع الفاعلُ لقلته ، ونُصِبَ المفعولُ لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون »[٢٤] .

* * *

ويقدم النحاة في تعليلاتهم – جزئية كانت أو كلية – نماذج مختلفة للعلل ، ولكن هذه النماذج – على اختلافها وتعددها – تكشف عن خطين أساسيين ، توضح كافة التعليلات المأثورة عن هذه المرحلة أنهما كانا – في فكر النحاة – السبب وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . ومن ثم اتخذوهما مبرراً لهذه القواعد والظواهر ، بحيث لا نكاد نجد نموذجاً من نماذج التعليل إلا وينبني على أحد هذين المؤثرين أو عليهما معاً .

---

٢٤ الأشباه والنظائر ١/٢٩٦ .

١ — المؤثر الأول هو ما يصطلحون عليه « **بالتخفيف** » أو « **الخفة على اللسان** » . والقاعدة التي تحكم ما يسنده النحاة إلى الخفة من تأثير هي أن « المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى — بقرينة حالية أو غيرها — لم يحتج إلى اللفظ المطابق »[٢٥] . ويستلزم التخفيف حينئذ تخليص التركيب من الألفاظ التي تستفاد دلالاتها من الموقف اللغوي ، ومن ثم إذا وجدنا بعض هذه التراكيب فإن علينا أن نضع في الاعتبار السبب الذي انتهى بها إلى ما هي عليه . وهكذا فَرَّعَ النحاةُ على هذه القاعدة عللاً كثيرة لحذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول ، بل وكل عامل جاز حذفه وكل أداة جاز حذفها[٢٦] .

ولم يقف تأثير التخفيف عند تعليل صور الحذف على اختلافها فحسب ، بل تجاوزها إلى تعليل صور الذكر أيضاً ، ثم إلى تعليل بعض الظواهر الصرفية والدلالية معاً[٢٧] . وهكذا أثر التخفيف — عند النحاة — في حركات كل من الأسماء والأفعال والحروف . فهو السبب في جر الأسماء وجزم الأفعال ثم في بناء الحروف أيضاً على حركات لا تتغير .

وإذا كان التخفيف وراء هذه الظواهر المختلفة في اللغة ، فإنه دعامة بعض النظريات العامة في النحو ، ومن أبرز ما اعتمد على التخفيف من النظريات النحوية نظرية التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي ، فإن محورها يرتكز على أساس القول بأن الحركات في أواخر الكلمات — أو

---

٢٥ المصدر السابق .

٢٦ المصدر السابق .

٢٧ انظر الصاحبي ١٥ .

ثبوتها فيها وعدم تغيرها – مرده إلى التخفيف على المتكلم والتيسير عليه ، بعدم إلزامه بحركة واحدة ، وإعطائه الحرية في تنويع الحركات في أواخر الكلمات[٢٨] .

وقد جعل النحاة كثرة الاستعمال سبباً من الأسباب الدالة على فهم التركيب اللغوي ، ومن ثم باعثاً على التخلص من بعض أجزائه ، وربطوا ذلك بقضية التخفيف ، باعتبار أن محاولة إلزام المتكلم بالوفاء بكل ما يتطلب التركيب اللغوي من صيغ لا يحتاج إليها الموقف يعد من قبيل الإلزام بالأشق ، على حين تميل اللغة إلى التخفيف والتيسير لا إلى المشقة والتعسير[٢٩] .

ووضع القضية على هذا النحو يتسم بالخطأ ؛ إذ أن هذا الموقف من النحاة يمتد بالضرورة عن نظريتهم في تكوين الجملة ، وفصل هذا التكوين عن الموقف اللغوي ، وتجريده من التأثر به . ومن ثم ألزموا في نظريتهم وجود نظام معين للتركيب اللغوي ، فلما وجدوا اختلال هـذا النظام وعدم تطابقه مع الواقع اللغوي ابتكروا ما اصطلحوا عليه بالخفة ليكون تعليلاً للخروج على ما رسموه من نظام . ولو أنهم ربطوا بين مكونات الجملة وبين الموقف اللغوي لما اضطربت نظريتهم هذا الاضطراب ، ولما احتاجوا إلى تعليل النظرية الخاطئة بافتراض خاطئ[٣٠] .

---

٢٨ انظر التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الاعرابي ص ١٠١ وما بعدها من الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

٢٩ انظر نماذج لكثرة الاستعمال في : الأشباه والنظائر ٢٩٦/١ – ٣٠٠ ، شرح الجمل – مخطوط – جـ ١ غير مرقم ، شرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٥/٢ ، ٢٤ – ٣٠ .

٣٠ انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٥ وما بعدها ، دلالة الألفاظ ٢٨ – ٣٠ ، الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٦٢ .

٢ – وأما المؤثر الثاني فيصطلحون عليه « **بالفرق** » ، ويريدون به أن اللغة – لحكمتها – أرادت أن تُفَرِّقَ بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر . ومن أبرز الأساليب التي استخدمتها في هذا المجال أسلوبان :

**أولهما** : تنويع الحركة ، ويهدف هذا التنويع – عند النحاة – إلى تحقيق التفرقة بين ظواهر مختلفة ، منها :

١) التفرقة بين الوظائف المختلفة للصيغ ، ومن ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول[٣١] .

٢) التفرقة بين مدلولات الصيغ ، ومن ذلك ضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة[٣٢] .

٣) التفرقة بين أنواع الصيغ .

أ – من حيث أصالة الكلمة في العربية أو عدم أصالتها ، ومن ذلك بناء سيبويه على الكسر « فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي »[٣٣] .

ب – من حيث الإعراب والبناء . ومن ذلك تنوين التمكين فإنه يفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف[٣٤] .

---

٣١ الأشباه والنظائر ١/٢٨٨ ؛ العباب في شرح اللباب – غير مرقم .

٣٢ المصدران السابقان ، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن الصائغ ؛ شرح التسهيل ٣٨ – ٤٥ .

٣٣ الأشباه والنظائر ١/٢٨٨ .

٣٤ السابق – وانظر أيضاً : تحفة الغريب – غير مرقم ؛ العباب في شرح اللباب – غير مرقم .

ج – من حيث التنكير والتعريف . ومن ذلك تنوين التنكير فإنه يفرق بين النكرة والمعرفة[٣٥] .

**والأسلوب الثاني** : نظام المقطع ، فإن هذا النظام يتغير – في تصور النحاة – بواسطة زيادة بعض المقاطع أو حذفها للتفرقة بين عدد من الظواهر التي تُلْبِسُ بدونها . ومن ذلك :

١) زيادة ( أل ) في الكناية عن أعلام غير العاقل ، للتفرقة بينها وبين الكناية عن أعلام العقلاء[٣٦] .

٢) زيادة ( تاء التأنيث ) – التي تكون مع حركتها مقطعاً – في : فَعُول ، بمعنى : مَفْعُول ، للتفرقة بينها وبين فَعُول ، بمعنى : فَاعِل . وحذفها مع الأخيرة لتحقيق الهدف نفسه[٣٧] .

٣) زيادة ( تاء التأنيث ) في : فَعِيل ، بمعنى : مَفْعُول للتفرقة بينه وبين : فَعِيل ، بمعنى : فَاعِل . وحذف المقطع من الثانية لتحقيق التفرقة أيضاً[٣٨] .

* * *

المرحلة الثالثة :

تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل التطور في التعليل النحوي بعد الزَّجَّاج ،

٣٥ المصادر السابقة .

٣٦ – ٣٨ وأوضح أن هذه مجرد أمثلة لما يصيب المقطع من تغير كمي أو نوعي في تصور النحاة العرب . والحقيقة أن نظام المقطع في العربية الفصحى أكثر ثراء وتعقيداً من أن تلم به إشارات النحاة على الرغم من مساهمتهم الكبيرة في دراسة الاصوات اللغوية . وادراكهم الصحيح لاتصال المقطع بالظواهر الموقعية .

وعلى وجه التحديد تبدأ بابن السراج : أبي بكر محمد بن السري المتوفى سنة ٣١٦ هـ . وفي هذه المرحلة الجديدة حدث تغير كبير في منهج التعليل ، ومن ثم في علاقته بالقواعد النحوية . وقد حدث هذا التغير نتيجة لتفاعل عاملين أساسيين :

### العامل الأول :

ما نتج عن الثورة العباسية من تحول كبير في مجرى الثقافة العربية ، وهو تحول يصح أن نطلق عليه دون تجوز ثورة ثقافية ، فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على أوسع نطاق ممكن في هذه الفترة . وقد تم هذا الاتصال بواسطة الترجمة إلى العربية ، وقد أتاح ذلك لجمهور المثقفين أن يقفوا على حصيلة التراث الإنساني ، في الهند وفارس واليونان ، وتمكنوا بذلك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الإسلامية بألوان جديدة من الفكر ، تركت آثارها في مناهج هذه الثقافة ، وساعدت على تعدد هذه المناهج وتنوعها بما أذكت بين فروعها من خلاف .

ومن المحقق أن الترجمة إلى العربية قد وجدت في العصر الأموي[٣٩] . بل إن في بعض الروايات التاريخية ما يؤكد وجود شيء من هذه الترجمة في عصر صدر الإسلام[٤٠] . ولكن هذه الترجمات لم تحدث تأثيراً كبيراً

---

٣٩ انظر : مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٤ ، طبقات الأطباء ١٣٥/٢ ، طبقات الأمم ٧٥ . الفهرست ٤٩٧ ، تاريخ بن عساكر ( التاريخ الكبير ) ١١٧/٥ ، الأعلام ٣٤٢/٢ – ٣٤٣ .

٤٠ انظر : أخبار العلماء بأخبار الحكماء ٥١ ، طبقات الأطباء ١٢٠/١ ، وفيات الأعيان ٤/٢ – ٦ . الفهرست ٤٩٧ ، البيان والتبيين ٣٢٨/١ .

في الحياة الفكرية في العالم الإسلامي بعامة ، وفي بحوث اللغة والنحو بصفة خاصة ، لأمرين :

**أولهما** : أنها كانت ترجمات محدودة إلى أبعد الغايات ؛ إذ كانت محصورة – إلى حد كبير – في بعض العلوم العملية[٤١] كالطب والهندسة .

**وثانيهما** : أن العلماء قد وقفوا من العلوم المترجمة – على وجه العموم – موقفاً صلباً ، إذ كانوا يشكون فيها ، ويحرصون على البعد عنها وعدم الإتصال بها . وفي ذلك يقول السيوطي ، نقلاً عن ابن كثير : إن « علوم الأوائل دخلت إلى بلاد المسلمين في القرن الأوّل ، لما فتحوا بلاد الأعاجم ، ولكنها لم تكثر فيهم ولم تنتشر ، لما كان السلف يمنعون من الخوض فيها »[٤٢] .

وفي العصر العباسي تغيرت هذه الظروف ، فقد انتشرت الترجمة انتشاراً ضخماً ، ولم تعد ترجمات فردية محدودة بعد أن تدخلت الدولة – بكل إمكانياتها المادية والأدبية – لتشجيع المترجمين ، والإثابة على الترجمات . ومما لا شك فيه أن موقف الدولة في هذا المجال لم يكن لوجه العلم خالصاً ، وإنما كان يمليه هدف سياسي هو استقطاب جهود المفكرين والمثقفين في معارك فكرية ، وقضايا ثقافية . ومن ثم إبعادهم عن المشاكل الاجتماعية ، وبخاصة مشكلة التفاوت الاجتماعي . تلك

---

٤١ انظر : البيان والتبيين ١/٣٢٨ ، البداية والنهاية ٩/٨٠ ، الفهرست ٤٩٧ ، طبقات الأمم ٧٥ .

٤٢ انظر : صون المنطق والكلام عن فنّيْ المنطق والكلام ١٢ ، وقد نقله الدكتور النشار في مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٢ .

المشكلة التي أثارت بعض الفئات في أطراف الدولة[٤٣] . والتي كان لهـا دائماً سحرها بالنسبة لنفوس كثيرة رفضت – عقدياً – الأوضاع الاجتماعية الطبقية وحاربتها ، ولذلك فإن من الممكن أن يقال إن الترجمة في العصر العباسي كانت ترجمة مُوَجَّهَة ؛ إذ كانت تخضع لما يصح أن يطلق عليه بشيء من التجوز قليل بأنه تخطيط من جانب الدولة في اختيار المترجمات . وكان هذا التخطيط – الذي تلمح إليه الحقائق التاريخية – يهدف إلى التركيز على ترجمة العلوم الإنسانية التي تذكي أوار الخلاف بين المثقفين ، وأبسط هذه الحقـــائق الدالة أن الدولة العباسية قد حرصت على أن تكون ترجمة الفلسفة – لا الآداب – هي محور جهود المترجمين ، منذ تأسيس الدولة ، أي من عهد السفّاح وأبي جعفر المنصور ، يقول صاعد : « فلما أدال الله تلك الدولة – يعني الأموية – للهاشمية وصرف الملك إليهم ، ثابت الهمم عن غفلتها ، وهبّت الفطن من سِنَتها ، فكان أوّل من عني منهم بالعلوم الخليفة الثاني : أبو جعفر المنصور ... فكان – رحمه الله تعالى – مع براعته في الفقه ، وتقدّمه في علم الفلسفة – وخاصة في علم صناعة النجوم – كلفاً بها وبأهلها »[٤٤] ويؤكد هذه الحقائق حرص الدولة على أن يكون المنطق اليوناني أول العلوم الفلسفية التي تترجم إلى العربية . فقد كان « أول من اشتهر به في هذه الدولة عبد الله بن المقفع ، الخطيب الفارسي كاتب أبي جعفر المنصور ، فإنه ترجم كتب أرسطاليس

---

٤٣ نلحظ أن معظم الثورات السياسية في العصر العباسي وإن استغلت المشاعر العنصرية أو العقدية فإنهـا ارتكزت بصورة واضحة على الظلم الاجتماعي الذي كان نتيجة السياسة الطبقيـة للدولـة في عصر العباسيين .

٤٤ طبقات الأمم ٧٥ .

المنطقية الثلاثة التي في صورة المنطق ، وهي : كتاب ( قاطاغورياس ) ، وكتاب ( باري أرمنياس ) : وكتاب ( أنولوطيقـا )[٤٥] » ، كما ترجم « كذلك المدخل إلى كتاب المنطق ، المعروف بالإيساغوجي لفرفريوس الصوري »[٤٦] . ويعقب صاعد على هذه الحقائق بما يؤكد أنه كان ثمة عدد من المحاولات لترجمة المنطق قبل ابن المقفع ، فيقول : « وذكر أنه لم يترجم منه – أي من المنطق – إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط »[٤٧] . وهو ما يؤيده ما انتهى اليه الدكتور النشار من أن هذه الكتب لم تكن ترجمات وإنما هي ملخصات لشروح سبقت ترجمتها[٤٨] .

ومع ازدياد الترجمة ، وانتشارها ، وتشجيع الدولة بإمكانياتها المادية والأدبية على الأخذ منها ، والاتصال بها ، خلقت أجيال جديدة من المثقفين بالثقافات غير العربية ، الملمين بالثقافة اليونانية على وجـــه الخصوص ، والمحيطين بالفلسفة والمنطق الأرسطي على نحو أخص . وقد قوبلت هذه الأجيال من العلماء بمقاومة شديدة من المفكرين ذوي الثقافة العربية الخالصة ، « وظلت دائماً طائفة من أهل السنّة المتشددين تنظر

---

٤٥ طبقات الأمم ٧٧ .

٤٦ المصدر السابق .

٤٧ المصدر نفسه .

٤٨ يرى بول كراوس أن هذه الكتب التي نسب إلى ابن المقفع ترجمتها هي في الحقيقة من ترجمة ابنه محمد . على حين يرى الدكتور علي سامي النشار أن هذه الكتب لم يترجمها محمد وإنما لخصها عن شروح سابقة .
انظر : التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ١٠١ – ١٢٠ . مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٦ – ٧ .

في شيء من الشك وعــدم الثقة والاطمئنان إلى هؤلاء الذين قيـل في أحدهم :

فارقت علم الشـافعي ومـالك    وشرعت في الإسلام رأي دقلس

وكلما ازدادت شوكة أهل السنّة المتشددين كان عدم الثقة لــدى البيئات الدينية في شرقي الإسلام بإزاء الاشتغال بعلوم الأوائل أشــد وأعنف »[٤٩] . ولذلك نجد في نقد الاشتغال والمشتغلين بهذه العلوم مثل هذه العبارات : « غير أنها – أي علوم الفلسفة والمنطق – مع قلة فائدتها تسرق الدين ، وتنتج كل ما نعوذ بالله منه »[٥٠] . و « لو أن هذا المعجب بنفسه ، الزاري على الإسلام برأيه ، نظر من جهة النظر ، لأحياه الله بنور الهدى ، وثلج اليقين . ولكنه طال عليه أن ينظر في علم الكتاب ، وفي أخبار الرسول ﷺ وصحابته ، وفي علوم العرب ولغاتها وآدابها ، فنصب لذلك وعاداه ، وانحرف عنه إلى علم قد سلمه له ولأمثاله المُسْلِمُون ، وقل فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم »[٥١] .

ولكن هؤلاء العلماء المتشددين لم يلبثوا حتى وجدوا أن من الضروري الوقوف على هذه الثقافات ، حتى يتمكنوا من أن يبنوا رفضهم لها على أسس علمية مقنعة وليس ابتداء من مشاعر عاطفية لا سبيل معها إلى الإقناع ، ومن ثم وجدت هذه العلوم سبيلها إلى العلوم العربية الخالصة ، كما اتخذت طريقها في العلوم الإسلامية ، وفيما يتصل بالعقيدة وأصولها وأسس

---

٤٩ التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ١٢٤ – ١٢٥ .

٥٠ الصاحبي ٤٣ .

٥١ أدب الكاتب ٣ .

أحكامها بصفة خاصة .

وهكذا ظلت الترجمة فترة طويلة قبل أن تحدث تأثيرها في مناهج العلوم المختلفة ، ومن الممكن لذلك أن نعد القرن الذي صحب الدولة العباسية في عصرها الأول ، والذي يمتد حتى منتصف القرن الثالث الهجري عصر الترجمة . كما يمكن أن يعتبر النصف الثاني من هذا القرن الفترة التي تمكنت فيها الترجمة من التسلل إلى « مناهج » العلوم الإسلامية والعربية. أما قبل ذلك فقد ظلت هذه العلوم بعيدة منهجياً عن التأثر بالمترجمات ، وبالمنطق اليوناني بصفة خاصة . وعدم تأثر مناهج هذه العلوم بالمنطق الأرسطي لا ينفي بالضرورة تأثير المنطق كلية ، إذ من الواضح أن المنطق قد أحدث بالفعل بعض الآثار في بعض الجزئيات التي عولجت قبل هذه الفترة ، وبعض المسائل التي أثيرت تأثراً به[٥٢] .

لم يكد يأتي القرن الرابع الهجري – إذن – حتى كان المنطق الأرسطي قد استطاع أن يحرز تقدماً كبيراً في الفكر الإسلامي ،والعربي ، بما أحدث من آثار في مناهج العلوم الإسلامية والعربية أيضاً . وإن كانت الدراسات اللغوية كغيرها من العلوم العربية الطابع والإسلامية النشأة – قد ظل فيها اتجاه يرفض هذا التأثير ويهاجمه ، ولكن على الرغم من رفضه له ومهاجمته إياه كان يستخدم أسلوبه في الحجاج والمناقشة . وهذا وحده دليل لا يقبل الشك على نجاح المنطق والفلسفة في التأثير في الحياة الفكرية حتى عند المعارضين لها من المفكرين الإسلاميين .

---

٥٢ لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل انظر كتابينا : مناهج البحث عند النحاة العرب ، تقويم الفكر النحوي .

**وأما ثاني العاملين** المؤثرين في التعليل في هذه المرحلة فهو التطور الطبعي للتعليل ذاته ؛ فإن التعليل قد تطور من التناول الجزئي لبعض الجزئيات في المرحلة الأولى ، إلى محاولات للنظر الكلي ثم محاولات دائمة لتسويغ كل جزئيات البحث النحوي في المرحلة الثانية ، ولكنه ظل – مع ذلك – ملتزماً بالوقوف عند مرحلة التبرير لما تفرضه الظواهر اللغوية ، والتسويغ لما تقرره القواعد النحوية ، دون أن يتجاوز هذا القدر إلى التأثير في تلك الظواهر أو القواعد . أما في هذه المرحلة الثالثة فقد كان من الطبعي أن ينتقل التعليل إلى مرحلة جديدة ، لا تصبح وظيفته فيها تبرير ما يوجد فحسب ، وإنما تمتد لتشمل أيضاً إيجاد ما ينبغي أن يتسق مع العلل . وهكذا لا يظل – كما كان – مقيداً باللغة وظواهرها وملتزماً بالنحو وقواعده ، وإنما ينطلق من أسر هذه القيود فيتصور ما يشاء من ظواهر ، ثم يبني عليها ما يريد من قواعد . وبهذا تنقلب العلاقة بين التعليل والتقعيد . فبعد أن كان التقعيد هو الهدف والتعليل ليس إلا تبريراً لأحكامه المقررة وظواهره المعتبرة ، أصبح تلمس العلل هدفاً رئيسياً في البحث النحوي . وبمقتضاه يمكن أن تُعَدَّل القواعد لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقية معاً .

لذلك كله كان منطقياً أن يهدف التعليل في هذه المرحلة الجديدة منه إلى تحقيق أمرين :

**أولهما** : الربط بين الأحكام والعلل ، وبناء الأحكام على العلل ، وجعل العلل سبباً في اطراد الأحكام واتساق الظواهر ؛ ومن ثم أصبح البحث عن العلة أمراً ضرورياً للباحث النحوي ، وسابقاً في الوقت نفسه

على القواعد والظواهر ، بمقتضى كون العـلة محوزاً للظواهر والقواعد جميعاً .

والثاني : التنسيق بين العلل النحوية ، ومحاولة إلباسها جميعـاً ثوباً من الإتساق بين جزئياتها ، بحيث تتلاقى ولا تتضارب ، وتتكامل ولا تتناقض .

وكانت محاولة تحقيق هذين الهدفين سبباً في حدوث تغيرات أساسية في التعليل النحوي في هذه المرحلة .

ترى ما أبعاد هذه التغيرات ؟ وما موقف النحاة منها ؟.

* * *

إن التغيرات الجذرية التي حدثت للتعليل النحوي قد شملت **مجالاته ومنهجه** جميعاً .

أما التغيرات التي حدثت في مجالات التعليل فأبرز ما فيها اتساع ميدان البحث فيه ، بنشأة نوعين جديدين منه ، أولهما : ما اصطلح عليه النحاة بالعلل القياسية ، وثانيهما ما اصطلحوا عليه بالعلل الجدلية .

« فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال : نصبت زيداً بإنّ ، في قوله : إن زيداً قائم . ولم وجب أن تنصب إنَّ الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه ، فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بهامشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً . فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله . نحو : ضرب أخاك محمد ، وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية فكل ما يعتل به في باب ( إن ) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال ؟ أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب زيداً عمرو ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ فأي علة دعتك إلى الحاقها بالفروع دون الأصول ؟... وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر »[٥٣] .

وأما التغيرات الأساسية في منهج التعليل النحوي فيمكن أن تلحظ من مقارنة هذين النوعين الجديدين من التعليل بما كان في المرحلتين السابقتين من تعليلات . فالتعليل في تلك المرحلتين ظل – كما ذكرنا من قبل – محترماً للظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، أي ظل كما يحب النحاة أن يصفوه متسماً بالتعليمية[٥٤] . أي يهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها ، مثال ذلك « قولنا : إنّ زيداً قائم . إن قيل : بم نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنّ ، لأنها تنصب الإسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك علمناه ونعلمه ، وكذلك قام زيد . إن قيل : لم رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب »[٥٥] . وتحليل هذا النمط من التعليل ، ومقارنته

---

٥٣ الايضاح في علل النحو ٦٤ – ٦٥ .

٥٤ انظر : المصدر السابق . أيضاً الاقتراح ط ٢ – ٥٦ .

٥٥ الايضاح ٦٤ .

بما جد منه في مرحلتنا هذه ، يكشف بوضوح مدى ما أصاب منهج التعليل من تغير .

فالعلة التعليمية – في جوهرها – تفسير للواقع اللغوي ؛ فهي تابعة له ، وهي – لذلك – لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه ، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية ، أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب ، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي ، بله اعتباره أساساً واجب المراعاة والاحترام .

أما العلة القياسية فدورها يختلف ؛ لأنها لا تصف الامر الواقع ولا تكتفي بإدراك الوظائف النحوية ، وإنما تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلات . وهي في سبيل هذا الربط بين شتات الظواهر تعتسف أحياناً فيما تفترض من أسس تجمعها في إطار واحد . ولذلك فإنها لا تقف – دائماً – عند الأمر الواقع ، تلحظه وتبرره ، وإنما تتجاوز هذه المرحلة إلى افتراض علل أثرت في ظواهر الواقع اللغوي ، ثم تمضي مع عللها التي تفترضها إلى مدى أبعد ، فتجعل لها تأثيراً لا سبيل إلى تخلفه ، وهكذا تبدأ العلل القياسية بتعليل الموجود ، ثم تنتهي في محاولتها التدليل على صحة ما قدمته من تعليلات بالخروج عليه والتناقض معه .

وأما العلة الجدلية فأمرها مختلف أيضاً ؛ إذ لا تصف الظواهر اللغوية ، ولا تلحظ الوظيفة النحوية – كما تفعل العلل التعليمية – ولا تحاول الربط بين شتات الظواهر ، فتبدأ من الموجود بالفعل – كما

حاولت العلل القياسية أن تحقق – وإنما تبدأ بعد ذلك ، تبدأ بالتعليل لكل هذه العلل . فهي تنطلق من الفرض وليس من الواقع ، وتهدف إلى تأييده عن طريق التبرير العقلي المنطقي .

وثمة فوارق أُخرى بين أنواع العلل السابقة ، أهمها الدوافع التي حدت بالنحاة إلى الأخذ بها ، ويمكن تركيز هذه الدوافع في كلمات :

فالعلة التعليمية نتيجة الرغبة في تبسيط القواعد النحوية .

والعلة القياسية انبثقت عن رغبة النحاة في طرد الأحكام .

أما العلة الجدلية فقد نبعت من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً .

كل هذه الفروق بين العلل التي نشأت في هذه المرحلة ، وبين العلل التي نتجت عن المرحلتين السابقتين تشير إلى اختلاف عميق في منهج التعليل الذي أنتج كل نوع منها ؛ فالعلل التي نشأت في هذه المرحلة الأخيرة تتسم بسمة واضحة ، هي عدم التقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية . على حين كانت العلل التي خلفتها المرحلتان السابقتان تتميز باحترام الموجود في اللغة والمقنن في القواعد . فالعلل في هذه المرحلة الجديدة لا تتبع الواقع ، بل – على العكس من ذلك – تتبعها الأحكام . ولعل نص السيوطي نقلاً عن صاحب المستوفي يمثل في جلاء لا ريب فيه هذا التغير في المنهج حين يقول : « إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة . وإذ تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العَوَامّ من أن علل النحو تكون واهية ومُتَمَحَّلَةً ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود

لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق»[٥٦] . ويدعم هذا التغيير في منهج العلة ما قرره النحاة من شروط فيها . ولعله لا يفوتنا أن نسجل في هذا المجال أن الشرط الوحيد الذي اتفق العلماء على ضرورة اتصاف العلة به هو كونها موجبة للحكم في المقيس عليه[٥٧] ، ونحسب أن هذا الحكم – وحده – كاف في الدلالة على تصور النحاة لتأثير العلل ، سابقة على القواعد ، ومؤثرة فيها معاً .

* * *

---

٥٦ انظر : الاقتراح – ط أولى – ٤٥ ؛ ط ثانية ٤٦ .

٥٧ انظر : الاقتراح – ط أولى – ٥١ ؛ ط ثانية ٥٢ – ٥٣ .

الفصل الثاني

# مواقف النحاة

## الفصل الثاني

# مواقف النحاة

كان إسراف النحاة في التعليل على نحو ما أوضحنا في الفصل السابق ، وضخامة الدور الذي أصبحت العلل تقوم به في البحث النحوي – وقد صارت محور القواعد بعد أن كانت على هامشها – كان كل ذلك سبباً في وجود اتجاهين متناقضين في التفكير النحوي .

وأول هذين الاتجاهين يتضح فيه وجود تيار مضاد لما أصاب التعليل النحوي من تطور ، وينفر أصحاب هذا الاتجاه من التأثر بالنظريات الفلسفية والقواعد المنطقية ، ويرون أن هذا النمط من التأثر قد أفسد البحث النحوي ؛ إذ أضاع عليهم « صفاء اللذة التي يجدونها في دقائق لغتهم ، وكم نفر أساتذة اللغة المتشددون من عبارات أتى بها مترجمو الكتب الأجنبية »[1] . ولم يقتصر نفورهم على الكلمات وحدها ، بل امتدت إلى الاتجاه بأسره ، وقد بنوا هذا الموقف على دعامتين :

**الأولى** : أن هذا التطور الذي حدث للتعليل لا يتسم بالأصالة ، إذ هو بعيد البعد كله عن خصائص التعليل في المرحلتين السابقتين ، في

---

١ تاريخ الفلسفة في الإسلام – لدي بور – ٤١ .

منهجه وغايته جميعاً . فقد كانت غاية التعليل من قبل التدليل على ما تتصف به اللغة من حكمة ، والبرهنة على ما في أساليبها من خصائص ممتازة . وكان منهجه – لذلك – يقف عند نصوص اللغة وقواعدها ، إذ يلتزم بالوارد في اللغة من أساليب ، والمحفوظ فيها من قواعد [ أما في هذه المرحلة فإن غاية التعليل تختلف ، لأنه مجرد طرف من أطراف القياس النحوي ، فهو لا يهدف إلى بيان ما في اللغة من حكمة ، وما تتميز به من اتساق ، وما تمتاز به من شرف ] وإنما هو مجرد أساس تنبني عليه القواعد والأحكام . وكما تختلف غاية التعليل يختلف منهجه ، لأنه في هذه المرحلة الجديدة منه لا يرتبط بالنصوص المحفوظة والقواعد المطردة . وإنما ينطلق من التصور المنطقي للغة ، ويبدأ من القياس – عملية شكلية لا تتوقف عند الخصائص اللغوية – وهذا التصور المنطقي وهذا البدء بالقياس الشكلي الأرسطي أصبح منطلقاً ذاتياً للباحث النحوي ، بحيث كان له أن يبدأ من نقطة البدء الخاصة به في الإلحاق ، ويعتبرها أساساً لكل ما يتلوها من أحكام . مما فتح المجال فسيحاً للاختلاف في (الأصل والفرع ) في القضايا النحوية ، ومن ثم لتعدد الأحكام وتضاربها .

والثانية : ما تتصف به هذه العلل من ضعف . ومرد هذا الضعف إلى أن هذه العلل ليست أسباباً حقيقية كما أراد النحاة أن يجعلوها . ومن ثم فإنه ليس لها تأثير حقيقي ، فلما أسند النحاة إليها هذا التأثير حين جعلوها محور القواعد لم تتسق عللهم مع الظواهر التي يعللون لها والقواعد التي يسببونها ، ولذلك فإنه « مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ، من قولنا : قام زيد . لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب

أن يقال له : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالإستقراء من الكلام المتواتر »[٢] « والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر . والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أُمّة حكيمة »[٣] .

ويصل هذا الضعف في أحيان كثيرة إلى درجة التناقض ، مما يقطع بفساد العلة . وقد ذكر ابن مضاء مثلاً لهذا النوع من التعليلات ما يذكره النحاة من أن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حُرِّكَ لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضَرَبْنَ ويَضْرِبْنَ . وفي الوقت نفسه عللوا السكون قبل النون بقولهم لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد . وهكذا جعلوا سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعلوا حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، وعقب على هذا الدور في التعليل بقوله : « وهذا بيّن الفساد »[٤] .

وقد حاول ابن جني تحليل أسباب الاختلاف والتناقض في التعليل النحوي فانتهى إلى سببين وراء كل ما بين التعليلات من تضارب : « أحدهما : الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما . والآخر : الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان »[٥] .

وقد مثّلَ ابن جنيْ للسبب الأول برفع المبتدأ ، فإنه متفق عليه ولكن

---

٢ الرد على النحاة ١٥١ .

٣ الرد على النحاة ١٥٢ .

٤ الرد على النحاة ١٥٩ – ١٦٠ ، والمثل مأخوذ من كلام ابن جني في الخصائص ١٨٣/١ .

٥ الخصائص ١٦٦/١ .

اختلفت العلة فيه : فأما البصريون فيرفعونه بالابتداء ، وهو عامل معنوي . بينما يرفعه الكوفيون إما بالجزء الثاني الذي هو مرادفه عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه[٦] .

ومَثَّلَ للسبب الثاني بإعمال أهل الحجاز ( ما ) النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى ( هل ) ونحوها مما لا يعمل « فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إياها ، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذ اجتمع الشبهان بها . وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل واحد من جزءيها كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد . أجروها مجرى هل »[٧] .

وهذا المثال الأخير لا يصبح موضحاً للسبب الثاني الذي ذكره ابن جني إلا إذا فصلنا هذا السبب ، بحيث يتضمن بالضرورة شطرين ، أولهما : اتفاق النطق واختلاف العلة والحكم . وثانيهما : اختلاف النطق والعلة والحكم جميعاً ، ذلك أن ( ما ) ليست من قبيل « الشيء الواحد الذي اختلف حكمه » فقد اختلف نطقها داخل التركيب اللغوي بين الحجازيين والتميميين ، ومن ثم اختلف حكمها والتعليل لها .

وبهذا يتضح أن ما ظنه ابن جني سببين لاختلاف التعليل ينحل إلى

---

٦ المصدر السابق ، وانظر أيضاً : همع الهوامع ١/١٩٥ ، الأشباه والنظائر ١/٢٦٣ ، شرح المفصل ١/٨٤ ، الانصاف ٣٣ وشرح الفصول الخمسين – مخطوط – ١٩٤ – ١٩٥ ، الصبان على الاشموني ١/١٩٣ .

٧ الخصائص ١/١٦٧ .

ثلاثة أسباب في الحقيقة :

**الأول** : اختلاف التعليل في المتفق على نطقه وحكمه .

**والثاني** : اختلاف التعليل في المتفق على نطقه والمختلف في حكمه .

**والثالث** : اختلاف التعليل في المختلف في نطقه وحكمه معاً .

ولكن .. هل هذه الثلاثة أسباب للتضارب في التعليل والتناقض بين العلل أو مجرد صور لهذا التضارب والتناقض . نحسب أن من الجلي أن اعتبار هذه الثلاثة أسباباً من قبيل الخطأ في فهم السبب . لأنها أشكال تكشف عن وقوع التضارب في العلل وتؤكد الاختلاف بينها . ولكنها لا تحدد الأساس الذي امتدت عنه والركيزة التي قامت عليها . ولذلك فإنها –بدورها– تحتاج إلى أسباب . ولا سبيل إلى فهم هذه الأسباب إلا بتحليل العلل التي قدمها البحث النحوي في ضوء ما قدمته الدراسات اللغوية المعاصرة من مناهج . ولو فعلنا ذلك لأدركنا بوضوح أن التضارب في التعليلات مرده إلى أن العلل التي قدمها النحاة علل غائية أرادوا بها أن تكون عللاً صورية[٨] . أي هدفوا من ذكرها إلى توضيح أثرها في الظواهر التي ساقوها لتأييدها . وهو نوع من الخطأ المنهجي الذي وقع فيه الباحثون العرب في هذه المرحلة . لأن التعليلات الغائية تفتح الباب للتصورات الذهنية التي لا تنبني على ركائز يقينية[٩] .

* * *

---

٨ في التفرقة بين العلة الغائية والعلة الصورية انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٣ ، أثر العلم في المجتمع ١١ .

٩ لقد فصلنا هذا الموضوع في كتابينا : مناهج البحث عند النحاة العرب ، تقويم الفكر النحوي .

وأما الاتجاه الثاني فيقبل ما حدث للتعليل من تطور ، ويتحمس له ، ويدافع عنه ، ويتصدى أصحابه لمهاجميه يفندون اعتراضاتهم ، ويردون مآخذهم ، وهم يبنون قبولهم للتعليل وحماسهم له ودفاعهم عنه على ركيزتين اثنتين :

**الأولى** : دعواهم أصالة العلل النحوية ؛ فهم يزعمون أن التعليل مأخوذ أصلاً عن الأعراب ، وعن بعض إيضاحاتهم الساذجة . وقد عقد ابن جني في خصائصه باباً في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها . وقد صدره بقولـه : « اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعةٌ ظاهرةٌ وللنفس به مسكةٌ وعصمةٌ ؛ لأن فيـه تصحيح ما ندعيه على العرب ، من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا . وهو أحزم لهـا وأجمل بها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها »[10] .

ويستغل أصحاب هذا الاتجاه عدداً من الحوادث المروية ليسبغوا على التعليل الأصالة ، بدعوى امتداده عنها وتطوره منها . ومن ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال : « سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة »[11] ، وما حكاه أبو علي الفارسي مرفوعاً إلى المبرد أنه قال : « سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ : ( ولا الليل سابقُ النهارَ ) . فقلت له : ما تريد ؟ قال : أردت سابقٌ

---

١٠ الخصائص ٢٣٧/١ .

١١ الخصائص ٢٤٩/١ .

النهارَ . فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن »[١٢] وغير هذين المثلين كثير[١٣] .

والواقع أن النحاة قد أخطأهم التوفيق لأسباب كثيرة حين استشهدوا بهذه الأحداث على صحة ما حدث للتعليل من تطور ، وأصالة مـا استحدثه المنطق فيه من قواعد .

وأول أسباب هذا الخطأ أن هذه الأحداث قد تنهض مبرراً للتعليل في بعض مراحله السابقة ، ولكنها لا تقوى على إساغة خصائصه في هذه المرحلة الجديدة .

والسبب الثاني أن التعليل في تلك الحوادث يتسم بالتلقائية والعفوية ؛ إذ يصدر دون دراسة موضوعية ومن غير بحث علمي . أما التعليل في هذه المرحلة فهو ثمرة النظر المنطقي لظواهر اللغة . ومن ثم فإن بينهما فارقاً عظيماً في المستوى الفكري الذي يمثله كل منهما ، والمنهج العلمي الذي يصدر عنـه .

وثالث هذه الأسباب أن التعليل في الحوادث المذكورة لا يمثل اتجاهاً منتشراً في اللغة ولا موقفاً متبعاً بين من ينسب إليه من أصحابها . وإنما هي أحداث جزئية أولاً ، وفردية ثانياً ، ثم إنها فوق هاتين السمتين تلتمس التعليل في غير موطنه وتبتغيه من غير مظانه ؛ إذ تسنده إلى مجهولـين لا تعرف ثقافتهم ، ولا تدرك حقيقتهم . بل إن في الحوادث المروية ما يشير إلى أن بعضهم لم يكن ممن يحظى بمستوى فكري قادر على التجريد

---

١٢ الخصائص ١/١٢٥ ، ٢٤٩ .

١٣ انظر مثلاً : الاقتراح ط ٢ – ٥٨ .

والتقعيد ، ليستطيع به النظر والتحليل ، وليدرك بواسطته الحقائق ويقف على الأسباب . ومن المسلم به « أن البحث في اللغة والتصدي لاستخراج قواعدها بحث علمي يتطلب منهجاً سليماً ، والمسلم به أن الوصول إلى المنهج السليم درجة لا يتمتع بها إلا الصفوة من العلماء هم الذين يسمون الباحثين ولا شك أن الأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد ، وإن صح أن يكون فيصلاً في صحة النطق »[١٤] .

و**الركيزة الثانية** التي يعتمد عليها دعاة التعليل هي ضرورة العلل ، وتمتد هذه الضرورة – عندهم – عما أسلم إليه التطور في القياس من اشتراط وجود جامع بين طرفيه : المقيس والمقيس عليه ؛ إذ العلة – بوجه عام – هي الجامع . ولا سبيل عند النحاة إلى إلغاء القياس النحوي ؛ إذ هو محور التقعيد . ومن ثم لا مجال عندهم لتجاهل العلل ؛ لأنها محور القياس . وبهذا يكون التعليل ضرورة يفرضها المنهج المتبع في البحث النحوي .

وليست العلل – في تصور النحاة – ضرورة فحسب ، إذ هي تتسم بالحتمية ، فلا سبيل إلى تجاهلها إلا بتجاهل الحقائق التي تفرض نفسها على كل باحث رضي أو كره ؛ ذلك أن العلل فوق تأثرها بالنظرة المنطقية للقياس ، قد تأثرت في فكر النحويين بالنظرة الفلسفية الميتافيزيقية للظواهر اللغوية والقواعد النحوية . هذه النظرة التي تتناول الظواهر اللغوية وقواعدها على نحو ما تعالج به الظواهر الكونية ، في أنها – جميعاً – نتائج لا بد

١٤ منهج النحاة العرب ١٦ .

لها من مقدمات تسلم إليها ، وتمهد – بالضرورة – لها . والعلل في هذه المرحلة الجديدة عند الآخذين بها هي هذه المقدمات التي لا بد منها . إذ هي التي تنبثق عنها الظواهر والقواعد . أو بتعبير آخر : هي الأسباب الخلفية فيما نرى من ظواهر لغوية وقواعد نحوية . ولذلك فإنها سابقة على الظواهر والقواعد جميعاً ، وليست تابعة لها . ومن ثم فإن الواقع اللغوي بأسره تابع لهذه العلل ، وليس متبوعاً بها . كما صرح بذلك صاحب المستوفى فيما نقله جلال الدين السيوطي[١٥] .

وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه أن يفندوا ما وجه إلى العلل النحوية من ضعف ، وما وصف به بعضها من تضارب . فلجأوا – أولاً – إلى وضع شروط للعلة ، لعلها تخفف من الاختلاف الكثير فيها . وأبرز ما ذكر في هذا المجال شرطان :

**الأول : كون الطرد شرطاً في العلة :**

ويعنون بذلك أن يوجد الحكم – وجوباً – عند وجود العلة ، بحيث يطرد وجود الحكم في كل موضع تتحقق فيه العلة . مثال ذلك : رفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله[١٦] .

---

١٥ انظر : الاقتراح ( ط ١ ) ٤٥ . ( ط ٢ ) ٤٦ . وأيضاً : داعي الفلاح ١٢٦ ب – ١٢٧ أ .

١٦ انظر : لمع الأدلة ١١٢ .

وكون الطرد شرطاً في العلة مذهب كثير من العلماء ، الذين يرون أن العلة القاصرة – أي التي لم تتعد إلى غير معلولها – لا يصح اعتبارها ، ومن ثم لا يجوز الأخذ بها . وذلك لأن العلة النحوية – عندهم – كالعلة العقلية ، ولا خلافَ في أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص . فكذلك العلة النحوية[١٧] . ومن هؤلاء العلماء ابن جني الذي عقد في خصائصه باباً في « أن العلة إذا لم تتعد لم تصح »[١٨] .

وذهب فريق من النحاة إلى أن الطرد ليس بشرط في العلة ، لجواز أن يدخلها التخصيص ، وذلك لأن العلة عندهم « دليل على الحكم بجعل جاعل ؛ فصارت بمنزلة الاسم العام . وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان في معناه ، ومثال تخصيص العلة أن يقال : إنما بُنِيَتْ ( قَطَامِ ) و ( حَزَامِ ) و ( سَكَابِ ) لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف ؛ وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن ( قَاطِمَة ) و ( حَازِمَة ) و ( سَاكِبَة ) . فهذه العلة غير مطردة ، وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ، ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع ذلك فليس بمبنى »[١٩] .

ويرى هذا الفريق أن العلة النحوية تختلف عن العلة العقلية ؛ إذ العلة العقلية موجبة للحكم ، وهذه أمارة عليه ، ومن ثم لا يجوز – عند

---

١٧ المصدر السابق . وانظر أيضاً : الاقتراح ( ط ١ ) ٥١ – ٥٢ . داعي الفلاح ١٥٢ ب .

١٨ انظر : الخصائص ١/١٦٩ – ١٧٢ .

١٩ لمع الأدلة ١١٣ .

هؤلاء - أن تقاس إحدى العلتين على الأخرى .[٢٠] .

وقد رد ابن الأنباري هذا الاتجاه ، وفند ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة[٢١] :

فرد كون العلة مجرد دليل على الحكم بأن « العلة النحوية ، وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنها لما وضعت موجبة - كما أن العلة العقلية موجبة - أجريت مجراها . وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية » .

ورد - ثانياً - كون العلة بمنزلة اسم العموم من وجوه ثلاثة :

**الوجه الأول** : « أنا لا نسلم دخول التخصيص على العلة ؛ لأن اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص ، فإذا دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عاماً متجرداً ، ولا يكون عموماً مخصوصاً بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له » .

**والوجه الثاني** : « أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة ، فإذا خص في بعض ما تناوله لم يبطل دليل صحته ؛ فإنه لم يخرج عن كونه موضوعاً للعموم عند عدم التخصيص . فليس هكذا العلة المستنبطة لأن دليل صحتها على الحكم بها وجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها ، فبطل كونها علة » .

**وأما الوجه الثالث** : « فإن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم ،

---

٢٠ لمع الأدلة ١١٣ - ١١٤ .

٢١ انظر : لمع الأدلة ١١٤ - ١١٥ .

وقصده أنه شيء مؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها » .

**والثاني : كون العكس شرطاً في العلة :**

بمعنى أن يعدم الحكم عند عدم العلة ، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظاً وتقديراً .

وكون العكس شرطاً في العلة مذهب الجمهور ، ويستدل بما سبق الاستدلال به في اشتراط الطرد في العلة النحوية ، من شبهها بالعلة العقلية ؛ إذ العكس شرط في العلة العقلية فكذلك ما كان يشبهها .

وكما وقع خلاف في اشتراط الطرد في العلة وقع الخلاف في اشتراط العكس أيضاً . واستدل العلماء الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط العكس بأن العلة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم .

وكما رفض ابن الأنباري موقف هؤلاء النحاة حين أجازوا العلة القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط العكس في العلة . « لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول ... وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هاهنا »[٢٢] .

* * *

٢٢ انظر : لمع الأدلة ١١٥ – ١١٧ ، ونقله السيوطي في الاقتراح ( ط ١ ) ٥١ – ٥٢ .

وهكذا كان وضع شروط العلة سبباً في الاختلاف في التعليل وليس حاسماً له ، وعاملاً للتضارب فيه وليس حكماً ينهيه ومحجة تقضي عليه . ومن ثم اضطر النحاة إلى التماس وسيلة أُخرى تسوغ ما في العلل من تضارب ، وتبرر ما بينها من تناقض ، وتدعم ما بها من ضعف . فلجأوا إلى التفرقة بين ما سموه بالعلل الموجبة والعلل المجوزة أو الأسباب .

فالعلة « مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلةَ ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك . فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ... وضرب آخر يسمى علة وإنما هو – في الحقيقة – سبب يُجَوِّزُ ولا يوجب »[٢٣] . « فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان موجباً يسمى علة ، وما كان مجوزاً يسمى سبباً »[٢٤] . فما كان موجباً للحكم يسمى عِلَّة « لأن ذلك شأنها أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع ، وما كان مُجَوِّزاً يسمى سبباً ؛ لأن المُسَبَّبَ قد يتخلف عن السبب ، لفقد سبب عند تعدد الأسباب ؛ أو لوجود مانع »[٢٥] .

كيف يمكن أن يسمى علة مع تَخَلُّف المعلول ؟ أو سبباً حقيقياً ولا مُسَبَّبَ له ؟ إن النحاة لا يفطنون – في غمرة دفاعهم عن العلل – إلى شذوذ الفكرة والمصطلح الدال عليها معاً . وحسبوا أن اصطناع هذه التفرقة كافٍ لتخليصهم مما يحسون به من اضطراب في التعليل حين تتخلف

---

٢٣ الخصائص ١٦٤/١ .

٢٤ الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٠ .

٢٥ شرح الاقتراح ، لابن علان – المسمى داعي الفلاح ١٤١ أ – ب . وانظر أيضاً ١٥٧ ب – ١٥٨ أ .

العلل ، وهكذا ما لبثوا أن بنوا – على هذا الأساس الواهي – السبب في تخلف العلل وقصور الأسباب . فمثلاً أسباب الإمالة علل جوازٍ لا علل وجوب ، « ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها ، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها – أي الأسباب – فيه . فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب »[٢٦] . وكذلك وقوع النكرة بعد المعرفة « التي يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة إن شئت حالاً ، وإن شئت بدلاً ، فتقول على هذا : مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ – على البدل – وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً – على الحال – أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه »[٢٧] . بل إن ابن جني لا يجعل هذه التفرقة سبباً لاختلاف الحكم في هذين الموضعين فحسب ، وإنما يبني عليها كل ما يراه من اختلاف في الأحكام ، ويجعل « كل ما جاز لك فيه الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد »[٢٨] .

وهذا الموقف من النحاة أولاً مسرفٌ في الخطأ ؛ لأنه ينبني على تصور غير سليم للعلة ، حين يجعلها تفترق عن السبب في شيء لا دليل على صحته ، بل تنهض كثير من الأدلة على نقيضه ؛ إذ لا يمكن أن يعد الشيء سبباً في آخر إلا إذا كان مؤثراً فيه على سبيل الإيجاد . بحيث إذا تحقق فقد وجب أن يستلزم وجود ما يتسبب عنه ، وأما ما زعمه ابن جني

٢٦ الخصائص ١٦٤/١ .
٢٧ الخصائص ١٦٥/١ .
٢٨ المصدر السابق .

من تعدد الأسباب فغير صحيح ، وغير صحيح أيضاً ما بناه عليه من نتائج . لأن تعدد الأسباب يستلزم بالضرورة وجود النتيجة مع كل سبب منها ، وليس نفي النتيجة مع جميعها . وما نقرره بالنسبة للسبب يتقرر بالنسبة للعلة أيضاً ؛ إذ استخلاص العلة يتطلب إدراك الظروف المحيطة بالمعلول ، وتحليل هذه الظروف لمعرفة الظواهر العرضية والأسباب الحقيقية ، ولا سبيل إلى اعتبار مجموعة الظروف قبل التحليل علة لما في ذلك من الخلط . ومن ثم فإن الحكم على ظاهرة منها بأنها معلولة لشيء يتضمن بالضرورة اعترافاً بالاطراد في علاقتهما طبقاً للنتائج الموضوعية التي كشف عنها تحليلهما . وبهذا يتضح أن تصور النحاة للعلة والسبب – وليس مجرد التفرقة في الاصطلاح فحسب – تصور خاطئ ، لأنه لا يقوم على أساس علمي .

ثم إن هذا الموقف من النحاة مضلِّلٌ ثانياً ؛ لأنه أسند إلى هذا الأساس الخاطئ نتائج بالغة الخطر ، فقد تصور أصحابه أنه السبب فيما بين العلل من تضارب ، ومن ثم بنوا عليه – كما رأينا – ما بين الأحكام النحوية من خلاف . والموقف – بهذا الشكل – لا يتسم بسوء الفهم فحسب ، بل يتصف بسوء التقدير والتضليل معاً . فقد اكتفى النحاة بترديد مثل هذا الكلام غير العلمي ، موصدين الباب على أنفسهم دون التفكير الموضوعي في هذه العلل ودورها ، وأسباب الاختلاف فيها ، والتناقض في بعض الأحيان بينها .

* * *

# الفصل الثالث

# أبعاد التغيّر في التعليل ونتائجه

# الفصل الثالث

## أبعاد التغير في التعليل ونتائجه

إن الدراسة الموضوعية للعلل النحوية ، ولأسباب الاختلاف فيها ، ومظاهر هذا الاختلاف ، لا بُدّ أن تضع في الاعتبار مجالات ثلاثة في العلة النحوية ، تركت آثارها في الصورة الكلية لقضية التعليل ، كما شكلت بمفاهيمها الأبعاد الحقيقية لما فيه من تفاصيل .

وهذه المجالات الثلاثة هي :

**أولاً** : نوع العلة .

**ثانياً** : مسلك العلة .

**ثالثاً** : سلامة العلة .

**أولاً – نوع العلة :**

للعلة بحسب نوعها تقسيمات عديدة ، يسهم تحليلها في توضيح أشكال العلل النحوية ومقوماتها .

**في التقسيم الأول** تنحل العلة إلى أحد أقسام ثلاثة : علة أولى أو « تعليمية » ، وعلة ثانية أو « قياسية » ، وعلة ثالثة أو « جدلية » . أ:

علة تقف عند الواقع اللغوي لا تتجاوزه . وعلة تبدأ من الواقع فتتجاوزه في محاولتها طرد الأحكام ، وعلة تبدأ من العلل لتدلل على صحتها وتحاول أن تسبغ علاقاتها بالاتساق[1] .

وواضح تماماً أن العلة الأولى – التي يمكن وصفها بقليل من التجوز غير المخل بأنها ( تصف ) الظواهر – لا مجال للاختلاف فيها ، ولا سبيل إلى التضارب بين جزئياتها إلا إذا تضاربت ظواهرَ النصوص التي تبدأ منها وترتكز عليها . ومن ثم فإن الاختلاف فيها ليس ناتجاً عنها ، وإنما يمتد بالضرورة عن عدم اتساق الظواهر التي تحاول وصفها . ويعود عدم الاتساق في الظواهر في أكثر الأحيان إلى الخلط في مستويات الأداء اللغوي والتحليل العلمي بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات ، واعتبار الكل يمثل اللغة الفصحى . بحيث لم يستطع النحاة أن يفهموا اللغة إلا على أنها مجموعة اللهجات القبلية . ولذلك فإن ما بين العلل الأول من خلاف يتصف بالقلة أولاً ، وبامتداده عن التصور الخاطئ للغة ثانياً . ومن ثم فإنه لا يمثل ركيزة كبيرة يقوم عليها الاختلاف في التعليل .

أما العلتان – الثانية والثالثة – أو القياسية والجدلية . فإنهما قد أسهمتا إلى حد كبير في الاختلاف ، في التعليل النحوي . ودعمتاه بما أضفتا عليه من أسباب تمتد في معظمها إلى النظر العقلي ، والأساس المنطقي ، دون اعتبار للواقع اللغوي .

وفي **التقسيم الثاني** تنحل العلة إلى أحد قسمين ؛ لأنها إما أن تكون

---

١ انظر ص ١٩٠ وما بعدها من هذه الدراسة ، وأيضاً الايضاح في علل النحو ٦٤ – ٦٥

علة « بسيطة » ، وإما أن تكون علة « مركبة »[٢] . وانقسام العلة إلى هذين القسمين هو موقف جمهور النحاة ، الذين يرون أن العلة لا تخلو من أن تكون واحدة منهما . لأنها إما أن تكون أمراً واحداً أو أموراً متعددة مركبة . فإذا كانت أمراً واحداً كانت بسيطة ، وإذا تعددت – بحيث إذا أسقط أحد أطرافها فسد التعليل – كانت مركبة . ويمثلون للعلة البسيطة بالتعليل بالاشتغال ، والجوار ، والمشابهة ونحوها . وللعلة المركبة بقلب واو ميزان ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ؛ إذ العلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين معاً .

وقد ذكر ابن النحاس في التعليقة ما يشبه أن يكون رأياً مستقلاً[٣] ، – وهو في الحقيقة منقول عن ابن جني –[٤] وهو القول بوجود قسم ثالث إلى جوار هذين القسمين وهو « العلة الموصوفة » ، التي يكون التعليل فيها ليس بسيطاً ؛ لأن الأمر الذي يعلل به يضاف إليه وصف . وليس مركباً ؛ لأن الوصف الزائد لو أسقط لم يقدح فيه . وقد مثل لهذا النوع من العلة بنقده كلام ابن عصفور في علة حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم . فقد جعل ابن عصفور العلة في هذا الموضع مُرَكَّبَةً من مجموع أمرين هما : كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين ، على حين يعلله النحاة بكثرة الاستعمال فحسب ، فجعله ابن النحاس من قبيل العلة الموصوفة . وفسّره السيوطي بأن التقاء الساكنين وصف في العلة . وبنى عليه حكماً بأنه « قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط ، بحيث لو

---

٢ الاقتراح ( ط ٢ ٥٢ ، داعي الفلاح ١٣٨ ب – ١٤٠ أ .

٣ المصدران السابقان ، وانظر أيضاً تعليقة ابن النحاس – مصور بمعهد المخطوطات – ١٤٣ .

٤ الخصائص ١٩٤/١ .

أسقطت لم يقدح فيها »[٥] فتابع أبا جعفر بن النحاس في قوله بوجود قسم ثالث . وهو قول واضح البطلان ، لأنه ما دامت الصيغة « لو أسقطت لم يقدح فيها » فإن وجودها لا معنى له . ويصبح التعليل حينئذ من قبيل العلة البسيطة إذا كانت أمراً واحداً كما في المثال السابق أو المركبة إذا كانت متعددة ، كما في بعض أمثلة ابن جني[٦] .

وتحليل المأثور من العلل النحوية في ضوء هذا التقسيم يوضح أن كلاً من العلل البسيطة والمركبة كان له دوره في الاختلاف بين العلل ، بيد أن دور العلل البسيطة أوضح في هذا المجال ؛ إذ معظم الخلافات في التعليلات يعود إلى أن هذه التعليلات غير تعليمية أولاً ، وبسيطة ثانياً ، وبذلك تمثل وجهة نظر قائليها أكثر مما تمثل تحليلاً للظواهر التي تتناولها ، ومن ثم كان طبيعياً ما لحظناه من أن كثيراً من هذه العلل البسيطة علل قياسية . على حين ان العلل المركبة لم تخلف كثيراً من التضارب فيما بينها إلا إذا كانت عللاً جدلية .

وإذا كان التقسيمان الأولان يتناولان بالتحليل مضمون العلة ، فإن **التقسيم الثالث** يتناولها من حيث الإطار الخارجي لها ، أي من حيث الصور التي استعملت فيها والأشكال التي سيقت بها . وقد ذكر الدينوري أنها « واسعة الشعب ، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً ، وهي : عِلَّةُ سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فَرْقٍ ، وعلة تَوْكِيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ،

٥ الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٢ ، داعي الفلاح ١٤٠ أ .
٦ انظر : الخصائص ١/١٩٤ .

وعلة حَمْلٍ على المعنى ، وعلة مُشَاكَلَةٍ ، وعلة مُعَادَلَةٍ ، وعلـة قُرْبٍ ومُجَاوَرَةٍ ، وعلة وُجُوبٍ ، وعلة جواز ، وعلة تَغْلِيبٍ ، وعلة اخْتِصَارٍ ، وعلة تخفيف ، وعلة دِلَالَةِ حَالٍ ، وعلة أصل ، وعلة تَحْلِيلٍ ، وعلـة إِشْعَارٍ ، وعلة تَضَادٍّ ، وعلة أَوْلَى »[٧] .

وقد مثل لهذه الأنواع وشرحها التاج ابن مكتوم في تذكرته فقال :[٨]

١ ) علة سماع ، مثل قولهم : امرأة ثَدْياء ، ولا يقال : رجل أثدى . ليس لذلك علة سوى السماع .

٢ ) علة تشبيه ، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف .

٣ ) علة استغناء ، كاستغنائهم بترك عن ( ودع ) .

٤ ) علة استثقال ، كاستثقالهم الواو في : يعد ، لوقوعها بين يـاء وكسرة .

٥ ) علة فـــرق ، وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفـاعل ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

٦ ) علة توكيد ، مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

٧ ) علة تعويض ، مثل تعويضهم الميم في ( اللَّهُمَّ ) ( بدلاً ) من حرف النداء .

---

٧ الاقتراح ( ط ٢ ) ٤٨ .

٨ الاقتراح ( ط ٢ ) ٤٨ – ٤٩ . انظر أيضاً داعي الفلاح ١٣٠ أ – ١٣٣ ب .

٨ ) علة نظير ، مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ، حملا على الجر إذ هو نظيره .

٩ ) علة نقيض ، مثل نصبهم النكرة بلا ، حملا على نقيضها ( إنْ ) .

١٠) علة حمل على المعنى ، مثل : ( فمن جاءه موعظة من ربه ) ذَكَّر فعل الموعظة وهي مؤنثه ، حملا لها على المعنى وهي الوعظ .

١١) علة مشاكلة : مثل ( سلاسلاً وأغلالاً ) .

١٢) علة معادلة ، مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

١٣) علة مجاورة ، مثل الجر بالمجاورة في قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، وضم لام ( الله ) في : ( الحمدُ لُلّهِ ) لمجاورتها الدال .

١٤) علة وجوب ، وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .

١٥) علة جواز ، وذلك مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل ، لا لوجوبها .

١٦) علة تغليب ، مثل ( وكانت من القانتين ) .

١٧) علة اختصار ، مثل : باب الترخيم ، و ( لم يك ) .

١٨) علة تخفيف ، كالادغام .

١٩) علة أصل ، كاستَحْوَذَ ، ويُؤَكْرِمُ ، وصرف ما لا ينصرف .

٢٠) علة أولى ، كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

٢١) علة دلالة حال ، كقول المستهل : الهلالُ . أي : هذا الهلال ، فحذف لدلالة الحال عليه .

٢٢) علة إشعار ، كقولهم في جمع موسى : موسَون – بفتح ما قبل الواو – إشعاراً بأن المحذوف ألف .

٢٣) علة تَضَادٍّ ، مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره : لم تلغ ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

٢٤) قال ابن مكتوم : وأما علة التحليل فقد اعتاص عليّ شرحها ، وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيه شيء . وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ[٩] : قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين ، كابن الخشاب البغدادي – حاكياً لها عن السلف – في نحو الاستدلال على اسمية ( كيف ) بنفي حرفيتها ، لأنها مع الاسم كلام ، ونفى فعليتها ، لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه خلاف المدعي .

**ثانياً – مسلك العلة :**

يعني هذا المصطلح عند النحاة الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية

---

٩ في الطبعة الأولى من الاقتراح ابن الصنايع . وصحته ما أثبتناه : شمس الدين ابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن علي . الحنفي النحوي ولد سنة عشر وسبعمائة ومات سنة ست وسبعين وسبعمائة . انظر : غاية النهاية ٣١١١/٢/١٦٣ – ١٦٤ . بغية الوعاة ٦٥ ، شذرات الذهب ٢٤٨/٦ . الاقتراح (ط ١ ) ٤٧ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤٩٩/٣ – ٥٠٠ .

حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته . ودراسة مسالك العلة - بهذا المضمون - توقفنا علـى الظروف التي أوحت إلى النحاة القول بهذه الأنواع المختلفة من العلل . ومن ثم فإن مقارنة هذه الطرق المختلفة للتعليل بما وضعه النحاة من شروط في العلة يكشف عن سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل والتضارب فيها .

وتنتج العلة عند النحاة من أحد المسالك الآتية[١٠] :

١ - الإجماع ، بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر ، وفي المنقوص الاستثقال .

٢ - النص ، بأن ينص العربي على العلة . وصور هذا النص كثيرة ، منها ما سبق أن ذكرناه من سماع أبي عمرو بن العلاء أعرابياً يقول : فُلَانٌ لَغُوبٌ ، جَاءَتْه كتابي فاحتقرها . فقال له : أتقول : جاءته كتابي ؟ ! قال : نعم أليس بصحيفة[١١] . ويعلق السيوطي على هذا النص بقوله : هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة ، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره[١٢] . ومن قبله يقول ابن جني : « أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدربوا ، وقاسوا ، وتصرفوا ، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ،

١٠ انظر : الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٨ - ٦٣ ؛ داعي الفلاح ١٤٦ ب - ١٥٠ أ .

١١ انظر : الخصائص ٢٤٩/١ ، الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٨ .

١٢ الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٨ .

فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته »[١٣] .

٣ – الإيماء ، أي الاشارة إلى العلة بما يفيدها مع عدم التصريح بها . ومنها ما روي من أن قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ ، فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيّان ، فقال : بل أنتم بنو رشدان[١٤] . ويعقب ابن جني على ذلك بقوله : « فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان – عليه السلام – لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان ، وهذا واضح »[١٥] .

٤ – السَّبْر والتقسيم ، بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها ، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه ، وللباحث أن يستخدم في هذا الاختبار أحد طريقين[١٦] :

**الأول** : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله ، مثال ذلك أن يقول : لو جاز دخول اللام في خبر (لكنَّ) لم يخل : إما أن يكون لام التأكيد ، أو لام القسم . بطل أن يكون لام التأكيد ؛ لأنها إنما حسنت مع ( إنَّ ) لاتفاقهما في المعنى ، وهو التأكيد ، ولكنَّ ليست بذلك . وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأنها إنما حسنت مع ( إنَّ ) لأن ( إنَّ ) تقع في جواب القسم كالكلام ، ولكنّ ليست كذلك.

---

١٣ الخصائص ١/٢٤٩ .

١٤ انظر المصدر السابق ١/٢٥٠ – ٢٥١ . لسان العرب ٤/١٥٧ و ١٩/٣٨٠ .

١٥ الخصائص ١/٢٥٠ – ٢٥١ .

١٦ انظر : الاقتراح ( ط ٢ ) ٦٠ . داعي الفلاح ٤٨ ب – ٥١ أ

وإذا بطل أن تكون لام التأ كيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها .

**والثاني** : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة ، فيصح قوله . مثال ذلك أن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب - نحو : قام القوم إلا زيداً - إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية ( إلا ) ، أو ( بإلا ) لأنها بمعنى : أستثني ، أو لأنها مركبة من ( إنْ ) المخففة و ( لا ) ، أو لأن التقدير فيه : إلا أن زيداً لم يقم .

الثاني باطل بنحو : قام القوم غيرَ زيد ، فإن نصب غير لو كان بإلا لصار التقدير إلا غير زيد ، وهو يفسد المعنى - وبأنه لو كان العامل ( إلا ) بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب ، لأنها فيه أيضاً بمعنى أستثني ، ولجاز الرفع بتقدير أمتنع لاستوائهما في حسن التقدير .

والثالث باطل بأن ( إنْ ) المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر .

والرابع باطل بأن ( أنَّ ) لا تعمل مقدرة .

وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا .

٥ - المناسبة ، وتسمى الإخالة أيضاً ، لأن بها يُخَال - أي يُظَنّ - أن الوصف علة . ويلحق فيها بالأصل الفرعُ بالعلة التي علق عليها

الحكم في الأصل . ومن ذلك حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد ، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه[١٧] .

٦ – الشبه ، وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومن ذلك ما قيل في علة إعراب الفعل المضارع بأنه يشبه الاسم مشابهة تامة ، لفظاً ومعنى واستعمالاً ؛ إذ يتخصص بعد شياعه ، وتدخل عليه لام الابتداء ، ويجري على الاسم في حركاته وسكناته ، ومن ثم كان معرباً كالاسم[١٨] .

وقد فصل ابن الأنباري هذا المسلك من مسالك العلة حين شرح هذا النمط الخاص منه بقوله[١٩] :

يقوم يصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال . كما أنك تقول : رجل ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت : الرجل اختص برجل بعينه . فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه شابه الاسم ، والاسم معرب ، فكذلك ما شابهه .

وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم فتقول : إن زيداً ليقوم ، كما تقول : إن زيداً لقائم . وقائم معرب ، فكذلك ما قام مقامه.

---

١٧ انظر : الاقتراح ( ط ٢ ) ٦١ ، وأيضاً : الاظهار ٣١ ، داعي الفلاح ١٥١ أ – ١٥٢ أ .

١٨ انظر : في علة إعراب الفعل المضارع : الانصاف ٣١٧ – ٣١٨ ، كتاب سيبويه ٤٠٩/١ ، المفصل ١٢/٧ ، الصبان على الأشموني ٢٧٧/٣ .

١٩ انظر : لمع الأدلة ١٠٨ .

وأشبه الأسماء المشتركة ، والأسماء المشتركة معربة ، فكذلك ما أشبهها .

وهو يجري على حركة الاسم وسكونه ، فإن : يَضْرِب ، على وزن : ضارِب ، وكما أن ضارباً معرب فكذلك ما أشبهه .

« والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول هي الاختصاص بعد الشياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث الاشتراك ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه . وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل : لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل – الذي هو الاسم – إنما هي إزالة اللبس »[٢٠] .

٧ – الطَّرْد ، وهو وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان المناسبة في العلة ، وقد رأى بعض العلماء أن اطراد وجود الحكم مع تعدد مواضعه كاف في اعتبار الاطراد وحده علة للحكم . ورفض ذلك كثير من العلماء الذين رأوا أن اطراد الحكم لا يكفي لأن يكون علة . وأنه لا بد من المناسبة . وقد سبق أن أوضحنا موقف كل من الفريقين حين تناولنا الجامع في القياس[٢١] .

---

٢٠ لمع الادلة ١٠٨ – ١٠٩ .

٢١ انظر الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الدراسة .

٨ - إلغاء الفارق ، وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر .

* * *

هذه هي المقومات التي انبنت عليها العلل النحوية، وتحليل التعليلات الموجودة فيما بين أيدينا من كتب النحاة يكشف عن دقة بالغة في ما قدمه السيوطي من حصر لمسالك التحليل التفصيلي في البحث النحوي - ولا نكاد نجد تعليلاً واحداً يختلف طريقه عن هذه الطرق الثمانية ، أو يتخذ له مسلكاً مبايناً لها .

وقد كان وجود هذه المسالك المتعددة التي تنتهي بالعلل سبباً آخر من أسباب الاختلاف في التعليلات النحوية . لأن هذه المسالك كلها ليست في مستوى واحد من حيث دقتها ووفاؤها بما وضعه النحاة أنفسهم للعلة من شروط :

ذلك أن كلا من « الإجماع » و « النص » و « الإيماء » لا يصلح مصدراً من مصادر التعليل وإن أسهم بالفعل فيما ورد من علل ؛ أما الإيماء « فلأنه إشارة نَصيَّة» لا تصريح معها ، وإذا كان النص لا يصلح فعدم صلاحية الإيماء أولى .

وأما « النص » فلأنه يعتمد - كما سبق أن ذكرنا -[٢٢] على فكرة أصالة التعليل ، وامتداده عن جذور قديمة . وهي فكرة - كما أوضحنا من قبل - بينة الخطأ ، لأسباب عديدة من أهمها أن التعليل موقف علمي

٢٢ انظر الفصل السابق ص ١٩٨ وما بعدها .

يعتمد على التحليل وليس لأصحاب اللغة والناطقين بها قيمة في هـذا المجال ، وأخذ اللغة عنهم لا يعني بالضرورة قبول التعليل منهم ، لأنهم يحكمون فيه مشاعرهم وإدراكاتهم . ومشاعرهم أحاسيس عاطفيـة ، وإدراكاتهم سطحية . ولا سبيل إلى أن يتابع العالم مثل هذا الاتجاه إلا بإلغاء المبادئ الأساسية للموقف العلمي ، وأولها الموضوعية الكاملة والتجرد من الآراء السابقة والمشاعر الخاصة ، وثانيها الاستيعاب الدقيق لجميع جزئيات الموضوع العلمي واستقراء كل ماله من تفاصيل .

وأما « الإجماع » فلأن المقصود به أحد أمرين : أصحاب اللغة الناطقون بها وعلماء اللغة الدارسون لها . وإجماع أصحاب اللغة مأخوذ به في النصوص ، أي في المادة اللغوية ، ولكن لا سبيل إلى الأخذ بـه في التحليل لأن التحليل كما ذكرنا في الفقرة السابقة موقف علمي ، وإجماع أصحاب اللغة على شيء منه ليس متصوراً من ناحية ، ثم هو على فرض وجوده يصبح مجرد نص على علة . ويعامل معاملة العلل المنصوص عليها ، رفضاً لها ، وعدم اعتبار لنتائجها . وينبغي ألا يفوتنا أن نسجل هنا أن العلة التي ذكرها السيوطي مثلاً للعلل الناتجة عن الإجماع ، وهي تقدير الحركات في المقصور بسبب التعذر ، وفي المنقوص بسبب الاستثقال[٢٣] ، لا يتصور صدورها عن أهل اللغة وأصحابها . وإنما يمكن أن تصدر عن علمائها الدارسين لها .

وإجماع الدارسين على كون شيء ما علة لا يتصور – عند النحاة – إلا « إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، فأما إن لم يعط يده

٢٣ انظر : الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٨ .

بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ . كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : ( أُمتي لا تجتمع على ضلالة ) . وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »[٢٤] ، وهذه الشروط لم تتحقق في البحث النحوي ، فإن موقف العلماء من النصوص يختلف ويتعدد ، وأخذهم بالمقيس عليها يتفاوت . ومن ثم فإن الأسس التي وضعت للإجماع على التعليل لا تسلم إلى وجود الإجماع به لأنه لا وجود لها في الواقع . بل تنتهي – على العكس من ذلك – بتعدد العلل واختلافها .

والأمر كذلك في مصادر ثلاثة أُخرى ، هي : « الشبه » و« المناسبة » و « إلغاء الفارق » ؛ فإن هذه المسالك الثلاثة لا تنبني على أي أساس موضوعي يصلح بناء التعليل عليه واستخلاص العلل منه ، وإنما ترتكز جميعها على الفروض التي لا دليل عليها . ومن ثم فإنها أقرب إلى المصادرة منها إلى التقرير المبني على دعائم من التحليل والدرس . ومن الطبيعي ما دامت لا تمتد عن التحليل العلمي أن تتضارب فيما بينها ، وأن يصل التضارب في بعض الأحايين إلى حدود التناقض أو يشارفها . فإن استخلاص وجه شبه بين أمرين ليس مشكلاً ، وتوهم مناسبة بين ظاهرتين لا يحتاج إلى كبير جهد . والزعم بأن الخلاف بين طرفين لا يؤثر يظل مجرد دعوى يمكن لكل من يشاء ترديدها . لكن لا يملك أن يقسر أحداً

---

٢٤ الخصائص ١/١٨٩ – ١٩٠ .

على تصديقها . فإذا انفتح الباب للفرض في هذه الصور ليكون محور التعليل فلا سبيل إلى نفي الاختلاف فيه ، وسلب التضارب عنه ، وإضفاء الاتساق عليه .

وكل من هذه المصادر الستة أو المسالك الستة على حسب تعبير السيوطي[٢٥] فضلاً عما يتصف به من عدم الدقة يتسم بالقصور عما وضعه النحاة من شروط لصحة التعليل النحوي . وهذا القصور سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل ، وأبرز هذه الشروط اطرادها وسلامتها من النقض[٢٦] . وهـذان الشرطان لا يتوفران في تلك المسـالك الستة بأسرها .

بقي بعد هذا مسلكان من مسالك التعليل النحوي يبدو كل منهما صالحاً لأن ينتج التعليـل آخر الأمر ، وهمـا : « الطرد » و « السَّبْر والتقسيم » . فهل يصلحان أُسساً لبناء العلة وطرقاً تنتجها ؟ .

إن كلاً من الطرد والسبر والتقسيم ليس أساساً للتعليل ولكنه أحد الوسائل المختلفة للاستدلال على صحته ، فالطرد وحده أحد الظواهر التي تؤيد صحة الفرض ، ولكنه لا يمكن أن يكون الدليل الوحيد على سلامته ، فإن اطراد رفع الفاعل والمبتدأ مثلاً لا يعني بالضرورة أن الإسناد هو علة الرفع . فإن ذلك ينتقض بنصب اسم ( إنّ ) واسم ( لا ) النافية للجنس أو بنائها ثم بجر المجرور بحرف جر زائد فإنها جميعاً مسند إليه ومع ذلك ليست مرفوعة .. بل ينتقض أيضاً بحالات الرفع في الإتباع

---

(٢٥) الاقتراح ( ط ٢ ) ٥٨ .

(٢٦) ... ٦٣ - ٦٤ .

فإن رفعه لتبعيته الشكلية للمرفوع دون نظر إلى فكرة الإسناد .

والأمر قريب من هذا في السبر والتقسيم أيضاً ؛ فإن السبر والتقسيم – بطريقة اللذين ذكرهما النحاة – أحد الأساليب التي تستعمل للتأكد من صحة الفرض الموضوع للعلة ، وهو وسيلة لا يمكن فصلها في مجالها عن الطرد ، فإذا كان الطرد يؤيد الفرض فإن السبر والتقسيم يختبر مدى سلامة هذا التأييد . ولذلك فإن أُسلوب السبر والتقسيم لا يمكن أن يعتبر مصدراً مستقلاً من مصادر التعليل ، كما لا يمكن في الوقت نفسه أن يكون الأسلوب الوحيد الذي يبرهن على صحته ويدلل على سلامته ؛ إذ من الممكن أن تشوش الظواهر العرضية فيه على الحقائق الأساسية إذا لم تلحظ بدقة بقية الشروط الموضوعية .

معنى هذا أن كلا من الطرد والسبر والتقسيم لا يمكن أن يكون مصدراً مستقلاً من مصادر التعليل النحوي ومن ثم فإن اعتبارهما مصدرين له تشوبه كثير من الأخطاء الموضوعية . وتنتج عنه بالضرورة تناقضات شتى تسم نتائجه ، ولذلك لا نجد غرابة في أن يكون استعمال كل من هذين الأسلوبين مسلكاً للتعليل سبباً من أسباب الاختلاف فيه ، والتضارب بين جزئياته .

وإذن فإن المسالك التي اتخذها التعليل النحوي التفصيلي والطرق التي أثمرته وانتهت إليه كانت سبباً من أسباب الاختلاف فيه ؛ إذ كانت تتضمن بالضرورة فروقاً جوهرية لا يستطاع إهمالها . كما كانت نتائجها من وجهة نظر النحاة أنفسهم غير مستوفية للشروط التي يجب أن تتوافر في العلل .

## ثالثاً – سلامة العلة :

اشترط النحاة لسلامة العلة عدداً من الشروط ، من بينها ما يمكن أن نسميها بالشروط السلبية ، ويصطلح عليها في كتب أُصول النحو بالقوادح في العلة . وهي أُمور[٢٧] :

١ – النَّقْض ، وهو وجود العلة ولا حكم .

واشتراط سلامة العلة من النقض مذهب جمهور النحاة الذين يشترطون الطرد في العلة ، بحيث إذا تخلف الحكم معها لم تصح . مثال النقض في العلة البسيطة رد قول من زعم بأن الإسناد هو علة الرفع في الابتداء والفاعل بوجود الإسناد في اسم ( إنّ ) واسم ( لا ) النافية للجنس ولا رفع . ومثال النقض في العلة المركبة رد قول من قال إنه إنما بنيت ( حَزَامِ ) و ( قَطَامِ ) و ( رَقَاشِ ) لاجتماع ثلاث علل ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل . لأنها تنتقض بنحو : أذربيجان ؛ إذ تجتمع فيه ثلاث علل بل أكثر ومع ذلك فإنه لا يبنى بل يعرب إعراب ما لا ينصرف .

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تخصيص العلة ، ومن ثم لا يشترطون سلامتها من النقض[٢٨] .

والجواب عن النقض عند الجمهور لا يكون برفض العلة ، بل بابتكار سبب لتخلف الحكم بأن « تمنع مسألة النقض إن كان فيها نقص ، أو تدفع النقض باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ »[٢٩] .

---

٢٧ انظر : الاقتراح ( ط ١ ) ٦١ وما بعدها . داعي الفلاح ١٥٤ ب – ١٦٢ ب .

٢٨ المصدران السابقان .

٢٩ داعي الفلاح ١٥٥ ب . الاقتراح ( ط ٢ ) ٦٤ .

٢ – تَخَلُّف العكس ، والعكس هو انتفاء الحكم عند عدم العلة[٣٠]. وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة .

واشتراط سلامة العلة من تخلف العكس مذهبُ جمهور النحاة ؛ إذ أنهم يشترطون العكس في العلة ، ويرى بعض النحاة أنه لا يشترط العكس في العلة ، ومن ثم يجيزون تخلفه .

٣ – عدم التأثير ، وصورته أن يكون الوصف لا مناسبة فيه . ومثاله أن يقال : إن واو ( أَوَاوِل ) إنما قلبت همزة « لما اكتنفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ، تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة ، وكانت الكلمة جمعاً.... فأبدلت الواو همزة ، فصار : أوائل . فجميع ما أوردته محتاج إليه إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعاً ، فإنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة ، ألا ترى أنك لو بنيت من ( قُلْتُ ) و ( بِعْتُ ) واحداً على فواعل ، ك : عوارض ، أو أفاعل ، من : أوّل ، أو : يوم ، أو : ويح ، ك : أباتر ، همزت كما تهمز في الجمع ، فذكرك الجمع في أثناء الحديث إنما زدت به الحال أنساً ، من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء ... فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً »[٣١] .

وقد اختلف موقف النحاة من الوصف غير المؤثر ، ذلك الذي يطلق

---

٣٠ داعي الفلاح ١٥٦ ب .
٣١ الخصائص ١/١٩٤ .

عليه : « الوصف الحشو » . فقد رأى بعضهم أنه لا يجوز ذكر وصف في العلة لا إخالة فيه أي لا تأثير له ، وعلى ذلك يكون ذكر مثل هــذا الوصف قادحاً في العلة ، على حين أجاز بعضهم زيادة وصف لا مناسبة فيه لضرب من الإحتياط . فيكون اشتمال العلة على وصف بهذا الشرط غير قادح فيها .

كذلك اختلف موقف النحاة أيضاً من الوصف الذي يزاد لدفـع النقض في العلة ؛ هل يعد من قبيل الحشو كما مال إليه ابن الأنباري فيمتنع ذكره في العلة ويكون وجوده قادحاً فيها[٣٢] ، أو لا يعتبر حشواً كما ذهب إليه آخرون « لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن فيها احترازاً . فكما لا يكون ما له تأثير حشواً فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً »[٣٣] .

٤ – القول بالموجَب ، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجباً للعلة مع استبقاء الخلاف .

ومثاله ما قيل في الاستدلال على جواز تقدم الحال على عاملها الفعل المتصرف بأن تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال .

فيقال : « أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً »[٣٤] .

---

٣٢ لمع الأدلة ١٢٥ – ١٢٦ .
٣٣ الاقتراح ( ط ٢ ) ٦٥ .
٣٤ الاقتراح ( ط ٢ ) ٦٦ .

وجواب القول بالموجب أن يقدر العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب . أو بأن يجعله من قبيل القول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميعها فلا يكون قولاً بموجبها[٣٥] .

٥ – فساد الاعتبار ، وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص .

ومثاله أن يقول البَصْرِيّ : « الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرفُ ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل »[٣٦] . فيعترض عليه بأنه استدلال في مقابلة النص وهو لا يجوز .

والجواب عن فساد الاعتبار لا يكون – عند النحاة – بالرجوع إلى النصوص المعترض بها . وإنما يكون بالطعن في النصوص المنقولة . وله طريقان : الطعن في الإسناد ، والطعن في المتن ، ولكل منهما وجوه تفنن النحاة في ابتكارها لرد النصوص المعارضة لما وضعوه من علل وما بنوه عليها من أقيسة وما انتهت إليه من أحكام[٣٧] .

٦ – فساد الوضع ، وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى .

ومثاله أن يقول الكوفي : « إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان . فيقول له البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها

---

٣٥ داعي الفلاح ١٥٩ أ – ب .

٣٦ الاغراب في جدل الاعراب ٥٤ .

٣٧ داعي الفلاح ١٦٠ أ – ١٦١ أ . الاغراب في جدل الاعراب ٥٥ .

وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع .

والجواب عن فساد الوضع يكون بأن يبين عدم الضدية ، أو يسلم للمعترض ما ذكره ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر[٣٨] .

٧ – المنع للعلة . ويكون في الأصل والفرع ، أي في المقيس عليه والمقيس .

والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع .

٨ – العجز عن التدليل على صحة العلة . وذلك عند المطـالبة بتصحيحها .

وسبيل البرهنة على صحة العلة يكون بأمرين : التأثير ، وشهادة الأصول .

٩ – المعارضة ، وهي أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة مبتدأة . فعلى المستدل أن يرد ما اعتل به المعارض ، وذهب بعض النحاة إلى أنه ليس عليه أن يرد علته ضرورة ؛ لأن الاعتراض بعلة مبتدأة تصدٍّ لمنصب الاستدلال ، وهي رتبة المسئول وليست رتبة السائل .

* * *

هذه أهم القوادح في العلة كما جمعها صاحب الاقتراح من شتات الأقوال المنثورة في كتب علماء أصول النحو . ونحسب أن عرض هذه

---

٣٨ الاغراب في جدل الاعراب ٥٦ ؛ الاقتراح ( ط ٢ ) ٦٨ .

القوادح وحده يكفي لينتهي بنا إلى نتيجتين تؤكدان ما سبق أن ذكرنا ، غير مرة ، من فساد التعليل منهجاً : أُولى هاتين النتيجتين أن من المحتم في ظل هذه الشروط السلبية أن يحدث خلاف بين العلل وتضارب في جزئياتها ؛ لأن هذه الشروط – أولاً – لا تتضافر وإنما تتناقض ، ومن ثم فإن من الطبيعي أن تتناقض نتائجها وتضطرب ، ثم إن كل شرط من هذه الشروط – ثانياً – كان محور خلاف بين النحاة ، منهم من يأخذ به ويرتكز عليه في بناء علله ، ومنهم من يرفض الأخذ به ويذهب إلى نقيضه . ومن المحتم – لهذين السببين مجتمعين – أن يتسم التعليل بالاختلاف ويتصف في كثير من أحواله بالتناقض .

والنتيجة الثانية أن دراسة النحاة للشروط التي يجب توافرها في العلل لم تكن تهدف – كما قد يظن لأول وهلة – إلى إضفاء الاتساق بين العلل المختلفة بوضع مقياس ثابت لها لتقاس جميعها إليه ، وتقارن على اختلافها به ، وإنما كان الهدف الذي سعى إليه النحاة – على العكس من ذلك – تبيان أساليب الدفاع عن العلل مهما بدت متخلفة عن الشروط الموضوعة ومجافية للقوالب الصحيحة ، أو بتعبير آخر أكثر وضوحاً : تصحيح العلل النحوية وإن كانت ظاهرة الفساد . ألا يكفي للدلالة على ذلك أن يكون موقف الباحث النحوي من اتصاف علته بالتناقض أو تخلف العكس – كما يحدده النحاة أنفسهم – ليس طرح العلة لعدم صلاحيتها ، وإنما تأكيد العلة ومحاولة ابتكار سبب ما لتخلفها أو تخلف حكمها ، ثم ألا يدعم هذا كله ما نراه من أن هذا الموقف لا يقتصر على النقض أو تخلف العكس وحدهما ، وإنما يمتد ليشمل الشروط

السلبية كلها ، بل الشروط الايجابية معها ؛ إذ الهدف من ذكر الشروط ، كما يحدده ( الجواب ) على الاعتراض بفقد أحدها ، هو اختراع توجيه تصح معه العلة . وليس نبذ العلة أصلاً لعدم استكمالها شروط صحتها .

# الباب الثالث

# نصوص اللغة بين الرفض والالتزام

# الفصل الأول

# التطوّر التاريخيّ

سندرس هنا « موقف النحاة من النصوص » ، وهو موضوع سبقت الإشارة إليه ضمناً في الموضوعات التي عولجت من قبل ، وبخاصة حين تناولنا بالتحليل موقف النحاة من الاستقراء والقياس ، وتحديد خصائص ما أصاب التعليل من تطور غيَّر الهدف المحدد للبحث النحوي من صب الظواهر اللغوية في قواعد كلية تحيط بها ، إلى بناء القواعد على العلل التي تصدر عنها . ولكننا – بالرغم من ذلك – نخص هذا الموضوع ببحث مستقل ، لسببين يؤكدان ، إلى حد بعيد ، أهمية التناول المباشر له .

وأول هذين السببين أن ثمة فارقاً عظيماً بين تناول الجزئيات ، والرصد المباشر لظاهرة منهجية ، فإن تناول الجزئيات مبعثرة لا يقدم صورة ذهنية محددة المعالم واضحة القسمات للإطار الكلي الذي يشد هذه الجزئيات بعضها إلى بعض . ويظل البحث على الرغم من التناول الجزئي التفصيلي في حاجة دائمة ومستمرة إلى النظرة الشاملة التي تتعدى الجزئيات وتتجاوزها ، دون أن تهمل خصائصها أو تنفي دلالاتها ، وتشتد هذه الحاجة وتقوى وتصبح أكثر إلحاحاً وضرورة إذا كان البحث يهدف إلى الكشف عن الإطارات العامة للأصول النحوية ، ويقصد إلى تحليل ما لها من خصائص والتماس ما وراءها من مؤثرات .

وأما السبب الثاني فهو أنه على الرغم مما لهذا الموضوع من حيوية وما في دراسته من أهمية ، فإنه لم يسبق وضع القضايا التي تحدد معالمه وضعاً صحيحاً ، ولم تدرس دراسة دقيقة ، بل وضعت مبعثرة في أكثر من موضع ، وتنوولت مجزأة من غير نظام . فلم يفطن الباحثون فيها أو الدارسون لها إلى ترابطها واتصالها ودلالتها . وإذا كان هذا الموقف ضرورة تنتجها ظروف البحث العلمي في عصور خلت . فإنه في الدراسات المعاصرة يعد استسلاماً تلقائياً للأخطاء الموروثة . ويصبح – بما يقدمه من أفكار شائعة – مصدر اضطراب حقيقي في البحوث اللغوية بعامة ، وفي البحث النحوي على نحو خاص . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما نراه في بعض دراسات المعاصرين من ربط بين التأويل في النحو والتأويل في التفسير ، مع إهمال الأساس النظري الذي انبنى عليه التأويل وامتد عنه ، وهو قضية الاستشهاد ، وما تستلزمه مقدمات هذه القضية – كما سنذكر بعد قليل – من التزام بكل النصوص التي تنسب إلى مرحلة تاريخية محددة ، ثم إغفال الحقائق الموضوعية التي تشعب إليها التأويل النحوي ، والغفلة عن امتدادها في كثير من النصوص اللغوية ، واستقطابها لكثير من القضايا النحوية . وبهذا كله فإن معظم النتائج التي قدمتها الدراسات المعاصرة في هذا المجال نتائج جزئية وخاطئة معاً . ومرد جزئيتها وخطئها جميعاً إلى أنها تمتد عن تصور غير دقيق للقضايا النحوية ، وفهم غير سليم لأقوال النحاة . ونظرة غير منهجية تفتقر إلى الشمول . والأصل في البحث النحوي تحديد مستوى معين من مستويات الأداء اللغوي وبناء قواعد عليه باستخلاص ما يحكمه من خصائص كلية ، ثم الالتزام بهذه القواعد المعبّرة عن تلك الخصائص وبما تفرضه من أحكام . فهل

تم ذلك في النحو العربي ؟.. إن محاولة الوقوف على الصورة التفصيلية لمواقف النحويين في هذا المجال محاولة بالغة العسر شديدة التعقيد ، إن لم تكن بادية الاستحالة متعذرة التحقيق ؛ لأنها تتطلب استيعاباً للتراث النحوي كله ، ووقوفاً يتصف بالأناة أمام النصوص ، وتناولاً يتسم بالحذر للأفكار . وأعظم من هذه المحاولة تعقيداً وأشد منها عسراً محاولة تحليل هذه الصور والتفاصيل لإدراك الخطوط العامة المشتركة بينها ، ثم الأسس الرئيسية التي انبنت عليها ؛ لأنها تستلزم – إلى جوار ذلك الوقوف المتأني أمام تراث النحاة وذلك التناول الحذر لاتجاهاته – اتصالاً بالعلوم الإسلامية المتنوعة في الفكر العربي ، تلك العلوم التي أغناها الفكر الإنساني ثم أخصبته هي من بعد . ولعل هذه الصور المختلفة من الصعاب كانت من الأسباب التي حملت النحاة الأقدمين على الهرب من مواجهة القضية بأسرها ، ونأت بالباحثين المعاصرين عن التصدي لتحديد أبعادها واستيحاء دلالاتها ، والاكتفاء بإصدار الأحكام العامة التي لا تتضمن في الحقيقة غير الملاحظات الشخصية المبنية على عدد محدود من القضايا الجزئية . ومن ثم فإنها – إن صدقت – فإن صدقها محدود بجوانب لا يتجاوزها بحيث يصبح طردها أحكاماً مطلقة نوعاً من الإسراف غير العلمي ؛ إذ يرتكز على الحدس والتخمين . دون أن يستند إلى أي أساس موضوعي .

ونحن ندرك هذه الصعوبات التي تعترض درس هذا الموضوع ، وتكتنف مسالك البحث فيه ، ولذلك نطرح هنا أساساً جديداً لتناوله ، وليس القصد من محاولتنا هذه أن نقول الكلمة الأخيرة فيه ، وإنما حسبنا أن ننقلها من مجالات الدرس الجزئي بما يتصف به من تشتت ، إلى ميدان

البحث العلمي بما يفرضه من شمولية النظرة ، وأن نتيح للباحثين – من بعد – موقفاً جديداً ؛ يدركون فيه الأبعاد المباشرة للظاهرة ، ويلتمسون به الصور المختلفة لها ، والعناصر المؤثرة فيها .

والأساس الجديد الذي نرجو أن يكون منطلقاً لتحليل مواقف النحاة من النصوص ، وكشف خصائص هذه المواقف يبدأ من نقطة موضوعية هي تحديد النصوص المقبولة ومقابلتها بالنصوص التي لم تقبل . إذ من الواضح في مجالات البحث النحوي أن النحاة العرب قبلوا نصوصاً كثيرة على نحو ما وردت ، أي دون تحريف فيها أو تغيير لها ، ومن المؤكد أيضاً أن النحاة العرب قبلوا نصوصاً عديدة ولكن مع ادعاء دخول تغيير فيها يبدل من بعض ما يتسم به ظاهرها من خصائص ، ومن المعروف كذلك أن هؤلاء النحاة قد رفضوا نصوصاً كثيرة أيضاً ، فلم يبنوا عليها قواعدهم ، ولم يجيزوا الاحتجاج بها لغيرهم . فما السر الذي من أجله فرق النحاة هذه التفرقة الواضحة بين النصوص ؟..

إن السبب في قبول النصوص في مجالي الاحتجاج والاستشهاد لم يحدد من قبل في البحث النحوي ؛ ولكنه – مع ذلك – واضح في كل ما أثر عن النحاة ، فقد قبلوا ما قبلوه من النصوص اللغوية المسموعة والمروية لأن هـذه النصوص تتفق مع مـا يعتبرونه من قواعد ، وتتسـق مـع مقتضياتها ، وتطبق في صيغها وأساليبها أحكامَهَا . وهذا الموقف مطرد بين النحاة زمانياً ومكانياً معاً . فلا نكاد نجد في المأثور عن النحاة العرب – سواء في آثارهم أو في كتب المؤرخين لهم – ما يتناقض مع هذا المبدأ البسيط الواضح . وعلى امتداد تاريخ النحو العربي ، ومع تنوع اتجاهاته

وتعدد تجمعاته ، لا نجد غير ما يمكن اعتباره تطبيقاً لهذا المبدأ وتحقيقاً لمقتضاه .

وهذا الاتفاق الذي تشير إليه النصوص ولا تعارضه الأحداث ، لا يعني بالضرورة الاتفاق على النصوص ذاتها ؛ إذ أن ذلك الاتفاق الموجود يقتصر على المسلك العام والقاعدة المتبعة ، فهو اتفاق على الخطة ، أو بتعبير أكثر دقة : تشابه في المواقف ، دون أن يتعدى هذا القدر إلى الالتقاء في التفاصيل ، وهي – هنا – النصوص ذاتها ، بل على العكس من ذلك ؛ فإن اتفاق النحاة على موقف مشترك من النصوص يتضمن بالفعل اختلافاً في الصور التطبيقية لهذا الموقف ؛ لأن السبب في القبول وإن كان مشتركاً فإن الأسس التي يرتكز عليها هذا السبب تتعدد ، ذلك أن السبب في قبول النصوص هو مدى موافقتها للقواعد ، ولكن القواعد ذاتها تختلف بين النحاة ، تبعاً لاختلافهم في أشياء كثيرة : ومن ذلك مدى أخذهم بالاستقراء أو القياس ، ومدى إقرارهم للتفرقة النوعية بين النصوص ، ثم صورة العلاقة التي تربط – في تفكيرهم – بين القاعدة من ناحية والنصوص اللغوية والعلة السببية أو الغائية من ناحية أخرى .

* * *

وفي مقابل هذا الاتفاق ، أو لنقل هذا التشابه في مواقف النحويين إزاء النصوص التي تتفق مع قواعدهم وتنسجم مع أحكامهم وتتسق ظواهرها مع ما يقررونه من أصول . نجد صوراً متعددة ونماذج مختلفة في مسلكهم إزاء النصوص التي تخالف ما قرروه من أصول وقواعد وأحكام . وتعدد مواقف النحاة إزاء هذا النوع من النصوص يمكن أن يدرس بصورة

موضوعية إذا تنوول من خلال القضية الرئيسية التي تركت أبرز الأثر في تحديد هذه المواقف وتنوعها ، وشكلت إلى أبعد مدى – آخر الأمر – صورتها ، حتى ليمكن تقسيم هذه المواقف في جملتها إلى اتجاهين يمثل كل منهما مرحلة زمنية معينة : مرحلة عصر الاستشهاد ، ثم مرحلة ما بعد هذا العصر .

## عصر الاستشهاد :

الاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية ، أي التي تنبني عليها هذه القواعد . والاستشهاد – بهذا التحديد – بعض مدلول الاحتجاج ؛ فإن الإحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً . وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصاً لغوية أو أُصولاً نحوية . ولكن كثيراً ما يستخدم هذان الاصطلاحان معاً في التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين والتقعيد . وهذه المعاني المحددة للاستشهاد والاحتجاج توضح العلاقة بينهما وبين التمثيل ؛ فإن هذا الأخير يهدف إلى شرح القواعد النحوية بذكر أمثلة لغوية توضح هذه القواعد . دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذي انبنت عليه واستحدثت منه تلك القواعد . ومعنى هذا – أولاً – أن الاستشهاد يختلف عن التمثيل ؛ لأن الاستشهاد مراعى فيه النصوص اللغوية التي بنيت عليها القواعد النحوية ، ومعنى هذا – ثانياً – أن التمثيل يخالف الاحتجاج ؛ إذ يتضمن الاحتجاج ذكر أدلة القواعد على حين لا تقدم الأمثلة لها دليلاً . ومعنى هذا – ثالثاً – أن التمثيل النحوي لا يقتصر على عصر من العصور . ولا على مستوى من

المستويات : إذ يمكن التمثيل في كل عصر بنصوص هذا العصر ، كما يمكن التمثيل بنصوص سابقة عليه . على حين ان الاستشهاد والأدلة النصية في الاحتجاج ترتبط بفكرة زمنية محددة ، هي – وحدها – التي يرجع إلى نصوصها في بناء القواعد النحوية ؛ أي أنها – دون غيرها – التي تكون نصوصها محور الارتكاز في البحث النحوي ؛ إذ تصبح مصدر القواعد ومحك صحتها جميعاً .

والأساس الذي ترتكز عليه قضية الاستشهاد عند النحاة العرب هو فكرتهم عن اللغة ، تلك الفكرة التي عبّروا عنها باصطلاح « السليقة اللغوية » فقد كانت تلك الفكرة وراء تحديدهم للنصوص التي تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد ، كما كانت السبب في ما استلزمه هذا التحديد من إطار زماني ومكاني معاً .

ويعني النحاة « بالسليقة اللغوية » أن النشاط اللغوي في الجنس العربي لا يعود إلى الدربة والمران ، وإنما يمتد عن الدم والجنس[1] . وأن العرب الخلص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأمم ولم يخالطوا سواهم من الشعوب يتميزون لذلك بسلامة اللغة . ولذلك جعل النحاة العرب – واللغويون أيضاً – اللغة الفصحى سليقة لغوية عند كل عربي . دون أن يفطنوا إلى تعدد مستويات التعبير اللغوي . واختلافه بين مستويات الأداء العادية التي تفي باحتياجات الحياة الاجتماعية اليومية . وبين مستوى آخر فوق هذا المستوى تتطلبه ظروف اجتماعية مختلفة . ودوافع

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ٣٥١ ، ٢٥٢ ، وأيضاً [illegible]

فنية مغايرة ، ويتطلب – لذلك – خصائص لغوية متميزة ، وبهذا المفهوم جعل النحويون كل ما ينسب إلى العرب من نشاط لغوي محتجاً به في مجال التقعيد النحوي للغة الفصحى ، ومن ثم يجب مراعاته . ولهذا وجدنا النحاة واللغويين يلجأون في استقراء الأساليب العربية إلى كل من يثقون ببعده عن التأثر الخارجي ، دون تحديد لمستوى أدائه اللغوي ، ومن غير تحليل لما يذكر من نصوص . ومن ثم انتشر في السماع عن العرب الأخذ عن مجهولين ، وصبيان ، ومجانين أيضاً[٢] . ولهذا السبب لم يجد السيد مرتضى الزبيدي حرجاً في أن يتصور خلاص أهل ( عكو ) من الاتصال بالأجانب قد حفظ سليقتهم فضمن سلامة لغتهم[٣] . وهو ما يؤكده ياقوت من قبل ، إذ يقرر – معبراً عن موقف اللغويين – : أن أهـــل ( عَكْوَتَان ) « باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم ، لم تتغير لغتهم ؛ بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحتهم ، وهم أهل قرار ، لا يظعنون عنه ، ولا يخرجون منه »[٤] .

وقد تطلب هذا التصور للغة تحديداً للفترة الزمنية التي يتسم النشاط اللغوي فيها بالأصالة ، ويتميز العرب فيها بالسلامة ، وتتصف مأثوراتها من النصوص – لذلك – بصدورها عن السليقة اللغوية . ومن ثم نشأت عندهم فكرة « عصر الاستشهاد » ، أي قصر الاحتجاج على نصوص مرحلة زمنية معينة لا تتجاوزها . وقد ربطوا بين هذه المرحلة وبين ظروف التحول أو الاستقرار الاجتماعي ، بحيث مدوا المرحلة إذا ضمنوا استقرار

---

٢ انظر : المزهر ١/١٤٠ ، داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح – ورقة ٧٦ أ – ب .

٣ انظر : تاج العروس ، مادة ( عكو ) .

٤ انظر : معجم البلدان ، المادة نفسها ٦/٢٠٥ .

البيئة اجتماعياً ولغوياً ، مع بعدها عن الاتصال بأجناس أُخرى ولغات مغايرة ، وقصروها إذا لم تتوفر فيها هذه الشروط على الفترة التي يحسون توفرها فيها واتصافها بها ؛ ولذلك فإنه على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النحاة في فترة الاستشهاد ، فإن الاتجاه الشائع بينهم أنها تمتد قرابة ثلاثة قرون في الحواضر ، على حين تصل إلى حوالى خمسة قرون في البوادي . من هذه الفترة قرابة قرن ونصف قرن قبل الإسلام ، وبقية المدة تمتد في العصور الإسلامية حتى عهد بني العباس . وفي تصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية ، هي : سلامة نصوصها من الخطأ ، وبراءتها من اللحن، وخلوصها من شوائب العجمة . يقول ابن جني في سر هذا التحديد الزمني ، في باب « ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر » : « علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها . وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً . وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه »[٥] . وهكذا تصور ابن جني أن السلامة اللغوية مقصورة على فترة زمنية معينة . وهي في تلك الفترة أمر محتم لا سبيل إلى

---

٥ الخصائص ٢ : ٥ .

نقضه أو الطعن فيه . وموقف ابن جني في هذا ليس شاذاً ، ولا غريباً ، إذ هو الحقيقة الأساسية في الاستشهاد عند النحاة جميعاً ، من صرح منهم بذلك يوافقه ، ومن لم يصرح يشهد تناوله للنصوص بالتقائه معه أو اتباعه إياه .

وكما تطلب هذا التصور للغة تحديداً زمنياً فإنه احتاج إلى نوع من التحديد المكاني ، وفرض تحليل القبائل التي يسمع منها ، لمعرفة القبائل التي تتصف لغاتها بالسلامة ، وتتميز بالأصالة . وفي هذا المجال رفض النحاة الاحتجاج بالنصوص اللغوية الصادرة عن قبائل بعينها ؛ لوقوع هذه القبائل جغرافياً حيث تتأثر بلغات مختلفة وأجناس مغايرة . ومن ثم قرر السيوطي في بعض كتبه هذا الأصل المهم من الأصول النحوية ، وهو أنه « لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم حولهم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط . ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام - وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية - ولا من تغلب ولا النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية . ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس . ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفرس . ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم . ولا من بني حنيفة . وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا

غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »[٦] .

وكما أثر هذا التصور للغة في تحديد النصوص المعتمدة تحديداً زمنياً ومكانياً ، فإنه قد ترك ، بالضرورة ، أبعد الأثر في مواقف النحاة من النصوص المخالفة لما قرروه من قواعد . بحيث يمكن أن نجد – بصورة عامة – خطوطاً عريضة تميز مواقف النحاة في عصر الاستشهاد عن مواقفهم بعد هذا العصر .

## موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد في عصر الاستشهاد :

يعد كثير من المؤرخين إبراهيم بن هَرْمَةَ آخر شعراء الحضر الذين يستشهد بشعرهم ويحتج به[٧] . ويرى كثير منهم أن هذا الموقف لا خلاف فيه[٨] .وقد توفي ابن هرمة في منتصف القرن الثاني الهجري[٩] . ومعنى هذا أن النحاة يجعلون المأثور من النصوص ، حتى هذا التاريخ ، معتمداً في مجالات الدرس اللغوي على تعددها واختلاف مستوياتها ، وفي المقدمة من هذه المجالات البحوث التي تتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد والتعليل جميعاً .

وهذه « الحقائق » ! كلها تحتاج إلى إعادة النظر فيها ؛ لنتبيان مدى ما فيها من دقة . فإن فيما يرويه بعض المؤرخين ما يفيد أنه لا يحتج ببعض شعراء هذه المرحلة ، ومن بين هؤلاء صاحب الخزانة الذي ينسب

---

٦ الاقتراح ( ط ٢ ) ١٩ – ٢٠ ، المزهر ٢١٢/١ .

٧ المزهر ٤٨٤/٢ .

٨ الأغاني ٣٧٣/٤ ، طبقات الشعراء ٢٠ .

٩ خزانة الأدب ٣/١ .

إلى أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وغير هؤلاء موقفاً كهذا ، ويقرر أنهم كانوا يرفضون شعر الفرزدق والكميت وذي الرمّة وأضرابهم ولا يحتجون به[١٠] .

ويستند في هذا الذي قرره إلى دعامتين :

**الأولى** : ما ترويه بعض الروايات من أن هؤلاء الأعلام من النحاة واللغويين والرواة كانوا يستنكفون من قراءة شعر هؤلاء الشعراء ، ويأبون استنشاده ، ويرفضون سماعه ، ويمتنعون عن الاحتجاج به . ومن ذلك ما حكاه الأصمعي أنه جلس إلى أبي عمرو « عشر حجج فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي »[١١] ، وأنه كان يرى أن هؤلاء الشعراء الكبار « مُوَلَّدُون »[١٢] .

**والثانية** : أن أخباراً كثيرة رويت عن أبيات لأولئك الشعراء ردها هؤلاء النحاة ، وخطأوها ، وحكموا بخروجها على القواعد النحوية . وكُتُب التاريخ والأدب واللغة تحكي الكثير مما كان بين الفرزدق وبين عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر[١٣] . وهذا يعني — عند البغدادي ومن معه — أن من العلماء من رفض حجية هؤلاء الشعراء ، وإلا لقبلوا ما قالوه وخرجوه بما يوافق قواعدهم ويتسق مع أحكامهم .

ولكن النظرة الدقيقة إلى هاتين الدعامتين — وإن سلمت بما ورد فيها

---

١٠ خزانة الأدب ١/٣ .

١١ الخزانة ١/٣ — ٤ ؛ العمدة ١/٩٠ — ٩١ .

١٢ المصدران السابقان .

١٣ انظر مثلاً : طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١٥ وما بعدها .

من جزئيات – فإنها ترفض ما استكرهها هؤلاء النحاة عليه من دلالات ؛ فصحيح أن من النحاة والرواة واللغويين من يعد هؤلاء الشعراء الإسلاميين مُوَلَّدين ، وصحيح أيضاً أن منهم من كان يرفض سماع شعر هؤلاء ، بله تدوينه أو الاحتجاج به ، وصحيح كذلك أن من النحاة من خطّأ بعض أبيات لهؤلاء الشعراء ونسب إليها اللحن . ولكن ذلك كله لا يعني أن هؤلاء العلماء قد رفضوا حجية النصوص الشعرية الصادرة عن هؤلاء الشعراء الكبار ، بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المواقف كلها أقرب إلى أن تفيد الاعتراف بمستوى الأداء اللغوي لهؤلاء الشعراء ، منها إلى أن تفيد إهمال هذا الشعر أو رفضه في مجال الاستشهاد .

ذلك أن رفض سماع ذلك الشعر المنسوب إلى أولئك الشعراء والميل إلى الشعر القديم – الذي ينسب إلى عصر ما قبل الإسلام وعصر صدر الإسلام – لا ينبع من موقف لغوي صرف ، وإنما يمتد عن ذوق فني خالص ؛ فكل هؤلاء الرواة والعلماء – عدا ابن أبي إسحاق – ممن يعنون بالمرويات المحفوظة عن تلك العصور السابقة ، ومن الطبعي أن تترك هذه العناية أثرها في تذوق النصوص المعاصرة لهم ؛ فإن المعاصرة حجاب كما ينقل صاحب الخزانة عن ابن رشيق[١٤] ، ونحسب أن الحاجز الصفيق في هذا الحجاب ليس ما يتصوره كثير من المؤرخين ممتداً عن ما قد يكون من قبيل التنافس العلمي ، وإنما هو – في حقيقته – نتيجة لذلك الذوق الفني الذي يتشكل من خلال المعايشة الطويلة للتراث ، بحيث لا يستسيغ ما يحدثه التغير الاجتماعي وما يصحبه من التطور الفكري من

---

١٤ الخزانة ١/٣ .

اختلاف في مضمون الشعر ، وتنوع في أشكاله ، وثراء فيما يعـالجه من موضوعات .

وفي ضوء هذا التفسير لموقف هؤلاء العلماء يتضح أن اصطلاح « المولدين » الذي أطلقوه على هذا الجيل من الشعراء المعاصرين لهم مقصور على الدلالة الفنية والخصائص الأدبية ، دون أن يتضمن بالضرورة بُعْداً لغوياً .

وهذه التفرقة في أبعاد الاصطلاح بين الجوانب الفنية والأدبية من ناحية ، وبين الجانب اللغوي من ناحية أُخرى ، تفرقة ضرورية ليتسق موقف النحاة هنا مع موقفهم الذي أُسيء فهمه وتفسيره ، وهو رفض بعض النصوص المنسوبة إلى أولئك الشعراء ، لوقوع الخطأ فيها ولحاق اللحن بها ؛ فقد تصور بعض المؤرخين – كما أشرنا منذ قليل – أن هذا الموقف يكشف بالضرورة عن عـــدم حجية النصوص المنسوبة إلى أولئك الشعراء عند هؤلاء العلماء . وهو سوء فهم لمعنى الاحتجاج ، وخلط بين دلالته في عصر الاستشهاد وبين مفهومه فيما تلاه من عصور .

ذلك أن الاحتجاج – بعد عصر الاستشهاد – يعني الالتزام الكامل بكل ما أثر عن هذا العصر ، ومراعاة كل النصوص المروية عن أبنائه في مجال التقعيد النحوي بصورة خاصة ، وميادين البحث اللغوي على وجه العموم ؛ ولكن ليس من سبيل أمام الباحث العلمي إلا أن يقرر أن مفهوم الاحتجاج في عصر الاستشهاد نفسه يختلف عن هذا المعنى . ويفرض هذه التفرقةَ فرضاً لحظُ المواقف المختلفة لنحاة هذا العصر إزاء النصوص المعاصرة لهم ؛ فقد استشهدوا ببعضها ورفضوا بعضها . ولا يمكن أن

يُصَوَّر هذا الموقف – كما فعل بعض المؤرخين – على أنه يدل على عدم الاحتجاج بهؤلاء الشعراء ، وإلا أسلم ذلك إلى القول بوقوع النحاة في تناقض إذ يحتجون ببعض شعرهم . ومن ثم فإن التفسير الذي يبرأ من تصور هذا التناقض هو أن حجية بعض النصوص المنسوبة إلى أحد الشعراء لا تسلم بالضرورة إلى الاحتجاج بكل النصوص المنسوبة إلى هذا الشاعر ، وأن رفض بعض نصوص مصدر معين لا يتضمن بالضرورة رفض كل النصوص التي تتفق معها في المصدر . وبهذا يتضح أن الحجية عند هذا الفريق من العلماء إنما تعني ببساطة واضحة وقاطعة معاً اتساق النصوص مع القواعد ، وليس انتساب النصوص إلى عصر وانتماءها إلى قائل .

وقد ترك هذا الفهم لحجية النصوص أثره في مواقف نحاة عصر الاستشهاد من النصوص المخالفة للقواعد ، بحيث نجد في هذه المواقف اتجاهين[15] :

يذهب أصحاب الاتجاه الأول إلى رفض النصوص التي تخالف ما يضعونه من قواعد ويفرضونه من أحكام . ويبني أصحاب هذا الاتجاه قواعدهم على ما يطرد من الظواهر والنصوص جميعاً . أي أنهم يلحظون الظواهر التي تطرد فيما يستقرئونه من نصوص ، فيجعلونها هي القواعد ، ويرفضون ما يخالفها سواء أكانت ظواهر غريبة لا تشيع في النصوص ، أم نصوصاً قليلة لا يؤيدها سائر المروي والمسموع . ويردون هذه الظواهر والنصوص معاً إلى جهل أصحابها أو إلى خطئهم في إدراك القواعد ، أو في تطبيقها .

---

١٥ انظر : تاريخ النحو العربي ٩٢ – ٩٣ ، وهذه الدراسة : الفصل الأول من الباب الأول .

وأما الاتجاه الثاني فيذهب أصحابه في الغالب إلى قبول كل النصوص المروية والمسموعة ، سواء أوافقت القواعد التي يقررونها أم لم توافقها ، أما النصوص الموافقة للقواعد فإنها عندهم مصدر التقنين النحوي ، ومن ثم فإن قبولهم لها لا يحتاج إلى توضيح ، وأما النصوص المخالفة للقواعد فإنهم في قبولهم لها ، أو بتعبير أقرب إلى الدقة ، في إقرارهم لصحتها ، كانوا مدفوعين بظروف كثيرة ، من أهمها ما أحاط بالحياة الاجتماعية من علاقات عنصرية ، وما نشأ عن هذه العلاقات من آثار فكرية ، وما نتج عن هذه الآثار من التعصب للعرب جنساً ، ولشعرائهم وأدبائهم بصورة خاصة ، وما انبثق عن هذا التعصب من نفي الجهل عنهم والخطأ منهم ، وما تبع ذلك من الاحتجاج لصحة شعرهم وإقرار كل إنتاجهم ، دون تفرقة بين ما يوافق المعروف من القواعد وما يخالفه من نصوص ، وهذا أبو عمرو بن العلاء يصرح بوضوح قاطع : « والله لو أخطأ الملوك لصوبنا أخطاءهم »[16] .

بهذا الموقف أضحى أصحاب هذا الاتجاه ملتزمين منهجياً بتصحيح كل ما يرد من نصوص عن مصدري « الرواية » و « السماع » ، ولقد يظن أن هذا الالتزام قد حل مشكلة النصوص المخالفة للقواعد ، ولكن ذلك غير صحيح ؛ لأنه لا سبيل إلى الأخذ بكل النصوص الواردة بالفعل عن هذين المصدرين وإن التزم النحاة بهذا الأخذ ؛ فإن النصوص تنتمي إلى مستويات متعددة الخصائص ، متباينة العلاقات ، ومن ثم مختلفة القواعد متفاوتة الأحكام ، ولذلك فإنه مهما كان الالتزام بالنصوص ،

---

١٦ انظر : مجالس أبي مسلم ١٣٢ - ١٣٣ .

ومهما كان من اتساع في القواعد ، فإنه لا بد من وجود اختلاف من نوع ما بين النصوص والقواعد ، وهذا ما كان بالفعل . ولهذا لم يجد أصحاب هذا الاتجاه بُدّاً من اتخاذ مسالك لا يتناقضون فيها مع أنفسهم ،ولا تضطرب العلاقة فيها بين قواعدهم التي قرروها والنصوص التي التزموا بها ، ولم تكن هذه المسالك – في جملتها – غير المحاولات الأولى لتأويل النصوص حتى تلتقي مع القواعد المتبعة ، وتفي بما تتطلبها من أحكام .

## موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد :

ومن الطبعي أن تتأثر مواقف العلماء من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد بالاتجاهات السابقة في عصر الاستشهاد نفسه ؛ وقد كان أبرز تلك الاتجاهات ما ذهب إليه بعض النحاة من استخدام المحاولات الأولى من التأويل لتصحيح ما يخالف قواعدهم من نصوص ، وقد اتخذ علماء ما بعد عصر الاستشهاد هذا الموقف نقطة بدء ينطلقون منها ، ثم يدخلون عليها بعض التعديلات التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية الجديدة المحيطة بالبحث النحوي ، فتوسعوا في قبول النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد والتزموا بها في مجال الاحتجاج ، وخرجوا بذلك من الموقف الذي يهدف إلى « تصحيح » النصوص لتتلاءم مع القواعد ، إلى موقف جديد يعتبر هذه النصوص ذاتها روافد ينبغي استغلالها في استنباط الأحكام منها ، وبناء القواعد عليها . وفي الوقت نفسه رفض غالبيتهم ما يخالف القواعد التي يعترفون بها من نصوص لا تنسب إلى عصر الاستشهاد. على حين استثنى بعضهم أعلام اللغة والأدب ، فجعلوا النشاط اللغوي الفصيح لهؤلاء الأعلام حجة يجب اعتبارها في الدرس النحوي ، ثم منهم

من اكتفى بتصحيحها لإقرارها ، ومنهم من تجاوز ذلك فاعتبرها أساساً يبنى عليه وأصلاً يستند إليه . ومن أبرز من اتخذ هذا الموقف الزمخشري والرضي[١٧] ، والمازني وثعلب[١٨] .

وهذا كله يعني أن التعديل الذي حدث في مواقف النحـــاة كان ذا شقين :

**أولهما** : يتعلق بالنصوص المقبولة ، وهو قبول النحاة « كل » النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد ، وليس « بعض » نصوص ذلك العصر ، والتزامهم بها في مجال التقنين النحوي دون أن يقفوا عند مرحـلة التصحيح لتتسق مع القواعد . وبهذا لم يقع بينهم ما كان بين أسلافهم من خلاف في بعض نصوص عصر الاستشهاد نفسه ، بل يتفقون جميعاً في اعتماد كل ما أثر عن ذلك العصر من نصوص ، والاعتراف بها أصـلاً للقواعد ، ومصدراً لأحكام ، وأساساً من أسس الاحتجاج .

**وأما الثاني** : فيتصل بالنصوص المرفوضة – وهي النصوص الـتي تتضمن ما يخالف القواعد ، والتي تنسب إلى ما بعد عصر الاستشهاد . ومواقف النحاة إزاء هذه النصوص – وإن تعددت – فإنها تشير في عمومها بوضوح إلى حقيقة ملتزم بها في البحث النحوي ، وهي أن المحور الحقيقي الذي يجمع كل النصوص المقبولة في مجال الاحتجاج إنما هو « العصر » الذي تنتمي إليه هذه النصوص ، وليس « المستوى » الذي تمثله . ولا ينقض

---

١٧ الاقتراح (ط ٢) ٢٦ ، الكشاف ١/٣٣ ، ٤٣ ، شرح الرضي على الكافية ، [illegible] ، وانظر الباب الأول الفصل الثالث من هذه الدراسة .

١٨ انظر : خزانة الأدب ١ : ٤ ، [illegible] الاقتراح ورقة ٧٠ ب – ٧١ أ .

هذه الحقيقة إلا موقف ثعلب والمازني والزمخشري والرضي ، ولكن تحليل هذا الموقف يؤكد أنها آراء فردية ، وجزئية ، ثم إنها لم تكن ذات تأثير حقيقي في البحث النحوي ؛ إذ ظلّت محصورة في إطار الفكر النظري المجرد ، دون أن يكون لها دور في التطبيق .

وقد نتج عن هذا التطور في موقف النحاة أن امتدت محاولات التأويل البسيطة والجزئية التي أثرت عن المرحلة السابقة فتحولت إلى منهج متكامل في تناول النصوص وتخريج ما يخالف القواعد منها . ومن ثم تغيرت تلك المحاولات كمّاً وكيفاً معاً . أما في الكمّ فلأنها لم تعد تتناول بعض النصوص الجزئية ، بل أصبحت تشمل كل النصوص المخالفة ، ثم لم تقف عند النصوص وحدها ، إذ امتدت إلى القواعد أيضاً . وقد اضطر النحويين إلى هذا النوع من التأويل أن وجدوا صوراً كثيرة من التعارض بين ما تفرضه القواعد من أحكام ، فلم يجدوا بدّاً من حمل النصوص التي تكشف هذا التعارض على غيرها ، ولم يكن أمامهم من سبيل للقول بهذا الحمل غير ابتكار ما يؤيده من قواعد . وهكذا .. إذا كانت الفوارق بين النصوص وخصائصها من ناحية وبين القواعد وما تقتضيه من أحكام من ناحية أخرى سبباً في المحاولات الأولى من التأويل ( وهي تأويل النصوص ) فإن تعدد القواعد ثم إدراك ما بينها في بعض الأحيان من تضارب كان وراء امتداد التأويل إلى القواعد ذاتها . وأما التغير الكيفي الذي أصاب التأويل فلأنه لم يعد مجرد اجتهاد شخصي مرده إلى ذكاء الأفراد في تلمس بعض العلاقات بين النصوص المخالفة والموافقة ، لحمل المخالفة على الموافقة ، وإنما أصبح له أساليبه العقلية المقننة ، المحددة لأشكاله وأهدافه جميعاً .

وهذا التطور الذي أصاب التأويل ، منهجاً وتطبيقاً معاً ، يرتبط أوثق الارتباط بالظروف الموضوعية التي صحبت تطور أساليب البحث النحوي ، وأعمق هذه الظروف أثراً ما أصاب المنهج النحوي من تغير في عصر الاستشهاد ، فقد كان المنهج الذي اتبعه العلماء في ذلك العصر منهجاً يمكن اعتباره – إلى حد ما – استقرائياً ، يستعرض النصوص ويرتكز عليها ، ثم يبني قواعده ، حيناً على ما يطرد فيها من خصائص ، وأحياناً كثيرة على ما يوجد فيها من ظواهر . ثم حدث تغير يكاد يكون جذرياً في هذا المنهج ، باستخدامه أساليب القياس الشكلي بعد أن جفّت ينابيع السماع وتجمدت مصادر الرواية ، وتحددت النصوص بالحصيلة الموروثة عن عصر الاستشهاد وحده . فوجد النحاة أنفسهم تجاه موقف جديد يفرض عليهم مواقف مغايرة مع ما يتعاملون معه من نصوص ، فقد توصلوا بأساليب القياس الشكلي إلى قواعد تتنافى مع الكثير من النصوص ، كما تتعارض مع بعض ما وضع من قبل من قواعد ، ومن ثم ظهرت الحاجة الملحة إلى نصوص تدعم قواعدهم وتؤيدها ، كأسلوب من أساليب الترجيح بين القواعد . وهكذا فإنه في الوقت الذي كانت ظروف التغير المنهجي تتطلب توسعاً في استقراء النصوص وجد النحاة أنفسهم في موقف مضاد ؛ فقد حظروا كل محاولة لزيادة روافد المادة اللغوية ، ورفضوا كل وسيلة لتنمية مواردها ، وحكموا باستحالة بناء القواعد على غير أساس من النصوص المحدودة الموروثة . ومن ثم لم يكن معقولاً ، في ظل هذه الظروف كلها ، أن ينقصوا من هذا المورد الوحيد للنصوص ، وكان ضرورياً أن يقبلوا كل الحصيلة الواردة عنه ، بغض النظر عن مدى ملاءمتها للقواعد واتساقها مع الأحكام ، أو خروجها على القواعد والأحكام معاً . إذ لو

اتخذوا موقفاً آخر ، ورفضوا بعض نصوص ذلك العصر – وهو الموقف البديل لقبول كل نصوصه – لفقدوا مورداً مهماً ، بل وحيداً ، يلجأون إليه في الاستدلال على صحة ما تسلمهم إليه الأقيسة من قواعد .

ومن هذا العرض لمواقف النحاة من النصوص تتضافر الحقائق كلها على تقرير أن التأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها ، المنسوبة – في الوقت نفسه – إلى عصر الاستشهاد . أما ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه ، وكان التعبير عن هذا الموقف – في أكثر الأحيان – يتخذ اصطلاح « الشذوذ » .

وإذا كان للتأويل كل هذا الأثر في البحث النحوي ، منهجاً وتطبيقاً ، فإنه يتحتم عرض مفهومه وتحديد دلالاته ، تمهيداً لتحديد أسسه وأهدافه ، وتوضيح صوره وأشكاله جميعاً .

## معنى التأويل النحوي :

التأويل النحوي يمتد مفهومه امتداداً مباشراً عن مدلوله اللغوي ، وفي اللغة « أَوَّلَ الكلام تأويلاً ، وتَأَوَّلَه : دَبَّرَه وقَدَّرَه وفَسَّرَه »[١٩] ، « واشتقاق الكلمة من المآل ، وهو العاقبة والمصير ، قال عَبَدَةُ بْنُ الطبيب[٢٠] :

وللأحبـة أيام تذكرهـــا ... وللنوى قبل يوم البين تأويل

١٩ القاموس المحيط : ٣٣١/٣ .
٢٠ الصاحبي : ١٦٤ .

وقال الأعشى[٢١] :

على أنها كانت تَأَوَّلُ حُبَّهَا ... تَأَوُّلَ رَبْعِيِّ السِّقَابِ فأصحبا

يقول : إنَّ حبها كان صغيراً في قلبه فآل إلى العظم ولم يزل ينبعث حتى أصحب »[٢٢] . ومعنى هذا أن التأويل يعني تبيين النص بصورة تجعله –آخر الأمر– متفقاً مع القواعد المتبعة . ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي ، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد . وصار – كظاهرة نحوية – يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد ، ومن ثم فإن التأويل « لا يصح ولا يسوغ إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل »[٢٣] كما يقول أبو حيّان ، أي يرجع ما يخالف الجادة إلى الجادة ، أي ترجع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحوياً إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية ، وبذلك يتضح أن الجادة لا تعني النصوص اللغوية ، ولا تدل على الشواهد المروية ، ولكنها تشير إلى قواعد النحو التي يلتزم بها النحاة .

من نقطة البداية هذه تتحدد – عند النحاة – أهداف التأويل في البحث النحوي في هدفين أساسيين :

**أولهما** : صحة القواعد .

**وثانيهما** : سلامة النصوص .

---

٢١ ديوانه ( ص ) ٧ .

٢٢ اللسان ٣٥/١٣ ، الصاحبي : ١٦٤ .

٢٣ انظر : الاقتراح ( ط ٢ ) ٣٩ . ، المزهر ٣٥٨/١ .

والتحليل الدقيق لهذين الهدفين ، في ضوء أبعاد التأويل النحوي وأساليبه المختلفة – يحمل على الاعتقاد بأن الغاية الحقيقية التي توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد ، بتسويغ ما يختلف معها من نصوص تنسب إلى عصر الاستشهاد ، وذلك بواسطة التأويل . وهذا الموقف في اعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم في قبول كل النصوص المأثورة عن ذلك العصر ، والتزامهم بها في تقنين القواعد ، ومراعاتهم لها في طرد الأحكام .

نصل من هذا كله إلى أن التأويل عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص ، وأن الالتزام بهذا المعنى يتضمن طرفين أو يمتد على جبهتين :

**أولاً** – الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد .

**وثانياً** – تأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يبعد بها عن التأثير في القواعد ذاتها ؛ إذ يفسرها ويصوغها بشكل ينأى بها عن معارضتها ، أو يضعف من قيمة هذه المعارضة ويلغي أثرها .

ولذلك يستخدم النحاة في التأويل أساليب ثلاثة لتحقيق هاتين الغايتين :

**الأسلوب الأول** – ومضمونه ادعاء قصور النصوص كمياً عن الأخذ بها في مجال التقعيد .

**والأسلوب الثاني** – ومفهومه وجود اختلاف نوعي بين النصوص يقصر بعض الظواهر على بعض أنواع منها .

**والأسلوب الثالث** – يقتضي إعادة صياغة التركيب ليظهره بصورة لا يتعارض فيها مع القواعد .

ودراسة كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة يوضح إلى حد كبير أبعاد ظاهرة التأويل في النحو العربي تطبيقاً ، وآثارها في هذا النحو مادة ، وهو الجانب المكمل لتأثيرها في منهج النحو فكراً ووضوحها في هذا المنهج فلسفة .

## الفصل الثاني

# أساليب التأويل النحوي

## دراسة في المفاهيم

# الفصل الثاني

# أساليب التأويل النحوي

# دراسة في المفاهيم

## الأسلوب الأول : دعوى القصور الكمي :

محور فكرة القصور الكمي عند النحاة يرتكز على أساس عدم كفاية النصوص كمياً لاستخلاص القاعدة منها ، وبناء الأحكام عليها . ولا يجد النحاة تناقضاً بين رفض بناء القواعد على بعض النصوص ، وبين ما تقرر عندهم أصلاً من أصول بحثهم وهو اعتماد النصوص كلها المنسوبة إلى عصر الاستشهاد ؛ فإنهم يتصورون أن الأخذ بكل النصوص المروية عن ذلك العصر في مجال التقعيد حقيقة لا تقبل الشك ، ولكن من الضروري أن يحدث نوع من تصنيف الظواهر في هذه النصوص ؛ إذ من المستحيل أن تبنى القواعد على النصوص المأثورة عن ذلك العصر كلها – وهذا موقف طبَعِيّ مع اختلاط مستويات النصوص وعدم انتمائها إلى مستوى واحد في الأداء – ومن ثم كان من الضروري عندهم أن يبنوا قواعدهم على بعض النصوص دون بعض ، وأن يقبلوا – في الوقت نفسه – ذلك البعض الذي لم يبنوا عليه قواعدهم جزءاً من الحصيلة اللغوية ، التي ينبغي الحفاظ عليها ، ولكن لا يجوز البناء عليها ، أي يمتنع تنميتها . وقد تأكد هذا الموقف في مرحلة تالية ، حين استمد النحاة قواعدهم من فكرة القياس

الشكلي وبتطبيق قواعده ؛ فقد أخذوا من النصوص بما يوافق القواعد التي أسلمتهم إليها الأقيسة ، وأما بقية النصوص فقد التزموا بالمحافظة عليها جزءاً من التراث اللغوي ؛ ولم يجيزوا مراعاتها في الأقيسة والقواعد . وبذلك تأكد ذلك الأصل من أصول التفكير النحوي في موقف النحاة من هذا النوع من النصوص وهو « وجوب حفظها وعدم جواز القياس عليها »[1] .

وقد عبّر النحاة عن هذه الفكرة باصطلاحات متعددةٍ أهمها : القليل ، والنادر ، والشاذ ، وتقابل الاصطلاحات التي استخدموها للدلالة على صلاحيّة الكم للبناء عليه وهي : المُطَّرد ، والشائع ، والغالب ، والكثير . وقد كان تعدد الاصطلاحات الدالة على القصور الكمي أو الكثرة الكمية سبباً من أسباب إصابة البحث النحوي بكثير من الاضطراب ، بل لعله أهم هذه الأسباب جميعاً ؛ فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذه الفكرة . وكل ما فيه بضعة نصوص مبتسرة فضفاضة لا تقدم معياراً سليماً للكم قلة وكثرة ، مثال ذلك ما نقله السيوطي عن ابن هشام من نحو « اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً . فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف . والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل »[2] . ومثل هذا الكلام إن دل على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منها بالآخر فإنه لا يتضمن تحديداً لهذه المصطلحات . كما لا يتضمنه أيضاً ذلك المثال الذي قصد به ابن هشام إلى توضيح هذه المصطلحات ، وهو أن العشرين « بالنسبة إلى ثلاثة

---

١ الخصائص ١/٩٩ ، ١١٧ . الاقتراح ( ط ٢ ) ٧٨ – ٧٩ .

٢ المزهر ١/٢٣٤ . وانظر أيضاً التكملة ( مخطوط ) ٨٣ ، ١٢١ .

وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر »[٣] . فإن هذا المثال بدوره لا يوضح ، بل – على العكس – يحتاج إلى توضيح ؛ فقد سكت أولاً عن المطرد ، ولعله يكتفي بما ذكره أولاً من عدم تخلفه ، ثم إنه – ثانياً – لم يضع حداً أدنى وأقصى ، بل اعتمد على أمثلة تقريبية ، وهي أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة لتقويم النصوص ، من حيث تضافرها على أداء ظواهر بعينها أو اختلافها عليها وتنافرها فيها . ولذلك فإن من الممكن قصور الاصطلاحات في بعض الحالات . ومن ذلك أن المثال السابق – الذي ذكره ابن هشام – جعل حد الكثرة قرابة سبعين في المائة ، وجعل حد القلة يعادل قرابة خمسة عشر في المائة ، دون أن يجعل لما بين هذين الاصطلاحين اصطلاحاً يدل على درجة الكم قبولاً أو رفضاً ، أي كفاية أو قصوراً .

والواقع أن هذه المحاولات المختلفة للفصل بين مضمون كل اصطلاح من هذه الاصطلاحات ومضمون غيره ، ثم تحديد علاقة كل واحد منها بصاحبه ، ظلت محصورة في دائرة الفكر النظري المجرد ؛ فإن الموجود بالفعل في التراث النحوي واللغوي ينتج عكس ذلك . وهو تداخل هذه المصطلحات وتشابك علاقاتها ، بل ترادفها أحياناً للدلالة على حالة واحدة . ومن ذلك – مثلاً – ما روي من أن الأصمعي كان ينكر تأنيث لفظ زوج ويجعل من قبيل **النادر** قول عَبَدَة بن الطبيب[٤] :

ولقد علمت بأن قصري حفرةٌ  غبراء يحملني اليهـا شرجعُ

---

٣ المصدران السابقان .

٤ النوادر ٢٣ ؛ المزهر ٢١٤/١ .

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي    والطامعون إلي ثم تصدعـوا

ويجعلها غيره من قبيل **القليل** ، لا النادر ، ويُخَرِّج عليه بيت الفرزدق[٥] :

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي    كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها

وواضح من هذا المثل وجود تداخل بين معنيي الندرة والقلة .

ولكن التداخل ، أو التطابق ، لا يقتصر على هذا النحو الذي يختلف أطرافه بين القائلين به من النحاة ، بل يتجاوزه إلى العالم الواحد ، ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن يعيش من أن حذف صلة الموصول الإسمي **شاذ** في القياس والاستعمال جميعاً . ثم يعلل له بقوله : « أما قلته في الاستعمال فظاهر ، وأما في القياس فلأن الصلة هي الصفة في المعنى ... الخ »[٦] .

وواضح من هذا النص اتحاد دلالة القلة والشذوذ .

ورد الاحتجاج بالنصوص المخالفة للقواعد – بدعوى قصورها كمّاً عن التأثير فيها – شائع في البحث النحوي ؛ ، إذ يمتد بين تجمعاتـه المختلفة ومدارسه المتعددة . فإن من أيسر الأساليب عند النحاة اللجوء إلى هذه الدعوى ليصلوا منها إلى قصر ما في هذه النصوص من خصائص عليها ، وبذلك تسلم قواعدهم ، في تصورهم ، من المعارضة .

* * *

٥ المزهر ٢١٥/١ . ديوان الفرزدق ٦٠٥ .

٦ شرح المفصل ١٥٣/٣ .

## الأسلوب الثاني : دعوى الاختلاف النوعي :

محور هذا الأُسلوب من أَساليب التأويل في النحو العربي هو وجود فوارق نوعية بين النصوص وليست كمية خالصة كالأُسلوب الأول . ولكن ما يقتضيه هذا الأسلوب من تفرقة لا ينهض على دعائم موضوعية تتسم بالاطراد ، وإنما يرتكز حيناً على ادعاءات ذاتية لا تتصف بالموضوعية . وحيناً آخر يعتمد على لحظ بعض الخصائص الموضوعية بصورة عارضة ، ومن ثم فإنها لا تتصف بالاطراد ولذلك فإنها لا تفيد غير المزيد من الاضطراب في البحث النحوي والخلط في تناول الظواهر اللغوية .

ذلك أن أهم أسباب التفرقة النوعية بين النصوص في البحث النحوي أمران : أولها : الاختلاف في درجة فصاحة النصوص . والثاني : الاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص . ودرس النحاة لكلا هذين السببين لا يتسم بالموضوعية . ونرجو أن يتضح ذلك من عرضنا لحصيلة ما ذكره النحاة في كل من هذين السببين .

### الاختلاف في درجة الفصاحة :

يتصور النحاة أن ثمة فارقاً حاسماً بين نوعين من النصوص : نوع يتصف بالفصاحة ؛ وآخر ينحط عنها ويفتقر إليها . ويرى النحاة أن

السبب في سلب الفصاحة عن بعض النصوص يرتد إلى واحد من ثلاثة :

**الأول** : أن يكون النص ضعيفاً ، ، ويعرفونه بأنه « ما انحط عن درجة الفصيح »(٧) . ولا يعني هذا التعريف في الحقيقة شيئاً غير اختلاف مستوى الضعيف والفصيح في الدرجة ، لكن ما أبعاد هذا الاختلاف بين الضعيف والفصيح ؟ وما المقاييس العلمية التي يقاس إليها هذا الاختلاف ؟ إنه لا يكاد يوجد في تراث النحويين في الإجابة على هذه الأسئلة سوى بعض الإجابات العامة الفضفاضة ، التي لا تتسم بالدقة . ومن ذلك ما نقله السيوطي من كون النص حوشياً ، أو غريباً ، أو شارداً ، أو شاذاً ، أو نادراً(٨) . وهذه – بدورها – لا تحديد لها .

فإن الوحشي من الكلام « وَحْشِيُّهُ وغريبه »(٩) « أي ما نفر في السمع ». « وعلى هذا إذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز أو الأعرابي القح ، فهي وحشية »(١٠) .

والغرائب جمع غريبة ، والغريب من الكلام بمعنى الحوشي(١١) .

والشاردة – أيضاً – بمعناها – وقد قابل صاحب القاموس بها الفصيح حيث قال : « مُعْرِباً عن الفُصُحِ والشوارد »(١٢) .

---

٧ المزهر ٢١٤/١ .

٨ انظر : المزهر ٢٣٣/١ .

٩ انظر : الصحاح للجوهري . القاموس للفيروزبادي . المزهر للسيوطي ٢٣٣/١ .

١٠ المزهر ٢٣٣/١ عن العمدة .

١١ المصدر نفسه .

١٢ مقدمة القاموس المحيط ٣/١ .

والنوادر – أيضاً – من : ندر الشيء يندر ندوراً : سقط وشذ[١٣] .

وواضح أن هذا النمط من التناول وإن كان له دلالته التاريخية[١٤] فإن قيمته العلمية الموضوعية محدودة إلى أبعد الغايات . ذلك أنه يخلط بين القصور الكَمِّي والاختلاف النوعي ، ويجعل الاختلاف النوعي يعود في بعض صوره إلى القصور الكمي ، ومن ذلك كونه جعل من قبيل الاختلاف النوعي الاتصاف بالشذوذ أو الشرود أو الندرة ، مع أن من الممكن – في نظر النحاة أنفسهم – أن تكون النصوص شاردة أو شاذة أو نادرة وأن تتصف بالفصاحة في الوقت نفسه . ثم إن هذا التناول – فوق خلطه بين القصور الكمي والاختلاف النوعي – لم يقدم أساساً موضوعياً سليماً لدعوى الاختلاف النوعي ذاتها .

**والثاني** : أن يكون النص مُنْكَراً ، ويكتفي النحاة في تحديد خصائص المنكر بأنه « أضعف من الضعيف وأقل استعمالاً »[١٥] . وكأن النحاة يقصدون إلى أن المنكر يتصف بالانحطاط عن الفصيح في الاستعمال فضلاً عن انحطاطه عنه في الدرجة . وكأن هذا الفارق يكفي عندهم لتمييز النصوص التي يؤولها النحاة بدعوى كونها منكرة عن تلك التي يتناولها التأويل بدعوى القصور الكمي وحده . ولكن هذا كله – كما أشرنا منذ قليل – لا يقدم أساساً صلباً للبحث العلمي ، فإن الانحطاط في درجة الفصاحة

---

١٣ لسان العرب ٥٢/٧ .

١٤ يستمد هذا التناول قيمته التاريخية من كون مفاهيمه قد أصبحت محور علم من أهم العلوم العربية . وهو علم البيان .

١٥ المزهر ٢١٤/١ .

حكم لا يمتد عند النحاة عن أُسس محددة ولا يرتكز على حقائق ثابتة . وكذلك الأمر في قلة الاستعمال أيضاً ، فإنها لا تعتمد على مقاييس موضوعية . ومن ثم يظل الأمر كله مجرد دعوى تطلق دون سند يفيد اليقين . وبذلك يضيف المنكر إلى الضعيف مجالاً جديداً من مجالات الأحكام الذاتية في البحث النحوي .

**أما الثالث** : فهو أن يكون النص متروكاً . وقد عرف النحاة المتروك من النصوص بأنه « ما كان قديماً من اللغات ثم تُرِكَ واسْتُعْمِلَ غَيْرُهُ »[١٦] . وهذا النوع من النصوص يجب الأخذ به في نظر النحاة[١٧] ، وهذا يجب تأويله إذا خالف القواعد ؛ لأنك إن « لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه ، ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك ؛ وتسقط بكل اللغات ثقتك »[١٨] . وقد أخذ ابن جني على بعض النحاة إغفالهم التداخل بين اللغات في تناولهم بعض الموضوعات ، والمتروك بعض صور هذا التداخل[١٩] كذلك علل بعض الظواهر اللغوية بدعوى الترك هذه ، ومن أهم ما ذكره في هذا المجال تعليله ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور ورده ذلك الإختلاف إلى كونه قد « وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها ، وتأبدت معالمها »[٢٠] . ويورد على سبيل الاستدلال لما ادعاه ما

---

١٦ المصدر السابق .

١٧ الخصائص .

١٨ الخصائص ٢/٢٧ – ٢٨ .

١٩ الخصائص ١/٣٧٤ وما بعدها .

٢٠ الخصائص ١/٣٨٦ .

روي عن عمر بن الخطاب ، إذ قال : « كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ؛ فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر ، فلم يئولوا إلى ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره »[٢١] . وقول أبي عمرو بن العلاء : « ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير »[٢٢] . ولكن هذين النصين معاً لا ينتهيان إلى ما قرره ابن جني حين قال : « لسنا نشك في بُعْدِ لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار ، فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة »[٢٣] . وعلى الرغم من ذلك فإن النصوص الواردة عن السابقين من اللغويين تلتقي على حقيقتين :

**أولاهما** : وجود فوارق – صوتية وصرفية وتركيبية – بين العربية التي عرفها العرب قبل الإسلام وبعده ، تلك التي اتُّخِذت أساساً للبحث اللغوي والتقعيد النحوي ، وبين اللغات السابقة عليها في تلك العصور المظلمة التي لا يعرف عنها تاريخ العرب كثيراً . وإن قرر بعض الباحثين في كثير من التجوز أنها لغات عربية أيضاً[٢٤] .

---

٢١ المصدر السابق ؛ وانظر أيضاً المزهر ٢٤٨/١ – ٢٤٩ .

٢٢ المصدر نفسه والنص ببعض التغيير الطفيف في المزهر ٢٤٩/١ .

٢٣ الخصائص ٣٨٦/١ .

٢٤ انظر : الصاحبي ٢٢ . الخصائص ٢٨/٢ .

**والثانية** : أنه على الرغم من اندثار تلك اللغات فإنها قد خَلَّفَتْ في العربية المعروفة بعض الآثار في الصيغ والتراكيب . ولكن لا سبيل إلى القطع بصورة علمية بنوع هذه الآثار لافتقارنا إلى الوسائل التي تفيد التعرف على تلك اللغات وإدراك خصائصها صوتياً وتركيبياً .

## الاختلاف في الجنس الأدبي :

السبب الثاني من أسباب الاختلاف النوعي بين النصوص هو الاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص ، وقد فرق النحاة بين جنسين أدبيين هما : الشعر والنثر ، وجعلوا محور التفرقة هو النظم ، أي وحدة الوزن والروي معاً ، ومن ثم أباحوا للناظم صوراً من التجوز لم يبيحوها للناثر ، ومن ثم إذا وجدوا في النصوص المنظومة ما يخرج بها في بعض الأحيان عن القواعد الملتزمة ردوا أسباب الاختلاف بينها وبين القواعد إلى طبيعتها ، وقطعوا بأن هذه الطبيعة – بما تتطلبه من جهد خاص في الصياغة اللفظية – كانت السبب المباشر في انفلات هذه النصوص من أسر القواعد .

وقضية الاختلاف بين الأجناس الأدبية من الناحية اللغوية ترتكز على أسس موضوعية ؛ ولكن النحاة لم يستطيعوا أن يصلوا بهذه القضية إلى غايتها الصحيحة ؛ إذ قرروا أن ما يختلف فيه النظم عن النثر يعد من قبيل « الضرورة الشعرية » ، وذلك غير صحيح ، بل إنه يتناقض مع ما قرروه هم أنفسهم من أن طبيعة الشعر تختلف في الأداء اللغوي عن طبيعة

النثر ، وإذا كان الاختلاف بينهما يرتد إلى طبيعة كل منهما فإن من الخطأ البين أن نحكم على نتائج هذا الاختلاف « بالضرورة » .

التعبير بالضرورة إذن عن طبيعة الفوارق الموضوعية بين الشعر والنثر تعبير لا يتسم بالدقة علمياً ؛ إذ لا يلم بمضمون هذه الفوارق ولا يشير إليها ، بل على العكس من ذلك قد يوحي بتفسير هذه الفوارق تفسيراً خاطئاً ، وذلك ما حدث بالفعل من بعض النحاة الذين تصوروا أن معنى الضرورة يرتبط بالقهر والاضطرار وأن ذلك يستلزم نفي الاختيار من الشاعر في صياغته الشعرية . فلا يكون مضطراً إلا إذا ألغبت إرادته إلغاء بحيث لا يكون أمامه مفر من التعبير « بالضرورة »[٢٥] .

ولم يثر لفظ الضرورة هذا الخطأ في تصور ظاهرة الاختلاف النوعي بين هذين الجنسين الأدبيين في أذهان بعض النحويين فحسب ، بل ترك آثاره في الوضع الكلي للظاهرة في التقنين النحوي بأسره ؛ إذ تقرر نحوياً قصر ما سمي بالضرائر على المروي منها عن عصر الاستشهاد . وهو ما اصطلح عليه النحويون بقولهم : « الضرورة رخصة » و« الضرائر سماعية »[٢٦] . ولا خلاف بين النحويين في هذا الحكم الذي يمتد في حقيقته عن تصور

---

٢٥ انظر الضرائر ٦ ، ٣٠١ ، داعي الفلاح ٤٢ أ ، شرح التسهيل ( مخطوط ) جزء غير مرقم .

٢٦ انظر : الأشباه والنظائر ٢٢٤/١ ، مغني اللبيب ٥٩٣/٢ ، حاشية الدسوقي على المغني ٢٩٥/٢ ، حاشية الأمير على المغني ١٥١/٢ ، الاقتراح ( ط ٢ ) ١١ ، داعي الفلاح ٣٩ ب ، فيض نشر الانشراح ٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨١ ، مسائل العسكريات ١٣٤ ، اللباب ٣٤٨ ، شرح الجمل ١٤٨ ، شرح حدود الفاكهي ٢٩ ، صلاح الخلل ٧٣ ، المحصول ٧٩٦ ، شرح الفصول ٢٣٥ ، شرح التسهيل للمرادي – مخطوط ٧٢ .

الضرائر على أنها شذوذ عن القواعد النحوية الملزمة ، ومن ثم يجب أن تظل محصورة في أضيق نطاق ممكن ، ولا ينبغي أن تُنَمَّى بالبناء عليها . وقد سبق أن أوضحنا موقف النحاة بالتفصيل في هذه القضية[٢٧] ، وهو موقف يتجلى فيه سوء الفهم الذي أسلم إلى الخطأ ، ومرد ما فيه من خطأ إلى أن النحاة بعد أن أدركوا حقيقة موضوعية ثابتة – وهي الاختلاف بين الشعر والنثر – ضلوا عن فهمها على وجهها وإدراك طبيعتها ، على حقيقتها ؛ ففشلوا في التقنين لها تقنيناً يعبّر عنها . فإن الاختلاف بين هذين الجنسين الأدبيين اختلاف يقوم على ركائز موضوعية فنياً ، وأساليب التعبير الفني تختلف في كل جنس منها حتى انه يمكن أن يقال إن الأساليب الفنية الشعرية لا تصلح للأساليب الفنية النثرية وان العكس صحيح أيضاً ، فلا تصلح أساليب النثر للتعبير عن المفاهيم الشعرية ؛ ذلك أنه إذا كان القصد من استخدام الأساليب النثرية توصيل مفهوم معين إلى السامع أو القارئ ، فإن الشعر لا يهدف إلى تحقيق شيء من ذلك ، فالصور الشعرية ليست وسيلة ، بل يمكن أن يقال إنها غاية في ذاتها[٢٨] ، إذ بدونها يفقد الشعر جزءاً جوهرياً من بنيته . وإذن فاللغة تختلف إلى حد كبير بين الشعر والنثر ؛ وما يتصوره النحاة العرب من أن الأساليب اللغوية التي تُقَعَّدُ للنثر يمكن أن تصلح مقاييس للشعر تصور واهم ؛ إذ للشعر لغته المعبّرة عن خصائصه ، ومن ثم فإن له قواعده التركيبية التي لا تخضع لغته لسواها ،

---

٢٧ انظر : الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الدراسة . وأيضاً التأويل في النحو العربي ، بحث منشور بمجلة التربية ، العدد الثاني .

٢٨ الواقع أن قضية الهدف من الشعر إحدى القضايا التي تثير خلافاً حاداً بين النقاد تبعاً لاختلاف مدارسهم النقدية . ولكن لا خلاف بينهم جميعاً حول طبيعة لغة الشعر وتميزها من لغة النثر . انظر مثلاً : النقد الأدبي الحديث ٣٨٤ – ٣٨٧ ، قواعد النقد الأدبي ٣٩ – ٤٥ ، ما الأدب ٩ – ١٧ .

والتي تتسم بالضرورة بسمتين : أولاهما الاتساق مع مضمونه ، والثانيــة الحرص على وجود لون من الايقاع فيه ، وكلا الأمرين يســتحيل قصره على مرحلة معينة لا يتجاوزها ؛ فإن المضمون الشعري دائماً يعكس الحياة الاجتماعية والفكرية وما يجد فيها ، والإيقاع بدوره يتغير ليصور معطيات الحياة الجديدة في الفكر والواقع معاً .

* * *

## الأسلوب الثالث : دعوى إعادة صياغة التركيب :

ثالث الأساليب التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص لا يقف عند قلة النصوص على نحو ما ذكر الأسلوب الأول ، ولا يقتصر على التفرقة النوعية كما فعل الأسلوب الثاني ، وإنما يتوهم أبعاداً في النص الموجود لا وجود لها فيه ، ويسبغ عليه من الخيال صورة تلبي كل ما تحتاج إليه القواعد ، وتفي بكل ما تفرضه الأحكام . وبهذا الأسلوب تجاوز التأويل كل مدى موضوعي ، وانفلت من كل مقياس علمي ، وانطلق النحاة من خلاله يصححون كل ما يؤخذ عليهم من قواعد ونصوص معاً . ومن ثم فإن هذا الأسلوب – وهو أخطر أساليب التأويل النحوي وأبعدها أثراً – يفتقد الأساس الموضوعي ونقطة البدء العلمية التي بدأ منها الأسلوبان الآخران . وإذا كان الخطأ في الأسلوبين السابقين واضحاً لأنهما لم يلتزما بقواعد محددة ومقاييس ثابتة تكشف عن كمية النصوص أو نوعيتها ، فإن الخطأ هنا أكثر وضوحاً وأعمق أثراً لأنه يفقد أيضاً الأساس العلمي الذي يبدأ منه حين يفترض – بادئ بدء – أن وراء النص الموجود تركيباً آخر ، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل . وهو محور التقعيد ، وبهذا يصل الخيال النحوي إلى إهمال الحقائق العلمية البديهية . التي تجعل

من تحليل الموجود بالفعل في النصوص هدف البحث اللغوي ، وأسلوبه في التقنين النحوي .

وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تتنوع ؛ إذ منها : الحذف . والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف[٣٩] . ومنها أيضاً التقدير ، والاتساع ، والإضمار ، والاستتار ، والفصل والاعتراض ، والتعليق والإلغاء ، وغلبة الفروع على الأصول ، ورد الفروع إلى الأصول . وتحليل هذه الأشكال المختلفة يوضح إلى أبعد حد الأبعاد الحقيقية التي وصلت إليها ظاهرة التأويل في التراث النحوي . وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على المفاهيم النظرية التي انطلق منها النحاة لتطبيق هذه الأشكال ، تاركين دراسة صورها التطبيقية للفصل التالي .

## أولاً – الحذف والتقدير :

دعوى الحذف مظهر من مظاهر التأويل ، وهي كغيرها من صور التأويل تنبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام . والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه ، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية . وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها .

---

٣٩ الخصائص ٢/٣٦٠ .

ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي ، فإذا تغيّر الحكم الإعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو ( الاتساع ) ، ويقول : « الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المُتَوَسَّعَ فيه مُقَامَ المحذوف ، وتعربه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم »[٣٠] .

ولكن كثيراً من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة التي ذكرها ابن السراج ؛ ويجعلون الحذف يشمل حالتي تغير المعمول وبقاءه على ما كان له من وضع إعرابي ؛ ولعل في كلام ابن السراج نفسه ما يبرر مثل هذا الموقف ؛ فإنه يعترف صراحة بأن « الاتساع ضرب من الحذف » ، وبناء على هذا يعني الحذف إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص ، سواء بقي التركيب بعد الحذف على ما كان له من إعراب ، أو تغيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد .

والحذف – بهذا المفهوم له – يلتقي بالتقدير في مواضع محددة . ذلك أن التقدير في التراث النحوي يقال في حالات ثلاث : الأولى تقدير الحركة الإعرابية ، والثانية تقدير الجملة وما فوقها ، والثالثة تقدير بعض أجزائها . والحذف والتقدير يتفقان في الحالتين الأخيرتين ؛ ويختلفان في بعض جزئيات الأولى – إذ أن تقدير الحركة الإعرابية يمتد من المفردات

---

٣٠ الأشباه والنظائر ١ : ١٣ .

إلى الجمل ، ومن المعربات إلى المبنيات . ومعنى هذا أن بـين الحذف والتقدير اختلافـاً واضحاً في المضمون وإن اتفقا في بعض المسائـل ؛ إذ التقدير يصدق على حالات لا حذف فيها . بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل ، وسبكها من جديد ، بهدف تصحيح الحركة الإعرابية .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن من الميسور أن ننظر إليهما معاً على أنهما ظاهرة محددة المضمون متسقة التأثير ، وترتكز هذه النظرة أساساً على التلازم الضروري بين الحذف والتقدير ؛ فإن الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ ، كما أن التقدير – في مجاله الرئيسي – ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة . وبهذا المفهوم نفسه يضم الحذف والتقدير ما يعرف بالتعليق ؛ فإنه في تصور النحاة ليس إلا حذف الحركة الإعرابية لفظاً من آخر المعمول . وبهذا المفهوم نفسه أيضاً يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الإضمار والاستتار ؛ إذ أن في كل منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي .

وبهذا نصل إلى أن ظاهرة ( الحذف والتقدير ) تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل ؛ يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، ويبني هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب .

### ثانياً – الزيادة :

في مقابل دعوى الحذف والتقدير ابتكر النحاة أسلوباً ثانياً مكملاً

هو ما يصطلحون عليه بالزيادة . وهذا الأُسلوب ينطلق من المنطلق الذي ابتدأ منه الحذف والتقدير ، وهو دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، ولكنه مع ذلك ينبني على ركائز تختلف – تطبيقاً – عن ركائز الحذف ، وأهم هذه الركائز أن النص اللغوي يشمل بالفعل صيغاً زائدة من الناحية التركيبية ، وإن لم ينطبق عليها وصف الزيادة دائماً من حيث أداؤها للمعاني .

## ثالثاً – التحريف :

اصطلاح ( التحريف ) في التراث النحوي يدل على معنى غير ما يفهم منه إذا استخدم مع كلمة « التصحيف » ؛ فإن اصطلاح : ( التحريف والتصحيف ) يُقْصَدُ به ما يحدث في النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتّابها وما يحدث عن الكتابة بالذات من إيهام[٣٦] . واصطلاح ( التحريف والتصحيف ) بهذا المعنى شائع في التراث العربي كله ، لأنه يتصل بالنصوص ، وهي محور دراساته بأسرها .

أما اصطلاح ( التحريف ) فمقصور على البحث النحوي ؛ لأنه لا يتصل بالنصوص وإنما يرتبط بالتحليل اللغوي لها ، وبما يحدث في صيغها وتراكيبها من تغيرات صوتية وصرفية بصفة خاصة ؛ ولذلك فإنه يدل على هذه التغيرات التي تحدث في الصيغ والتراكيب عند إعادة تقليبها أو تركيبها . كما يتضمن – في الوقت نفسه – النظام أو النظم التي

---

٣٦ الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة .

تحكم هذه التغيرات ، والذي يتوصل إليه من تحليل مفردات التراكيب[٣٢] .

ومن الأمثلة التي توضح هذا المعنى المقصود بالاصطلاح ، أن النحاة يجعلونه المختص بتحليل العلاقة التي بين ( بل ) و ( بن ) . وبين ( ثم ) و ( فم ) . وبين ( سو ) أفعل و ( سف ) أفعل و ( سوف أفعل ) . وبين ( رُبَّ ) ثقيلة ، ومخففة في نحو قول أبي كبير الهذلي[٣٣] :

أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنـه ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

والأساليب الثلاثة السابقة هي أهم الطرق التي لجأ إليها النحاة العرب لتأويل النصوص المخالفة لقواعد **التصرف الإعرابي** .

## رابعاً – التقديم والتأخير والفصل :

التقديم والتأخير والفصل أهم الدعاوى يلجأ إليها النحاة لتأويـل النصوص المخالفة **لقواعد الترتيب** ، وهذه الدعاوى ترتكز على تصور خاص للنصوص لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل ، وما تكشف عنه هذه الخصائص من نظم محددة في العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي جميعاً ، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها في النحو . وإنما يبدأ من العكس ، أي من القواعد وما تفرضه من النظام بين أجزاء التركيب .

ودعاوى التقديم والتأخير والفصل قد تكون وسائل مستقلة لإعادة صياغة المادة بغية تأويلها . وقد تكون مشتبكة أو متصلة بأسلوب أو أكثر

---

٣٢ انظر : الخصائص ٢/٤٣٦ – ٤٤١ .

٣٣ انظر : ديوان الهذليين ٢/٨٩ .

من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ، تبعاً لنوع مخالفة النصوص ذاتها لقواعد الترتيب وحدها ، أو لها ولغيرها من القواعد المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابي أيضاً .

**خامسا – الحمل على المعنى :**

هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق . وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص ، ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال التطبيق ، وقد تركت هذه القواعد آثاراً عميقة الغور في التراث النحوي ، ومن ثم قرر ابن جني أن هذا الأسلوب يدل على « غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً »[٣٤] .

* * *

من هذا العرض الموجز تتأكد حقيقتان واضحتان :

الحقيقة الأولى : أن التأويل بواسطة الأشكال المختلفة لدعوى إعادة صياغة التركيب يقابل القواعد النحوية الموضوعة لتقنين الظواهر اللغوية . فإن أساليب « الحذف والتقدير » و « الزيادة » و « التحريف » تتناول النصوص التي تخرج على ما وضع لظاهرة التصرف الإعرابي من قواعد .

---

٣٤ الخصائص ٤١١/٢ .

وبصفة خاصة ما تفرضه نظرية العامل من أحكام . أما أساليب « التقديم » و « التأخير » و « الفصل والاعتراض » و « غلبة الفروع على الأصول » فإنها تنصب على النصوص التي تتجافى عن القواعد النحوية الموضوعة لظاهرة الترتيب . أما « رد الفروع إلى الأصول » و « الحمل على المعنى » فهما أهم الوسائل التي استخدمها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق .

والحقيقة الثانية : أن هذه الأشكال المختلفة تقطع بصورة حاسمة بأن النحاة كانوا لا يبدءون — في محاولتهم تبرير الاختلاف بين القواعد والنصوص تسويغاً للقواعد ذاتها — من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع ، ومن ثم لم يتناولوا الواقع كما هو ، وإنما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد له . وقد كانت نقطة البدء الخيالية هذه سبباً في انفلات أشكال التأويل النحوي من كل قيد ، بل في وقوعها في التناقض . فمن الممكن أن يتصور نقصان النص كما يمكن أن تتصور زيادته . ومن الممكن أن يدعى فيه التقدم وأن يدعى فيه التأخر . فليس ثمة أساس موضوعي يحكم هذه الظواهر ويحدد وسائل تطبيقها . ولعل في وقوفنا على الصور التطبيقية لها ما يشكف عن مدى الفوضى التي أسلمت إليها مواقف النحاة من النصوص .

هذا هو موضوع الفصل التالي .

## الفصل الثالث

# أساليب التأويل النحوي

## دراسة في الأشكال التطبيقية

## الفصل الثالث

# أساليب التأويل النحوي
# دراسة في الأشكال التطبيقية

سنتناول في هذا الفصل تحديد المدى الفعلي لتأثير تلك المفاهيم النظرية ، وذلك بتحليل ما تركته تلك المفاهيم في التراث النحوي من آثار تعد تطبيقاً لها .

### أولاً – وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي

أبرز الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل هذا النوع من النصوص ( المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ) ثلاث وسائل ، هي :

الأولى : الحذف والتقدير .

الثانية : الزيادة .

الثالثة : التحريف .

وسنخص كل وسيلة من هذه الوسائل بالتحليل فيما يأتي من صفحات :

**الحذف والتقدير :**

تمتد ظاهرة الحذف والتقدير – بمفهومها الذي توصلنا إليه[1] – في

١ انظر ص ٢٨١ – ٢٨٣ من هذه الدراسة .

النحو العربي على جبهة واسعة ، تبدأ من تقدير « الحركة الإعرابية » إلى أن تصل إلى تقدير « الجملة » و « التركيب » و « الكلام » ، وتضم فيما بين ذلك « أجزاء الجملة » ، سواء أُسْنِدت أو أُسْنِدَ إليها أو كانت تكملة لها ؛ وبذلك يمكن تصنيف المستويات التي تتناولها الظاهرة على النحو الآتي :

أ – الحركة الإعرابية .

ب – أجزاء الجملة .

جـ – الجملة والتركيب والكلام .

**أ – الحركة الإعرابية :**

تقدر الحركة الإعرابية في مواضع متعددة في النحو العربي ، منها ما يطرد ومنها ما لا يطرد ، كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه وما تقدر بعض الحركات فحسب . وأهم المواضع التي يطرد تقدير الحركات فيها ما يأتي :

أولاً – الجمل التي لها محل من الإعراب « إذ يحل محلها المفرد »[٢] ، والأصل في المفرد أن تظهر الحركة الإعرابية في آخره .

وهذه الجمل هي :

---

٢ حاشية الدسوقي على المغني ١٠٦/٢ ، وانظر معاني القرآن للفرّاء ، الجزء الأول . ومن الممكن أن يكون للجملة محل اعرابي ولا يحل محلها المفرد . وذلك إذا كانت تابعة لجملة لها محل من الاعراب . ويقع ذلك في بابي عطف النسق والبدل خاصة ؛ وهو ما سيشير اليه ابن هشام في الجملة السابعة .

١) الجملة الواقعة خبراً ، وتقدر فيها حركة الرفع في بابيْ المبتدأ وإن ، وحركة النصب في بابيْ كان وظن

٢) الجملة الواقعة حالاً ، وتقدر فيها حركة النصب ، نحو : ( ولا تمنن تستكثر ) و ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ) .

٣) الجملة الواقعة مفعولاً ، وتقدر فيها حركة النصب إن لم تنب عن الفاعل[٣] نحو : علمت أن محمداً قائم .

٤) الجملة الواقعة مضافاً إليها ، وتقدر فيها حركة الجر ، نحو : ( والسلام عليَّ يوم ولدت ) .

٥) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم وهي مُصَدَّرَةٌ بالفاء أو إذا ، وتقدر فيها حركة الجزم ، نحو : ( من يضلل الله فلا هادي له ) و ( وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ) .

٦) الجملة التابعة لمفرد . وتقدر فيها حركة الرفع ، في نحو : ( من قبل أن يأتي يوم لا ريب فيه ) ، وحركة النصب في نحو : ( واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ) ، وحركة الجر في نحو : ( ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ) .

٧) الجملة التابعة لجملة لها محل قبلها ، وتقدر فيها حركة الرفع في نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، وحركة الجر في نحو :

---

٣ تختص هذه النيابة بالقول وبابه ، نحو : ( ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون ) .

( واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ) .

وقد أضاف ابن هشام إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما[٤] :

٨) الجملة المستثناة ، نحو : ( لست عليهم بمسيطر ، إلا من تولى وكفر فيعذبه الله ) . وقد أسند إلى ابن خروف القول بأن ( من ) مبتدأ ، و ( يعذبه الله ) خبر ، وأن الجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، واستأنس بقول الفرّاء في قوله تعالى : ( فشربوا منه إلا قليل منهم ) إن ( قليل ) مبتدأ حذف خبره ، أي : لم يشربوا ، والجملة في محل نصب على الاستثناء[٥] .

٩) الجملة المسند إليها ، نحو : تَسْمَعَ بالمعيدي خير من أن تراه ، على اعتبار أن تسمع قائماً مقام السماع .

ثانياً – المصدر المؤول ، وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه الإعرابي ، فتقدر فيه حركة الرفع في نحو : ( وأن تصوموا خير لكم ) ، وحركة النصب في نحو : أرفض أن يستهتر المسلم بالصيام ، وحركة الجر في نحو : في أن تؤدي واجبك رضا الله عليك .

ثالثاً – الأسماء المقصورة ، وتقدر فيها الحركات الإعرابية الثلاث : الرفع والنصب والجر .

---

٤ مغني اللبيب ٤٢٧/٢ .

٥ حاشية الدسوقي على المغني ١٠٦/٢ .

**رابعاً** – الأسماء المنقوصة ، ويطرد تقدير الحركة فيها في حالتي الرفع والجر .

**خامساً** – الأسماء المبنية[٦] . وتقدر الحركات الإعرابية في جميع تلك الأنواع من الأسماء ، فلا يظهر منها شيء ، ومن ثم فإن وضع الكلمة منها في التركيب لا يتغير صوتياً من حالة إعرابية إلى أخرى ، وإنما يتغير في تقدير النحاة الذين يقررون أنه وإن بدا في الظاهر أنه لا يتغير فإن محله واجب التغير . ومن هذه الأسماء ما يطرد تقدير الحركات الثلاث فيها محلاً ، كما أن منها ما يتحتم تقدير بعض هذه الحركات دون بعض ، ومن ذلك ما ركب مزجياً من الظروف والأحوال كما أن منها ما يبنى في بعض الأحوال ويعرب في غيرها ، كاسم لا النافية للجنس .

**سادساً** – الفعل المضارع المبني ، ويطرد عند النحاة تقدير الحركات الثلاث فيه ، سواء بني على السكون أو على الفتح .

**سابعاً** – الفعل المضارع المعتل ، ويطرد تقدير حركتي الرفع والنصب في المعتل بالألف منه ، على حين لا يطرد التقدير في المعتل بالواو أو بالياء إلا في حركة واحدة هي حركة الرفع فحسب .

**ثامناً** – في التعليق .

وتحليل تقدير الحركة في المواضع السابقة يكشف عن أن الأسباب الرئيسية لهذا التقدير تلتقي حول محور واحد ، هو القواعد الكلية التي

---

٦ انظر تفصيل هذه الأسماء في كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٧٩ – ٨١ .

لا تستند إلى أسس موضوعية ؛ فقد اضطر النحاة في سبيل تحقيق غايتهم من تعميم الأحكام لتتسم بالاطراد إلى إغفال كثير من الحقائق الموضوعية والتمسك بأوهام التأويل ، بل واعتباره الأصل الذي يجب أن يراعى في التقعيد والتعليل جميعاً . ومن أوضح القواعد الكلية التي أسلمت إلى تقدير الحركة الإعرابية – كما تشير إلى ذلك المواضع السابقة – حتمية وجود الحركة الإعرابية في الكلمات المعربة فعلاً أو أصلاً ، بحيث إذا لم تكن الحركة ظاهرة وجب تقديرها . وهذه القضية أو القاعدة بعض ما تركته نظرية العامل في البحث النحوي من آثار ؛ إذ أن تقدير الحركة هو النتيجة الضرورية للطرف الثالث من أطراف العمل النحوي ، وهو وجود الحركة الدالة على العمل في آخر المعمول لفظاً أو تقديراً[٧] .

### ب – أجزاء الجملة :

تتعدد مواضع حذف أجزاء الجملة وتقديرها عند النحاة ، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا يتصل به الحذف والتقدير في بعض جزئياته . والأبواب التي يَطَّرِدُ حذف بعض أجزاء الجملة فيها هي : المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليهما ، والمفاعيل ، والإضافة ، والموصول ، والقسم ، والشرط ، والعطف ، والعائد . ففي كل باب من هذه الأبواب يطرد حذف بعض أجزاء الجملة في مواضع منه ، حتى ليكون الحذف في مواضع بعينها أصلاً فيها[٨] .

---

٧ انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٩٠ .

٨ انظر حذف أجزاء الجملة في : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤٨ وما بعدها .

وتحليل الأجزاء المحذوفة من الجمل في هذه الأبواب يكشف عن حقائق مهمة في البحث النحوي .

أولاها تتصل بما يدعي النحاة حذفه من أجزاء الجملة ، وأبرز ما يتأكد في هذا المجال أن دعوى الحذف تشمل أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأنها تتناول الاسم والفعل في مواقعهما الإعرابية المختلفة ؛ كما أنه يشمل الحروف على تنوعها .

والثانية تتصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف[٦]. وفي هذا المجال نجد تأثيراً عميق المدى لقاعدتين أو نظريتين :

**النظرية الأولى** : مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه . أولها العامل ، وثانيها المعمول ، وثالثها الحركة الإعرابية رمز تأثير العامل في المعمول ، فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف تحتم – عند النحاة – تقدير ما لا وجود له منها ، ومن ثم إذا وجد النحاة عاملاً وليس له معمول قدروا له معموله ، وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله .

**والنظرية الثانية** : مضمون فكرة النحاة عن نظام الجملة ، هذا المضمون الذي يرتكز أساساً على وجود الإسناد الذي لا يكون إلا بين اثنين : مسند ومسند إليه ، سواء كان المسند حدثاً أو علاقة ما يشير إليها الظرف والجار والمجرور ، ويدل عليها – عند النحاة – مُتَعَلَّقُهُمَا . وسواء كان المسند إليه اسم ذات أو اسم معنى ، صريحاً أو مؤولاً .

وقد أثرت هذه الفكرة في جزئيات كثيرة في هذا النوع من الحذف ، حين وجد النحاة تراكيب عديدة تفيد فائدة يحسن السكوت عليها – وهي غاية الجملة عندهم – ولكن لا يتوفر فيها شرط الإسناد من لزوم وجود طرفين ، فلجأوا إلى تقدير المسند أو المسند إليه في هذا النوع من التراكيب .

**جـ – الجملة والكلام والتركيب :**

اصطلاح التركيب هنا يعني أكثر من جملة واحدة ، سواء أكان الزائد عن الجملة جزءاً من جملة أُخرى أم جملة كاملة ، بشرط ألا يكون التركيب شاملاً الكلام كله . أي بحيث يكون مذكوراً في التركيب بعض أجزائه .

وأما اصطلاح الكلام فنطلقه – في هذا الموضع – على تقدير حذف كل جزئيات التعبير اللغوي ، سواء أكان جملةً واحدةً أم عدداً من الجمل ، بحيث لا يبقى من التعبير – عند النحاة – شيء ملفوظ .

**الجملة :**

يرى النحاة أن حذف الجملة مطرد في مواضع محددة ، تناولوها بالتفصيل في أبواب[٩] :

**القسم** : حيث تحذف جملة القسم حيناً وجملة الجواب حيناً آخر .

---

٩ انظر مواضع حذف الجملة بالتفصيل في الحذف والتقدير في النحو العربي ٢١١ وما بعدها .

**والشرط** : إذ تحذف جملة الشرط وحدها أو مع الأداة في مواضع ، وجملة الجواب وحدها في مواضع ، كما تحذف الجملتان معاً في مواضع .

**والعطف** : إذ يحذف المعطوف عليه وحده ، أو مع الأداة ؛ كما يحذف المعطوف وحده أو مع الأداة أيضاً .

**والصلة** : ولا خلاف بين النحاة في حذف متعلق الظرف المكاني والجار والمجرور الواقع صلة وجوباً ، ويصطلحون عليه بشبه الجملة . وأما حذف الصلة إذا كانت جملة فمن النحاة من قال به في مواضع ، وخرج عليه عدداً من الأبيات[١٠] .

**والحال** : إذ يحذف العامل فيه وحده أو مع صاحبه ، ولكلٍّ مواضعُ يطرد فيها .

**والمفعول به** : إذ يحذف العامل فيه إما وجوباً وإما جوازاً ؛ ولكلٍّ مواضع يطرد فيها .

**والمصادر** : إذ ينصب النحاة بعضها على تقدير ناصب محذوف ؛ وجوباً أو جوازاً ؛ ولكلٍّ مواضع .

**والظروف** : إذ يتناول الحذف العامل فيها . ولكن ليس لحذفه مواضع يطرد فيها وإنما يرتبط الحذف بدلالة القرينة عليه .

---

١٠ **انظر** : التصريح على التوضيح ١٤١/١ ؛ مغني اللبيب ٦٢٥/٢ .

**والظروف والجار والمجرور : إذ يحذف متعلقهما جوازاً حيناً ووجوباً حيناً آخر ، ولكلٍّ مواضعُ يطرد فيها .**

**الكلام :**

يرى النحاة أن حذف الكلام بأسره – بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة ، وبحيث يشمل في بعض الأحيان أكثر من جملة – يقع باطراد في مواضع خمسة[11] :

١ – بعد حروف الجواب ، نحو :

قالوا : أخفت ؟ فقلت : إن وخيفتي   ما إن تزال منوطة برجائي

٢ – بعد نعم وبئس ، نحو قوله تعالى : ( إنا وجدناه صابراً نعم العبد ) .

٣ – بعد حروف النداء ، نحو قوله تعالى : ( يا ليت قومي يعلمون ) .

« وإنما كان هذا الموضع من قبيل حذف الكلام بجملته لأن المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدراً ، فأصل ( يا زيد ) : أدعو زيداً ، ثم حذفت أدعو لزوماً لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه ، فجزءا الجملة – وهما الفعل والفاعل – محذوفان ، فإذا حذف المنادى أيضاً كان الكلام بجملته محذوفاً »[12] .

٤ – بعد إن الشرطية ، نحو قول رؤبة :

---

١١ انظر : مغني اللبيب ٢/٦٤٨ – ٦٤٩ ، حاشية الدسوقي على المغني ٢/٣٥٩ وما بعدها ، حاشية الأمير على المغني ٢/١٧٥ ، شرح المفصل ٨/٥ وما بعدها .

١٢ حاشية الدسوقي على المغني ٢/٣٦٠ .

قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإن

٥ – في تركيب شبيهٍ بتركيب الأمثال مقصود به تأكيد النفي نحو : افعل هذا إما لا ، أيَ : إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

التركيب :

حذف التركيب – بمفهومه الذي سبق – ليس له مواضع يطرد فيها ، ولكن خرج عليه النحاة عدداً من الشواهد ، منها قول عبيد بن الأبرص :

إن يكن طبــك الــدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي

أي : إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك ، فحذفت جملة الشرط وجملة الجواب[١٣] .

وجعل النحاة منه قوله تعالى : ( فقلنا : اضربوه ببعضها ، كذلك يحيي الله الموتى ) وتقدير الآية عندهم : فضربوه ، فحيي ، فقلنا .. الآية فالمحذوف ثلاث جمل[١٤] .

وقوله تعالى أيضاً : ( أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسفُ أيها الصديق ) والتقدير عندهم : فأرسلون إلي يوسف لأستعبره الرؤيا ، فأرسلوه ، فأتاه ، فقال له : يا يوسف[١٥] .

ومنه كذلك قوله سبحانه : ( فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا

---

١٣ مغني اللبيب ٦٤٩/٢ .

١٤ المصدر السابق . وانظر حاشية الأمير على المغني ١٧٦/٢ .

١٥ المصدر السابق . وانظر أيضاً حاشية الدسوقي على المغني ٣٦١/٢ .

بآياتنا ، فَدَمَّرْنَاهُمْ ) ، والتقدير : فأبلغـاهم الرسالة . فكذبوهمـا ، فدمرناهم .

وتحليل هذه النماذج التي ذكرها النحاة لحذف التركيب اللغوي يكشف عن حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير ، ويجعلون تفسير النص جزءاً لا يتجزأ من النص نفسه ، ويحتمون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها .

وبشيء من التأمل يسير يلحظ أنه ليس هناك من الناحية اللغوية التركيبية حَذْفٌ ، سواء في الآيات الكريمة التي استشهد بها النحاة أو في بيت عبيد بن الأبرص . ولكن النحاة لا يقفون عند الموجود في النص اللغوي ، وإنما يستقرئون ما وراء النص ، ويجعلون لما لا وجود له تأثيراً فيه ، يستمد ما له من قوة من ( فهم ) النصوص و ( تفسيرها ) ؛ واعتبار هذا الفهم بما يقدمه من كلمات للشرح ؛ وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح جزءاً من النص يجب أن يوضع في الاعتبار حـين التقعيد ، وهكذا لم يعد النص في تصور النحاة هو المنطوق أو المكتوب ، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب . فإذا أضفنا إلى هذا أن الاختلاف في الفهم بين النحاة كان ضرورة يفرضها تنوع ثقافـات النحويين ، وتعدد مستويات التفكير بينهم ، بل تباين أمزجتهم أيضاً ، إذا أضفنا هذا كله أصبحنا أمام احتمالات في النص الواحد من الكثرة والاختلاف والتناقض بحيث لا سبيل إلى حصرها في البحث النحوي ، ويصبح كل ما يستطاع فعله هو إدراك المؤثرات المختلفة التي لعل أهمها وأبعدها أثراً إغفال الخصائص اللغوية في التركيب . والتناول الذاتي له .

وهذه الحقائق كلها تتأكد أيضاً من تحليل المواضع المختلفة التي يطرد فيها ، – في زعم النحاة – حذف الجملة ؛ فليس في : القسم ، والشرط ، والعطف ، والصلة ، وغيرها من المواضع التي يطرد الحذف فيها حَذْفٌ ما ، ومرد هذه الدعوى العريضة إلى ما ذكرناه منذ قليل من إغفال ملاحظة الخصائص اللغوية وإهمال تحليل التراكيب تحليلاً وصفياً في ضوء الموقف اللغوي ؛ وما نتج عن ذلك من خلط بين النص وبين ما يمكن أن يفهم منه ويستفاد .

كذلك يؤكد هذه الحقائق بصورة لا تقبل شكاً لحظ المواضع التي يطرد فيها حذف الكلام بأسره ؛ فإن دعوى الحذف في الموضع الأول والأخير منها تستمد من تفسير الموقف اللغوي ، ولا ينبغي أن يوضع التفسير غير المنطوق في الاعتبار النحوي ؛ لأن غاية النحو ليست مراعاة المواقف النفسية بل كل ما يمكن درسه في هذا المجال في البحث النحوي هو لحظ أثر هذه المواقف على الأساليب اللغوية من الناحية التركيبية . وكذلك ليس ثمة حذف في النقاط الثلاث الباقية ؛ إذ الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، وما حمل النحاة على ادعاء الحذف والتقدير فيها إلا ما تقتضيه نظرية العامل من ضرورة وجود الأطراف الثلاثة في الكلام المفيد .

وهذه الحقائق كلها – التي يكشف عنها ويؤكدها التناول الدقيق لمواضع الحذف والتقدير المختلفة ، ومستوياته المتعددة – تشير إلى تأثر فكرة الحذف والتقدير عند النحاة العرب بالفلسفة اليونانية على وجه العموم ، وبالتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات – بصورة خاصة – إلى أبعد غايات التأثر وأقصاه ، وأبرز مظاهر هذا التأثر تقسيمهم المحذوف

إلى لازم وجائز ، ويعنون بالحذف اللازم أنه لا يجوز ذكر المحذوف فيه وإن كان يتحتم في الوقت نفسه تقديره لسلامة القواعد النحوية ، ويريدون بالحذف الجائز صلاحية التركيب اللغوي نحوياً في حالة ذكره وعدم ذكره معاً .

وهذا التقسيم في جوهره يرتكز على أسس منطقية كلامية لا لغوية نحوية ؛ فإن الأساس الحقيقي له هو التقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات إلى موجود ومعدوم ، ثم تقسيم كل منهما إلى لازم وجائز ، لازم الوجود أو واجب الوجود لا يجوز عليه العدم ، ولازم العدم أو واجب العدم لا يصح له وجود ، وجائز الوجود جائز العدم معاً ، يصح وجوده كما يصح عدمه . وقد أخذ المتكلمون أو الكلاميون هذا التقسيم الفلسفي فقصروا واجب الوجود على الله وحده ، وإذن فكل ما عداه يعود إلى القسمين الآخرين ، فإما أن يكون جائز الوجود جائز العدم ، وإما أن يكون واجب العدم مستحيل الوجود ، وهذا – بعينه – هو المعنى الذي يفهمه النحاة من اللازم والجائز في الحذف ، أو بتعبير أكثر دقة : في المحذوف .

وتتضح – بعد هذا العرض الموجز لظاهرة الحذف والتقدير من خلال أبعادها وأسبابها – حقيقتان مهمتان :

**الحقيقة الأولى** : أن التقسيم الذي وضعه النحاة للحذف ؛ أو في الحقيقة استعاروه من علم الكلام ، ليس لغوياً ولا نحوياً ؛ لأن وظيفة النحو هي تحليل التراكيب والعناية بتحديد المواقع المختلفة للكلمات في الجمل ، وتسجيل العلاقات الداخلية بينها . وإذن فالمنهج الذي يجب

اتباعه في البحث النحوي يجب أن يكون منهجاً لغوياً مستمداً من خصائص اللغة ذاتها ، وغاياته لحظ الحقائق التركيبية كما تتضح من أشكال الكلمات ووظائفها ، ومهمة الباحث النحوي إذن هي تسجيل ما تسلم إليه ملاحظاته في هذا المجال ، يسجلها كما هي دون أية محاولة لإسباغ صفة ما عليها ، وبصرف النظر عن مدى اتساقها أو تناقضها مع المذاهب الفلسفية أو المناهج المنطقية أو الآراء الكلامية .

**والحقيقة الثانية** : أن الواقع اللغوي ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها ، فإنه في الحالات التي يتحتم عند النحاة الحذف فيها لا معنى لتقدير المحذوف ؛ إذ أنه ما دام لم يرد ، ولا يجوز أن يرد ، فإن في تقديره عبثاً باللغة وإهداراً لمقوماتها ، وإغفالاً لخصائصها ، ولم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية ، ووضع الهدف على هذا النحو أسلم إلى كل هذه الأخطاء ، ولعله كان يصلح البحث النحوي إلى حد ما أن تعدل القواعد بحيث تُوَضِّح قوانينُها كل ما يتصل بالواقع اللغوي من ظواهر .

* * *

والأمر كذلك في حالات جواز الحذف والذكر أيضاً ؛ فإن ذلك الجواز الذي قال به النحاة لا يعود إلى أن في الواقع اللغوي الذي تنطق به النصوص ما يؤيد وجوده وعدمه ، وما يقتضي حذفه وذكره ، بل تعتمد فكرة الجواز نحوياً على أنه « لا يستحيل وجوده » وهذه الاستحالة في أساسها تمتد عن النظرة المنطقية البعيدة عن الواقع اللغوي . بدليل أنه في حالات كثيرة يقرر النحاة أنه يجوز حذفه ويجوز ذكره ... ويتبعون ذلك

الحكم بقولهم : وإن لم يؤيده السماع ، أو : ولو لم يرد ما يؤيده[١٦] أو : لا يكاد يسمع من العرب ، وكثيراً ما يستعمله أبو علي الفارسي[١٧] . أو : أجازوه على قبح ، وهي العبارة الشائعة عند ابن السراج[١٨] ، أو : رديء جداً ، وهي عبارة المبرد[١٩] .

* * *

## الزيادة :

لم تكن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذي لجأ إليه النحاة لعلاج ما أحسوا به من قصور القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابي عن الواقع اللغوي ، فقد لجأوا إلى عدد من الأساليب لتحقيق الهدف نفسه ، ومن أهمها دعوى وجود زيادات في الصيغ والتراكيب ، ودعوى الزيادة هذه هي الجانب المكمل لدعوى الحذف ؛ فإنها تبدأ – بدورها – من الصورة الذهنية للنص وليس من النص نفسه ، ومن ثم فإنها تجرده من خصائصه وتغفل مقوماته ، وإذا كانت الصورة الذهنية المتمدة عن ما تستلزمه القواعد قد أسلمت من قبل إلى تقدير وجود صيغ لا وجود لها بالفعل لتكمل أطراف العمل النحوي ، وأركان الجملة العربية ؛ فإنها قد فرضت هنا إغفال اعتبار بعض الصيغ الموجودة في الواقع وإلغاء ما لها من تأثير . وعلى هذا النحو تكون الزيادة مكملة للحذف ؛ إذ في

---

١٦ انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤٤ .

١٧ انظر : المصدر السابق ، وأيضاً : التصريح ١٤٦/١ .

١٨ المصدر نفسه .

١٩ المصدر نفسه .

الحذف يُزْعَم سقوط بعض المعمولات في الغالب ، وفي الزيادة يُدَّعى حَذْفُ بعض العوامل حتى لا يضطر النحوي إلى تقدير معمولاتها .

والزيادة في التراث اللغوي اصطلاح يمتد من البحث الصرفي إلى الدرس النحوي ، ويشمل بذلك الصيغ والمفردات والتراكيب جميعاً.

أما الزيادة في الصيغ والمفردات فإنها تعني عند الصرفيين « إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفادة معنى كألف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع في اللغة نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد »[٢٠] .

والزيادة بهذا المعنى عند الصرفيين تقتصر على بعض الأسماء والأفعال ولا تدخل الحروف ؛ « لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف »[٢١] . وهي مقصورة أيضاً على عدد معين من الحروف لا يزاد سواها ، يجمعها قولهم : « اليوم تنساه » ، أو : « وأتاه سليمان » كما يقول الزمخشري أو : « سألتمونيها »[٢٢] . وقد نظمها المازني في قوله[٢٣] :

هَوِيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيْتُ السِّمَانا

---

٢٠ الأشباه والنظائر ١/٢٢٧ – ٢٢٨ .

٢١ شرح المفصل ٩/١٤١ .

٢٢ المصدر السابق .

٢٣ المصدر نفسه وأيضاً : الأشباه والنظائر ١/٣٣٧ ، وانظر مواضع زيادة كل حرف من هذه الحروف تفصيلاً في ابن يعيش ٩/١٤٤ وما بعدها .

ثم إن الزيادة في الصيغ قد تكون تعويضاً عن بعض الحروف المحذوفة وقد تكون لغير تعويض[٢٤] .

* * *

والزيادة في التراكيب اللغوية محور خلاف كبير بين النحاة ، في معناها ودلالتها ، ثم في وقوعها معاً .

فمن النحاة من يرى أن معنى الزيادة « دخول حرف ( أي صيغة مزيدة ) كخروجه من غير إحداث معنى »[٢٥] . ويفسره اللَّبْلِي بأن « معنى كون الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي ، وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ، ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى ألبتة ؛ لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى »[٢٦] . ومن الواضح أن هذا الرأي يستوحي ما ذكره سيبويه في قوله تعالى : ( فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ) من أن ما هنا « لغو في أنها لم تُحْدِثْ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن يجيء من العمل ، وهو تأكيد الكلام »[٢٧] . وما صرح به ابن جني من أن معنى الزيادة « أنها إنما جيء بها توكيداً للكلام ، ولم

---

٢٤ المصدران السابقان ، وانظر : سرّ الصناعة ١/١٢١ ، ٢٧٣ ، ٢٠٩ ، المنصف ( باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة ) : ١/٩٨ وما بعدها .

٢٥ الأشباه والنظائر ١/٢٢٨ .

٢٦ الأشباه والنظائر ١/٢٣٠ .

٢٧ هذا ما ذكره ابن يعيش ٨/١٢٩ ، ونص سيبويه ١/٩٢ : « إذا جـاء لأنه ليس لنا معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به إلا التوكيد » .

تحدث معنى »[٢٨] .

وبهذا تكون الزيادة عند هذا الفريق زيادة في اللفظ فقط ؛ إذ أن لها تأثيرها في المعنى ، وإن كان هذا التأثيرُ مجرد دعم المعنى وتقويته وليس استحداث معنى جديد لا وجود له .

ويرى آخرون – منهم أبو حيان الأندلسي – أن معنى الزيادة « أنه حرف ( أي صيغة مزيدة ) يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى »[٢٩] . وبذلك أضاف إلى عدم استحداث معنىً عَدَمَ التأثير في اللفظ ، وكأنه يرى أن معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معاً . وهذا التعريف يلحظ ما نُقِلَ عن ابن السراج من أن « حق ٱلْمُلْغَى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلْغَى من الجميع ويَكُون دخوله كخروجه »[٣٠] . وبناء على هذا الرأي فإن حروف الجر مثلاً لا تزاد مطلقاً ؛ لأنها لا تنفك عن التأثير فيما يليها من أسماء ، وهو رأي ابن السراج فعلاً[٣١] .

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر الزيادة على نحو يجمع فيه بين هذه الآراء المختلفة ، فذكر أنها ، وما تتضمنه من إلغاء تأثير الزائد ، على ثلاثة

---

٢٨ شرح صناعة الإعراب ١/١٥٠ .
٢٩ الأشباه والنظائر ١/٢٢٩ .
٣٠ شرح المفصل ٨/١٣٧ .
٣١ الأشباه والنظائر ١/٢٣٢ .
٣٢ ابن يعيش ٨/١٣٧ .
٣٣ الأشباه والنظائر ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ وانظر أيضاً مغني اللبيب ١/١٠٦ ، ٣٢٢ . حاشية الدسوقي على المغني ١/٤٧ .

أوجه[٣٢] : إلغاء في المعنى فقط ، وإلغاء في الإعمال فقط ، وإلغاء فيهما جميعاً .

« فالإلغاء في المعنى نحو حروف الجر ، نحو : ما زيد بقائم ، وما جاءني من أحدٍ .

وأما ما ألغي في العمل فنحو : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ، وما – كان – أحسن زيداً .

وأما الإلغاء في المعنى واللفظ فنحو ( ما ) و ( لا ) و ( إن ) » .

* * *

وتهدف الزيادة في التراكيب اللغوية كما يفهم من النصوص المنقولة عن سيبويه والفرّاء وابن السراج إلى تأكيد المعنى[٣٣] ، أي تقويته ، بناء على القاعدة التي استوحاها من كلامهم ثم بلورها بعد ذلك ابن جني من أن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى[٣٤] .

ورأى آخرون من النحاة أن الهدف من زيادة بعض الصيغ في التركيب ليس تقوية المعنى وتأكيده ، وإنما طلب فصاحة الألفاظ ، أي إضفاء نوع من الاتساق بين صيغ التركيب ؛ « إذ ربما لم يُتَمَكَّنْ دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية . فإذا زيد شيء من هذه الزوائد

---

٣٤ الخصائص ٣٦٤/٣ .

٣٥ الأشباه والنظائر ٢٢٩/١ .

تَأَتَّى له وصَلُحَ(٣٥) . فكأن الزيادة في اعتبار هذا الفريق من النحاة نوع من الضرورة .

وقد حاول الرضي أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ؛ فرأى أن فائدة الزيادة ليست معنوية خالصة ، ولا لفظية مجردة ، وإنما « فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية .

فالمعنوية تأكيد المعنى ، كما في ( مِنْ ) الاستغراقية ، و ( الباء ) في خبر ليس وما .

وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأً لاستقامة وزن الشعر ، أو حسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية »(٣٦) .

كذلك رأى الرضي أن من الحروف الزائدة ما يفيد هاتين الفائدتين معاً ، ومنها ما ينفرد بإفادة إحداهما(٣٧) .

* * *

وقد ترك هذا الاختلاف في مفهوم الزيادة في التركيب وفائدتها صداه في الاصطلاحات المستعملة للدلالة عليها ، فمن النحاة من قبل اصطلاحات : ( الزيادة ) و ( اللغو ) و ( الإلغاء ) ، مفسراً لها على أنها

---

٣٦ المصدر السابق .

٣٧ المصدر نفسه .

لا تعني دخول الكلام لغير معنى أَلْبَتَّةَ ، وإنما لتفيد معنى غير مستحدث دون تأثير في اللفظ .

ورفض آخرون هذه الاصطلاحات ورأوا أنه يلزمها إفادة ذلك المعنى الذي يتحرزون منه ، وفَضَّلوا أن يستخدموا لذلك اصطلاحات أُخرى مثل : ( الصِلَة ) ؛ لأنه يوصل بها ما قبلها من الكلام ، و ( التوكيد ) ؛ لأن الصيغ الزائدة في الغالب تدخل الكلام لتحقيقه وإفادته[٣٨] .

ومن الجلي أن هذا الاختلاف في الاصطلاحات يعود إلى مراعاة ما للصيغ من تأثير ، فالنحويون الذين رفضوا اعتبار الأثر المعنوي للألفاظ الزائدة ما دامت لا تؤثر من حيث العمل يستخدمون عادة اصطلاحات « الزيادة » و « اللغو » و « الإلغاء » ، وهم في عمومهم البصريون . والذين راعوا الأثر المعنوي للألفاظ الزائدة استخدموا من الاصطلاحات ما يشير إلى ذلك الأثر ، مثل : « الصِلَة » وهؤلاء هم الكوفيون[٣٩]

كذلك ترك ذلك الاختلاف في مدلول الزيادة وفائدتها وما يُعَبَّر به عنها تأثيراً في تصور النحاة لوقوعها في التراكيب اللغوية ، فالذين فسَّروا الزيادة على أنها دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى أنكروا وقوع الزيادة في التراكيب ؛ « لأنه إذ ذاك يكون كالعبث ، والتنزيل منزه عن ذلك[٤٠] . وقد رد عليهم ابن يعيش وتبعه السيوطي بأنه « ليس

---

٣٨ انظر : الأشباه والنظائر ٢٢٨/١ .

٣٩ انظر : شرح المفصل ١٢٨/٨ .

٤٠ المصدر السابق .

يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى : فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى ، وإن كان الثاني فليس كما ظنوه ؛ لأن قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى ألبتَّة ، بل لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح »[٤١] .

والواقع أن هذا الخلاف شكلي ، لأن من الحقائق التي تسلم إليها دراسة القواعد النحويـة أن القول بالزيادة موجود بالفعل في النحو ، وأن وجوده يتنوع بين القول به في الأمثلة وتخريج الشواهد . وبين اطراد القول به في مواضع بعينها . والشواهد التي قيل بزيادة بعض الصيغ فيها أكثر مـن أن تحصى ، وأما المواضع التي تطرد دعوى الزيادة فيها فهي صيغ محددة ، عاملة ، يلغي النحاة عملها بدعوى زيادتها ، وهذه الصيغ هي :

### البـــاء :

تزاد الباء مع كل من : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وخبر ( ليس ) ، وخبر ( ما ) الحجازية ، وشواهد زيادة الباء في هـــذه المواضع[٤٢] :

في المبتدأ ، قول الشاعر وهو : أشعر الرقبان الأسدي الجاهلي[٤٣] :

بحسبك في القوم أن يعلموا     بأنك فيهم غني مضر

---

٤١ المصدر نفسه . وانظر أيضاً : الأشباه والنظائر ١/٢٢٨ .
٤٢ ابن يعيش ٨/٢٣ – ٢٥ ؛ ١٣٨ – ١٣٩ .
٤٣ نوادر أبي زيد ٧٣ .

**في الخبر** ، قوله تعالى : ( والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ) المعنى عند الأخفش : جزاء سيئة مثلها ، بدليل قوله تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) . قال ابن جني : « وهذا مذهب حسن ، واستدلال صحيح ، إلا أن الآية قد تحتمل – مع صحة هذا القول – تأويلين آخرين »[٤٤] .

**في الفاعل** ، قوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) ، وقوله تعالى : ( أسمع بهم وأبصر ) ، وقول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد[٤٥]

**في المفعول** ، قوله تعالى : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) إذ الفعل متعد بنفسه ، بدليل قوله سبحانه : ( وألقى في الأرض رواسي ) ، وقوله : ( وألقينا فيها رواسي ) . وقول أبي ذؤيب الهذلي[٤٦] :

شربن بماء البحر ثم ترفعت

متى لجج خضر لهن نئيج

فالباء فيه زائدة ، إذ معناه « شربن ماء البحر ، هذا هو الظاهر من الحال ، والعدول عنه تعسف »[٤٧] .

---

٤٤ انظر في تفصيل هذين الوجهين : سر الصناعة ١/١٥٤ – ١٥٧ .

٤٥ مغني اللبيب ١/ ، حاشية الدسوقي على المغني ١/١٥٧ ، ويجوز في بعض الوجوه أن تكون الباء زائدة على المفعول .

٤٦ هذه هي رواية العين ، وفي البيت روايات أخرى منها : « ثم تصعدت » « متى لجج سود » . ورواية الديوان ( ١/٥١ ) :

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حَبَشِيَّاتٍ لهن نئيج

٤٧ سر صناعة الإعراب ١/١٥٢ .

**وزيادة الباء مع المفعول كثيرة** ، حتى صرح ابن جني بأن « فيه معظم زيادة الباء »[٤٨] .

**في خبر ليس** ، قوله تعالى : ( ليسوا بها بكافرين ) ، وقوله : ( أليس الله بكاف عبده ) ، وقوله : ( ألست بربكم ) .

**في خبر ما الحجازية** ، قوله تعالى : ( وما هم منها بمخرجين ، وما هم عنها بغائبين ) ، وقوله : ( وما أنت بمؤمن لنا ) ، وقوله : ( ما أنا بطارد المؤمنين ) :

وذكر ابن جني أنها قد تزاد – أيضاً – في خبر لكنّ ، لشبهه بالفاعل واستشهد بقول الشاعر[٤٩] :

ولكنَّ أَجْراً لو فعلت بهين      وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

من :

شروط زيادتها ثلاثة ، هي – كما نقل ابن يعيش عن سيبويه[٥٠] – :

أولاً : أن تكون مع النكرة .

ثانياً : أن تكون عامة .

ثالثاً : أن تكون في غير الموجب .

وبهذه الشروط لا يجوز زيادة من في الموجب ، وقد علل ابن يعيش

---

٤٨ سر الصناعة ١٥٣/١ .

٤٩ سر الصناعة ١٥٧/١ .

٥٠ انظر : شرح المفصل ١٣/٨ ، ١٣٧ .

لذلك بأن « استغراق الجنس في الواجب محال ؛ إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ، ويتصور ذلك في طرف النفي » .[٥١]

وقد أجاز الأخفش زيادتها في الموجب ، فيجوز عنده أن يَقال : جاءني من رجل . وقد احتج بقوله تعالى : ( فكلوا مما أمسكن عليكم ) والمراد : ما أمسكن عليكم . وقوله تعالى : ( ويكفر عنكم من سيئاتكم ) ، والمعنى يكفر سيئاتكم [٥٢] .

إنْ[٥٣] :

تزاد غالباً بعد ( ما ) النافية . وزيادتها على ضربين : مؤكدة ، وكافة[٥٣] .

ومثال زيادتها قولهم : ما إنْ رأيته ، والمراد ما رأيته . فـ ( إنْ ) في هذا الموضع « لَغْوٌ لم يحدث دخولها شيئاً لم يكن من قبل »[٥٤] .

ومن شواهد زيادتها قول دريد بن الصِّمَّة[٥٥] :

ما إنْ رأيت ولا سمعت بـه … كاليوم طالي أنيق جرب

وقول الكميت بن زيد ، وقيل فروة بن مسيك[٥٦] :

---

٥١ ابن يعيش ١٣/٨ .

٥٢ المصدر السابق .

٥٣ انظر : شرح المفصل ١٢٩/٨ ؛ المغني ٢٥ – ٢٦ ، الدسوقي على المغني ٣١/١ ، الأمير على المغني ٢٣/١ – ٢٤ .

٥٤ ابن يعيش ١٢٩/٨ .

٥٥ شعراء النصرانية ٧٦٦/٢ ، شرح شواهد الايضاح ٩٢ ب .

٥٦ انظر : كتاب سيبويه ٤٧٥/١ ؛ إعراب القرآن ١٣٩/١ .

فما إنْ طبنا جبن ولكـــن    منـايانا ودولـة آخرينـا

وقول النابغة الذبياني[٥٧] :

ما إنْ أتيت بشيء أنت تكرهـه    إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي

وقد تلت إن في هذه الشواهد ( ما ) النافية . ومن ثم فإنها في لهجة تميم زائدة لأنهم لا يعملون ( ما ) وفي لهجة الحجاز زائدة وكافة لما عن العمل[٥٨] .

وقد ذهب الفراء إلى أن زيادة ( إن ) على ( ما ) تفيد المبالغـة في المعنى ، وذلك بناء على مذهبه من جواز تعدد أدوات النفي ودخول بعضها على بعض وإفادتها جميعاً معنى النفي ، مستدلاً بقول النابغة الذبياني[٥٩] :

إلا الأواري لا إنْ ما أبينهـا    والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

فقد جمع بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، وهي ( لا ) و ( ان ) و ( ما ) .

وجمهور النحويين يرفض مذهب الفراء ، ويرى أن بقاء معنى النفي في الأدوات المتعددة يعكس المعنى إلى الايجاب[٦٠] .

وقد ذكر ابن هشام أنها تزاد أيضاً في مواضع أخرى هي[٦١] :

---

٥٧ الدسوقي على المغني ٣١/١ ، ديوان النابغة ( ص ) ٢٣ .

٥٨ مغني اللبيب ٢٥/١ . انظر : ١٨٢ من هذه الدراسة ومصادرها .

٥٩ شرح المفصل ١٣٠/٨ . ورواية الديوان ( ص ) ١٧ ( لأما ) وهي توافق ما في شرح شواهـد الايضاح ٢٤ ب .

٦٠ شرح المفصل ١٣٠/٨ .

٦١ المغني ٢٥/١ .

١) بعد ( ما ) الموصولة الاسمية ، نحو قول الشاعر :

يرجى المرء ما إنْ لا يراه     وتعرض دون أدناه الخطوب

٢) بعد ( ما ) المصدرية ، نحو قول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إنْ رأيته     على السن خيراً لا يزال يزيد

٣) بعد ( ألا ) الاستفتاحية ، نحو قوله :

ألا إن سرى ليلي فبت كئيباً     أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

٤) قبل ( مَدَّةِ الإنكار ) « وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة ، إذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر »[٦٢] . ويشهد لزيادتها قبلها ما سمعه سيبويه من رجل قيل له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ ، إذ قال : أأنا انيه « منكراً أن يكون رأيه على ذلك »[٦٣] .

أَنْ :

تزاد ( أَنْ ) في مواضع[٦٤] :

---

٦٢ الدسوقي على المغني ١/٣٢ .

٦٣ المغني ١/٢٥ .

٦٤ انظر : ابن يعيش ٨/١٣٠ ، التصريح ٢/٢٣٢ ، المغني ١/٣٣ – ٣٤ ، الدسوقي على المغني ١/٤٥ ، الأمير على المغني ١/     . تحفة القريب – مخطوط – غير مرقم – ، شرح الفصول الخمسين ٢١٢ ، الجني الداني – غير مرقم .

١) بعد لَمّا التوقيتية ، نحو قوله تعالى : ( ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم ) فأن زائدة للتأكيد ، بدليل قوله سبحانه : ( ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم ) . وقوله تعالى : ( فلما أن جاء البشير ) .

٢) في القسم ، نحو : أما والله أَنْ لو فعلت لفعلت ، فأن هنا زائدة ، ومنه قول ياغث اليشكري :

فأقسم أَنْ لو التقينــا وأنتم    لكان لكم يوم من الشر مظلم

٣) بين الجار والمجرور ، كقول باغث اليشكري أيضاً :

ويوماً توافينا بوجــه مقسم    كَأَنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

بجر ظبية بالكاف وأن زائدة . وقول الآخر :

أما والله أَنْ لو كنت حراً    وما بالحُرِّ أنت ولا العتيق

٤) بعد إذا ، كقول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أَنْ كأنــه    معاطى يد في لجة الماء غامر

* * *

ما :

تزاد ( ما ) لإفادة التأكيد ، ثم إنها قد تكون كافة ، وقد تكون غير كافة[٦٥] .

---

٦٥ شرح المفصل ١٣١/٨ ، مغني اللبيب ٣٠٦/١ ، حاشية الدسوقي على المغني ٤١٦/١ ، حاشية الأمير ٧/٢ – ٨ .

وما الزائدة للتأكيد ، الكافة ، تدخل على أقسام الكلمة الثلاثة : الحرف ، والاسم ، والفعل[٦٦] .

وحين تدخل ما هذه على الحرف فإما أن تمنعه عن العمل الذي كان له قبل دخولها وتدخل على ما كان يدخل عليه قبل الكف بها دون عمل لأيهما فيه ، وإما أن تكفه لتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف .

مثال النوع الأول قوله تعالى : ( إنما الله إله واحد ) ، وقوله : ( وإنما أنت منذر من يخشاها ) ، وقول سويد بن كراع العكلي :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لَعَلَّمَا أنت حالم

ومثال النوع الثاني قوله تعالى : ( إنما يخشى الله من عباده العلماء ) ، وقوله : ( كأنما يساقون إلى الموت ) ، وقوله : ( ربما يود الذين كفروا )[٦٧] .

وتطرد زيادة ( ما ) هذه مع أفعال ثلاثة هي ( قَلَّ ) و ( كَثُرَ ) و (طَالَ) ولا تدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها . ومن ثم فإنها تحقق هدفاً محدداً عند النحاة ، وهو صلاحية الفعل لأن يليه ما لم يكن يليه بدونها ، ومنه نحو : قلما سرت ، وقلما تقدم ، وقول الشاعر[٦٨] :

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيبا

---

٦٦ المصادر السابقة .

٦٧ المغني ٣٠٦/١ ، حاشية الدسوقي ٤١٩/١ .

٦٨ شرح شواهد المغني ٢٤٤ .

فلم يكن الفعل قبل دخول ( ما ) يلي الفعل ؛ إذ حق كل فعل أن يليه الاسم[٦٩] . فلما دخلت عليه ما كفته عن اقتضائه الفاعل وألحقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل كما تهيء ( رب ) للدخول على الفعل[٧٠] .

وزيادة ( ما ) هذه على الاسم نحو قول المرار الفقعسي :

أعلاقة أم الوليد بعدمـــا ... أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقول كثيّر عزة :

بينما نحن بالبلاكث فالقـــاع سراعاً والعيس تهوي هويا

فقد كفت ( ما ) هنا كلاً من ( بعد ) و ( بين ) عن الإضافة إلى ما بعدها وقد كان « حقهما أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء ويجراه ، وحين دخلت عليهما ( ما ) كفتهما عن ذلك ووقع بعدهما الجمـــلة الإبتدائية »[٧١] .

وأما ( ما ) الزائدة المؤكدة غير الكافة ، فإنها تكون تعويضـــاً عن محذوف ، وتكون لغير تعويض ، أي خالصة للتوكيد .

مثال استعمالها للتعويض قولهم : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، ومنه قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

---

٦٩ ابن يعيش ١٣٢/٨ .

٧٠ شرح المفصل ١٣٢١٨ .

٧١ السابق . المغني ٣١١/١ .

وشواهد استعمالها خالصة للتوكيد كثيرة في التنزيل والشعر وسائر الكلام ، ومن ذلك قولهم : غضبت من غير ما جُرْمٍ ، وجئت لأمرٍ ما ، وأينما تجلس أجلس ، ومتى ما تقم أقم . وقوله تعالى : ( فبما رحمةٍ من الله لنت لهم ) ، وقوله : ( فبما نَقْضِهِمْ ميثاقَهم ) ، وقوله : ( أيمـا الأجلين قضيت ) ، وقوله : ( عما قليلٍ )[٧٢] .

لا :

تزاد ( لا ) للتأكيد فيلغى ما لها من تأثير إعرابي ، وتقع زيادتها في مواضع كثيرة ، ولا يشترط في أي منها إلا أن تكون في موضع لا لبس فيه ، ومن ذلك قوله تعالى : ( لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله ) فـ ( لا ) زائدة مؤكدة ، والمعنى ليعلم . وقوله تعالى : ( ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ) والتقدير : ما منعك أن تسجد . إذ أن ( لا ) زائدة – وقول ساعدة بن جُوءَيَّة الهُذَلِيِّ[٧٣] :

أفعنك لابرق كأن وميضه . غاب تسنمه ضرام مثقب

أي : أمنك برق[٧٤] . يريد : « أفمن ناحيتك أيتها المرأة هذا البرق الذي الذي يشبه ضوؤه ضوء غاب »[٧٥] .

---

٧٢ المصدران السابقان وانظر أيضاً حاشية الدسوقي على المغني ١/٤٢٢ – ٤٢٤ ، كتاب سيبويه ١/٣٢٢ ، إعراب القرآن ١/١٣٧ – ١٣٨ .

٧٣ هذه رواية اللسان ٢٠/٣٥٤ ، إعراب القرآن ١/١٣٥ ، وفي الديوان ١/١٧٢ « أفمنك ... تشيمه » .

٧٤ لسان العرب ٢٠/٣٥٤ .

٧٥ إعراب القرآن ١/١٣٥ .

وأنشد أبو عبيدة[٧٦] للأحوص[٧٧] :

وتلحينني في اللهو ألا أحبه     وللهو داع دائب غير غافـل

« أي : في اللهو أن أحبه ، و ( لا ) زائدة »[٧٨] .

وقد زعم الجاحظ أن زيادة ( لا ) شاذة ، وقد رد عليه صاحب إعراب القرآن بقوله : « وحمل ابن بحر زيادة ( لا ) على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية ، وليس كل من يعرف شيئاً من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ، وليس كون ( لا ) زائدة في فحوى خطاب العرب مما يكون طعناً من الملحدة على كلام الله ؛ لأن كلام الله منزل على لسانهم ، فما كان متعارفاً في لسانهم لا يمكن الطعن به على كتاب الله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، وكيف يكون زيادة ( لا ) شاذة وقد جاء ذلك عنهم وشاع »[٧٩] ؟!

والواقع أن زيادة لا ليست كثيرة فحسب ؛ بل مطردة أيضاً عند جمهور النحاة مع القسم ، ومنه قوله تعالى : ( فلا أقسم بمواقع النجوم ) و ( لا أقسم برب المشارق )[٨٠] .

---

٧٦ إعراب القرآن ١/١٣٥ .

٧٧ الأمالي الشجرية .

٧٨ إعراب القرآن ١/١٣٥ .

٧٩ المصدر نفسه .

٨٠ انظر : شرح المفصل ٨/١٣٦ ، كتاب سيبويه ١/١٩٤ ، إعراب القرآن ١/١٣١ ، اللسان ٢٠/٣٥٣ .

**إذن :**

من النحاة من يرى زيادة ( إذن ) مع إلغائها عن العمل مطلقاً ، أخذاً ببعض اللهجات العربية ، قال صاحب التصريح : « وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الكثيرون حملاً على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزءيها »[٨١] .

ومن النحاة من يرى أن إلغاء ( إذن ) لا يكون إلا حيث لم تستوف شروط عملها ، وذلك يطرد في مواضع ثلاثة عند جمهور النحاة :

١ – أن تقع حشواً ، أي ألا تتصدر الجواب ، ومنه قول كثيِّر :

لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

٢ – ألا يليها مضارع مستقبل ، سواء لم يقع بعدها مضارع مطلقاً ، أو كان ما بعدها مضارعاً غير مستقبل .

٣ – ألا يكون المضارع التالي لها متصلاً بها .

وقد أجاز بعض النحاة عملها مع الفصل بفواصل معينة ، ومن ثم حكم بأصالتها في تلك المواضع[٨٢] .

**كَانَ :**

تزاد ( كان ) في الكلام لإفادة التأكيد ، وقد حدد السيرافي زيادتها

---

٨١ التصريح ٢/٢٣٥ .

٨٢ انظر : التصريح ٢/٢٣٤ وما بعدها ، همع الهوامع ٢/٦ – ٧ ، الدرر اللوامع ٢/٥ – ٦ ، المغني ١/٣١ ، الدسوقي على المغني ١/٢٥ ، تحفة الغريب .

بأن « لا يكون لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان »[٨٣] . ولكن دلالتها على الزمان لا تلزم ، فهي في بعض المواضع لا تدل عليه ، ولذلك جعلها جمهور النحاة على ضربين[٨٤] :

**الأول** : أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها ، أي مع دلالتها على الزمان ويطرد ذلك في أفعل التعجب حيث تزاد ( كان ) بين ( ما ) والفعل ، نحو : ما – كان – أحسن زيداً[٨٥] .

**والثاني** : أن تلغى عن العمل والمعنى جميعاً ، ومنه قاله تعالى : ( كيف نكلم من – كان – في المهد صبياً ) ، وقول الفرزدق[٨٦] :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا – كانوا – كرام

وهي لا تزاد أَوّلاً ، وإنما تزاد حشواً[٨٧] ، ويطرد ذلك في موضعين[٨٨] :

١) بين معمولي إنَّ ، نحو : إنَّ من أفضلهم – كان – زيداً .

٢) بين الجار والمجرور نحو :

جياد بني أبي بكر تسامى على – كان – المسومةِ العرابِ

وواضح من الأمثلة والشواهد السابقة أن كان تزاد بلفظ الماضي ،

---

٨٣ شرح كتاب سيبويه ونقله صاحب شرح المفصل ٧/٩٩ .

٨٤ شرح المفصل ٧/١٠٠ .

٨٥ ابن يعيش ٨/١٥٠ .

٨٦ الصحاح ١٣٢ . ديوان الفرزدق ٨٣٥ . والبيت غير منسوب في اللسان ١٧/٢٤٩ .

٨٧ لسان العرب ١٧/ ٢٥٠ .

٨٨ انظر : ابن يعيش ٧/٩٩ وما بعدها .

حتى اشترط بعض النحاة ذلك ومنع زيادتها بغيره ، ولكن من النحاة من أجاز زيادتها بلفظ المضارع في موضع واحد ، وذلك بين المبتدأ والخبر ، مستنداً إلى قول الشاعر :

أنت – تكون – ماجد نبيل    إذا تهب شمألٌ بليل

## أفعال القلوب :

يحكم النحويون بزيادة أفعال القلوب إذا ألغيت ، ويمنعون حينئذ ما لها من تأثير لفظي أو محلي في التركيب ، وهي تلغى إذا لم تتصدر التركيب الذي تدخل عليه ، طبقاً للقاعدة التي تقول : « إنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله »[٨٩] .

ولعدم تصدر أفعال القلوب صورتان[٩٠] :

**الأولى** : أن تتوسط بين جزئي الجملة الداخلة عليها ، نحو : زيد – ظننت – قائم ، ومنه قول منازل بن ربيعة المنقري :

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني
وفي الأراجيز –خلت– اللؤم والخور

**والثانية** : أن تتأخر عن الجملة بأسرها ، نحو : زيد قائم – ظننت .

---

٨٩ شرح المفصل ٨٥/٧ .

٩٠ انظر : همع الهوامع ١٥٥/١ ، شرح الفصول الخمسين ١٠٣ .

ومنه قول أبي سيدة الدبيري :

هما سيدانا – يزعمان – وإنما يسودانا إن أيسرت غنماهما

ويرى النحاة أن إلغاءها في الحالة الثانية أقوى منه في الأولى ، بناء على القاعدة السابقة ، على حين أن إلغاءها في الحالة الأولى أضعف من إعمالها ، وقيل : الإعمال والإلغاء في هذه الحالة سواء[٩١] .

وإلغاء أفعال القلوب عند جمهور النحويين جائز لا واجب ، ومن ثم فإن ما يتبعه من الحكم بزيادة هذا النوع من الأفعال لا يأخذ حكم الوجوب . ولكن الدنوشري فَصَّل في هذا الحكم ، ورأى أن الإلغاء يكون واجباً ويكون جائزاً ويكون ممتنعاً :

فيجب الإلغاء إذ دخل على الاسم لام الابتداء نحو : لزيد قائم ظننت ، ولزيد – ظننت – قائم .

ويجب الإعمال – أي يمتنع الإلغاء – إذا نفى الفعل القلبي نحو : زيداً قائماً لم أظن .

ويجوز كل من الإعمال والإلغاء في غير الموضع الذي يجب فيه أحدهما[٩٢] .

وهذا التفصيل يسلم ضرورةً إلى أن الحكم بزيادة أفعال القلوب قد يكون واجباً ، وذلك حيث يجب الإلغاء .

---

٩١ انظر : أوضح المسالك ١/١٩٧ ، التصريح ١/٢٥٤ .

٩٢ حاشية العليمي على التصريح ١/٢٥٣ .

ويعطي النحويون مصدر ( ظن ) - من حيث الإلغاء - حكم الفعل . فيجيزون إلغاءه حيث يلغى[٩٣] .

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر معنى زيادة أفعال القلوب ، فرأى أن زيادتها تفيد معنى الشك ؛ إذ تكون حينئذ بمثابة ظرف للجملة « كأنك قلت زيد منطلق في ظني »[٩٤] . وليس من شك في أن إفادة الشك إنما ترتبط بأفعال القلوب التي تحتمل هذا المعنى ، كـ : ( جعل ) و ( حجا ) و ( عَدّ ) و ( زعم ) و ( ظن ) و ( حسب ) و ( خال ) . وأما الأفعال التي تفيد معنى اليقين فإنها تزاد لا للشك ، وإنما لتفيد اليقين ، فهي آنئذ نوع من التأكيد ؛ لأنها - كما يقرر النحاة - بمثابة ظرف للجملة . ويؤيده ما ذكره ابن يعيش نفسه من أنه إذا ألغيت هذه الأفعال « كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر »[٩٥] .

* * *

التحريف :

هذا هو الأسلوب الثالث من أساليب تخريج النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ؛ ومضمون دعوى التحريف الربط بين عدد من الأدوات أو الصيغ التي يوجد بينها نوع من الاتفاق وشيء من الاختلاف في الناحيتين الصوتية والتركيبية . وغاية هذه الدعوى كما تتضح من دراسة شتات الأقوال النحوية هي رد الفوارق الصوتية إلى أصل متفق عليه . ومن

---

٩٣ انظر : ابن يعيش ٨٦/٧ .
٩٤ شرح المفصل ٨٦/٧ .
٩٥ ابن يعيش ٨٥/٧ .

ثم تفسير الخلافات التركيبية على أنها ضرورة تتفرع عن ذلك الأصل المتفق عليه ، والذي يلحظ في هذه الدعوى بأسرها أن النحاة يُغْفِلُون عن عمد دور الفروق الدلالية ، ولا يقفون عند معاني الأدوات التي يلحقونها بأُخرى قد تختلف معها معنى ، وبذلك يصل إلغاؤهم لخصائص التركيب إلى أبعد الغايات بإهمالهم معالمه الصوتية والدلالية والتركيبية جميعاً .

وأبرز الأبواب النحوية التي قيل فيها بالتحريف باب ( إنَّ ) وأخواتها ، فقد أراد النحاة أن يوفقوا بين ( إنَّ ) المكسورة المشددة وبين ( إنْ ) الساكنة ، و ( لَكِنَّ ) المشددة و ( لَكِنْ ) الساكنة ، و ( كَأَنَّ ) وكَأَنْ .

* * *

## إنَّ وإنْ :

يرى النحاة أنهما شيء واحد . فإنَّ ( إنَّ ) الثقيلة المؤكدة تخفف فتسكن ، وحين تسكن تفقد اختصاصها بالأسماء ، وتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى : ( وإنْ كنتم من قبله لمن الضالين ) ، ( وإنْ كاد ليضلنا عن آلهتنا ) و ( وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين ) ، ( وإنْ نظنك لمن الكاذبين ) ومنه قول عاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام[٩٦] :

بالله ربك إنْ قتلت لسلما     وجبت عليك عقوبة المتعمد

وحيث فقدت ( إنْ ) المخففة اختصاصها فقد فقدت بالضرورة

---

٩٦ شرح المفصل ٨/٧٢ . وانظر الكثير من الشواهد القرآنية في : إعراب القرآن ٢/٧٥٠ . كتاب سيبويه ١/٤٧٤ .

سبب إعمالها ، بناء على الأصل العام الذي يقرر أن عمل الحروف يمتد عن اختصاصها بما تعمل فيه[٩٧] . ولكن النحاة – مع ذلك – يجيزون أن تعمل « استصحاباً للأصـــل »[٩٨] . ثم إنّ سيبويه ذكر أنه « سمع من العرب وقرّاء أهل المدينة ( وإنْ كُلًّا لما جميع لدينا محضرون ) يُجْرُونَهَا على أصلها . ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه وبقي عمله نحو : لم يك زيد منطلقاً »[٩٩] .

معنى هذا كله أن النحاة يرون أَنَّ ( إنَّ ) الثقيلة هي بعينها ( إنْ ) الخفيفة وأن ما حدث هو بعض التصرف الصوتي الذي نتج عنه ضعف عمل الصيغة المخففة ، أي بعض التأثير التركيبي . وقد مضى النحاة في هذه الدعوى إلى غايتها ، وجعل جمهورهم معنى ( إنَّ ) و ( إنْ ) واحداً . ثم أراد أن يفرق بين ( إنْ ) هذه المخففة التي تفيد في زعمه التوكيـــد و ( إنْ ) النافية فأدخل اللام بعد المؤكدة لتفرق بينها وبـين النافية ، « وإذا أعملت لم تلزمها اللام ، لأن الغرض من اللام الفصل بين إنْ النافية وبين التي للايجاب ، وبالإعمال يحصل الفرق »[١٠٠] . ولكن من النحويين من فطن إلى أن المعنى يتفق في ( إنْ ) الساكنة على اختلاف مواقعها ؛ لأن ( إنْ ) المخففة تفيد ما تفيده ( إنْ ) الساكنة أصلاً من النفي : حتى ولو كانت هناك اللام . وقد نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى الكوفيين لم

---

٩٧ انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٦٣ ، ٢٦٦ ؛ ٢٦٩ ، شرح الفصول الخمسين ٩٤ .
٩٨ التصريح ١/٢٣٠ .
٩٩ ابن يعيش ٨/٧٢ .
١٠٠ المصدر السابق ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن ٢/٧٥١ وما بعدها .

يستثن منهم أحداً[١٠١] . ألا يعكس هذا كله حقيقة الخلاف ، وأنه نتاج الخلط في دراسة الصيغ ، وعدم لحظ ما بينها من فوارق صوتية ودلالية وتركيبية ؟ ؛ فـإن ( إنْ ) هذه التي يدعي النحاة أن أصلها ( إنَّ ) لا تختص بالأسماء بل تدخل أيضاً على الأفعال ، ثم إنها لا تعمل إلا في رأي ضعيف . وهي فوق هذا تفيد النفي وليس التوكيد . وفي هذه الحقائق كلها ما يؤكد أن الربط بينها وبين ( إنَّ ) الثقيلة ، المؤكدة ، العـاملة بدعوى التخفيف أو التحريف ، انحراف عن التناول الموضوعي للظواهر ، وإغفال لخصائص الصيغ والتراكيب .

### أَنَّ وأَنْ :

وموقف النحاة من ( أَنَّ ) المشددة المفتوحـة الهمزة و ( أَنْ ) السـاكنة شبيهة بموقفهم من إنَّ وإنْ ، فـ ( أَنَّ ) المشددة المفتوحة تفيد التوكيـد وتختص بالجملة الاسمية ، وتعمل فيها . و ( أَنْ ) السـاكنة لا تختص بل تدخل على الأسماء والأفعال جميعاً . ومن دخولها على الأفعال قول الله تعالى : ﴿ أفلا يرون أَنْ لا يرجع اليهم قولاً ﴾ ، وقوله : ﴿ علم أَنْ سيكون منكم مرضى ﴾ ، وقول الشاعر :

علموا أَنْ يؤملون فجـادوا     قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

ثم إنها لا تعمل عملاً ظاهراً مطلقاً . ومع هذا كله يصر النحاة على أن هذه هي تلك ، وأن الجملة بعدها خبر لمبتدأ محذوف هو ضمير

---

١٠١ المصدر نفسه .

الشأن ، كل ذلك لتسلم لهم دعوى تحريف ( أَنْ ) عن ( أَنَّ )[١٠٢] .

### لكنَّ ولكنْ :

وشبيه بهذا الذي سبق موقف النحاة من ( لكنَّ ) المشددة العاملة و ( لكنْ ) الساكنة المهملة . فالنحاة يرون أن الثانية مخففة عن الأولى ، وأنه ليس من فارق بينهما إلا في الأصوات وفي الوظيفة النحوية . ثم إن من بينهم من يرى أن الفارق يمتد ليشمل معنى كل منهما أيضاً ؛ فإن ( لكنَّ ) المشددة العاملة تفيد الاستدراك ، على حين تستعمل ( لكنْ ) الساكنة حرف عطف بمعنى بل ، أي للإضراب[١٠٣] .

معنى هذا أن من النحاة من يرى أن الاختلاف بين الأداتين كامل ؛ إذ يشمل الأصوات والدلالة والوظيفة النحوية جميعاً . ولكن ذلك لم يسلم إلى ما كان ينبغي أن ينتهي إليه البحث ، وهو عدم الربط بين الصيغتين ، وإنما على العكس من ذلك ، يرى النحاة أن من الحقائق البديهية القول بتحريف إحدى الصيغتين عن الأخرى .

### كَأَنَّ وكَأَنْ :

ما قيل في : ( إنَّ ) و ( أَنَّ ) و ( لكنَّ ) والصيغ التي يزعم النحاة اتصالها بها بتخفيفها عنها . يمكن أن يقال عن ( كَأَنَّ ) المشددة العاملة التي تفيد التشبيه المؤكد ، و ( كَأَنْ ) المخففة التي لا تحتمل تأكيداً .

---

١٠٢ انظر : التصريح ١/٢٣١ ، ابن يعيش ٨/٧٣ ، المغني ١/٣٠ ، حاشية الدسوقي على المغني ١/٤١ ؛ حاشية الامير على المغني ١/٢٨ .

١٠٣ انظر : شرح المفصل ٨/٨٠ .

فقد أقر النحاة بوجود الفارق الصوتي ، والفارق الدلالي ، والفارق التركيبي حيث تلغى هذه الصيغة الساكنة غير المؤكدة في بعض المواضع كقول الفرزدق[١٠٤] :

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجيٌ عظيم المشافر .

وقول باغث بن صريم اليشكري :

ويومــا توافينــا بوجه مقسم كَأَنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

وعلى الرغم من هذه الفوارق جميعاً يقرر النحاة أن ( كأنْ ) الساكنة ، غير العاملة أحياناً ، التي لا تفيد التأكيد ، مخففة عن ( كأنَّ ) المشددة ، العاملة ، التي تفيد التأكيد . وأن ما حدث نوع من التحريف مرده إلى التخفيف .

* * *

١٠٤ شرح التصريح ٢٣٤/١ .

## ثانياً – وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب :

لجأ النحاة إلى عدد من الأساليب لتأويل النصوص التي تختلف مع مقتضيات الأحكام التي وضعوها لتحديد العلاقة بين الصيغ داخـــل التركيب اللغوي من حيث مراعاة الرتبة بينها ، وأهم هـــذه الأساليب ثلاثة :

الأول : التقديم والتأخير .

الثاني : الفصل والإعتراض .

الثالث : غلبة الفروع على الأصول .

وقد تركت هذه الأساليب الثلاثة آثاراً عميقة في التراث النحوي ؛ كما صارت جزءاً بارزاً من الأصول النحوية ، مما يحتم الوقوف عند كل مسلك منها لتحليله واستيحاء دلالاته ، ثم ربطه بمنهج النحـاة في التأويل بأسره .

## التقديم والتأخير :

دعوى التقديم والتأخير في صيغ التركيب اللغوي أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث النحوي ، وتهدف هذه الدعوى إلى تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجاً ينفي عنها التناقض ويبعد عن نصوصها الاضطراب . ودعوى التقديم والتأخير بالغة اليسر في نظر النحاة ، يكشف عن ذلك وجودها بكثرة هائلة في جزئيات البحث اللغوي بعامة ، والنحوي على وجه الخصوص ، ويؤكد ذلك امتدادها وتناولها لكل المؤثرات المختلفة في الترتيب بين الصيغ ؛ إذ تشمل النصوص التي يحتم الترتيب بينها التأثير في مضمونها ، أو الترابط بين صيغها ، أو عمل الصيغ فيما يليها . وسنكتفي بأن نقدم أمثلة ثلاثة لهذا النوع من التأويل يقابل كل مثال منها أصلاً من هذه الأصول ، عله يكشف عن ارتكازها كلها على الدعوى وارتباطها بأسرها بالغرض .

١ — من المواضع التي يحتم النحاة صدارة الصيغة فيها وترتيب ما بعدها التركيب الشرطي ؛ وذلك لأن أداة الشرط مؤثرة في مضمون الجملة بعدها ، وبناء على هذا الأصل يوجب النحويون أن تتصدر أدوات الشرط الجمل التي تدخل عليها ، فلا يجوز عندهم أن يجعل ما قبلها عاملاً فيها ، كما لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[١٠٥] . ولكن ورد من النصوص

---

١٠٥ انظر : همع الهوامع ٥٩/٢ ، الانصاف ٣٦٣ — ٣٦٧ .

ما يخالف هذه القاعدة ، ومن ذلك قول زهير بن مسعود[١٠٦] :

فلم أرقه إنْ ينج منها وإن يمت  فطعنة لا غس ولا بمغمر

وقول رؤبة[١٠٧] :

يا حكم الوارث عن عبد الملك  أوديت إنْ لم تحب حبو المعتنك

بل كثيراً ما يقال : أقوم إن قمت .

وقد اضطر النحاة إزاء هذه النصوص إلى اللجوء إلى التأويل ، وادعوا أن زهيراً أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وأن رؤبة أراد : إن لم تحب أوديت ، وأن المتكلم أيضاً إذا قدم الجواب فإنما يريد في الواقع تقديم الشرط . ولكن هذا التأويل لا يكفي لتخليص القاعدة من التناقض ، ومن ثم لم يجد النحاة بداً من ادعاء جديد يدعم هذا التأويل ، وقد تكفل بذلك ابن جني في قوله : « قولك : أقوم – في أقوم إن قمتَ – ليس جواباً للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أي : إن قمتَ قمتُ ، ودلت أقوم على قمت ، ومثله : أنت ظالم إن فعلت ، أي : إن فعلت ظلمت ، فحذفت ظلمت ودل قولك أنت ظالم عليه »[١٠٨] . واستند في دعواه هذه إلى ما أجازه سيبويه من نحو : زيداً إذا يأتيني أضرب ، وخرجه على أنه قد نصب زيداً بأضرب ، ونوى تقديمه ، كأنه قال : زيداً أضرب إذا

---

١٠٦ انظر : النوادر ٧٠ ؛ اللسان مادة : غسس ٨/٣٣ ؛ تهذيب الألفاظ ١٤٣ .

١٠٧ البيت ملفق من بيتين فعجز الصدر : ميزات أحساب وجود منسفك ، وصدر العجز : فربما نجيت من تلك الدوك . انظر : مجموعة أشعار العرب : ٣/١١٨ .

١٠٨ الخصائص ٢/٣٨٨ ، وقارن بالانصاف ٣٦٦ .

يأتيني ، ثم عقب عليه بقوله : « ألا ترى إلى نيته بما يكون جواباً لإذا وقد وقع موقعه أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه »[١٠٩] .

٢ – ومن المواضع التي يتحتم الترتيب بينها طبقاً لمقتضيات العمل النحوي فيها ( كان ) ومدخولها : مرفوعاً وغير مرفوع ، وقد أوجب النحاة تأخر خبر كان عن اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية ، نحو : كان زيد يقوم ، ولكن بعض النحاة مستندين إلى عدد من الشواهد أجازوا : كان يقوم زيد ، على تقدير : كان زيد يقوم ، فيكون من قبيل تقديم الخبر على الاسم ، وقد اعترض جمهور النحاة بأن « كان إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل ، فكيف ذلك ؟ »[١١٠] وقد أجاب ابن جني عن هذا التساؤل بقوله : « لا يمتنع أن يعتقد مع كان في قولنا : كان يقوم زيد ، أن زيداً مرتفع بكان ، وأن يقوم مقدم عن موضعه ، فإذا حذفت كان زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو يقوم فصار بعد زيد »[١١١] .

٣ – ومن المواضع التي يتم الترتيب فيها بناء على ما بين صيغها من ترابط : الصفة والموصوف . فقد حتم النحاة تقديم الموصوف على صفته ، ومع ذلك وردت شواهد كثيرة تتقدم فيها الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها . ومن ذلك قول الشاعر :

فقد والشك بين لي عناء      بوشك فراقهم صرد يصيح

---

١٠٩ الخصائص ٣٠٩/١ .

١١٠ الخصائص ٢٧٣/١ .

١١١ الخصائص ٢٧٤/١ .

فقد قدم قوله : بوشك فراقهم ، وهو متعلق الصفة ( يصيح ) على الموصوف ( صرد ) « وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ... وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها »[١١٢] .

## دعوى الفصل والاعتراض :

هذا هو الأسلوب الثاني من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، ويعني النحاة بالفصل والاعتراض وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها ، وهذه الصيغة أو الصيغ تعترض الترتيب وتفصل بين أجزائه لهدف محدد عند النحاة هو « إفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً »[١١٣] أي بغية التأثير في مضمون التركيب بتأكيد معناه ، وهو ما عبّر عنه ابن هشام بالتقوية والتسديد ، أو قصداً إلى صقل ألفاظه وتحسينها بإيجاد نوع من التناسق بينها كما فهم الدسوقي .. وهذا هو الأصل العام الذي تناولته بالتفصيل قواعد علم المعاني .

ولفظ ( الفصل ) مستخدم بكثرة في التراث النحوي ، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده ، أو كشف عن علاقته باصطلاح ( الاعتراض ) . ولكن تتبع صور الاستخدام المختلفة

---

١١٢ الخصائص ٢٩١/٢ .

١١٣ مغني اللبيب ٣٨٦/٢ ، حاشية الدسوقي على المغني ٥٨/٢ .

لهذا اللفظ تشير إلى هذا المضمون ، وتلمح إلى الأبعاد ، وتحدد هـــذه العلاقة . فمن الملحوظ أن لفظ ( الفصل ) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية ، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحـد جزئي الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى .

وأمثلة هذا النوع كثيرة ، تمتد بين قواعـد الترتيب الثلاثة التي تنظم العلاقة بين الصيغ :

١ – من ذلك فيما يتعلق بالتأثير في المضمون قول الشاعر :

فقد – والشك – بين لي عنـــاء بوشك فراقهم صرد يصيـح

فقد فصل بين حرف التحقيق ( قد ) وبين مدخوله وهو الفعل ( بين ) بأجنبي .

٢ – ومن ذلك فيما يتعلق بقواعد العمل[١١٤] الفصل بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق

وليس إلى – منها – النزول ســبيل

فقد فصل بين حرف الجر وهو ( إلى ) وبين مجروره وهو ( النزول ) بأجنبي .

---

١١٤ انظر الخصائص ٢/٣٩٥ .

والفصل بين الفعل وفاعله في قول الشاعر :[١١٥]

معاوي لم يَرع الأمانة – فارعها

وكن حافظاً لله والدين – شاكر

فقد فصل بين الفعل (يَرع) وفاعله (شاكر) بأجنبيات كثيرة .

والفصل بين كان أو أخواتها وبين معمولاتها في شعر أنشده ابن الأعرابي[١١٦] :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن – قفراً رسومها – قلما

فقد فصل بين أصبحت وخبرها (قفراً) بأجنبي . كذلك فصل (كَأَنَّ) واسمها بأجنبيين هما (قفراً) و (رسومها) .

٣ – ومن ذلك فيما يتعلق بقاعدة الترابط بين الصيغ الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما في قول الفرزدق[١١٧] :

فلما للصلاة دعا المنادي نهضت وكنت منها في غرور

فإن (لما) اسم بمعنى حين ، مضافة إلى جملة (دعا المنادي) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور .

---

١١٥ الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٤/٢ .

١١٦ الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٣/٢ ، واللسان مادة (خطط) ١٥٧/٩ .

١١٧ الخصائص ٣٩٠/٢ ، ديوان الفرزدق .

والفصل بين العاطف والمعطوف كما في قول الأعشى[١١٨] :

يوماً تراها كمثل أردية العصب ويوماً أديمها نغلا

فقد فصل بين العاطف وهو ( الواو ) وبين المعطوف وهو ( أديمها ) بالظرف ( يوماً ) .

* * *

وبهذا التحديد لمضمون ( الفصل ) ولأمثلته تتحدد علاقته باصطلاح ( الاعتراض ) الذي يستخدم بكثرة في التأويل النحوي ، ويقصد به النحاة أن يكون الفاصل بين الأجزاء المترابطة التي يجب تعاقبها ليس جزءاً ، واحداً أو متعدداً ، وإنما جملة كاملة . ومعنى هذا أن الفارق بين الفصل والاعتراض واضح ؛ إذ في الفصل قد نجد الفاصل أو الفواصل لها محلها الإعرابي . أما في الاعتراض فإن الجملة كلها لا محل لها من الإعراب[١١٩] .

ويطرد وجود الجملة المعترضة في مواضع تناولها بالتحديد عدد من العلماء وجمعها ابن هشام في سبعة عشر موضعاً ، أبرزها المواضع الآتية[١٢٠] :

١ – بين الفعل ومعموله :

مرفوعاً كما في نحو[١٢١] :

---

١١٨ الخصائص ٢/٣٩٥ ، ديون الأعشى .

١١٩ انظر : الصاحبي ٢٠٩ .

١٢٠ انظر : مغني اللبيب ٢/٣٨٧ – ٣٩٤ .

١٢١ المغني ٢/٣٨٧ ؛ شرح شواهد المغني ٢٧٣ .

شجاك – أظن – رَبْعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينـــا

ونحو قول الدارمي[١٢٢] :

وقد أدركتني – والحوادث جمة –
أسنةُ قوم لا ضعاف ولا عزل

ومنه قول قيس بن زهير[١٢٣] :

ألم يأتيك – والأنباء تنمي – بما لاقت لبون بني زيـــاد

ومنصوباً كما في قول أبي النجم العجلي[١٢٤] :

وبدلت – والدهر ذو تبـدل – هيفا دبوراً بالصبا والشمأل

ومجروراً كقول الأعشى[١٢٥] :

فان يمس عندي الهم والشيب والعشا
فقد بن مني – والسلام تغلق –
بأشجع أخاذ على الدهر حكمه
فمن أي ما تأتي الحوادث أفرق

أراد « بنّ مني بأشجع ، و ( السلام تغلق ) اعتراض »[١٢٦] .

٢ – بين المبتدأ وخبره :

---

١٢٢ المغني ٣٨٧/٢ ، الخصائص ٣٣١/١ ، حاشية الدسوقي على المغني ٥٨/٢ .
١٢٣ المغني ٣٨٧/٢ ، شرح شواهد المغني ١١٣ .
١٢٤ المغني ٣٨٧/٢ ، حاشية الدسوقي على المغني ٥٩/٢ ، شرح شواهد المغني ٢٧٣ .
١٢٥ الصاحبي ٢٠٩ ، ديوان الأعشى ١١٦ .
١٢٦ الصاحبي ٢١٠ .

حالاً كما في نحو قول معن بن أوس[١٢٧] :

وفيهن – والأيام يعثرن بالفتى – نوادب لا يمللنه ونوائـح

ومنه الفصل بجملة الاختصاص نحو قول النبي ﷺ : ( نحن معاشر الأنبياء لا نورث ) ، وقول هند بنت عتبة[١٢٨] :

نحن – بنات طارق – نمشي عـلى النمـارق

أو أصلاً كما في نحو قول محمد بن بشير الخارجي :

لعلك – والموعود حق لقاؤه – بدا لك في تلك القلوص بداء

وقول الحماسي :

إن الثمانين – وبلغتهـا – قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

وقول كثير :

إني – وتهيامي بعزة بعد مـا تخليت مما بيننا وتخلـت –
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت

٣ – بين الشرط وجوابه :

ومنه قوله تعالى : ( وإذا بدلنا آية مكان آية – والله أعلم بما ينزل – قالوا : إنما أنت مفتر ) .

---

١٢٧ شرح شواهد المغني ٢٧٣ .

١٢٨ المغني ٣٨٨/٢ ؛ حاشية الدسوقي على المغني ٥٩/٢ ، حاشية الأمير على المغني ٤٩/٢ . وقد ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ( ٢٧٤ ) ان هذا الرجز ينسب أيضاً لهند بنت طارق الايادية ، قالته في حرب الفرس . ويؤيده أن الرجز غير منسوب في الطبقات الكبرى ( ط بيروت ) ٤٠/٢ .

وقوله تعالى : ( فإن لم تفعلوا – ولن تفعلوا – فاتقوا النار ) .

وقول الشماخ :

لولا ابن عفان – والسلطان مرتقب –
أوردت فجّاً من اللحباء جلمودي

٤ – بين القسم وجوابه :

ومنه قول النابغة الذبياني :

لعمري – وما عمري علي بهين– لقد نطقت بطلاً على الأقارع

٥ – بين حرف النفي ومدخوله :

ومنه قول ابن هرمة :

ولا – أراها – تزال ظالمة تحدث لي نكبة وتنكؤها

٦ – بين حرف التنفيس والفعل[١٢٩] :

ومنه قول زهير بن أبي سلمى :

وما أدري وسوف – إخال – أدري
أقوم آل حصن أم نساء

٧ – بين قد والفعل[١٣٠] :

كما في قول أخي يزيد بن عبد الله البجلي :

---

١٢٩ شرح شواهد المغني ٤٨ .

١٣٠ مغني اللبيب ٣٩٣/٢ ، حاشية الدسوقي على المغني ٦٥/٢ ، حاشية الأمير على المغني ٥٣/٢ .

أخالد قد – والله – أوطأت عشوة
وما قائل المعروف فينا يعنف[١٣١]

٨ – بين الموصوف وصفته ، نحو قوله تعالى : ( وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم ) .

٩ – بين المضاف والمضاف اليه ، ومنه قولهم : هذا غلام – والله – زيد .

* * *

وكثيراً ما يلجأ النحاة إلى القول بالتقديم والتأخير والفصل جميعاً ، وقد ورد ذلك على نحو مسرف في شعر الفرزدق ، ومن أبياته التي يخرجها النحاة مصححين لها باللجوء إلى القول بهذا التأويل المزدوج قوله في بعض نقائضه[١٣٢] :

ملوك يبتنون – توارثوها – سرادقها المقاول والقبابا

وقوله في بعض مدائحه :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه[١٣٣]

وقوله أيضاً :

على حالة لو أن في البحر حاتماً على جوده ما جاد بالماء حاتم[١٣٤]

---

١٣١ ذكر السيوطي في عجز البيت رواية أخرى هي : وما العاشق المسكين فينا بسارق . انظر : شرح شواهد المغني ١٦٧ .

١٣٢ النقائض ٤٥١ ، والخصائص ٢/٤٠١ .

١٣٣ ديوانه ١٠٨ ، الخصائص ١/١٤٦ ، ٢/٢٩٣ .

١٣٤ ديوانه ٨٤٢ ، العمدة ١/٢٦٠ .

و: نفلق هاماً لم تنله أكفنـا    بأسيافنا هام الملوك القماقم[١٣٥]

* * *

ولم يصحح النحاة أبيات الفرزدق وحده ؛ إذ ثمة أبيات كثيرة تنسب إلى غيره قال النحويون بصحتها على هذا النحو أيضاً ، ومن ذلك قول الكميت[١٣٦] :

كذلكَ تلك وكالناظرات    صواحبها ما يرى المسحل

وقول الآخر[١٣٧] :

كأن برذون - أبا عصام -    زيد حمار دق باللجام

وقول ذي الرمّة[١٣٨] :

كأن أصوات - من إيغالهن بنا -    أواخر الميس أصوات الفراريـــج

وقول أبي حية النميري[١٣٩] :

كما خُطَّ الكتاب بكف - يوماً -    يهوديٍّ يقـارب أو يزيـــل

وقول الطِّرِمَّاحِ بنِ حكيم[١٤٠] :

يطفن بحوزي المراتع لم يرع    بواديه من قرع القسي الكنائن

---

١٣٥ ديوانه : العمدة ١/٢٦٠ .

١٣٦ الأمالي الشجرية ١/١٩١ ، الخصائص ٢/٤٠٤ .

١٣٧ هذا البيت من الرجز غير منسوب ، انظر : العيني ٣/٤٨٠ .

١٣٨ ديوانه ٧٦ ، خزانة الأدب ٢/١١٩ ، وانظر أيضاً كتاب سيبويه ١/٩٢ .

١٣٩ العيني ٣/٤٧٠ ؛ اللسان مادة : عجم .

١٤٠ ديوانه ١٦٩ ، العيني ٣/٤٦٤ ، اللسان مادة : حوز والبيت بروايات مختلفة في المصادر المذكورة .

ولعل أشهر من كثر في شعره هذا النوع من الأساليب من بعــــد أبو الطيب المتنبي ، وقد نقل ابن جني بعض أبياته متمثلاً بها في هذا النمط من التأويل[١٤١] .

وقد اعترف النحاة بأن هذا النوع من التأويل المزدوج قبيح ، ولكنهم مع ذلك صححوه ، بل تجاوزوا هذا القدر حين جعلوه دليلاً على تمكن الشاعر من اللغة وقدرته على التصرف فيها ! !.. « فمتى رأيت الشاعر قــد ارتكب مثل هذه الضرورات – على قبحها وانخراق الأصول بها – فاعلم أن ذلك على ما جشمه منــه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الفرس الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام ، فهو إن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته »[١٤٢] .

وليس تقرير ابن جني في هذا النص ، أن هذا النوع من التأويل من قبيل الضرورة القبيحة بدال على أنه يعامله بالفعل معــاملة الضرائر ، ولا يجيز الابتكار فيها ولا القياس عليها ، إذ أنه في موضع آخر يقرر عكس ذلك فيقول :

« لما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمّين ، جاز لصاحب هذا العلم – الذي

١٤١ الخصائص .
١٤٢ الخصائص ٢/٣٩٢ .

جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج شطآنه ، وبعج أحضانه ، وزم شوارده ، وأفاء فوارده – أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذو على أمثلتهم التي حذوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيما والقياس إليه مصغ ، وله قابل ، وعنه غير متثاقل »[١٤٣] .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف من النحاة قد ترك بعض التأثير في القيم الجمالية لعلوم البلاغة العربية ، حتى ذهب بعض علمائها إلى أن الاضطراب في الترتيب وما يحمل عليه من القول بالتقديم والتأخير والفصل ما دام جائزاً عند النحاة ، ولا ينفي صحة النصوص ، فإنه يجب اعتباره مقياساً من مقاييس الجمال الفني في البلاغة . وقد أشار إلى هؤلاء ابن رشيق بقوله : « رأيت من علماء بلدنا من لا يحكم للشاعر بالتقدم ، ولا يقضي له بالعلم ، إلا أن يكون في شعره التقديم والتأخير »[١٤٤] ، ثم يقول في نقد أصحاب هذا الاتجاه : ومن الشعراء « من يقدم ويؤخر ، إما لضرورة وزن أو قافية – وهو أعذر – وإما ليدل على أنه يعلم تصريف الكلام ويقدر على تعقيده ، وهذا هو العِيُّ بعينه »[١٤٥] .

* * *

### غلبة الفروع على الأصول :

دعوى غلبة الفروع على الأصول هي الأسلوب الثالث من أساليب

---

١٤٣ الخصائص ١/٣٠٨ – ٣٠٩ .
١٤٤ العمدة ١ /٢٦١ .
١٤٥ العمدة ١/٢٦٠ .

تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب بين الصيغ ، ومضمون هـــذا الأسلوب أن القاعدة النحوية المقررة أصلاً من أصول البحث النحوي قد قوبلت بعدد من النصوص المخالفة لهذه القاعدة كبير ، بحيث يسمح باعتبار هذه النصوص أصلاً وتلك القاعدة فرعاً ، وبحيث لا يحتاج النحاة إلى تعليل خروج النصوص عن القواعد لأنها حينئذ في اعتبارهم بوجه من الوجوه : هي الأصل والقاعدة . ومعنى هذا كله أن التأويل في هـــذا الأسلوب لم يقف عند تخريج النصوص – كالأسلوبين السابقين – وإنما تجاوز النصوص إلى القواعد ذاتها ، فغيّر فيها وبدل بصورة سلبت الأصالة عن القاعدة ، وأسبغتها على ما يخالفها من نصوص .

وسنكتفي بأن نقدم من هذا النوع من أساليب التأويل مثلاً واحداً يكشف عن مدى تغلغله في التراث النحوي وأصالته في الأصول النحوية . ذلك أن في القواعد التي انتهى إليها النحاة في ترتيب الفاعل والمفعول به ضرورة تقدم المفعول به على الفاعل إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول . ومع ذلك ورد في شعر النابغة قوله[١٤٦] :

جزى ربه عني عدي بن حاتم　　جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

ولم يكن من سبيل عند النحاة وقد أقروا أسس الاستشهاد النحوي إلى أن يحكموا على بيت النابغة – وهو شاعر جاهلي – بالشذوذ ، ومن ثم لم يجدوا بداً من تأويل البيت ، ولكن كيف يؤولونه ومن الحقائق المقررة عندهم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبته التأخر[١٤٧] ، وقد وقع كل

---

١٤٦ الخصائص ١/٢٩٤ ؛ ديوان النابغة ٦٢ (ص) .

١٤٧ انظر : اللمع لابن برهان – مخطوط – ١٩ أ ، التصريح على التوضيح ١/٢٦٧ – ٢٦٨ .

منهما في بيت النابغة في الموقع الذي هو أولى به ، وإذن « فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم ... فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ، ورست به قدمه »[١٤٨] . وعلى هذا النحو من التعارض بين القواعد والنصوص لم يجد النحاة بداً من ابتكار هذا الأسلوب الذي يهدف إلى تأويل القواعد ذاتها ، وهكذا إذا كان الأصل في القواعد أن يكون الفاعل مقدماً ، فلم لا يدعى أن الأصل تقدم المفعول ويكون تأخره في مثل بيت النابغة عن تقديم ؟!! ومن ثم وجدنا ابن جني يقرر أن « الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقاً آخر يسوغك غيره ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل .... والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزى عدي بن حاتم ربه . ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدماً عليه مفعوله ، فجاز ذلك »[١٤٩] .

* * *

## ثالثاً – وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق :

كشفت الدراسات الحديثة[150] في النحو عن أن أهم الخصائص التي لاحظها النحاة العرب في التطابق الجزئي هي الناحية الكمية ؛ إذ فرقوا بين المفرد وما فوقه من مثنى أو جمع ، ثم الناحية النوعية ، فقد فرقوا بين المذكر والمؤنث . ولكن النحاة لحظوا في الوقت نفسه أن نصوصاً كثيرة وردت لم تلتزم بهذه القواعد ، فلجأوا إلى تأويل هذه النصوص ، وكان أهم أساليب تأويلهم لها أسلوبان : الأول : الحمل على المعنى ، والثاني : رد الفرع إلى الأصل . ورد الفرع إلى الأصل في جوهره نوع من الحمل على المعنى . أي أن الأسلوب الثاني يمكن أن يرد إلى الأسلوب الأول ، وهو ما فعله بالفعل ابن جني في خصائصه حيث لم يفصل بين الأسلوبين فصلاً حاسماً ، بل جعل أمثلة النوعين من قبيل الحمل على المعنى . وصدر هذه الأمثلة بقوله : « اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح

---

١٤٨ الخصائص ١/٢٩٤ – ٢٩٥ .

١٤٩ الخصائص ١/٢٩٥ ، ٢٩٧ .

١٥٠ انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١٩٣ – ١٩٥ .

فسيح ، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد »[١٥١].
ولكن الفارق الأساسي بين كلا الأسلوبين موجود وإن لم يفطن إليه ابن جني ، ويمكن الوقوف عليه من خلال الأمثلة الجزئية المتناثرة في التراث النحوي ، كما يمكن توضيحه في أن الحمل على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلم ، وأما رد الفرع إلى أصله فإن إرادة المتكلم فيه تستند عند النحاة إلى بعض ما في النحو من أصول .

وأبرز صور التأويل التي يتناولها هذان الأسلوبان هي :

## أولاً -- من حيث التطابق الكمي :

### أ – ذكر الواحد والمراد به الجمع :

يقرر ابن فارس أن التعبير عن الجمع بلفظ الواحد « من سنن العرب »[١٥٢] ، ويروى له أمثلة كثيرة[١٥٣] « كقوله للجماعة : ضَيفٌ وعدوّ . قال الله جل ثناؤه : ﴿هؤلاء ضيفي﴾ ، وقال : ﴿ثم يخرجكم طفلاً﴾ ، وقال : ﴿لا نفرق بين أحد منهم﴾ والتفريق لا يكون إلا بين اثنين ، ويقولون : قد كثر الدرهم والدينار » ، ومنه قول العباس بن مرداس[١٥٤] :

---

١٥١ الخصائص ٤١١/٢ .

١٥٢ الصاحبي ١٨٠ .

١٥٣ المصدر نفسه ، وانظر المزيد من الشواهد القرآنية في : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٦٣/٢ وما بعدها .

١٥٤ ذكر ابن فارس في الصاحبي صدر البيت غير منسوب . وتكملة البيت ونسبته من اللسان وسيرة ابن هشام ، انظر الصاحبي ١٨٠ ، اللسان مادة ( أخو ) ١١/١٨ ، والروض الانف ٢٩٢/٢ .

فقلنـا أسلموا إنا أخوكم    فقد برئت من الإحن الصدور

ويقولون : كلوا في نصف بطنكم تعيشوا[١٥٥] .

ويطرد هذا الأسلوب في مواضع ، أهمها موضعان :

الأول : الضمائر . نحو : هو أحسن الفتيان وجهاً ، مع إفراد الضمير ، يقول ذو الرمّة[١٥٦] :

ومية أحسن الثقلين وجهاً    وسالفـة وأحسنه قـذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقد استخلص منه ابن جني أنه يدل « على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد »[١٥٧] .

وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ومن الشياطين من يغوصون له ﴾ ، وقوله : ﴿ بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ فقد أفرد ثم جمع .

الثاني : الصفات . إذ كثيراً ما تذكر صفة الواحد والمراد وصف الجمع .

---

١٥٥ صدر بيت من أبيات الكتاب غير المنسوبة وقد ورد البيت فيه بتمامه مع تغيير يسير ، وهو :

كلوا في بعض بطنكم تعفوا    فـإن زمانكم زمن خميـص

انظر : كتاب سيبويه ١٠٨/١ ، وأيضاً : البحر المحيط لأبي حيان ٢٦٩/٧ .

١٥٦ ديوانه ٤٣٦ .

١٥٧ الخصائص ٤١٩/٢ .

أي جمع الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿وإن كنتم جُنُباً﴾ ، وقوله : ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ ، ومنه قول زهير[158] :

وإن يشتجر قوم يقل سرواتهم  هم بيننا فهم رضا وهم عدل

ب – ذكر الجمع والمراد به ما دونه :

أقل الجمع عند النحاة ثلاثة ، وقد وردت نصوص كثيرة ذُكِر فيها الجمع والمراد واحد أو اثنان ، حتى قرر ابن فارس صراحة أن « من سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان »[159] . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات﴾ وكان ذلك المنادي واحداً . وقوله سبحانه : ﴿بم يرجع المرسلون﴾ « وهو واحد ، يدل عليه قوله جل ثناؤه : ﴿ارجع اليهم﴾ »[160] . ومنه قول عبيد بن الأبرص[161] :

أقفر من أهله ملحوب  فالقطبيات فالذنوب

« وإنما القطبية ماء واحد معروف »[162] . وقول الفرزدق[163] :

وإذا ذكرت أباك أو أيامه  أخزاك حيث تقبل الأحجار

والحجر واحد ، وقوله أيضاً[164] :

---

١٥٨ البيت بتغيير طفيف في الديوان ١٠٧ .

١٥٩ الصاحبي ١٨٠ .

١٦٠ الصاحبي ١٨١ ، وانظر العديد من الشواهد القرآنية في : إعراب القرآن ٧٨٧/٣ ، وما بعدها .

١٦١ شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٥٣٧ .

١٦٢ المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الخصائص ٤٢٠/٢ .

١٦٣ الخصائص ٤٢٢ ، النقائض ٨٧٠ .

١٦٤ ديوانه ٨٥١ ، النقائض ٣٤٣ .

فياليت داري بالمدينة أصبحت     بأجفار فلج أو بسيف الكواظم

يريد : الجفر وكاظمة ، فجمع .

ويطرد هذا الأسلوب في مواضع :

**الأول** : في تعبيرات شبيهة بالأمثال ، نحو : شابت مفارقه ، وهو كثير العثانين[١٦٥] . ومنها : ألقاه في لهوات الليث ، وإنما له لهاةٌ واحدة . وهو رجل عظيم المناكب ، وإنما له منكبان . وشواهده كثيرة[١٦٦] .

**الثاني** : في الضمائر ، نحو : ﴿ومنهم من يستمعون إليك حتى إذا خرج من عندك﴾ و ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما﴾ وليس لهما إلا قلبان[١٦٧] .

**الثالث** : الألفاظ التي تفيد الجمع ولا واحد لها من لفظها[١٦٨] . وكذلك الألفاظ التي على صيغة الجمع ولم يعرف لها واحد ، أو اختلف النحاة في واحدها[١٦٩] .

**الرابع** : في الصفات ، نحو : بُرْمَةٌ أعشار ، وثَوْبٌ أهدام ، وحبل أحذاق[١٧٠] .

---

١٦٥ الخصائص ٢/٤٢٢ .

١٦٦ انظر العديد من الأمثلة والشواهد في : المزهر ١/٣٣٣ ، ٢/١٩١ وما بعدها .

١٦٧ المزهر ٢/١٩٣ . إعراب القرآن ٣/٧٨٧ .

١٦٨ انظر : المزهر ٢/١٩٩ .

١٦٩ انظر : المزهر ٢/١٩٧ ; أدب الكاتب ٨٤ .

١٧٠ الصاحبي ١٨١ .

**الخامس : في مخاطبة العظيم[١٧١] . وأمثلته شائعة .**

**ج – ذكر المثنى والمراد به الواحد :**

ومن ذلك قول جرير[١٧٢] :

بان الخليط برامتين فودعوا    أو كلما ظعنوا لبين تجزع

« وإنما رامة أرض واحدة معروفة[١٧٣] .

وأنشد الفرّاء[١٧٤] :

فقلت لصاحبي لا تحبسانا    بنزع أصوله واجدز شيحـا

وقال سويد بن كراع[١٧٥] :

فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر    وإن تدعاني أحم عرضاً مُمَنَّعَا

ويطرد هذا الأسلوب في مطالع القصائد العربية التقليدية ، حيث كان الشاعر يبكي الديار وينوح على الأطلال مستخدماً في خطابه لفظ المثنى بدلاً من المفرد . نحو قول امرئ القيس[١٧٦] :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل    بسقط اللوى بين الدخول فحومل

---

١٧١ المزهر ٣٣٣/١ ، الصاحبي ١٨٢ .

١٧٢ ديوانه ٣٤٠ .

١٧٣ الخصائص ٤٢٠/٢ .

١٧٤ المزهر ٣٣٥/١ .

١٧٥ المصدر السابق .

١٧٦ ديوانه ( المعارف ) ٨ ، شرح القصائد العشر ٤٧ .

### د – ذكر المثنى والمراد به الجمع :

ومنه قوله تعالى : ﴿ألقيا في جهنم﴾ وهو خطاب لخزنة النـــار والزبانية[١٧٧] .

### ثانياً – من حيث التطابق النوعي :

#### أ – الالتفات[١٧٨] :

الأصل في الضمائر أن تطابق ما تعود عليه ، فإذا كان ما تعود إليه مخاطباً عبر بضمير الخطاب ، وإذا كان غائباً استعمل ضمير الغياب ، وأما إذا كان متكلماً فإنه لا بدّ من استخدام ضمير المتكلم . ولكن وردت نصوص كثيرة لم يطابق فيها الضمير ما يعود عليه ، واستخدم فيها ضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب ، أو عبّر فيها بضمير الغياب بدلاً من ضمير الخطاب . وقد علل النحاة ذلك بأنه نوعٌ من الالتفات الذي يهدف إلى تأكيد المعنى وتقويته ، لما يتضمنه بالضرورة من إثارة لانتباه السامـع وشحذ لفكره ، حين يفاجأ بضمير يعود على غير ما هو له ، فيبذل من طاقاته الفكرية ما يكشف به ما يعود إليه ، ثم يحاول أن يستكشف بعد ذلك السر في التفاوت بين الضمير وما يشار به إليه أو يدل به عليه . وبذلك لا يظل السامع في موقف سلبي دائماً ، يتلقى من المتكلم أو الكاتب ما يقول دون جهد منه في استكناه مضمون ما يقال ، وإنما يشارك ايجابياً في

---

١٧٧ المزهر ١/٣٣٥ .

١٧٨ من النحاة كما يحكي السيوطي في المزهر من يرى قصره على الانتقال من الغائب إلى الشاهد . ولكن الأصل الشائع عند الجمهور أنه يشمل أيضاً الانتقال من الشاهد إلى الغائب . انظر المزهر ١/٣٣٤ .

النشاط اللغوي حتى وإن كان سامعاً . فيحقق بذلك هدفاً أساسياً للنشاط اللغوي ، وهو أن يكون وسيلة اتصال اجتماعي حقيقي يعبر به الفرد من عالمه المغلق وينطلق به من إساز ذاته ليتفاعل مع ما حوله ومن حوله . وليقدم أيضاً من جهوده المادية وطاقاته الفكرية ما يدل به على عمق هذا الاتصال وحيوية هذه المشاركة .

وأمثلة الالتفات كثيرة ، منها :

١ - التعبير بضمير الغياب مكان ضمير الخطاب .

ويصطلح عليه بالالتفات من المخاطب إلى الغائب ، وكذلك تحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب .

ومثاله قول النابغة(١٧٩) :

يا دار مية بالعلياء فالسند    أقوت وطال عليها سالف الأمد

« فخاطب ثم قال : أقوت »(١٨٠) ومنه قول الشاعر :

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة    لدينا ولا مقلية إن تقلَّتِ

وقد ورد ذلك في القرآن أيضاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾ ، وقوله : ﴿وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون﴾ ، وقوله : ﴿ولكن الله حبب إليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان

---

١٧٩ ديوانه (ض) ١٧ ، شعراء النصرانية ٦٥٨/٢ ؛ شرح القصائد العشر ٥١٢ .

١٨٠ الصاحبي ١٨٣ .

أولئك هم الراشدون﴾[١٨١] .

٢ – التعبير بضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب .

ويصطلح عليه بالالتفات من الغائب إلى الشاهد . ومثاله قول أبي كبير الهذلي[١٨٢] :

يا ويح نفسي كان جدة خالد    وبياض وجهك للتراب الأعفر

« فخبر عن خالد ثم واجه فقال : وبياض وجهك »[١٨٣] ، وقول عنترة[١٨٤] :

شطت مزار العاشقين فأصبحت    عسراً عليّ طلابك ابنة مخرم

وقد ورد هذا النوع أيضاً في القرآن ، ومنه في فاتحة الكتاب : ﴿الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك نعبد وإياك نستعين﴾[١٨٥] .

## ب – تأنيث المذكر :

التطابق في التذكير والتأنيث أحد الخصائص الجوهرية في الأساليب اللغوية ، حتى فرض النحاة ذلك قاعدة لا يصح الخروج عليها ، ولكن

---

١٨١ السابق . وانظر ايضاً : إعراب القرآن ٩٢٣/٣ .

١٨٢ هذه رواية الصاحبي . ورواية الديوان : « يا لهف نفسي » ١٠١/٢ .

١٨٣ الصاحبي ١٨٣ .

١٨٤ هذه رواية الصاحبي . والبيت في لسان العرب ٢٠٧/٩ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٢ من غير التفات إلى الخطاب . اذ فيهما « طلابها » لا « طلابك » . انظر ديوانه ١٤٣ .

١٨٥ انظر : إعراب القرآن ٩٢٣/٣ .

وردت نصوص كثيرة افتقدت هذا التطابق ، وقد أولها النحاة بواسطة أسلوب الحمل على المعنى ، ومن ذلك التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث ؛ في نحو قول رُوَيْشِد بن كثير الطائي[١٨٦] :

يا أيها الراكب المزجي مطيتـه سائل بني أسد ما هذه الصوت

فقد أنّث الصوت لأنه في معنى الاستغاثة[١٨٧] . وقول، عمر بن أبي ربيعة[١٨٨] :

فكان مِجَنّيَّ دون من كنت أتقي ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

فأنث الشخص لأنه أراد به المرأة .

وقول ذي الرمّة[١٨٩] :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مرُّ الرياح النواسم

وقول جرير[١٩٠] :

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقول العجاج ، وقيل الأغلب العجلي[١٩١] :

طول الليالي أسرعت في نقضي أكلن بعضي وتركـن بعضي

---

١٨٦ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ .

١٨٧ الخصائص ٤١٦/٢ .

١٨٨ ديوانه ١٨٩ ، خزانة الأدب ٣٢١/٣ ، وانظر أيضاً : كتاب سيبويه ١٧٥/٢ .

١٨٩ ديوانه ٢٧٠ . ومعاني القرآن ٣٧/٢ بتغيير طفيف .

١٩٠ ديوانه ٢٧٠ . خزانة الأدب ١٦٦/٢ ؛ النقائض ٩٦٩ .

١٩١ انظر : شرح شواهد المغني ٢٩٨ ، كتاب سيبويه ٢٦/١ .

وقول تميم بن أُبي بن مقبل[١٩٢] :

قد صرح السير عن كتمان وابتذلت
وقع المحاجن بالمهرية الـــذقن

وقول الأعشى[١٩٣] :

وتشرق بالقول الذي قد اذعتــه     كما شرقت صدر القناة من الدم

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين﴾ .

وقد حاول الفرّاء أن يقعد لهذه الظاهرة في مجال تأويله قراءة الحسن : ﴿وألقوه في غيابة الجب تلتقطه بعض السيارة﴾ ، بالتاء بدلاً من قراءة حفص ( يلتقطه ) بالياء . فذكر أن « العرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير »[١٩٤] وعلل له بقوله : « وإنما جاز هذا كله لأن الثاني يكفي من الأول ، ألا ترى أنه لو قال : تلتقطه السيارة لجاز وكفى من ( بعض ) »[١٩٥] .

ج - تذكير المؤنث :

يرى النحاة أن تذكير المؤنث على الرغم من كونه خروجاً عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوي فإنه يستند إلى بعض الأصول النحوية . وأهم هذه

---

١٩٢ معاني القرآن ١/١٨٧ ، ٢/٣٧ ؛ اللسان مادة : كتم ١٥/٤١٢ .
١٩٣ ديوانه ١٨٣ . وانظر : كتاب سيبويه ١/٢٥ . معاني القرآن ٢/٣٧ .
١٩٤ معاني القرآن ٢/٣٦ .
١٩٥ معاني القرآن ٢/٣٧ .

الأصول أن في تذكير المؤنث نوعاً من الرجوع إلى الأصل ؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير وأما التأنيث ففرع منه ، فإذا ذَكَّرت المؤنث فقد رددت الفرع إلى الأصل ، ولذلك فإن تذكير المؤنث هو أهم نتائج ذلك الاصطلاح المعروف برد الفرع إلى الأصل(١٩٦) .

وأمثلة هذا الأسلوب كثيرة ، منها قول عامر بن جوين الطائي(١٩٧) :

فلا مزنة ودقت ودقهـــا ولا أرض أبقل ابقالهـــا

فقد « ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان »(١٩٨) ، ومنه قول الحطيئة(١٩٩) :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

فقد « ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر »(٢٠٠) .

وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن أيضاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾ أي هذا الشخص أو هذا المرئي(٢٠١) . وقوله سبحانه : ﴿ إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾ فقد أراد بالرحمة المطر(٢٠٢) .

---

١٩٦ الخصائص ٢/٤١٥ .

١٩٧ خزانة الأدب ١/٢١ ، كتاب سيبويه ١/٢٤٠ .

١٩٨ الخصائص ٢/٤١١ .

١٩٩ ديوانه ٣٩٥ ، خزانة الأدب ٣/٣٠١ ، كتاب سيبويه ٢/١٧٥ .

٢٠٠ الخصائص ٢/٤١٢ .

٢٠١ المصدر السابق .

٢٠٢ المصدر نفسه ؛ وأيضاً : اعراب القرآن ٢/٦١٩ .

# خاتمہ

لعل من الحق في ختام هذه الدراسة أن نشير إلى أنها نتاج معايشة طويلة الصحبة للتراث النحوي ، عميقة النظر في أصول هذا التراث ، طويلة الأناة في استكشاف معالمه ، وتحديد خصائصه ، ولمح مؤثراته . وهي – لهذا كله – أقرب إلى أن تعد نتيجة البحث منها إلى أن تكون البحث نفسه . وهي بذلك ، ثم بما كشفت عنه من جديد فيما تناولته من قضايا ، تكاد تكون إضافة إلى البحث النحوي ؛ فقد استطاعت أن تعيد تشكيله من جديد مستعينة بعناصره التي استخلصتها من خلال الركام الهائل الذي يختلط فيه كل شيء في تراث النحاة ، وهي مهمة بالغة العسر شديدة التعقيد ، دونها بكثير مشقة وعسراً وضع بناء جديد خالص الجدة . لا يقف عند التراث ولا يلم بالمأثور ، وهي إضافة نأمل أن تكون محور اهتمام الباحثين من بعد ، علهم يضيفون اليها أو يعدلوا فيها ، بحيث يمكن آخر الأمر أن نصل إلى تصور شديد الوضوح للعناصر الرئيسية في الفكر النحوي وللأبعاد المباشرة وغير المباشرة لتأثيرها . حتى يمكن أن نستخلص من هذه العناصر جوانبها الإيجابية التي تستحق تنميتها وتطويرها ، وجوانبها السلبية التي عاقت مناهج البحث النحوي عن الوفاء بالحاجات الضرورية للبحث العلمي اللغوي من قبل ، والتي يعد الوقوف عليها وتحديدها خطوة

عظيمة الأهمية نحو إدراك خصائص المناهج التي حكمت البحث النحوي في تراثنا العربي ، وما تفرضه هذه الخصائص علمياً من اتجاهات بديلة لا بد من الأخذ بها لكي تتسق مع الخصائص اللغوية للعربية الفصحى .

ولعل من الحق أيضاً أن نقرر أن هذه المحاولة هي المرة الأولى التي يعبر فيها باحث حيز الجزئيات إلى نطاق كلي يتسم بالشمول ؛ فإن الدراسات السابقة في مجال أصول التفكير النحوي لا تتناول غير طرف من أطرافه فحسب ؛ إذ تحدها شخصية من الشخصيات ، أو تتناول تجمعاً من التجمعات ، أو ترتكز على اتجاه من الاتجاهات . ثم إنها – فوق ذلك – وقعت في وهم التفرقة المنهجية بين المدارس النحوية تحت تأثير بعض الاختلافات التطبيقية ، وبذلك خلطت بين ما هو أصيل وما هو عرضي ، وانزلقت إلى معالجة الأصول النحوية بأسلوب غير دقيق حين افترضت ثبات المضمون تاريخياً لمجرد وحدة المصطلحات عبر الأجيال . ولقد كان إدراك هذه الأخطاء في المحاولات المحدودة من قبل منطلقاً للبدء في مسار صحيح ، ومن ثم كان من بين النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة الوقوف على ما خلف ثبات المصطلحات التاريخي من تغير في المضمون ، وتزييف دعوى تعدد المدارس النحوية بمقابلة صور التوافق والاختلاف بين كل مجموعة نحوية وأُخرى بمظاهر التوافق والاختلاف بين أفـراد المجموعة الواحدة . وهو ما أكد آخر الأمر وحدة الأصول العامة في التفكير النحوي على اختلاف تجمعاته أو مدارسه .

ولعل من الحق أيضاً أن نوضح سمة من سمات هذه الدراسة بارزة ، هي أنها قد التفتت إلى حقيقة منهجية ثابتة ، هي الآن قانون علمي متبع ،

وهي أن الفكر الإنساني في تطوره لا ينفصل عن الواقع المادي وحركته، وهما معاً يمثلان وجهي التطور الحضاري الإنساني، بحيث يستحيل فصم علاقتهما دون إخلال بالقوانين العلمية وشرائط الموضوعية جميعاً . ولذلك كانت دراسة الأصول العامة للتفكير النحوي هي البؤرة التي تتضافر على تجليتها وكشف أبعادها دوائر ثلاث : في المجتمع ، والفكر ، والنحو ، جميعاً . فدائرة البحث النحوي هي المركز الذي تمتد إليه المؤثرات الفكرية المختلفة بصورة مباشرة ، تلك التي تنعكس عليها الأوضاع والظروف الاجتماعية بشكل مباشر حيناً ، وغير مباشر أحياناً ، وبذلك توصلنا إلى نوع من التكامل المنهجي في التحليل الموضوعي لأصول التفكير النحوي . وقد كشف هذا التكامل عن نتائج عميقة الخطر في تحديد هذة الأصول وتفسير تطوراتها ، كان على رأسها النتائج الآتية :

أولاً : تحديد دور الاستقراء في النحو العربي ، بما استلزمه هذا التحديد من دراسة لمفهومه ، وتحليل لوسائله ، وتقنين لضوابطه، واستعراض لآثاره . وقد توصلنا في هذا المجال إلى العديد من النتائج الجزئية، التي تمثل – فيما بينها – الصورة الكلية للاستقراء النحوي ؛ وذلك من خلال تناولنا للجوانب الثلاثة التي شكلت – فيما بينها – أبعاد هذا الموضوع ، وهي : تحديد مصادر المادة اللغوية ، ثم نقد هذه المصادر ، وأخيراً نقد المادة نفسها .

ثانياً : تصحيح مفهوم القياس في التراث النحوي ، وتبرئته من الخلط المنهجي الذي صحب – ولا زال يصحب – تصوره في دراسات الدارسين من المعاصرين ، وكثير من الأقدمين ، ذلك المفهوم

الذي لا يرى في القياس غير العملية الشكلية التي يتم فيها إلحاق شيء بشيء آخر لإعطائه حكمه . ومن ثم فإنه لا يرى في القياس غير مفهوم واحد هو المفهوم الصوري الشكلي . ومع أن هـذا الفهم فيه بعض الصواب إلا أن القطع بأن القياس لا يدل على غير ذلك لا صواب فيه ؛ فإن الدلائل التي فصلناها في الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب تكاد تقطع بأن لفظ « القياس » قد مر بمرحلتين تاريخيتين في التراث النحوي ، كان في كل مرحلة منهما يتضمن معنى خاصاً . ففي المرحلة الأولى كان يشير إلى ما يمكن تسميته بالمفهوم الاستقرائي ومن ثم فإن موافقة القياس في هذه المرحلة إنما تشير إلى موافقة القواعد التي قننت لما يطرد من ظواهر في النصوص التي تم استقراؤهـا ، ومخالفة القياس تشير بدورها إلى مخالفة هذه القواعد المعبرة عن تلك الظواهر ذاتها . وأما في المرحلة التالية فقد أخذ القياس مفهومه الشكلي الذي استقر في فكر الدارسين حتى لم يعد له في تصورهم سواه .

ثالثاً : توضيح علاقة التعليل بالقواعد النحوية ، بما تطلبه هذا التوضيح من دراسة تاريخية لعلاقة العلل بالنصوص اللغوية ، والقواعـد النحوية ، ثم دراسة تحليلية لدور العلة في ثبوت الأحكام وبنائها عليها . ولقد أتيح لنا من خلال ذلك أن نقف على الظروف والبواعث التي ساعدت على نشأة التعليل النحوي العربي ، والعوامل التي كان لها أثر في تغيير مجالاته ومنهجه ؛ ومن ثم تنويع آثاره ونتائجه .

رابعاً : تحديد دور التأويل في البحث النحوي ومكانه في الأصول النحوية.
هذا الدور الذي انطلق فيه من مرحلة كان يقف فيها عند بعض النصوص – أو بتعبير أكثر دقة عند بعض الظواهر في بعض النصوص –تبدو مخالفة – لما هو مقنن من ظواهر ، إلى مرحلة أخرى صار فيها – مع قدر من التجوز في التعبير – ظاهرة لها منهجها المكتمل لرد كل ما يخالف القواعد المقولة إما بدعوى القصور الكمي أو الاختلاف النوعي أو بمحاولة إعادة صياغة التركيب اللغوي بحيث لا يخالف ما يقول به النحوي من قواعد .

ولقد كنا خلال هذا كله نصل إلى كثير من الآراء الجديدة، التي نأمل أن يتاح لها من النقاش ما يحدد مدى ما تتسم به من سلامة . إذ أن النقاش العلمي هو الأسلوب الوحيد للوصول إلى التصور الصحيح للظواهر والمصطلحات المعبرة عنها . وهذا التصور خطوة لا مفر منها نحو فهم تراثنا النحوي وتقويمه وإحيائه جميعاً .

# الفهارس

« ١ »

# فهرس الآيات

# فهرس الأحاديث

«٣»

## فهرس الأمثال

## فهرس الأشعار

### « أ »



### « ب »

«ت»



«ث»



«ج»



«ح»

« د »



« ذ »



« ر »

« ف »



« ق »

« ك »



« ل »

«م»

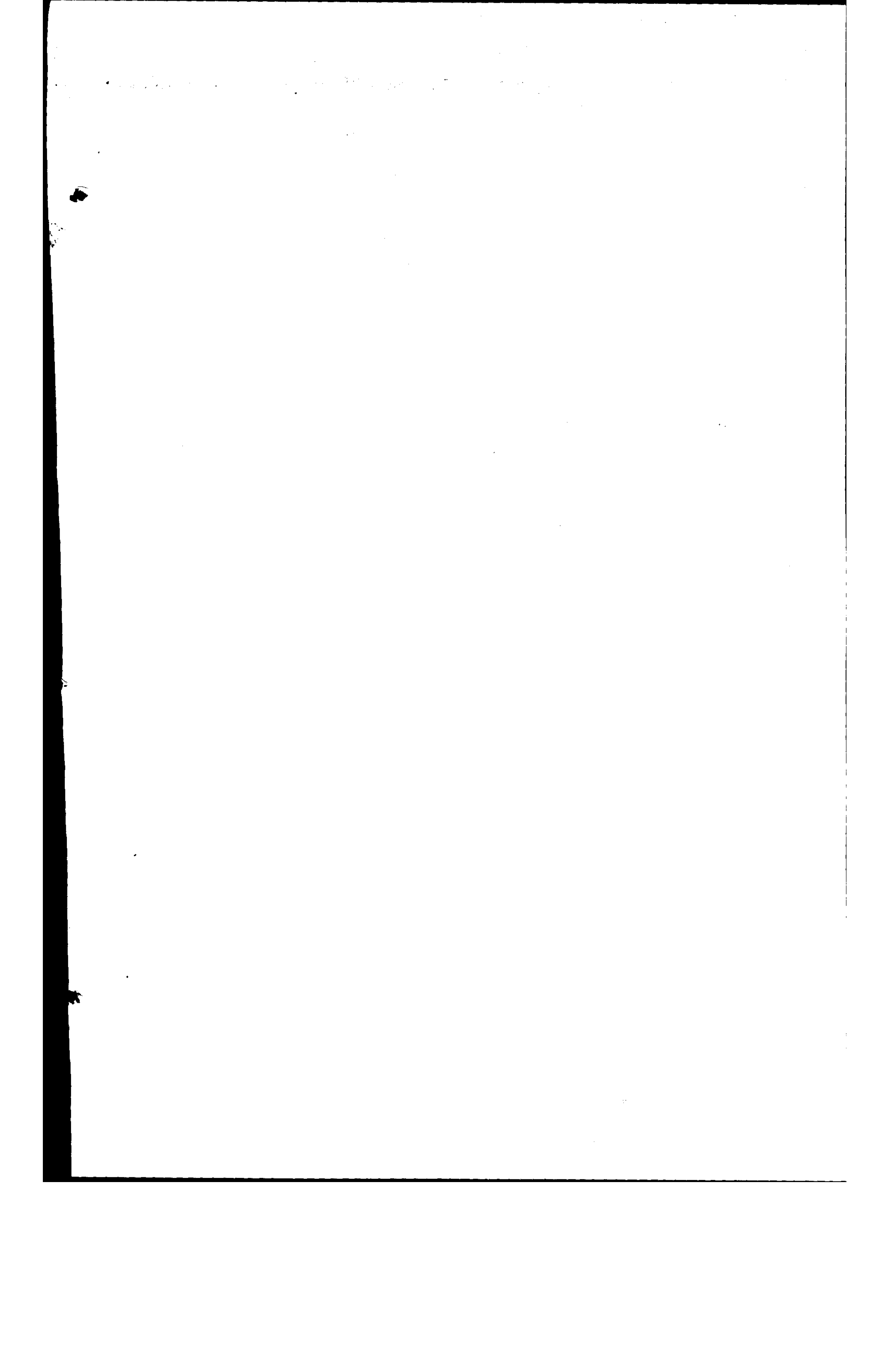
## أنصاف الأبيات

« ٥ »

## فهرس المصطلحات

## فهرس الكتب
## الواردة في صلب الكتاب

## فهرس الأماكن



## فهرس القبائل والطوائف والجماعات

## فهرس الشعراء

## فهرس الأعلام (*)



---

(*) يلاحظ حذف «أب» و «أم» و «ابن» و «ابنة» و «ذو» و «أل».

# فهرس المصادر والمراجع

## أولا : المخطوطات والمصورات

١ – ارتشاف الضرب
لأبي حيان الأندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٨٢٨ نحو .
٢ – أسرار العربية
لابن الأنباري، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٥٧٨٢ هـ.
٣ – أسرار النحو
لابن كمال باشا، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٩٩٢ نحو .
٤ – أصول النحو
لابن السراج مصور عن نسخة المعهد البريطاني رقم ٢٨٠٨ ، وعن نسخة المكتبة العامة بالرباط .
٥ – الأمالي النحوية
لابن الحاجب. مخطوط بدار الكسب المصرية بالقاهرة. رقم ٢٦ نحو .
٦ – الايضاح
لأبي علي الفارسي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠٠٦ نحو .
٧ – تحفة الغريب
للدماميني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١١٦ نحو .
٨ – التذييل والتكميل في شرح التسهيل
لأبي حيان الأندلسي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٦١ نحو .
٩ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
لابن مالك، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢١ نحو حليم .

١٠ – **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**

للدماميني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠١٠ نحو .

١١ – **التعليقة**

لابن النحاس، شرح لديوان امرىء القيس، مصور بمعهد المخطوطات العربية رقم ١٤٣ أدب .

١٢ – **تقويم الفكر النحوي**

لأبي المكارم، تحت الطبع بدار الثقافة، بيروت .

١٣ – **التكملة**

لأبي علي الفارسي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠٠٦ نحو .

١٤ – **تلخيص أخبار النحويين واللغويين**

لابن مكتوم، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٠٦٩ تاريخ .

١٥ – **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**

لناظر الجيش، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٤٩ نحو .

١٦ – **التنبيه على حدوث التصحيف**

لحمزة الأصفهاني، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٨٩٦ أدب تيمور

١٧ – **الجنى الداني في توضيح حروف المعاني**

لابن أم قاسم ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٢٦٣ نحو .

١٨ – حاشية الأسفراييني

للأسفراييني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٣ م .

١٩ – حاشية على المعرب

للمقدسي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٤ ق .

٢٠ – الحجة في قراءات الأئمة السبعة

لابن خالويه، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة

٢١ – الحدود النحوية

للفاكهي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٦٥٠ مجاميع

٢٢ – داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح

لابن علان، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم ٩٥ نحو .

٢٣ – رسالة في حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة

ضمن مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٤٠٠ نحو .

٢٤ – شرح الألفية

للشاطبي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤ نحو ش .

٢٥ – شرح التسهيل

لابن أم قاسم، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٢٦٢ نحو .

٢٦ – شرح التسهيل

لابن مالك، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠ نحو ش .

٢٧ – شرح الجمل الكبيرة

لابن الصائغ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٠ نحو .

٢٨ – شرح الجمل الكبيرة

لابن العريف، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤٦٤ نحو

٢٩ – شرح حدود الفاكهي

للفاكهي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤٥٤ نحو طلعت

٣٠ – شرح شواهد الإيضاح

للمقدسي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٠ نحو .

٣١ – شرح شواهد الجمل

لابن السيد، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١١٠ نحو .

٣٢ – شرح شواهد شروح الشافية

للبغدادي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٨٥، ورقم ٤ ش .

٣٣ – شرح الفصول الخمسين

لابن أبان، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٩١٨ نحو .

٣٤ – شرح الفصول الخمسين

لابن الخليل، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٢٥٣ نحو .

٣٥ – شرح الكافية الشافية

لابن مالك، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٣٩ نحو .

٣٦ – **شواذ القراءة واختلاف المصاحف**

للكرماني، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم ٤٣٦ نحو .

٣٧ – **الصحيحة**

صحيفة همام بن منبه، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٨٩١ حديث

٣٨ – **طبقات النحاة واللغويين**

لابن قاضي شهبة، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١٩٨٨ ح .

٣٩ – **العباب في شرح اللباب**

لنقره كار، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤٥ نحو م .

٤٠ – **فيض نشر الانشراح**

لابن الطيب الفاسي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١٠٩ نحو

٤١ – **الكناش**

للخوانكي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٥٤٤ أدب تيمور .

٤٢ – **لباب الأعراب في علم العربية**

للأسفراييني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٦٩ نحو .

٤٣ – **اللباب في علل البنا والاعراب**

للعكبري، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٩١٩ نحو .

٤٤ – **لب اللباب في معرفة أصول الإعراب**

للاسفرايني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقة ٣٦٩ نحو .

٤٥ – **المحصول في شرح الفصول**

للرازي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٩٠٨ نحو .

٤٦ – **المسائل العسكريات**

لابي علي الفارسي، مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

٤٧ – **المصباح**

للمطرزي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة .

## ثانياً : المطبوعات


١ – **الإتقان في علوم القرآن**

للسيوطي، مطبعة حجازي ١٣٦٨ هـ .

٢ – **أثر العلم في المجتمع**

لبرتراندرسل، ترجمة د. تمام حسان، النهضة المصرية ١٩٥٨ .

٣ – **إحياء النحو**

لإبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١

٤ – **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**

للقفطي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ

٥ – **أخبار النحويين البصريين**

للسيرافي، تحقيق طه الزيني وعبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى الحلبي١٩٥٥

٦ – **أدب الكاتب**

لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر ، الرحمانية ١٣٥٥ هـ

٧ – **أرسطو عند العرب**

للدكتور عبد الرحمن بدوي، النهضة المصرية ١٩٤٧

٨ – **أساس البلاغة**

للزمخشري، دار الكتب المصرية ١٣٤١ هـ

٩ – **أسرار العربية**

لابن الأنباري، ط ليدن ١٨٨٦

١٠ – **الإسلام والحضارة العربية**

لمحمد كرد علي، الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠

١١ – **الأشباه والنظائر**

للسيوطي، طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣١٦ هـ

١٢ – **الإظهار**

للبركزي، ضمن مجموعة مطبوعة في سنة ١٢٧٩ هـ

١٣ - **إعراب القرآن**

المنسوب للزجاج، تحقيق ابراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف .

١٤ - **الأعلام**

لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية، مطبعة كوستاتسوماس بالقاهرة .

١٥ - **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**

للسخاوي، طبع دمشق ١٣٤٩ هـ

١٦ - **الأغاني**

لأبي الفرج الأصبهاني

ا - نسخة دار الكتب المصرية .

ب - نسخة بولاق

ج - نسخة ساسي

ودون تحديد = نسخة دار الكتب المصرية .

١٧ - **الإغراب في جدل الإعراب**

لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧

١٨ - **الاقتراح في علم أصول النحو**

للسيوطي، طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ، أولى سنة ١٣١٠ هـ ، وثانية سنة ١٣٥٩ هـ

١٩ - **أقدم تدوين في الحديث النبوي**

للدكتور محمد حميد الله، طبع دمشق ١٩٥٣

٢٠ - **الأمالي**

لأبي علي القالي، طبع دار الكتب المصرية ١٩٢٦

٢١ - **أمالي الزجاجي**

للزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية الحديثة.

٢٢ - **أمالي السيد المرتضى**

تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى ١٩٠٧

٢٣ - **الأمالي الشجرية**

الطبعة الأولى، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩ هـ .

٢٤ – **إنباه الرواه**

للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، ذار الكتب المصرية.

٢٥ – **الإنصاف في مسائل الخلاف**

لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية مطبعة محمد علي صبيح ١٩٥٣

٢٦ – **الإيضاح في علل النحو**

للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩

٢٧ – **البحر المحيط**

لأبي حيان. مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ

٢٨ – **البداية والنهاية**

لابن كثير، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ هـ

٢٩ – **بغية الوعاة**

للسيوطي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ

٣٠ – **البيان والتبيين**

للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩ هـ

٣١ – **التأويل في النحو العربي**

للدكتور علي أبو المكارم، بحث منشور بمجلة كلية التربية بالجامعة الليبية. العدد الثاني.

٣٢ – **تأويل مشكل القرآن**

لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي

٣٣ – **تاج العروس**

للزبيدي. المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ

٣٤ – **تاريخ الأمم والملوك**

للطبري. المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٣ هـ

٣٥ – **تاريخ بغداد**

للخطيب، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١

٣٦ – **تاريخ العرب قبل الإسلام**

لجواد علي، طبع المجمع العلمي العراقي

٣٧ – **تاريخ الفلسفة في الإسلام**

لدي بور، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٨

٣٨ – **التاريخ الكبير**

لابن عساكر، مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ

٣٩ – **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**

للدكتور علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١

٤٠ – **التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية**

مقالات لبعض المستشرقين، ترجمة عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية ١٩٦٥

٤١ – **تفسير الفخر الرازي**

المطبعة المصرية ١٣٥٢ هـ

٤٢ – **تقريب التهذيب**

لابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد

٤٣ – **تقريب النشر في القراءات العشر**

لابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض. الطبعة الأولى، مصطفى الحلبي ١٩٦١

٤٤ – **تهذيب الألفاظ**

لابن السكيت، تحقيق الأب لويس شيخو، بيروت ١٨٩٥

٤٥ – **تهذيب التهذيب**

لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٥ هـ

٤٦ – **حاشية الأمير على متن مغني اللبيب**

للشيخ حسن الأمير، طبع عيسى البابي الحلبي.

٤٧ - **حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب**

للشيخ الدسوقي، طبع مصر ١٢٨٦

٤٨ - **حاشية الصبان على شرح الأشموني**

طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

٤٩ - **حاشية يس على التصريح**

على هامش شرح التصريح

٥٠ - **الحذف والتقدير في النحو العربي**

للدكتور علي ابو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى ١٩٧٠

٥١ - **الحيوان**

للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي

٥٢ - **خزانة الأدب**

للبغدادي، طبع بولاق .

٥٣ - **الخصائص**

لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية .

٥٤ - **خلاصة تذهيب الكمال**

للخزرجي، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ

٥٥ - **دراسات في العربية وتاريخها**

لمحمد الخضر حسين ، الطبعة الثانية دمشق ١٩٦٠

٥٦ - **درة الغواص في أوهام الخواص**

للحريري، طبع مصر ١٢٧٣ هـ

٥٧ - **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**

لابن حجر، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩ هـ

٥٨ - **دلالة الألفاظ**

للدكتور إبراهيم أنيس . الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية ١٩٥٨

٥٩ - **الدولة الاسلامية وامبراطورية الروم**

للدكتور ابراهيم العدوي، الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية ١٩٦٨

٦٠ – **ديوان أبي تمام**

بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق د. محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر.

٦١ – **ديوان أبي نواس**

طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٢٢ هـ

٦٢ – **ديوان الأخطل**

(رواية اليزيدي عن السكري عن ابن الأعرابي) نشر أنطون صالحاني اليسوعي المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩١.

٦٢ – **ديوان الأعشى**

طبع بيروت ١٩٦٠.

٦٤ – **ديوان بشار**

تحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور ومحمد رفعت فتح الله ومحمد شوقي أمين، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٦٥ – **ديوان جرير**

طبع بيروت ١٩٦٠.

٦٦ – **ديوان رؤبة**

ا – ضمن مجموعة أشعار العرب التي نشرها وليم بن الورد

ب – طبع ليبسج ١٩٠٣ مصورة دار الكتب المصرية رقم ١٠٣١٤ ز.

ودون تحديد = مصورة دار الكتب المصرية.

٦٧ – **ديوان عمر بن أبي ربيعة**

بشرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر

٦٨ – **ديوان الفرزدق**

بشرح الصاوي، طبع مصر ١٣٥٤ هـ

٦٩ – **ديوان النابغة**

طبع بيروت ١٩٦١

= ضمن خمسة دواوين العرب طبع المكتبة الأهلية ببيروت.

٧٠ – **ديوان الهذليين**

طبع دار الكتب المصرية، نشر الدار القومية ١٩٦٥

٧١ – **ذيل الأمالي**

لأبي علي القالي، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية ١٩٢٦.

٧٢ – **الرد على النحاة**

لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ١٩٤٧

٧١ – **الروض الأنف**

للسهيلي، المطبعة الجمالية بمصر ١٨١٤

٧٤ – **زهر الآداب وثمر الألباب**

للحصري، تحقيق زكي مبارك ومحمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، التجارية ١٩٥٣

٧٥ – **سر صناعة الإعراب**

لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤

٧٦ – **سمط اللآلىء**

للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦

٧٧ – **سيبويه إمام النحاة**

لعلي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.

٧٨ – **شرح الآجرومية**

للشيخ خالد الأزهري، مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥ هـ

٧٩ – **شرح أدب الكاتب**

للجواليقي. مطبعة القدسي ١٣٥٠ هـ – ١٩٣٢

٨٠ – **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**

نشر محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى، النهضة المصرية ١٩٥٥

٨١ – **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة العاشرة، التجارية ١٩٥٨

٨٢ – **شرح ألفية ابن مالك**

لابن الناظم. المطبعة العلوية بالنجف الأشرف ١٣٤٢ هـ

٨٣ - **شرح التصريح على التوضيح**

للشيخ خالد الأزهري، الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥ هـ

٨٤ - **شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**

الطبعة الأولى، المطبعة الأزهرية المصرية ١٩١٣

٨٥ - **شرح ديوان الحماسة**

للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٨٩ - **شرح ديوان زهير**

لثعلب، طبع دار الكتب المصرية، نشر الدار القومية للطباعة والنشر .

٨٧ - **شرح شذور الذهب**

لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٩٤٨

٨٨ - **شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص**

لابن العباس، ط سنة ١٣١٦ هـ

٨٩ - **شرح شواهد الشافية**

للبغدادي، مطبعة حجازي بمصر ١٣٥٩ هـ

٩٠ - **شرح شواهد المغني**

للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ

٩١ - **شرح القصائد العشر**

للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، محمد علي صبيح ١٩٦٤

٩٢ - **شرح الكافية**

لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، طبع مصر ١٢٧٥ هـ

٩٣ - **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**

لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٣

٩٤ - **شرح المفصل**

لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة .

٩٥ – **الشعر والشعراء**

لابن قتيبة، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الثانية، التجارية ١٩٣٢

٩٦ – **شعراء النصرانية**

جمع الأب لويس شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٨٩٠

٩٧ – **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**

للشهاب الخفاجي، المطبعة الوهبية ١٢٨٢ هـ

٩٨ – **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**

لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٧

٩٩ – **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب من كلامها**

لابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠

١٠٠ – **الصحاح**

للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار الكتاب العربي ١٩٥٦

١٠١ – **صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام**

للسيوطي، تحقيق علي سامي النشار، الطبعة الأولى، الخانجي بالقاهرة

١٠٢ – **ضحى الاسلام**

لأحمد أمين جـ ١ الطبعة الثانية ١٩٣٤، جـ ٢ الطبعة الأولى ١٩٣٥، جـ ٣ الطبعة السادسة ١٩٥٦

١٠٣ – **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**

للألوسي، شرح محمد بهجة الأثري، طبع السلفية بمصر ١٣٤١ هـ

١٠٤ – **طبقات الأمم**

لصاعد، مطبعة السعادة بمصر

١٠٥ – **طبقات الشعراء**

لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر .

١٠٦ – **طبقات فحول الشعراء**

لابن سلام، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر

١٠٧ – **الطبقات الكبرى**

لابن سعد، طبع دار بيروت ودار صادر، بيروت ١٩٥٧

١٠٨ – **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**
للدكتور علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨

١٠٩ – **العقد الفريد**
لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١١٠ – **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**
لابن رشيق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، التجارية ١٩٥٥

١١١ – **عيون الأخبار**
لابن قتيبة، طبع دار الكتب المصرية، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .

١١٢ – **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**
لابن أبي أصيبعة، الطبعة الأولى، المطبعة الوهبية ١٨٨٢

١١٣ – **غاية النهاية في طبقات القراء**
لابن الجزري، نشر برجستراسر، مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ

١١٤ – **الفائق في غريب الحديث**
للزمخشري، تحقيق علي محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابي الحلبي ١٩٤٥

١١٥ – **الفهرست**
لابن النديم، التجارية الكبرى ١٣٤٨ هـ

١١٦ – **فوات الوفيات**
لابن شاكر الكتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، النهضة المصرية ١٩٥١

١١٧ – **في أصول النحو**
لسعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مطبعة الجامعة السورية بدمشق ١٩٥٧

١١٨ – **في النحو العربي، نقد وتوجيه**

للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية بصيدا، لبنان ١٩٦٤

١١٩ – **القاموس المحيط**

للفيروزبادي، الطبعة الخامسة، التجارية الكبرى .

١٢٠ – **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب**

لعبد الفتاح القاضي، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي

١٢١ – **القراءات واللهجات**

لعبد الوهاب حمودة، الطبعة الاولى، النهضة المصرية ١٩٤٨

١٢٢ – **القواعد النحوية، مادتها وطريقتها**

لعبد الحميد حسن، الطبعة الثانية، الانجلو المصرية ١٩٥٣

١٢٣ – **قواعد النقد الأدبي**

لكرومبي، ترجمة د. محمد عوض محمد، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١٢٤ – **الكامل في اللغة والأدب**

للمبرد، طبع التجارية ١٣٦٥

١٢٥ – **كتاب سيبويه**

أ – بدون تحديد = طبع بولاق .

ب – طبع دار القلم . تحقيق عبد السلام هارون .

١٢٦ – **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**

للزمخشري. الطبعة الأولى، التجارية الكبرى ١٣٥٤

١٢٧ – **لسان العرب**

لابن منظور. طبع بولاق .

١٢٨ – **اللغة بين المعيارية والوصفية**

للدكتور تمام حسان، الطبعة الأولى، الانجلو المصرية .

١٢٩ – **لمع الأدلة في أصول النحو**

لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧

١٣٠ - **ما الأدب**
لجان بول سارتر، ترجمة د. محمد غنيمي هلال، الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية .

١٣١ - **المؤتلف والمختلف**
للآمدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبع عيسى الحلبي ١٩٦١

١٣٢ - **مجالس العلماء**
للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، طبع الكويت ١٩٦٢

١٣٣ - **المحاسن والأضداد**
للجاحظ، مكتبة الخانجي ١٣٢٤ هـ .

١٣٤ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والايضاح عنها**
لابن جني، تحقيق علي النجدي وزملائه، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

١٣٥ - **مختصر جامع بيان العلم وفضله**
لابن عبد البر، الطبعة الأولى، دار الطباعة المنيرية ١٣٢٠ هـ

١٣٦ - **مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه**
طبع المطبعة الرحمانية ١٩٣٤

١٣٧ - **مدرسة القياس في اللغة**
لأحمد أمين، بحث بمجلة المجمع اللغوي، العدد السابع

١٣٨ - **مذاهب التفسير الإسلامي**
لجولدتسيهر، ترجمة د. عبد الحليم النجار، الخانجي ١٩٥٥

١٣٩ - **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**
لليافعي، الطبعة الأولى، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٧ هـ

١٤٠ - **مراتب النحويين**
لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، نهضة مصر ١٩٥٥

١٤١ - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**
للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، الطبعة الثالثة، عيسى الحلبي .

١٤٢ – **مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ( بذيل الكشاف )**

لمحمد عليان المرزوقي، الطبعة الأولى، التجارية ١٣٥٤

١٤٣ – **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**

للدكتور ناصر الدين الأسد، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٢

١٤٤ – **المصباح المنير**

للمقري، الطبعة الخامسة بمصر ١٩٢٢

١٤٥ – **معاني القرآن**

للفراء، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية والمؤسسة المصرية العامة ...

١٤٦ – **معجم الأدباء**

لياقوت، نشر أحمد فريد رفاعي، طبع دار المأمون

١٤٧ – **معجم البلدان**

لياقوت، الطبعة الأولى، نشر الخانجي والجمال، السعادة بمصر ١٩٠٦

١٤٨ – **معجم الشعراء**

للمرزباني، تحقيق عبد السلام أحمد فراج، عيسى الحلبي ١٩٦٠

١٤٩ – **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**

لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ

١٥٠ – **معجم مقاييس اللغة**

لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، عيسى الحلبي

١٥١ – **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**

للبكري، تحقيق مصطفى السقا، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٥

١٥٢ – **المعرب**

للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ

١٥٣ – **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**

لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، التجارية الكبرى بالقاهرة .

١٥٤ - **المفصل في النحو**

للزمخشري، طبع كريستيانه ١٨٨٩

١٥٥ - **مفهوم اللغة عند العرب**

للدكتور علي أبو المكارم، بحث منشور بمجلة كلية المعلمين بالجامعة الليبية، العدد الأول

١٥٩ - **مناهج البحث عند مفكري الاسلام**

للدكتور علي سامي النشار، دار المعارف بمصر ١٩٦٢

١٥٧ - **مناهج البحث عند النحاة العرب**

للدكتور علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧٢

١٥٨ - **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**

لروزنتال، ترجمة د. أنيس فريحة، دار الثقافة بيروت ١٩٦١

١٥٩ - **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**

لابن الجزري، مكتبة القدسي ١٣٥٠ هـ

١٦٠ - **المنصف شرح التصريف**

لابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مصطفى الحلبي

١٦١ - **منهج النحاة العرب**

للدكتور تمام حسان، بحث قدم في حلقة البحث العلمي بكلية دار العلوم ١٩٦٦

١٦٢ - **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**

للمرزباني، المطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ

١٦٣ - **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**

لابن تغري بردي، طبع دار الكتب المصرية.

١٦٤ - **نزهة الألبا**

لابن الأنباري، طبع حجر ١٢٩٤ هـ

١٦٥ - **نسب قريش**

للزبيدي، تحقيق بروفنسال، دار المعارف بمصر

١٦٦ – **نشأة النحو**

لعبد الوهاب حمودة، بحث منشور بمجلة كلية الآداب، المجلد ١٣ ، الجزء الأول

١٦٧ – **النشر في القراءات العشر**

لابن الجزري، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٤٥

١٦٨ – **نظرة في النحو**

لطه الراوي، بحث منشور بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ١٤

١٦٥ – **النقائض بين جرير والفرزدق**

ا – طبع ليدن ١٩٠٥

ب – طبع مصر ١٩٠٥

ج – طبع الصاوي ١٩٣٥

ودون تحديد = طبع ليدن

١٧٠ – **النقد الأدبي الحديث**

للدكتور محمد غنيمي هلال، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية ١٩٦٤

١٧١ – **النوادر في اللغة**

لأبي زيد، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٨٩٤

١٧٢ – **همع الهوامع على شرح جمع الجوامع**

للسيوطي، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ

١٧٣ – **الوساطة بين المتنبي وخصومه**

للقاضي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجادي، الطبعة الثالثة، عيسى البابي الحلبي .

١٧٤ – **وفيات الأعيان**

لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، النهضة المصرية ١٩٤٨

# فهرست الموضوعات

## الباب الثالث
## نصوص اللغة بين الرفض والالتزام
٢٣٧ - ٣٦٢

